عبد العزيز عبد الله الدوسري

حرباء السياسة والمال في الخليج العربي



عبدالعزيز الدوسري

حرباء السياسة والمال في الخليج العربي

عمر الحسن:

عشرون عاما من الاختلاس والابتزاز والتزوير

في لندن والكويت والبحرين



الطبعة الاولى

١٩٩٨

حرباء السياسة
والمال في الخليج العربي

عبدالعزيز الدوسري



دار البابلي - نيقوسيا / قبرص

هل تعرف من هو عمر الحسن؟

هذا الكتاب محاولة لتقديم بعض الحقائق حول حياته وممارساته في العقدين الماضيين، وهو تسجيل لمغامر لم يترك مجالا الا ودخله من اجل كسب الشهرة والمال على حساب الخليجيين بعد ان نبذته جامعة الدول العربية. ومن أجل تحقيق اطماعه الشخصية تجاوز حدود الاخلاق والنبل، وصار يبيع خدماته بوسائل ملتوية ويتسلق مراتب الوضع الاجتماعي بأساليب منحرفة. فعلى مدى العقدين الاخيرين انتقلت اهتمامات عمر الحسن عبر العديد من المنابر والمؤسسات.

وسوف يجد القارئ في هذا الكتاب كيف قفز من موقعه كموظف صغير في الاكاديمية البحرية التابعة لجامعة الدول العربية الى مدير لمكتب الجامعة العربية في لندن، وكيف استطاع الحصول على الاموال الطائلة مقابل خدمات متواضعة لبعض الدول الخليجية. وسوف ترى كيف استطاع عمر الحسن استغلال التناقضات في العلاقات بين بعض الدول الخليجية لتثبيت وضعه مع احد الاطراف على حساب طرف آخر، وكيف انه لم يتورع عن اي اسلوب لتحقيق مآربه واطماعه.

روعي في هذا الكتاب التركيز على التوثيق وعرض الامور كما حصلت والتعرف على بعض خفايا حياة هذا الرجل من خلال الشخصيات التي عرفته، بريطانية وعربية لتتضح خطورة الدور الذي يلعبه على الساحة الخليجية. وسوف تجد ايها القارئ خريطة التحولات المهمة في نشاط الدكتور عمر الحسن وعلاقاته المتأرجحة مع الشخصيات السياسية والاعلامية، ومع الحكومات الخليجية وغيرها. انها قصة تبدو اقرب الى الخيال منها الى الواقع ولكنها مسيرة حياة رجل تؤكدها الوثائق ويكشف خفاياها ما هو متوفر من اوراق متفرقة يربطها عامل واحد: رغبة الرجل في العيش بمستوى الكبار ورجال السياسة بمؤهلات متواضعة وقدرات ذهنية محدودة.

في هذا الكتاب كشف صريح للحقائق بالاسماء والمسميات، واشارات غير غامضة لممارسات عمر الحسن رئيس مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية على مدى عقدين من السنوات في عدد من العواصم وبعناوين ومسميات متعددة. والدافع الاساس لهذا الكتاب كشف

حقيقة هذا الرجل ليطلع المواطن العربي وخصوصا الخليجي على حقيقة ما يسمع عنه من "مؤتمرات" و"ندوات دولية" و"مراكز دراسات استراتيجية" و"استشارات" ليكتشف بعد ذلك سر التخلف في الامة التي ننتمي اليها. فهي ليست تجربة شخصية محدودة بل شارك فيها اشخاص عديدون ستتضح صورهم في سياق الكتاب.

اقرأ وافهم واستنتج

اقرأ أسباب غضب اثنين من الدبلوماسيين الكويتيين بوزارة الخارجية الكويتية تجاه رئيس مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية ولماذا قررا الخروج عن صمتهما والتحدث عن ملفه.

اقرأ عن وقوف البرلمانيين البريطانيين غيرالفاسدين ضده وصراعاتهم معه.

اقرأ عن نوعية البريطانيين الذين رضوا لاسباب مختلفة ان يتعاونوا معه وما هي سمعتهم وموقفهم في بلادهم.

اقرأ عن مشاكله مع الاعلاميين البريطانيين ولجوئه الى اغلى مكتب محاماة في محاولة لاخفاء الحقائق وكبتها ومنع نشرها.

من الذي يدفع الاموال والتكاليف الباهضة التي تمول مشاريعه المتعددة؟.

اقرأ عن شكوك الاستخبارات البريطانية حوله وحول علاقته بنظام صدام حسين.

اقرأ عن دور الاستخبارات البريطانية في كشف العلاقة مع نظام صدام حسين وتعاونها مع الصحافة البريطانية لكشفها.

اقرأ عن دوره في استقالة رئيس الاركان البريطاني السير بيتر هاردينغ بعد افتضاح علاقته بعاهرة قدمها له عمر الحسن.

اقرأ عن الخدمات الاعلامية الكبيرة في لندن التي قدمها لنظام صدام منذ ١٩٨٦ مرورا بفترة الاحتلال العراقي للكويت.

اقرأ كيف ساعده قريبه الذي سحبت منه الجنسية الكويتية بعد الاحتلال، خالد محمد سعيد الحسن القيادي في منظمة التحرير، ليعين مديرا لمكتب جامعة الدول العربية في لندن وثم لتأسيس مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية في العاصمة البريطانية.

اقرأ عن قيام أمين عام الجامعة العربية الشاذلي القليبي بطرده من جامعة الدول العربية بعد ثبوت اختلاسه اموال الجامعة على نطاق واسع عندما كان ممثلها في لندن.

اقرأ عن قيام الشيخ سالم الصباح بطرده من اللجنة التي شكلت في لندن لمساندة قضية الاسرى .

اقرأ عن قيام الشيخ صباح الاحمد بالغاء الندوة الدولية التي كان الدكتور عمر الحسن وعبد الله بشارة يخططان لعقدها في الكويت والتي وضع عمر الحسن لها ميزانية نصف مليون جنيه

استرليني حسب ما هو موثق في مراسلاته مع البريطانيين.

اقرأ عن اسباب قيام الشيخ جابر المبارك الحمد وزير الاعلام السابق بقطع علاقة وزارة الاعلام مع عمر الحسن في عام ١٩٨٩ - ١٩٩٠.

اقرأ كيف تحايل سفير الكويت في لندن في ذلك الوقت، غازي الريس، على وزير الاعلام الجديد بدر اليعقوب وأقنعه في الاشهر التالية للتحرير باستضافة عمر الحسن في الكويت.

اقرأ كيف احتال بمؤازرة غازي الريس على وزارة الدفاع الكويتية وتعاقد معها لانشاء مكتبة جديدة عوضا عما نهبه العراقيون وتأسيس مركز كويتي للدراسات الاستراتيجية في الكويت (تابع لوزارة الدفاع) و كيف ألغت الوزارة هذه الخطط عندما اكتشفت الوزارة من هو عمر الحسن.

اقرأ كيف حاول الدكتور عمر الحسن بمؤازرة السفير غازي الريس الاحتيال على مكتب الاستثمار الكويتي في لندن لشراء مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية في لندن على ان يبقى هو مديرا له.

اقرأ كيف رفض الشيخ سعود الصباح وزير الاعلام الكويتي منحه رخصة لافتتاح فرع لمركز الدراسات الاستراتيجية في الكويت بالتعاون مع عبد الله بشارة الامين العام السابق لمجلس التعاون الخليجي.

اقرأ كيف تحايل عبد الله بشارة على وزارة الاعلام وقدم طلبا باسمه الشخصي ليقوم هو بنفسه بتأسيس ما أسماه بمركزالخليج للدراسات الاستراتيجية، وكيف اثار هذا الطلب شكوك وزارة الاعلام فمنحته رخصة بعد تردد كبير وبحذر وبشروط صارمة .

اقرأ كيف اصبحت وزارة الخارجية الكويتية بسبب عبد الله بشارة اداة لتسويق اصدارات عمر الحسن واصبحت محط قدم لتغلغله في الكويت والخليج.

اقرأ كيف اصبح عبد الله بشارة بعد نقل غازي الريس من لندن الى بكين صديقا لعمر الحسن ومدخلا له الى الكويت.

اقرأ كيف اصبحت وزارة الخارجية الكويتية المنفذ الوحيد لعملاء صدام حسين الى دوائر التأثير الكويتية بعد ان اغلقت المنافذ الاخرى بوجه عمر الحسن.

اقرأ اسباب غضب الدبلوماسيين الكويتيين ازاء هذا الوضع ولماذا قررا الخروج عن صمتهما والتحدث حول عمر الحسن.

اقرأ كيف كاد عمر الحسن ان يربط وزارة الاعلام الكويتية بتعاقد مع الصهيوني روبرت ماكسويل في ١٩٨٩ المعروف بانه رجل الاستخبارات الاسرائيلية وصاحب الامبراطورية الاعلامية.

اقرأ كيف حاول عمر الحسن التحايل على هيئة الاذاعة المستقلة البريطانية للحصول على

ترخيص لفتح محطة بث اذاعية محلية باللغة العربية في لندن ولكنها اكتشفت حقيقة امره ورفضت طلبه.

اقرأ كيف استغل عمر الحسن علاقته بغازي الريس الذي كان سفيرا للكويت في البحرين في السبعينات وعلاقة الريس بالعائلة الحاكمة في البحرين من جهة وعلاقته بعبد الله بشارة الذي كان أمينا عاما لمجلس التعاون الخليجي وعلاقة الاخير الحميمة مع وزير خارجية البحرين، لينفذ الى قلب ولي عهد البحرين ويصبح ممثلا له في لندن.

اقرأ قصة الندوات التي نظمها عمر الحسن بتكاليف باهضة لحكومة البحرين في لندن والمنامة.

اقرأ كيف توسط وزير الاعلام البحريني محمد المطوع لدى نظيره المصري، صفوت الشريف من اجل السماح لعمر الحسن بفتح فرع لمركز الخليج للدراسات الاستراتيجية في القاهرة وكيف انخدع الوزير المصري ذو التجربة الطويلة في اعمال المخابرات.

اقرأ كل ذلك في قصة رجل تسلق على اكتاف الآخرين ومغامراته، وهي قصة تحتوي على عناصر الاثارة من الاختلاس والفضائح والفساد، لتكتشف قدرة البعض على التلون حسب اطياف البيئة والاستغلال البشع للمال والجاه. فالحرباء ليست وحدها القادرة على التلون لمخادعة البشر.

في مبنى الخارجية الكويتية

في يوم ربيعي أتاحت لي الظروف حضور جلسة في احدى الديوانيات الكويتية التي تحفل عادة بالاحاديث الممتعة والقضايا الساخنة. ودار الحديث مع بعض السياسيين المخضرمين ومن بينهم مسؤولون حكوميون. والديوانيات الكويتية معروفة بانفتاحها ونقاشاتها المتشعبة وخصوصا تلك التي يؤمها الدبلوماسيون المتقاعدون والحاليون ورجال الاعمال. وتستطيع ان تعرف الوضع السياسي والاقتصادي في تلك البلاد بالتنقل بين ديوانياتها التي يبقى بعضها متأخرا حتى الساعات الاولى من الصباح. لقد توفرت لي فرصة التعرف على الاجواء الثقافية والسياسية والاقتصادية من خلال زياراتي الى عدد غير قليل من الديوانيات بصحبة اصدقاء كويتيين خلال زياراتي العديدة الى ذلك البلد الخليجي الذي مرت به ظروف متباينة جعلته حديث اصحاب السياسة في العالم في ربع القرن الاخير من الزمن. ومن بين من دار الحديث عنهم في واحدة من تلك الديوانيات شخص يبدو بعيداً كل البعد عن الهم الكويتي ولكنه في الوقت نفسه يشغل بال العديد من المسؤولين في الكويت. وعندما ابديت استغرابي للحاضرين ازاء حجم الاهتمام الذي يحظى به هذا الشخص ازداد الحديث تشعبا واصبح اكثر اثارة، واخيرا راودتني فكرة بحث ملفه الكويتي للاطلاع على تاريخه المغامر في هذا البلد الخليجي. وقد أثار ما سمعته استغرابي الشديد وفضولي وعدم تصديق ما سمعته للوهلة الاولى، ومن هنا بدأت رحلة البحث الطويلة عن الحقائق المرتبطة بعلاقة رئيس مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية بلندن. وعندما ابديت اعتراضي على ما كان يقال وبديت غير مصدق لذلك اصبحت المسألة تتسم بشيء من التحدي حول حقيقة ما يقال حول الرجل. وهنا اقترح علي دبلوماسيان غاضبان مما يجري بشأن هذا الرجل الحضور الى وزارة الخارجية للاستمرار في الحديث.

على ضفة الخليج الازرق يقع مبنى وزارة الخارجية الجميل الذي اصبح يعج بالحركة بشكل ملحوظ منذ التحرير. كان هناك داخلون وخارجون بشكل مستمر في ذلك المبنى الذي دخلت مع مضيفي الى احد مكاتبه بعد انتظار قليل في بهوه. كان الانتظار ثقيلا تخلله شيء من خشية انكشاف مهمتي لمن لا يرغبون في ذلك. وخفف من قلقي طعم القهوة العربية اللذيذة التي قدمها لي احد الموظفين في تعبير واضح عن كرم الضيافة العربية. وكانت رائحة «الهيل» تطغى على طعم القهوة ولونها، ومع ذلك فقد احتسيت فنجانين منها. اما داخل المكتب كانت الطاولة تبدو مستعدة لبحث طويل في الاوراق والملفات، الامر الذي جعلني اشعر بجدية مضيفي في إطلاعي على قدر غير قليل من الوثائق المرتبطة بعمر الحسن. وبعد قليل دخل المسؤول الثاني واغلق الباب خلفه وهو يحمل اوراقا كثيرة وضعها على الطاولة.

كان غضب الاثنين فوق ما كنت أتصور، حيث كانا يتحدثان بمرارة وهما يتذكران قضية بعد اخرى ترتبط بالعلاقة بين عمر الحسن ووزارةالخارجية الكويتية على مدى سنوات طويلة. وقد أثار شكي في أول الامر ان نسخ التقارير التي تم تسليمها لي كان محذوفا منها ما يدل على مصادرها ولكنني بعد الاستماع الى كلام الدبلوماسيين ومناقشتهما في اكثر من جلسة وبعد قراءة الاوراق والوثائق قراءة متأنية استقرت في نفسي قناعة كاملة بصحة موقفهما واننا بصدد حالة تثير اقصى درجات الاستنكار والاستغراب.

تابعت القضية في اكثر من عاصمة خليجية وعربية واطلعت على وثائق اضافية عن مغامرات عمر الحسن في المنامة والقاهرة ولندن، واقتنعت بقدرته على مخادعة الآخرين الذين يندفعون نحوه مضللين بقدرته على عرض نفسه وتسويق مركزه، حتى ليخيل للكثيرين انه على صلة مستمرة بالدوائر الحكومية البريطانية في اعلى مستوياتها. غير ان الحقيقة تختلف عن ذلك كثيرا. فلقد أمعنت النظر في ما توفر لدي من وثائق وعرفت من خلالها ان عمر الحسن لم يحقق شيئا لمن دفع له الاموال، وان الارتباط به يعود بالخسارة المالية الكبيرة بدون مردود سياسي او اقتصادي.

فماذا قرأنا في تلك الوثائق وماذا استفدنا من حديث الدبلوماسيين الغاضبين؟

في صفحات هذا الكتاب شيء من ذلك.

سلحفاة تقفز كالأرنب!!

من هو عمر الحسن؟

بدأ عمر الحسن حياته الوظيفية المتعلقة بجامعة الدول العربية، في ١٩٧٦ موظفا بالاكاديمية العربية للنقل البحري التي استها الجامعة العربية بالاسكندرية في ١٩٧٢. وبرزت مواهبه كرجل علاقات عامة ومنظم للحفلات واللقاءات فاختاره مدير الاكاديمية جمال مختار مرافقا له في سفراته للدول العربية في السبعينات، وخاصة عندما يتعلق الموضوع بجمع الاموال والتبرعات للاكاديمية. وقد أتاح هذا النشاط له ان يتعرف على شخصيات مختلفة واستطاع ان ينمي قدراته كرجل علاقات عامة ورجل "وسيط" لتنظيم الدعوات والحفلات. ولمع نجمه في هذا العمل بسبب شخصيته الهادئة وقدرته على التكيف مع كافة الامزجة والطبائع. والمعروف ان المنظمة البحرية الدولية هي الوكالة المتخصصة بشؤون البحار التابعة للامم المتحدة وتتخذ من لندن مقرا لها، ولذلك سعت ادارة الاكاديمية البحرية العربية بمساندة السلطات الاردنية وشخصيات بالبلاط الملكي الاردني واقارب عمر الحسن المتنفذين بمنظمة التحرير الفلسطينية لدى جامعة الدول العربية لان يكون عمر الحسن ممثلا للاكاديمية لدى المنظمة البحرية الدولية.

وبعد محاولات عديدة وافقت جامعة الدول العربية على ذلك الطلب (تعيين عمر الحسن) واصبح موظفا بمكتب جامعة الدول العربية في لندن، في الوقت الذي انحصر دوره في حضور اجتماعات المنظمة البحرية الدولية ولجانها في لندن. ومن خلال العلاقات التي اقامتها اكاديمية النقل البحري العربية مع المؤسسات الدراسية في بريطانيا استطاع عمر الحسن نيل تسهيلات خاصة مكنته من الحصول على شهادة الماجستير في عام ١٩٧٩ في موضوع "المؤسسات التعليمية البحرية في العالم العربي" ثم شهادة الدكتوراه.

في ١٩٧٩ وقعت مصر اتفاقات كامب ديفيد مع الاسرائيليين، وكان من آثار ذلك تعليق عضوية مصر في جامعة الدول العربية الامر الذي أدى الى سحب مواطنيها العاملين في الجامعة ومكاتبها في الخارج. وفي الوقت نفسه انتقل مقر الجامعة العربية نتيجة لذلك من القاهرة الى تونس. وهنا اصبح مكتب الجامعة العربية في لندن فارغا من الموظفين. كان رئيس مكتب الجامعة في لندن آنذاك السيد صلاح الدين جوهر، المصري الجنسية، الذي انسحب من المكتب مع بقية الموظفين المصريين مخلفين وراءهم فراغا وظيفيا وفوضى ادارية غير معهودة في تاريخ مكتب الجامعة. وهنا برز دور البلاط الملكي الاردني واقرباء عمر الحسن في منظمة التحرير وخصوصا خالد محمد سعيد الحسن، حيث بذلوا جهودا كبيرة لفرض تعيينه مديرا لمكتب الجامعة في لندن،

وساعدتهم ظروف الارتباك والفوضى آنذاك على تحقيق ما اراده. ونقل اولا من الجهاز الوظيفي للاكاديمية البحرية الى الجهاز الوظيفي للجامعة بدرجة اخصائي ثالث (يعادل موقع سكرتير ثان في وزارة الخارجية) وأسند اليه تسيير أعمال البعثة بشكل مؤقت، ثم نجح مع مؤازريه في اقناع الامانة التونسية الجديدة التي كانت تواجه مأزقا وظيفيا بتعيينه مديرا لمكتب الجامعة بدرجة اخصائي ثان في عام ١٩٨٠. والمعروف ان الفترة التي يقضيها الموظف الممتاز بجامعة الدول العربية بين درجة اخصائي ثالث ورئيس بعثة في احدى العواصم العالمية لا تقل عن اثنتي عشرة سنة اختصرها عمر الحسن الى حوالي سنة واحدة. وتجدر الاشارة الى ان خالد الحسن كان يحمل الجنسية الكويتية وسحبت منه بعد التحرير بعد ثبوت تعاونه مع سلطات الاحتلال العراقية.

وهنا يبدأ فصل جديد في حياة الدكتور عمر سعيد الحسن.

في محاولة للحصول على رخصة تأسيس اذاعة محلية تبث باللغة العربية في لندن قدم عمرالحسن بالاشتراك مع عبد المجيد فريد رئيس مركز الدراسات العربية في لندن طلبا الى هيئة البث المستقل البريطانية (The Independent Broadcasting Authority) في العام ١٩٨٦. وبعد ان قامت الهيئة باجراء بعض التحريات الاولية بشأن خلفية عمر الحسن اتضح لها مدى تزويره للمعلومات الواردة في سيرته الذاتية التي قدمها لها، فامتنعت الهيئة عن منح الرخصة المطلوبة. كما افادت مصادر الهيئة في ذلك الوقت بحصولها على بعض المعلومات التي اثارت مخاوفها بان برزان التكريتي كان الممول الخفي للمشروع. ومن المعروف ان عبد المجيد فريد تضامن من حيث الموقف مع عمر الحسن اثناء الاحتلال العراقي للكويت حيث انهما عارضا استخدام القوة لاخراج قوات الاحتلال العراقي من الكويت وتبنى دعوة صدام الى ربط مقدار وتوقيت الانسحاب العراقي من الكويت بالانسحاب الاسرائيلي من فلسطين وعقد ندوة خاصة في لندن اثناء الاحتلال عن هذا الموضوع (على من لا يصدق ان يراجع اعداد مجلته "الباحث العربي" في ذلك الحين) ، اي انه وضع شرطا تعجيزيا امام قوات التحالف.

سيرة ذاتية مزورة

ادعى عمر الحسن في سيرته الذاتية التي قدمها في ١٩٨٦ الى هيئة البث المستقل البريطانية انه حصل على شهادة البكالوريوس في علم التاريخ من دمشق عام ١٩٦٨ وانه تسلم منصب مدير شؤون العاملين في اسطول شركة الملاحة العربية المتحدة في الكويت في العام نفسه وشغل ذلك المنصب حتى العام ١٩٧٢. والصحيح ان شركة الملاحة العربية المتحدة تأسست في الكويت في العام ١٩٧٦ بعدما اتفقت الدول العربية المطلة على الخليج ومن ضمنها العراق على تأسيسها في مطلع ذلك العام. وعليه فان ادعاءالدكتور عمرالحسن بالعمل في شركة الملاحة العربية المتحدة في العام ١٩٦٨ تزوير للحقائق. وهكذا يتضح ان عمر الحسن اعتمد اسلوب استخدام الشركات الوهمية للغش والتزوير وتعود عليه منذ ان استخدمه للاختلاس والتلاعب بمبالغ وصل مجموعها حوالي ١٦ الف جنيه استرليني - وهو مبلغ كبير في ذلك الوقت - من اموال جامعة الدول

العربية في لندن اثناء توليه رئاسة مكتبها في لندن في الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٢.

وزعم في سيرته الذاتية انه احد مؤسسي مجلس حزب المحافظين لشؤون الشرق الاوسط. بينما المعروف ان المجلس المذكور اسسه عدد من النواب المحافظين بمجلس العموم البريطاني في العام ١٩٨٠ وتقتصر عضويته على النواب فقط ولا يسمح حتى لاعضاء الحزب الآخرين بالانتماء الى هذا المجلس الا اذا اصبحوا نوابا في مجلس العموم، وذلك لشدة حرص اعضائه على استقلالية مجلسهم من اي تأثير من خارج مجلس العموم نفسه. فكيف يمكن لعمر الحسن ان يكون احد مؤسسي المجلس وهو ليس نائبا ولا حتى عضوا في حزب المحافظين؟

تميزت فترة عمل عمر الحسن في الجامعة العربية بتسلقه غير الطبيعي في الهيكل الاداري في وقت وجيز جدا. وقد انتهز الفرص والواسطات والمحاباة وتقديم الهدايا والمجاملات والعلاقات الشخصية وحبك الادعاءات عن نفسه في ذلك الصعود والتسلق، وشجعه صعوده السريع والدعم الاردني والفلسطيني على التمادي في استغلال سلطته، وتعمق شعوره بالحصانة والقوة، واعتقد انه بمنأى عن المساءلة والمحاسبة. ولعل هذا يفسر جسارته وتهوره في التعامل مع اموال الجامعة التي اختلس قدرا كبيرا منها كما هو ثابت بالوثائق الملحقة بهذا الكتاب (انظر الوثيقة رقم ١).

وبرغم اهمية الموقع السياسي لرئاسة مكتب الجامعة العربية في لندن فقد تركه عمر الحسن بمرارة شديدة فجأة وبدون سابق انذار في العام ١٩٨٢ عندما اصدر الشاذلي القليبي، الامين العام للجامعة العربية، قرارا بطرده الفوري من منصبه. جاء حزم القرار المرقم ٨٣/٣٠٩ المؤرخ ١٩٨٣/٣/١١ مفاجئا لعمر الحسن لانه لم يكن يتوقع ان تكتشف اختلاساته وسرقاته بهذه السرعة وبالشكل التفصيلي الذي تمت به او ان يفشل مؤيدوه الاردنيون والفلسطينيون في انقاذه من مصيره العادل، بل كان يعتقد ان الدعم الذي كان يحظى به من البلاط الملكي الاردني ومنظمة التحرير الفلسطينية يكفي لتوفير حصانة دائمة له في موقعه خصوصا مع استمرار غياب الدور المصري بعد اتفاقية كامب ديفيد واخراج مصر من الجامعة العربية ونقل مقرها الى تونس. فما هي اسباب طرده؟

الواضح ان عمر الحسن لم يقبل قرار الطرد واعتبره مجحفا وتعسفيا وخطرا عظيما على مستقبله وخططه فقرر مواجهته بكل صلافة وتعنت. ولذلك احتج عليه وبادر برفع قضية قضائية امام المحكمة الادارية التابعة للجامعة العربية. وتردد في اوساط الجامعة والمنظمة البحرية الدولية آنذاك ان تكاليف المحامين الذين رفعوا القضية ضد قرار للفصل وضد الشاذلي القليبي شخصيا دفعت من قبل مؤيديه الاردنيين والفلسطينيين والعراقيين.

فما الذي دفع الشاذلي القليبي لاتخاذ قرار الفصل بهذه الصورة؟

الدعوى التي رفعها عمر الحسن ضد الجامعة وامينها العام تطالب بارجاعه الى وظيفته ودفع مبلغ مليون دولار مقابل الاضرار التي لحقت به وبسمعته بسبب الطعن بنزاهته. وتبين الوثيقة الرسمية التي صدرت عن الجامعة العربية بعد صدور الحكم (ملحق رقم ١) طبيعة الاتهامات التي

وجهت اليه وتقرير فريق التفقد الذي بعثته الجامعة العربية من تونس الى لندن. وقد وجد فريق التفقد بعد مقابلة شخصيات بريطانية وعربية تعمل في السياسة والاعلام، وبعد اطلاعه على ملفات مكتب الجامعة واستجوابه عمر الحسن نفسه والاستماع الى تبريراته ان هناك اختلاسا على مستوى كبير قام به عمر الحسن على مدى سنوات خدمته كرئيس مكتب الجامعة. وقدم فريق التفقد تقريرا مفصلا وموثقا الى الامانة العامة للجامعة العربية، فكانت ردة فعل الشاذلي القليبي الانزعاج والشعور بالصدمة، فحول التقرير الى الادارة القانونية في الجامعة العربية، وقام الامين العام المساعد للشؤون القانونية باستدعاء عمر الحسن الى تونس واستجوابه شخصيا. ودوّن في تقريره لاحقا ان عمر الحسن: «لم يفتأ خلال الاجتماع بالاعتراف انه مخطيء وانه رجل سياسة واعلام ويجهل كل ما له مساس بالمحاسبة»، واعترف بان المخالفات المالية كانت من أجل «تدبير أمور بحسن نية» و «تغطية مصاريف أمور لا يجوز ان تفشى سريتها». ولكن الامين العام المساعد للشؤون القانونية علق قائلا ان حسن النية لا تسمح بقيام مدير مكتب بان يتحايل ويزور الشيكات والفواتير والتوقيعات ويستغل اموالا تابعة للجامعة لاستخدامه الشخصي. وتوضح الوثيقة المرفقة ان المخالفات والاختلاسات لم تكن عرضية بل تشكل نمطا مستمرا يؤكد اصرارا وتعودا على الاختلاس والتزوير.

وتحتوي الوثيقة المذكورة على تفصيلات المعاملات المالية المزورة واساليب التحايل وكيفية استخدام شركات وهمية لاصدار فواتير عن اعمال مزعومة، وكيف ان عمر الحسن اطلق على نفسه صفة "سفير جامعة الدول العربية" انتحالا في مراسلاته مع تلك الشركات الوهمية بينما لا توجد هذه الصفة في الجامعة (انظر الوثيقة رقم ٢). كما تشرح تلك الصفحات بعض ممارسات عمر الحسن الملتوية ومنها استعماله اسم وتوقيع "عميد السلك الدبلوماسي العربي في لندن"، وهو «سفير الجمهورية العربية اليمنية» على امر صرف حتى تمر المعاملة حين تدقيقها من قبل موظفي الامانة العامة للجامعة العربية بدون اثارة الشكوك. واستغل اسم خالد الحسن الذي وصفته اوراق المحكمة بالزعيم الفلسطيني عند حضوره الى لندن في العام ١٩٨٢ لتغطية وتبرير صرف مبالغ ادعى انها كانت تكاليف حراسة قريبه خالد الحسن التي لم تحدث في الواقع. ويتضح ايضا من وثيقة المحكمة ان عمر الحسن افترى بقوله انه دفع ثلاثة آلاف جنيه استرليني الى مواطنة بريطانية اسمها «دوريس فوكستون» التي وصفها تمويها بانها موظفة بالبرلمان البريطاني كتكاليف للدراسة الاعلامية التي طلب عمر الحسن منها اعدادها عن البرلمان البريطاني. واكتشفت وحدة تفقد الحسابات بانه تم فعلا صرف الشيك باسم المذكورة وكان موقعا على ظهره بهذا الاسم الذي ثبت انه ليس توقيعها بل تزويرا لامضائها، وافاد زوج السيدة المذكورة، اللورد مالوي Lord Molloy، في افادة خطية بان زوجته، دوريس فوكستون، لم تستلم الشيك و لم توقع عليه و لم تقبض المبلغ. وقال اللورد مالوي بانه قام شخصيا باعداد الدراسة وليس زوجته، وان عمر الحسن دفع له مقابل هذا العمل ٥٠٠ جنيه فقط نقدا (وليس بشيك) دفع منها ١٠٠ جنية مقابل الطباعة. وتجدر الاشارة الى ان المبالغ المذكورة قد تبدو قليلة بمعيار اليوم

ولكنها حدثت قبل خمسة عشر عاما، وهي تعادل اضعافها اليوم. وقال ان عمر الحسن اخذ منه وصلا يفيد بانه استلم ٦٠٠جنيه وليس ٥٠٠ جنيه، وأكد اللورد مالوي ان زوجته ليست موظفة بالبرلمان حسب ما قاله عمر الحسن.

وشعر عمر الحسن بالارتباك ازاء هذه القضية مدعيا انه قام بذلك بناء على طلب زوجها الذي ابى، حسب قول عمر الحسن، ان يُذكر اسمه. ولكن ثبت لوحدة التفقد من خلال الاستفسار المباشر من اللورد مالوي انه لم يعلم لا هو ولا زوجته بالشيك المذكور. كما افاد اللورد مالوي بانه كان يقدم خدمات استشارية لمكتب الجامعة في لندن علنا ويتلقى مبلغ ٧٥٠ جنيها شهريا مقابل ذلك ويصدر الشيك باسمه الصريح ولا يشعر بحرج من استلام مبالغ مقابل اعماله التي يقوم بها.

وتشرح وثيقة المحكمة الاسلوب الذي كان عمر الحسن يستخدمه للتحايل واستغلال اسم «جمعية اصدقاء فلسطين» في كلية الاقتصاد بجامعة لندن London School of Economics وكيف كان يصدر الشيكات باسماء وهمية. وبرر اصداره شيكات لدفع مبالغ مقابل اعمال وهمية امام وحدة التفقد بانه كان يقوم بمساعدة طالب فلسطيني لاجيء من الحرب الدائرة في لبنان، ولكن وحدة التفقد وجدت ان هذا الطالب كان يتلقى مساعدة مالية من مكتب منظمة التحرير في لندن وليس من عمر الحسن، كما كان يتلقى منحة دراسية من السفارة الليبية. واتضح لوحدة التفقد ان احد اساليب التزوير التي اعتمدها عمر الحسن بمكتب الجامعة كان يتم بواسطة شراء مجموعة من الاحرف والارقام اللاصقة وترتيبها لتكوين اوراق رسائل وفواتير تحمل اسماء شركات وهمية. (آنذاك لم تكن الكومبيوترات متوفرة كما هي عليه اليوم). ويكتب عليها ما كان يخطر على بال عمر الحسن من مبالغ يريد اختلاسها.

كما توضح الوثيقة اساليب تزوير الشيكات وترتيبات استلام الاموال المسجلة عليها نقدا بدلا من ايداعها بالبنك. وتذكر الوثيقة ان السيدة انعام مالك زوجة الاعلامي المعروف عادل مالك والتي كانت تعمل موظفة بمكتب الجامعة، اكدت في شهادتها امام وحدة التفقد الاساليب المنحرفة التي كان عمر الحسن يستخدمها.

ورغم المصاريف الباهضة التي انفقها على المحامين فقد خسر عمر الحسن دعواه بسبب الادلة الدامغة والموثقة ضده وافادات البريطانيين والعرب المعنيين بالقضية. ولم تر المحكمة امامها الا المصادقة على قرار الامين العام للجامعة العربية.

عمر الحسن يتراجع الى الاردن ثم الى احضان صدام

كانت تلك المحكمة نهاية عهده مع الجامعة العربية، فولى هاربا الى عمّان والتجأ الى مؤيديه في البلاط الملكي واقربائه في منظمة التحرير الفلسطينية وسعى لفتح مركز دراسات في عمّان يهتم بترجمة المقالات والدراسات الصادرة في بريطانيا والغرب عموما عن المنطقة. ولكن المشروع

فشل فشلا ذريعا. وفي عمّان استمرت علاقاته مع النظام العراقي وتوطدت عبر السفارة العراقية وقسم الاستخبارات الملحق بها، وساعده على ذلك اصدقاؤه في البلاط الملكي واقرباؤه في منظمة التحرير. وتوثقت علاقاته مع الاجهزة العراقية شيئا فشيئا في الوقت الذي كانت الحرب العراقية -الايرانية فيه على اشدها.

آنذاك كان العراق يحث عن اصدقاء يؤيدونه وخصوصا في الغرب نظرا لحاجته لمن يحمل قضيته في المحافل الدولية بشكل يبدو مستقلا وغير مرتبط ظاهريا ببغداد. وكان يمثل العراق في لندن في ذلك الوقت سفيرها النشط الدكتور عبد الامير الانباري وهو احد الدبلوماسيين المقربين من صدام حسين، وهو الذي اوكل اليه في ما بعد القيام بمهمات دبلوماسية مهمة مثل تمثيل العراق بمجلس الامن اثناء احتلال دولة الكويت، ثم التفاوض مع الامم المتحدة حول تنفيذ قرارات مجلس الامن بالسماح ببيع النفط العراقي في اطار صفقة "النفط مقابل الغذاء والدواء".

لاحظ السفير العراقي عبد الامير الانباري ان هناك مؤسسة صغيرة للعلاقات العامة والبحوث تدعى Gulf Information and Research Centre. وكان يدير هذه المؤسسة صاحبها روجر سبلي Roger Sibley الذي كان عضوا نشطا في لجنة حزب الاحرار للشؤون الخارجية، وكان مقر هذه المؤسسة بمنطقة كوفنت جاردن Covent Garden في لندن. فقدم عبد الامير الانباري مشروعا لبغداد نال استحسان وموافقة السلطات العراقية للتغلغل في المؤسسة المذكورة ثم السيطرة عليها بواسطة المشاركة في تمويلها عراقيا عن طريق خالد الحسن (فلسطيني سحبت منه الجنسية الكويتية بعد التحرير بسبب تعاونه مع السلطات العراقية)، وتنصيب قريبه عمر الحسن شريكا لروجر سبلي تمهيدا لازاحته والسيطرة على المؤسسة. ووافقت الاستخبارات العراقية على رأي عبد الامير الانباري بان عمر الحسن شخص مناسب ليكون اداة طيعة بايديهم لسهولة السيطرة عليه والتحكم فيه نظرا لماضيه الاعرج الذي يعرفون تفاصيله بدقة. كما وجد عبد الامير الانباري ان غازي الريس اسهل السفراء الخليجيين تعاملا واكثرهم تجاوبا معه نظرا لخلفيته العقائدية وتعاطفه مع حزب البعث. ويقول شخص كويتي طاعن في السن التقيناه في الكويت ان أمين الريس، والد السفير الكويتي في لندن، كان كرديا عراقيا يعمل سائقا لسيارة أجرة بين العراق والكويت في شبابه. وذكر لنا ان شقيق غازي الريس، هشام كان من المطلوبين في قضية انهيار وسرقات سوق المناخ في العام ١٩٨٢ وانه قام بتهريب عشرات الملايين من الدنانير الكويتية الى الخارج ثم فر من السلطات الكويتية والبنوك والتجار الذين سرق اموالهم الى بغداد ملتجئا بأقربائه هناك. ومن جانبه شعر غازي الريس الذي كان عاجزا عن اقامة علاقات مباشرة مع البريطانيين سواء في البرلمان او الصحافة انه وجد في عمر الحسن ضالته المنشودة ووسيلته للاتصال بهم وتجميع الاخبار وإعداد بعض التقارير له من هذه المصادر لارسالها للكويت اثباتا على نشاطه كسفير في لندن. وهكذا بدأ الثلاثة: السفير العراقي عبد الامير الانباري، والسفير الكويتي غازي الريس، ورئيس مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية عمر الحسن، يروجون للمركز الجديد ويضغطون على السفراء الخليجيين في لندن لمساندته ماليا.

وبعد فترة قصيرة اكتشف روجر سبلي ان مؤسسته الصغيرة لم تعد كما كانت وانه ليس قادرا على تحمل طرق عمر الحسن غير النزيهة ومنها استخدام اساليب المشروبات والحسناوات في اقامة العلاقات مع بعض الشخصيات العربية الوافدة الى لندن، ولم يعد قادرا على تحمل ضغوطه المتمثلة في ادخال تغييرات غير سليمة في نوع العمل واهدافه. كما جابه روجر سبلي صدودا من السفيرين عبد الامير الانباري وغازي الريس اللذين كانا يتعاملان مع عمر الحسن، واخيرا اضطر روجز سبلي الى قبول عروض عمر الحسن بشراء حصته في المؤسسة الصغيرة المذكورة، وتركها له ولخالد الحسن والعراقيين. وبعد مغادرة روجر سبلي غير عمر الحسن اسم المؤسسة الصغيرة الى اسم يتلاءم والحرب الدائرة في الخليج بين العراق وايران حينذاك: مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية. ومن المعلوم انه كان هناك في ذلك الوقت قلق خليجي من ايران وهو قلق كان النظام العراقي يغذيه ويحرضه ويدفع مؤسساته الاعلامية والدبلوماسية لتضخيمه والتركيز عليه من اجل تحشيد الدعم الخليجي لغزوه ايران. ووجد عمر الحسن ان مشروع المركز هو افضل الوسائل لجذب اموال الخليجين، وهو ما فعله.

المؤتمر الاول لمساندة صدام حسين

عقد المركز الجديد اول مؤتمر مهم له في لندن في اكتوبر ١٩٨٦ حيث أقام ندوة بتوجيه من السفير العراقي الدكتور عبد الامير الانباري. وكانت الندوة حول الحرب العراقية – الايرانية والخطر الايراني المحدق بالخليج بعنوان "هل يستطيع المجتمع الدولي ايقاف حرب الخليج؟" (انظر الوثيقة رقم ٣). وعقدت الندوة بفندق كلاريدج الفخم في ٢٢ اكتوبر ١٩٨٦. وشارك في الندوة السفير العراقي عبد الامير الانباري نفسه، والسفير البريطاني السابق في ايران السير أنطوني بارسونز وعدد من الدبلوماسيين والاكاديميين والصحافيين البريطانيين. وجادل عمر الحسن في الندوة بان هدف ايران الاستمرار في الحرب واسقاط النظام العراقي وان ذلك سوف يؤدي الى تفتيت العراق عن طريق حرب اهلية الامر الذي يؤدي الى امتداد النفوذ والسيطرة الايرانية على دول الخليج.

علاقة غير واضحة مع الاستخبارات العراقية

ومما يؤكد علاقة عمر الحسن بالاستخبارات العراقية عن طريق عبد الامير الانباري توسطه لدى العراق لاطلاق سراح بعض البريطانيين كما ذكر بنفسه الى صحيفة «الفايننشال تايمز» البريطانية الصادرة بتاريخ ١٩٩٦/٢/٢٦ . وقد أثار تصريحه هذا تساؤلا لدى الكثيرين: اذا كان لكلا البلدين سفارة في البلد الآخر وهي قضية بريطانية – عراقية. فلماذا يتم استخدام عمر الحسن كوسيط في قضية مشتركة بين البلدين تتعلق بالاستخبارات العراقية المسؤولة عن القاء القبض على البريطانيين واحتجازهم؟ ويرد المختصون بهذه الامور على هذا التساؤل بالقول ان العراقيين لم يكونوا يريدون توريط سفيرهم عبد الامير الانباري علنا في صفقات هي اقرب ما

تكون للابتزاز منها للدبلوماسية. فاستخدموا مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية وصاحبه عمر الحسن للقيام بهذه المهمة.

كان تأسيس مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية حدثا مهما بالنسبة للسفراء الخليجيين في لندن (الذين تغير معظمهم في فترة غياب عمر الحسن عن لندن) اولا لانه في العاصمة البريطانية وثانيا لان التأسيس جاء في فترة عصيبة خلال الحرب العراقية الايرانية. وعندما اظهرت الندوة المذكورة قدرة عمر الحسن على تنظيم الندوات والحفلات شعر بعض هؤلاء السفراء بالاعجاب بعمر الحسن وسقطوا تحت تأثير السفيرين عبد الامير الانباري وغازي الريس (الذي اصبح عميد السفراء الخليجيين ورئيس اللجنة الاعلامية لمجلس السفراء العرب بمؤازرة عبد الامير الانباري) في الفخ الذي نصبته لهم الاستخبارات العراقية بالتعاون مع السفير العراقي المذكور. وهنا كتب غازي الريس، مذكرة الى وزارة الخارجية الكويتية حول الندوة في ١٩٨٦/١١/١٤(انظر الوثيقة رقم ٤) ثم رسالة اخرى في ١٩٨٦/١٢/١٧ يشرح فيها اهمية هذا المركز وضرورة التعاون مع عمر الحسن (انظر الوثيقة رقم ٥). وعندما استفسرت الخارجية الكويتية عن هوية عمر الحسن (انظر الوثيقة رقم ٦) اشاد السفير الريس به كثيرا متغاضيا عن خلفيات عمر الحسن وقضية طرده من مكتب الجامعة العربية. وهكذا بدأ دعم وزارة الخارجية الكويتية لمشروع عمر الحسن، وتوطدت العلاقات بين الطرفين في السنوات اللاحقة برعاية غازي الريس المباشرة.

الشيخ جابر المبارك الحمد وعمر الحسن

ولم يقتصر دور غازي الريس على توطيد العلاقة بين عمر الحسن والخارجية الكويتية بل امتد هذا السعي الى وزارة الاعلام الكويتية، واتفق معه على مشروع يقوم بموجبه مكتب الاستثمار الكويتي في لندن بشراء مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية على ان يبقى عمر الحسن مديرا له. وقدم الحسن مشروعا بهذا الخصوص الى وزير الاعلام الكويتي، الشيخ جابر المبارك الحمد، عن طريق السفير غازي الريس (انظر الوثيقة رقم ٧).

ونصح غازي الريس عمر الحسن ان يوجه كتابه الى الوزير نفسه على ان يقوم السفير بتبني المشروع ومتابعته ودعمه. وللوهلة الاولى اعجب وزير الاعلام بالفكرة ولكنه انزعج كثيرا عندما اكتشف حقيقة عمر الحسن وتاريخه. وبدأ الشك يدور في نفس الوزير حول دوافع السفير لايصال عمر الحسن الى مكتب الاستثمار الكويتي الذي يعتبر مصدرا ماليا ضخما. وخشي من تورط وزارة الاعلام بتثبيت علاقة عمر الحسن بالمكتب خصوصا بعد ثبوت اختلاساته من الجامعة العربية. فكيف يمكن ائتمان شخص كهذا في موقع يسمح له بالوصول الى اموال كويتية تحت اي غطاء كان؟ واستغرب من دعم السفير له، وطلب من وزارته وقف التعامل مع عمر الحسن بشكل كامل. ولكنه، احتراما لشخصية وزير الخارجية الكويتي، امتنع عن التدخل في العلاقة القائمة بين عمر الحسن ووزارة الخارجية الكويتية. واصبح الريس يتحدث عن المبالغ التي يجب دفعها لشراء هذا المركز. وهنا نشأت لدى بعض المسؤولين الكويتيين شكوك في احتمال وجود علاقات مالية بين الشخصين، وان كانت هذه الشكوك لم تصل حد القناعة القاطعة لديهم.

الحقيبة الدبلوماسية حملت تقرير السفير غازي الريس الذي ارفق معه مشروع عمر الحسن لبيع مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية الذي اسسه السفير العراقي عبد الامير الانباري مع عمر الحسن الى مكتب الاستثمار الكويتي وينص المشروع على تمويل المركز مستقبلا عن طريق مكتب الاستثمار على ان يبقى عمر الحسن مديرا له. وفي محاولة لاضفاء الاهمية على شخصه تطرق عمر الحسن الى عزمه على اصدار مجلته الاستراتيجية Gulf Report باللغة الانجليزية (انظر الوثيقة رقم ٨)، وذلك بالتعاقد مع احدى دور النشر المتخصصة في شؤون الدفاع والاستراتيجيا وهي مؤسسة Brassey's التي تصدر كتبا ودوريات حول شؤون الدفاع والامن. ويملك هذه الدار، حسب ما جاء في مشروع عمر الحسن، روبرت ماكمويل صاحب الامبراطورية الاعلامية الكبيرة في بريطانيا. وجاء في الصفحة السادسة من مشروع عمر الحسن قوله التالي لوزير الاعلام الكويتي: "ان التعاقد مع مؤسسة دار نشر مشهورة - براسيز - يملكها

الصحفي البريطاني المشهور، ماكسويل، يتيح للمجلة فرصة القيام بدور اعلامي بارز وهو لخدمة الاهداف التي تحرص وزارتكم الموقرة على تحقيقها" (انظر الوثيقة رقم ٧).

عندما اكتشف الشيخ جابر المبارك الحقائق التالية عن روبرت ماكسويل شعر بالغضب نحو السفير غازي الريس وعمر الحسن اللذين كادا ان يورطاه ووزارة الاعلام بعلاقة محفوفة بالمخاطر مع هذا الشخص المشبوه. فقد كان روبرت ماكسويل في وقت من الاوقات رئيس تحرير الصحيفة الصهيونية المعروفة: Jewish Chronicle ، وكان يملك الجزء الاكبر من اسهم الصحيفة الاسرائيلية "معاريف". ويعتبر صهيونيا قياديا في بريطانيا من مؤيدي اليمين الاسرائيلي المتطرف، الليكود، وعارض ماكسويل رئيس الوزراء الاسرائيلي، مناحيم بيغن، عندما انسحب من سيناء واعادها الى مصر في السبعينات. واشتهر ماكسويل بتبرعاته السخية لاسرائيل واصبح بسبب حماسه الصهيوني المنقطع النظير رئيسا للجنة تسويق سندات الحكومة الاسرائيلية في بريطانيا وذلك في ١٩٨٨/١٢/٢٦. واشترى بنفسه كمية من هذه المستندات بمبلغ مليوني جنيه استرليني. وماكسويل كان من اليهود البريطانيين القلائل الذين استجابوا لدعوة اسحاق شامير لحضور مؤتمر للتضامن مع سياسة الاستيطان التي كان يؤيدها والتي تشكل حجر عثرة امام عملية السلام في الشرق الاوسط. وفي المؤتمر الذي عقد في القدس في ١٩٨٩/١٢/٢٠ اظهر ماكسويل مواقف سياسية متطرفة تدعو الى انشاء "اسرائيل العظمى"، وأيد موقف حزب الليكود الرافض للتفاوض مع الدول العربية، واكد انه سوف يطلب من مؤسساته الاعلامية تكثيف تأييدها لاسرائيل. وعندما مات ماكسويل في عرض البحر في نوفمبر ١٩٩١ نقلت جثته الى اسرائيل ودفنت بعد تشييع رسمي كبير وكأنه رجل دولة كبير (انظر الوثيقتين رقم ٩ و ١٠).

استفسر الوزير الكويتي عن روبرت ماكسويل الذي لم يكن يعرف عنه الا انه صاحب امبراطورية اعلامية في بريطانيا حسب ما اخبره السفير غازي الريس وعمر الحسن. وعندما اكتشف حقيقة ماكسويل وعلاقاته الوطيدة مع الحركة الصهيونية ودوره الكبير في دعم اسرائيل اصيب بدهشة كبيرة جدا وصعق بما قام به السفير والفخ الذي كان منصوبا له. فكيف يقبل السفير ان ترتبط وزارة الاعلام الكويتية تعاقديا بشكل مباشر مع اطراف اسرائيلية من نوع ماكسويل، وأين حنكة السفير السياسية؟ وبعد وفاة ماكسويل اتضح بعد نظر الوزير الكويتي الذي تفادى الوقوع في شرك عمر الحسن. فقد تأكد ان ماكسويل هو الآخر مختلس على مستوى كبير، حيث اختلس، على سبيل المثال، اموال صندوق التقاعد التابع لمؤسسته، وقدم ابناه، كيفين وديفيد، الى المحاكمة بتهمة التواطؤ مع والدهما في الغش والاختلاس. يضاف الى ذلك ان عمر الحسن نفسه لم يكن قادرا على اصدار مجلته "مجلة الشرق الاوسط للدراسات الاستراتيجية" بوحده. فقد جاء في نشرته The Gulf Report في عدد يوليو/اغسطس ١٩٨٩ ان العشاء السنوي للمركز اقيم بفندق والدورف في لندن بتاريخ ٢٩ يونية ١٩٨٩ وان تلك المناسبة تزامنت مع قيام شركة «براسيز» التي يملكها ماكسويل بنشر العدد الثاني من "مجلة الشرق الاوسط للدراسات الاستراتيجية" الفصلية. ويتضح من ذلك ان المجلة الفصلية المذكورة

اختفت بعد صدور العدد الاول منها في شهر يوليو ١٩٨٨وفشلت في الصدور في المواعيد المفترضة، و لم تعد للصدور الا بعد الاتفاق مع شركة روبرت ماكسويل على دعمها ونشرها.

ما أن اكتشف وزير الاعلام الكويتي الشيخ جابر المبارك هذه الحقائق حتى بادر لمنع اي اتصال بين وزارته وبين مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية ورئيسه عمر الحسن، واصدر التعليمات بعدم التعامل معه على اي مستوى وباي شكل. استقبل عمر الحسن هذا الموقف الصارم منه والرافض لمشروعه بانزعاج شديد واعصاب باردة. فلم يتوقف عن محاولاته التأثير على اوساط كويتية اخرى بمساندة السفير غازي الريس وقلة من زملائه في وزارة الخارجية. لكن الجانب المهم ان وزارة الاعلام قررت مقاطعته تماما.

الدبلوماسيان الغاضبان ذكرا بان وزارة الاعلام كانت حذرة جدا من مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية عندما منحته ترخيصا بتاريخ ٢٣ يوليو ١٩٩٥ بفتح مكتب محلي في الكويت، حيث انها حددت فترة الترخيص بعامين فقط قابلة للتجديد. ويجوز للوزارة الغاء الترخيص في اي وقت دون ان تكون للجهة المرخص لها الحق في المطالبة باي تعويض. واعطي الترخيص لعبد ا لله بشارة بعد ان رفضت الوزارة طلبا مقدما اليها باسم عبد ا لله بشارة وعمر الحسن معا. وبعد فترة من قرار الرفض التف بشارة على هذا القرار، وقدم طلبا لاستصدار الرخصة باسمه فقط بعد ان غرر ببعض الكويتيين الآخرين الذين ليس لديهم فرصة الاطلاع على التقارير الرسمية عن عمر الحسن لمشاركته وتأييد طلبه. فمنحته الوزارة ترخيصا محددا بعامين. ويرى الدبلوماسيان الغاضبان ان هناك مخالفات صارخة لقرار الترخيص.

وقال الدبلوماسيان ان عبد ا لله بشارة خالف نصوص قرار الترخيص بفتح مكتب محلي باسم "مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية" لان الثابت بصورة لا يرقى اليها الشك ان هذا المكتب اثبت انه ليس مكتبا محليا بل هو فرع لمركز الخليج للدراسات الاستراتيجية الذي يرأسه عمر الحسن واصبح عبد ا لله بشارة، مستشار الشيخ صباح الاحمد، موظفا لدى عمر الحسن يقوم بتمثيله في الكويت، وهذا يعني ان لبشارة ولاء مزدوجا ومنقسما بين الكويت وعمر الحسن وهو القريب عائليا لخالد الحسن الذي سحبت السلطات الجنسية الكويتية منها بسبب وقوفه موقفا متعاطفا مع صدام اثناء الاحتلال العراقي للكويت.

ويقول الدبلوماسيان ان عموم الدبلوماسيين الكويتيين الذين يستلمون تقارير عمر الحسن عن طريق وكيله في الكويت عبد ا لله بشارة يشتكون من ضحالة تقاريره التي هي في معظمها ترجمة لمقالات صحافية او اكاديمية احيانا، ولكن وزارة الخارجية تشتريها لتنفيعه، ويؤكد الدبلوماسيون الكويتيون الآخرون ان التعامل معه يجب ان لا يكون نهجا معتمدا في الدبلوماسية الكويتية لان الحقل السياسي والدبلوماسي يرتبط مباشرة بأمن الدولة ولا يجوز التفريط به عن طريق التعامل مع اشخاص مثله. ويحمل الدبلوماسيون عبد ا لله بشارة نفسه مسؤولية اختراق

عميل عراقي اعلى مستويات الوزارة وتمهيد الطريق له واخفاء الحقائق حول خلفيته وعلاقاته عن الشيخ صباح الاحمد، ويتهمونه بانتهاج اساليب الغش والتمويه في التعامل مع وزارة الاعلام من اجل منح عمر الحسن رئيس مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية الرخصة التي رفضت وزارة الاعلام منحه اياها عندما تقدم اليها باسمه الصريح، فمنحه عبد الله بشارة اسمه ووجهه ليستخدمه قناعا للحصول على الرخصة المطلوبة من وزارة الاعلام.

الخارجية الكويتية المحطة الاهم لعمر الحسن

تحدث الدبلوماسيان الغاضبان كثيرا عن علاقة عمر الحسن بالخارجية الكويتية واشارا الى ان المحطة الاهم في العلاقة بين عمر الحسن والكويت هي وزارة الخارجية التي ينتمي اليها غازي الريس السفير الكويتي في لندن في فترة تأسيس مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية. وهذه العلاقة مكنته من التأثير على مواقف الوزارة بعد ان اصبح عينا لها في العاصمة البريطانية. ورغم ذلك بدأت محاولات للتنسيق في الموقف الرافض للتعاون مع عمر الحسن بين الاعلام والخارجية على أعلى المستويات. وأكد الدبلوماسيان ان جهودا حثيثة بذلت من اجل التوصل الى موقف موحد، وكان هناك تيار قوي بوزارة الخارجية نحو تحديد موقف حاسم تجاهه. وكان ذلك على وشك الحدوث عندما حصل العدوان العراقي على الكويت، وهي الصاعقة التي حلت بالكويت وجعلت موضوع عمر الحسن غير ذي شأن. ولكن في الوقت نفسه ساهمت هذه الكارثة في كشف هوية عمر الحسن بشكل أوضح. فمنذ ٢ اغسطس ١٩٩٠ بدأ مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية يقوم بنشاط مزدوج، فكان يبيع على السفارة الكويتية وصحيفة "صوت الكويت" مقالات كانت عبارة عن تجميع لاقوال الصحف وآراء العسكريين والسياسيين البريطانيين حول مستقبل الاحتلال. وكان في الوقت نفسه يقوم بأنشطة اعلامية تخدم موقف صدام وتؤيده وتدافع عنه من خلال نشر الدراسات والتحليلات ومن خلال الظهور في مقابلات تليفزيونية كما سيتضح لاحقا في هذا الكتاب.. وكان السفير غازي الريس يدفع مبالغ له مقابل هذه الدراسات المؤيدة للعراق (انظر الوثيقة رقم ١١). كما كان يسوّق منتجاته الى السفارات الخليجية بأسلوب يوحي بقدرة اكاديمية فائقة لدى المركز، ويستغل ذلك لطلب مبالغ ضخمة مقابل انتاج متواضع (انظر الوثيقة رقم ١٢)

اشتد غضب الدبلوماسيين الكويتيين وواصلا الكلام بتأثر واضح عندما اشارا الى صور من تقارير ورسائل بخط يدي غازي الريس وعبد الله بشارة كتباها بعد تحرير دولة الكويت من الاحتلال العراقي. وقالا اقرأ كيف ان غازي الريس طلب اعتماد مبلغ ٥٠,٠٠٠ (خمسين الف) دولار سنويا من وزارة الخارجية كدعم ثابت للدكتور عمر الحسن ومركز الخليج للدراسات الاستراتيجية. وكيف ان عبد الله بشارة كتب كتابا مماثلا الى وزارة الاعلام أوصي فيه باعتماد مبلغ ٣٠,٠٠٠ (ثلاثين الف) جنيه استرليني من الوزارة لمركز الخليج وصاحبه عمر الحسن (انظر الوثيقة رقم ١٣). واشاد المذكوران كثيرا في رسائلهما بالدكتور عمر الحسن ومبادئه ومواقفه المؤيدة للكويت وعدائه لصدام حسين اثناء الاحتلال على حد زعمهما.

رِجلٌ في الكويت وأخرى في بغداد

اثناء الاحتلال سار الدكتور عمر الحسن على نمطه المعروف، فكان يخاطب الكويتيين بالاسلوب الذي يروق لهم ليحصل منهم على الدعم المالي وكان يخاطب الجمهور العربي بالتبرير للاحتلال العراقي، وكان يخاطب الرأي العام البريطاني شارحا اسباب معارضته للعمل العسكري لتحرير الكويت. ويمكن توضيح ذلك وايجازه كما يلي.

كان يكتب في صحيفة "صوت الكويت" التي كانت تصدر في لندن اثناء الاحتلال مقالات حول الاستراتيجيا العسكرية واوضاع الجيوش في الخليج ومقارنة قوات التحالف مع القوات العراقية ويتقاضى مقابل ذلك اموالا من الصحيفة المذكورة ومن السفير الكويتي غازي الريس. وفي الوقت نفسه كان ينشر مقالات ودراسات تدعم الموقف الاردني والفلسطيني الرافض لاستخدام القوة ضد العراق. وكان يبرر في هذه المقالات والدراسات احتلال العراق للكويت بصورة غير مباشرة عن طريق سرد تاريخي للعلاقات بين البلدين بما يدعم موقف العراق، وكان يشرح شكاوى العراق ومزاعمه ضد الكويت وكأنها حقائق موضوعية وليست ادعاءات عراقية. وكثيرا ما أشار في هذه الدراسات باصبع الاتهام الى الولايات المتحدة معتبرا اياها السبب المباشر في الازمة وأدانها بنصب فخ لصدام حسين وانها هي التي استدرجته لاحتلال الكويت. ويعلل كل ذلك برغبة الولايات المتحدة في السيطرة على منابع النفط ورغبتها في الهيمنة السياسية والعسكرية المطلقة على المنطقة. وعندما تنشر الجريدة تعليقا حول كتاباته لا يعجبه لا يتردد في ارسال رد مباشر على ذلك التعليق لكي يوهم الكويتيين بانه يقف معهم (انظر الوثيقة رقم ١٤).

وعلى سبيل المثال، ففي شهر سبتمبر ١٩٩٠ اصدر الدكتور عمر الحسن مجلدا بعنوان "أزمة الخليج والتيارات المطروحة ومضامينها ومخاطرها الاستراتيجية" (انظر الوثيقة رقم١٥). وجاء في ذلك المجلد ان سياسة الولايات المتحدة الامريكية في الاشهر القليلة السابقة للاحتلال كانت عبارة عن استدراج لنظام بغداد للقيام بعدوان على جارته الجنوبية وان هذه السياسة عموما كانت مبنية على "سوء النية المبيتة من قبل الولايات المتحدة الامريكية" ضد النظام العراقي. وقال عمر الحسن في المجلد المذكور انه:-

"في عام ١٩٦١ في اعقاب وقف الاتفاقية الانغلو - عربية (هكذا سماها) هدد الرئيس العراقي يومها عبد الكريم قاسم، اثر انسحاب القوات البريطانية من الكويت، بغزو دولة الكويت لاعادتها للسيادة العراقية. وكان رد بريطانيا اعادة ارسال قواتها الى الكويت لحمايتها".

ويلاحظ من هذه الفقرة ان عمر الحسن زور التاريخ لصالح العراق مرتين. فهو من جهة

زوّر حقائق التاريخ عندما ادعى انه كانت هناك قوات بريطانية في الكويت قبل عام ١٩٦١ ومن جهة اخرى زور التاريخ عندما تحدث عن اعاد ة الكويت للسيادة العراقية واضعا في ذهن القاريء الفكرة الخاطئة ان الكويت كانت في السابق جزءا من العراق،، وكلا التزويرين لا يخدم الا النظام العراقي. وموقف عمر الحسن هنا هو نفسه موقف صدام حسين وعبد الكريم قاسم من قبله.

وفي هذا الاطار كتب عمر الحسن ما يلي:

"تكرر التهديد مرة اخرى في العام ١٩٧٣ حين احتلت القوات العراقية نقطة مراقبة الحدود الكويتية في السمتية قبل ان تجبر قوات وضغوط عربية مشددة العراق على الانسحاب".

والمعروف ان القوات العراقية هاجمت وقتلت عددا من الكويتيين في نقطة الحدود التي تسمى «الصامتة» وليست السمتية واحتلت منطقة جنوب ام قصر التي لم يعدها النظام العراقي للكويت آنذاك، بل أنشأ عليها ميناء عسكريا يقع جنوب ميناء ام قصر المدني العراقي. وقد تم ارجاع هذه المنطقة للكويت بعد تحريرها طبقا لقرار ترسيم الحدود الصادر عن مجلس الامن. وكان هناك ميناء مدني صغير في الشطر العراقي من أم قصر افتتحه عبد الكريم قاسم في ١٩٦٠. ومنطقة أم قصر خلال ذلك الوقت كانت عبارة عن صحراء جرداء على الساحل الشمالي للخليج تمر حدود البلدين وسطها. وخلافا لما روج له عمر الحسن في المجلد المذكور لم تكن هناك قوات عربية في الكويت في العام ١٩٧٣. فهو كان يريد اثبات انه اثناء الاحتلال العراقي للكويت كانت امكانية ايجاد حل عربي قائمة ومؤسسة على وقائع تاريخية .

ومهما يكن من امر فان تحدث عمر الحسن من داخل المعسكر الخليجي والمؤسسات الخليجية وباسم الخليجيين بصفته رئيس مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية كان يوحي بوجود خلاف خليجي حول مبدأ استخدام القوة ضد الاحتلال العراقي للكويت.

ويمضي عمر الحسن في تبريره لما قام به صدام ضد الكويت في ١٩٩٠: "ان تجربة العراق اثناء حربه مع ايران تجاه طلب استئجار جزيرتي وربة وبوبيان نظرا لاهميتهما الامنية والاستراتيجية الدفاعية البالغة ، ورفض الكويت المتواصل السماح له باستئجارهما، خوفا من جر النقمة الايرانية، عمقت لدى العراق شعورا عميقا بالمرارة، وجعله يرتد بعد انتهاء الحرب الى السيادة التاريخية للعراق على الكويت".

واما بشأن النفط والاقتصاد فقد قال عمر الحسن: "ان العراق كان يحتاج الى كل دولار اضافي في اسعار النفط الخام لاعادة بنائه الاقتصادي والعمراني وتسديد مديونيته الضخمة، فيما يشكل اكتفاء دولة الكويت باسعار هابطة لخام النفط ضغطا مباشرا على خزينته". ويستنتج عمر الحسن قائلا: "كل ذلك اجبر العراق على التخلي عن اسلوب التهديد بالاحتلال او الاكتفاء باحتلال المدن الحدودية، ودفعه دفعا نحو خيار الاحتلال العسكري لحل خلافاته الآنية او التاريخية مع الكويت بصورة فاجأت العالم بأكمله، باستثناء الولايات المتحدة الامريكية التي كانت تعرف

نية العراق بل وأوحت اليه انها لن تتدخل في مثل هذه الخلافات مهما كانت النتائج". ثم يتساءل عمرالحسن عما اذا كان العراق ضحية مؤامرة دولية قائلا: "فهل هناك قرائن مشتركة بين المغامرتين: الهجوم على ايران والكويت، وما هو دور الاصابع الخفية في دفع العراق باتجاههما؟ هذا ما سنحاول الاجابة عليه في الصفحات القادمة".

ثم يكرر عمر الحسن التبريرات الواردة في خطب صدام حسين وحديثه عن التآمر الامريكي - الصهيوني ضد العراق ويتساءل قائلا: "ان حقيقة رئيسية تبدو هناك هي: ان امريكا كانت تعلم مسبقا بنية صدام حسين غزو الكويت، فهل غضت النظر ام شجعته؟". ويضيف قائلا : "يهم امريكا وجود اسرائيل كقوة نووية وحيدة في المنطقة خلقتها وغذتها لتعمل على زعزعة الامن والاستقرار عبر القضية الفلسطينية وتستنزف بوجودها العسكري دول المنطقة، لاحظ الفقر المادي الناجم من الاستنزاف العسكري لدول مثل مصر والاردن وسوريا ولبنان والعراق. بالمقابل تظل المنطقة باسرها رهينة حل القضية واسيرة القول بان مفاتيح حل القضية بيد امريكا". ويستطرد قائلا: "يجب اقرار حقيقة مهمة وهي انه بقدر ما يحتاج الاقتصاد الامريكي الى النفط بصفة متوازنة التدفق، معتدلة الاسعار، بقدر مايحتاج الاقتصاد نفسه الى انفاق حربي على الاسلحة والحروب، وخصوصاً مع نهاية الحرب الباردة التي ستعني خفض ميزانية الدفاع الامريكية، وتزامن ذلك مع ظهور مؤشرات الكساد الاقتصادي وضخامة عجز الخزينة الامريكية وحتمية ارتفاع اسعار النفط، فان على امريكا السعي قدما، اما لاشعال حرب تقليدية كبرى في العالم ، او اشغال الاتحاد السوفياتي في حروب قوميات وانفصال بين قومياته، او خلق ازمة عالمية تضع العالم على حافة الحرب، هل لهذا تم التغاضي عن الحشود العراقية او تشجيعه المبطن للعراق على القيام بهجوم واحتلال الكويت؟". في تحليله لازمة احتلال الكويت تجاهل عمر الحسن بشكل كامل الموقف الكويتي المعلن قبل الاحتلال والمتمثل بتأييد العراق ماديا وسياسيا وتجاهل الطلبات الكويتية الودية للعراق بشأن إكمال ترسيم الحدود بين البلدين، وهو الطلب الذي كان صدام حسين يرد عليه بقوله المتهكم للكويتيين: "ان حدودكم تصل الى بغداد". كما تجاهل عمر الحسن الموقف الكويتي و لم يشرحه لا خلال الاسابيع المؤدية للاحتلال ولا اثناء الاحتلال نفسه. لقد ردد عمر الحسن الموقف العراقي بحرفيته ووجه اللوم الى الولايات المتحدة الامريكية والكويت. جاء ذلك في الوقت الذي كانت فيه القوات الدولية تتأهب لخوض حرب تحرير الكويت التي عارضها عمر الحسن عبر وسائل الاعلام البريطانية بشدة. وتجدر الاشارة الى ان عمر الحسن استلم مقابل هذا المجلد مبلغا كبيرا من غازي الريس، سفير الكويت في لندن.

ماذا يقدم عمر الحسن لمموليه في الخليج ؟

اختار عمر الحسن اسما جذابا لمركزه الذي اصبح يدر عليه اموالا طائلة، فهو دائما يؤكد على انه "معهد استراتيجي" يقدم "البحوث والدراسات" ويوحي لزبائنه بقدرته على تقديم تحليلات ونظريات سياسية واستراتيجية لاصحاب القرار. ولذلك يسعى لتسويق "منتجاته" الى المؤسسات الخليجية بأسعار باهضة. ويظن الخليجيون خطأ انهم يحصلون على مادة دسمة تساعدهم اما في اتخاذ القرار او تحسين صورتهم في الاعلام الخارجي او توفير منبر لمخاطبة السياسيين البريطانيين الذين يحظون باهمية خاصة في الدوائر السياسية الخليجية. وكان عمر الحسن يعلم ان لدى الخليجيين الرغبة الدائمة في شراء خدمات الآخرين وخصوصا من يستطيع تقديم نفسه اليهم بحلة زاهية. ولكن ما قدمه عمر الحسن خلال عشرة اعوام من العمل لا يتميز بالمستوى المطلوب ولا بالاصالة. فلديه فريق صغير من الموظفين البريطانيين يزيد عدده او ينقص حسب توفر مصدر التمويل او شحته، ويعمل من مكتب صغير على اطراف مدينة لندن City of London في الطابق الرابع بمبنى قديم. والمكتب متواضع جدا ولا تكاد تصل اليه حتى تنقطع انفاسك بسبب علوه وعدم وجود مصعد يوصلك اليه. وهناك يعمل هذا الفريق حسب الحاجة. ويتركز عمله على متابعة الاعلام البريطاني وقص الصحف اليومية وموافاة الزبائن بالحصيلة اليومية لهذا العمل. وبسبب فرق التوقيت بين الخليج ولندن، فهو يطلب من العاملين لديه التبكير في الدوام والاسراع بانجاز قص الصحف لكي يستطيع ارسالها الى الزبائن قبل نهاية الدوام في الخليج.

كما يقوم المركز بترجمة وتلخيص المقالات وبعض الدراسات المستهلكة ويقدمها للخليجيين. والنتيجة النهائية تتمثل في ان المركز يمرر الى الدول الخليجية التي تقبل التعامل معه (الكويت والبحرين) افكارا ودراسات وانتاجات صادرة عن جهات اخرى بعد اعادة صياغتها وترتيبها في اطار آخر وتطعيمها في بعض الاحيان بما يفيد النظام العراقي. وقد تمادى المركز في اسلوب التكرار الى درجة انه اخذ يبيع للجهات الكويتية والبحرينية نشرة بعنوان Gulf Report مع ترجمتها باللغة العربية بعنوان "تقرير الخليج". ثم يجمع ما جاء في هذه النشرة حرفيا على ورق مصقول ويضعه بين غلاف لامع وجذاب ليصدر بشكل مجلة بعنوان Gulf Report ويبيع للجهات الكويتية والبحرينية هذه المجلة عبر الاشتراكات في هذا النص مجددا بتكاليف اضافية ، اي تدفع الجهات المعنية مرتين لنفس المحتوى والمضمون لمجرد اختلاف لون الورق ونوع التغليف.

وفي الوقت نفسه يسعى لايهام الجهات التي يتعامل معها بان لديه امبراطورية كبيرة قادرة على القيام بكل ما يريده الخليجيون. وقد استخدم في احد المشاريع التي قدمها الى وزير الاعلام

الكويتي، الشيخ جابر المبارك لشراء مركـزه عـن طريـق مركـز الاستثمارالكويتي في لنـدن (انظـر الوثيقة رقم ٧) اسلوبه المعهود في التلاعب بالحقائق وابراز او اخفـاء المعلومـات لاظهـار الصـورة الخادعة التي تخدم اهدافه. فقد اورد في الصفحة الخامسة من المشـروع بعـض المعلومـات الهامشـية مثل عدد ما يحتويه المركز مـن اجهزة كمبيوتـر ومـن بـاحثين غـير متفرغـين (أي يتعـامل معهـم بالقطعة وحسب الحاجة) يصل عددهم الى ٣٦ باحثا بالاضافة الى ثمانية مـن البـاحثين والاداريـين المتفرغين في المركز. الا انه اغفل عمدا تقديـم المعلومات الجوهرية التي تتيح للوزارة معرفة فاعليـة المركز وقيمته الاعلاميـة الحقيقيـة وتكاليفـه الماليـة مثـل ميزانيـة المركـز وعـدد مبيعـات بمجلتيـه في المكتبات وعدد وأسماء المشتركين فيهما لاستبيان طبيعة القراء ومستواهم وما اذا كانوا اشـخاصا ام مؤسسات. واستخدم عبارة "لدى المركز عدد من الباحثين غير المتفرغين يصل عددهم الى ٣٦ باحثا" التي لا تعني اكثر من ان لدى المركز اسماء ٣٦ باحثا معظمهم مـن طـلاب الجامعـات غـير مرتبطين به بل يعملون بالقطعه وهم من الذين يعرضون خدماتهم عموما لمـن يدفـع لهـم مقـابل قيامهم بكتابة وتأليف التقارير ..

كيف استطاع عمر الحسن اختراق السفارة الكويتية في لندن

كانت عينا عمر الحسن تركزان على السفارة الكويتية في لندن بعد طرده من مكتب الجامعة العربية بالعاصمة البريطانية. وعندما كانت الكويت تعيش فترة عصيبة بسبب اشتعال النار بين اقوى جارين لها، ايران والعراق، وبروز بعض المشاكل على صعيد الامن الداخلي. يومها كان عمرالحسن قد تذوق طعم العمل الدبلوماسي بعد تجربته القصيرة في مكتب الجامعة العربية في لندن. وبذل جهده لتثبيت علاقاته مع السفارة الكويتية خصوصا مع وجود السفير غازي الريس الذي كانت تربطه به علاقة حميمة. وبعد طرده من مكتب الجامعة العربية في لندن استطاع عمر الحسن اختراق الجهاز الوظيفي لسفارة الكويت في لندن من خلال تعيين محمود منيزل في ١٥ يونية ١٩٨٤ تحت المسمى الوظيفي "حارس أمن" بالسفارة. وكان هذا الشخص الاردني قد فصل مع الدكتور عمر الحسن من العمل بمكتب الجامعة العربية في لندن لتورطه في الغش والتحايل المالي الذي ادين به الحسن. استقوى محمود منيزل بعمر الحسن واشتد ساعده بمساندته وتمادى مع الوقت بأساليبه الملتوية التي اعتادها في مكتب الجامعة العربية فأثارت هذه الاساليب الاستغراب والشكوك حتى وصلت الامور الى درجة لا تطاق فوضع الدبلوماسيون الكويتيون في السفارة السفير غازي الريس امام خيارين: اما هم او محمود منيزل. فاضطر السفير الى اقالته في ١٩٨٨/٦/١٥. والى تقديم الاعتذار الى عمر الحسن.

كما سعى عمر الحسن لتعميق اختراقه للسفارة عن طريق استدراج الموظفة المسؤولة عن المحاسبة في السفارة لتعمل محاسبة غير متفرغه بمركزالخليج للدراسات الاستراتيجية لساعات معينة في الاسبوع بعد انتهاء دوامها في السفارة. ولكنها أبت قبول ذلك العرض. وكان يأمل في الوصول الى مصدر معلومات دقيقة ومهمة عن حسابات السفارة والجهات التي تتلقى منها اموالا ومساعدات بالاضافة الى تفاصيل حسابات بعض قادة الدولة التي هي من مسؤولية السفارة . وأفاد الدبلوماسيان الغاضبان بأنهما أدركا بوضوح من خلال متابعتهما ملف عمر الحسن بان هدفه اختراق البنية الرسمية وغير الرسمية في الكويت على اوسع نطاق وعلى أعلى المستويات. وأحد اساليبه اقامة العلاقات والاتصالات المباشرة مع اعلى القياديين في الدولة متخطيا الموظفين الكويتيين لاحراجهم ودفعهم الى التعامل معه. ولتحقيق ذلك استخدم وسائل المناورة والالتفاف والتشكي عند جهة كويتية لاختراق جهة كويتية اخرى باسم التعاون وتقديم خدماته، مثلما فعل عندما

اشتكى لدى الشيخ سالم الصباح رئيس لجنة شؤون الاسرى على اثنين من الدبلوماسيين القياديين في السفارة الكويتية بلندن واتهمهما بعدم التعاون معه بخصوص قضية الاسرى.

هذا بالاضافة الى ان عمر الحسن يعلم ان كل شخص كويتي ذي شأن رسمي او اجتماعي او سياسي يتعامل معه ولو لفترة وجيزة يوفر له فرصة لاستغلال هذا التعامل كشهادة حسن سلوك امام الكويتيين الآخرين ووسيلة تمكنه من المزيد من التسلق والتغلغل وممارسة دوره كمسوّق كتب وتقارير يكتبها اشخاص يختارهم لكتابتها ثم يقوم ببيعها على السفارات والسلطات الخليجية بأثمان خيالية مقارنة بما هو متوفر عموما في السوق، كما انه يجيد تنظيم الاجتماعات وحفلات الاستقبال للخليجيين في أغلى الفنادق فيحصل عمولة من الطرفين المعنيين (الخليجيين واصحاب الفنادق)

ويسوّق الدكتور عمر الحسن نفسه في الوسط السياسي والاعلامي البريطاني باعتباره مفتاحا لدول الخليج، وكان السفير الكويتي غازي الريس يشجعه على ذلك. فعلى سبيل المثال تقدم اليه في العام ١٩٩٣ ثمانية نواب محافظين ليدبر لهم زيارة الى السعودية والكويت والبحرين على نفقة حكومات هذه الدول. ويلاحظ من الرسائل الثلاث التي وجهها النائب وليام باول الى الدكتور عمر الحسن في يوليو ١٩٩٣ ان مشروع الزيارة كان في الاساس فكرة النائب المذكور والدكتور عمر الحسن. وتم اخبار السفارة الكويتيه بعد اعداد الصفقة وبعد ترتيب الامور مع النواب .

وبعد ان قام عمر الحسن باتصالات تمهيدية مع السلطات الكويتية عبر عبد الله بشارة، مستشار وزير الخارجية الكويتي ورتب تواريخ الزيارة كتب رسالة الى السفارة الكويتية في لندن لاخبارها بان مجموعة النواب تتوقع من الكويت دفع تكاليف سفرهم واقامتهم لان زيارتهم الى الخليج ستقتصر على الكويت فقط(حيث رفضت مشروع الزياره كل من السعوديه والبحرين بسبب ارتباطات النواب الوطيدة والمعروفة مع منظمة التحرير والاردن ، وكان ذلك قبل ان يوطد علاقته بولي عهد البحرين وقبيل الاضطرابات الداخليه في البحرين والمطالبات التي بدأت بإعادة الديمقراطيه في ديسمبر ١٩٩٤. ولم تتم الزيارة بسبب نقل غازي الريس من لندن ووعي السفير الكويتي الجديد . وأظهرت هذه الحادثة كيف ان الدكتور عمر الحسن يستخدم مركزالخليج للدراسات الاستراتيجية كواجهة خليجية تنافس السفارات وتحاول ان تستغل حاجة الخليجيين الى اصدقاء بين البرلمانيين البريطانيين من اجل تحقيق مآربه المالية. كما اظهرت انه يقوم بتعزيز وتسويق نفسه بين النواب البريطانيين الذين لهم ارتباطات مع الاردن والمنظمة. وقد نجح في ذلك كما يتضح من قيام مجموعة النواب بتقديم طلبهم اليه لا للسفارة الكويتية، وهو لم يقم بالاتصال بالسفارة الا بعد ان اجرى اتصالات تمهيدية مع ممثله في الكويت، عبد الله بشارة، وحصل على الموافقة المبدئية من وزارة الخارجيه الكويتيه بواسطته . ولم يترك للسفارة الكويتية في لندن الا الدور التنفيذي الاداري المنحصر في منح تأشيرات الدخول وترتيب مواعيد الزيارة ودفع تكاليف الاقامة والسفر، الامر الذي جعل السفير الكويتي الجديد في لندن يشعر بان هناك سفارة موازية لسفارته تدعى "مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية" الذي عين عبد الله بشاره سفيرا له لدى وزارة الخارجية الكويتية .

محاولة اختراق وزارة الدفاع الكويتية

أجذني الدبلوماسيان الغاضبان لمقابلة ضابط كويتي بوزارة الدفاع الكويتية، وهناك دار الحديث حول كيف نهبت قوات الاحتلال العراقية وزارة الدفاع وتوابعها من منشآت ومعدات عسكرية وغير عسكرية، وأفرغتها من كل شيء. وكان المكتب العسكري بالسفارة الكويتية في لندن مصدرا للشراء واعادة التجهيز بعد التحرير كما كان يساعد في الاعداد لتأسيس مركز للدراسات الاستراتيجية في الكويت يكون ملحقا بوزارة الدفاع . فما كان من السفير غازي الريس الا ان دفع عمر الحسن نحو المكتب العسكري، ووطد علاقة المكتب به، وحث الضباط الكويتيين على التعامل مع مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية. وهكذا اصبح عمر الحسن بواسطة السفير مسؤولا بعد تحرير الكويت عن اعادة تجهيز وزارة الدفاع الكويتية بمكتبة جديدة كاملة الكتب والمعدات والكومبيوترات واخذ يعمل مع المكتب العسكري في السفارة في مهمة تأسيس مركز وزارة الدفاع الكويتية للدراسات الاستراتيجية. فكان وسيطا بين المكتب العسكري وبعض الاكاديميين البريطانيين والمؤسسات بهذا الخصوص. وكان يجري الاتصالات وترتيب المواعيد ويعقد الاجتماعات وأعد بعض الاتفاقيات الاولية معهم، وتقاضى مبالغ دسمة من وزارة الدفاع مقابل هذه الاعمال. وكان طموحه كبيرا لان أبواب وزارة الدفاع الكويتية وعن طريقها وزارات الدفاع الخليجية كانت على وشك الانفتاح على مصراعيها امامه. الا ان هذا الوضع لم يستمر طويلا حيث ان وزارة الدفاع الكويتية تلقت معلومات من مصادر بريطانية رسمية تحذر من التعامل معه، فقطعت وزارة الدفاع جميع علاقاتها مع عمر الحسن ومؤسسته مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية. وكان شعور وزير الدفاع الكويتي في ذلك الوقت الشيخ علي صباح السالم بالغضب والاحباط من حادثة تعامل الوزارة مع عمر الحسن عاملا في الغاء مشروع انشاء مركز للدراسات الاستراتيجية بوزارة الدفاع الكويتية.

اختراق اللجنة الوطنية لشؤون الاسرى والمفقودين الكويتية

في حديث جرى بين دبلوماسي قيادي في سفارة الكويت بلندن والسيد كريس ويجنتون Chris Wiggenton مسؤول قسم الشؤون الكويتية بوزارة الخارجية البريطانية خلال غداء عمل في يوم الخميس ٢١ اكتوبر ١٩٩٣عبر الاخيرعن عدم ارتياح وزارة الخارجيه البريطانيه من التعامل مع عمر الحسن. وقال انه لا يفيد الكويت في قضية الاسرى وحذر من خلفيته وارتباطاته المشبوهة.

ولكن بسبب الدعم والعلاقة الوطيدة بين الدبلوماسي الكويتي عبد الله بشارة وعمر الحسن صاحب مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، وهي العلاقة التي وطدها السفير غازي الريس قبل نقله من لندن الى بكين وبسبب مهارة عمر الحسن في تسويق نفسه بين البريطانيين وترويج الانطباع لديهم بانه مفتاح للكويت انطلى هذا الامر على النائبة المحافظة الليدي اولغا ميتلاند التي وافقت على ان تشكل معه اللجنة الدولية للتضامن مع الاسرى والمرتهنين الكويتيين.

International Committee for Solidarity with Kuwaitis Missing and Held Prisoner of War

كان الشيخ سالم الصباح يكرس جل وقته لقضية الاسرى في فترة خروجه من مجلس الوزراء وعمل كثيرا في الاتصال المباشر في لندن مع البريطانيين في المجالات البرلمانية والصحافية. وعندما علم بحقيقة عمر الحسن من مصادر بريطانية مختلفة اثناء تواجده في لندن اصر على اخراجه من اللجنة المذكورة وعلى الامتناع كليا عن التعامل مع مركزالخليج للدراسات الاستراتيجية . فامتثلت النائبة البريطانية لموقف الشيخ سالم وفصلت عمر الحسن عن اللجنة حتى انه منع من حضور المؤتمر الكبير عن قضية الاسرى الذي عقد في لندن في يومي ١٢ و ١٣ مارس ١٩٩٦ وحضره جورج بوش والليدي ثاتشر. وحصل كل ذلك برغم علاقة عمر الحسن بوزارة الخارجية الكويتية عن طريق عبد الله بشارة.

فصل من المراوغة مع الشيخ سالم الصباح

بعد الانتخابات البرلمانية الكويتية في اكتوبر ١٩٩٢ استرجع الشيخ صباح الاحمد منصبه كنائب لرئيس الوزراء ووزير للخارجية من الشيخ سالم الصباح الذي ترك مجلس الوزراء وركز اهتماماته على شؤون الاسرى الكويتيين لدى العراق، واصبحت هذه القضية الانسانية شغله الشاغل. وأخذ يقضي فترات من وقته في بريطانيا للاتصال بالسياسيين والاكاديميين والصحافيين واعضاء البرلمان. وقتها كان السفير الكويتي في لندن، غازي الريس، الذي تعتمد وزارة الخارجية الكويتية عليه لاختيار الاشخاص المناسبين للتعاون مع الكويت في بريطانيا مستمرا بالاعتماد على عمر الحسن ليعمل وسيطا وقناة له في اتصالاته مع السياسيين البريطانيين بدلا من الاعتماد على نفسه في اختيار النواب، وبدلا من المبادرة باقامة علاقات مباشرة معهم، فاتفق عمر الحسن مع النائبة الليدي أولغا ميتلاند على تأسيس اللجنة الدولية لشؤون الاسرى والمفقودين، وأخذا يقدمان فواتير ضخمة مقابل الاعمال التي كانا يقومان بها لتأسيس هذه اللجنه ووجد الشيخ سالم نفسه مربوطا بهما بسبب السفير غازي الريس الذي وضعه امام الامر الواقع. ولكن الشيخ سالم الذي أصبح لديه متسع من الوقت بعد ان ترك منصبه الوزاري اصبح يتحرك بحرية ولم يعد يعتمد على السفيرلتنظيم لقاءاته مع الشخصيات البريطانية، وأخذ يتصل ويعمل مع البريطانيين بصورة مباشرة. وهنا بدأ يسمع اخبارا غير مريحة حول عمر الحسن ، وشعر بانه اصبح مدفوعا من قبل الليدي اولغا ، التي كان اتصالها الاولي والاساسي بالكويت عن طريق عمر الحسن وغازي الريس، نحو الاسراع باعلان تشكيل اللجنة الدولية لشؤون الاسرى والمفقودين.وبدأ ينمو لدى الشيخ سالم في نفس الوقت اقتناع بان سمعة عمر الحسن السيئه وعلاقاته المشبوهة مع النظام العراقي سيكونان خطرا على سمعة وفعالية اللجنه وعلى الكويت وانه قد يستغل اسم الشيخ سالم كمفتاح ولاهداف اخرى في الكويت. واخذ الشيخ سالم يتردد بشأن الارتباط بلجنة يشارك فيها عمر الحسن وأجّل اعتماد قرار بهذا الشأن . وانتاب القلق الليدي اولغا فكتبت رسالتها الطويلة المورخة ١٥ يونيو ١٩٩٣ (انظر الوثيقة رقم ١٦) الى الشيخ سالم تطلب منه ارسال تأكيداته بموافقته على مشروع اشهار اللجنة في مؤتمر كبير يعقد في ٢١ يوليو ١٩٩٣(انظر الوثيقة رقم ١٧). وقالت الليدي اولغا في رسالتها انها تعهدت بالتزامات مالية كبيرة لتنظيم المؤتمر وحجزت قاعة الاحتفالات باحد الفنادق الكبيرة في قلب العاصمة البريطانية، واتفقت مع وزير الخارجية البريطاني آنذاك، دوغلاس هيرد، لافتتاح المؤتمر مع الشيخ سالم. وتمنت على الشيخ سالم المضي في المشروع وارسال اموال كافية لتغطية المصاريف المطلوبة لتنفيذ المشروع.

الشيخ سالم من جهته شعر بان غازي الريس ورطه بشكل مزعج في علاقته مع عمر الحسن،

فاشترط على الليدي اولغا إبعاد عمر الحسن عن المشروع كشرط لموافقته عليه. وردّت الليدي اولغا ان إبعاد عمر الحسن في ذلك الوقت المتأخرليس ممكنا بعد ان تضمنت الاوراق والاعلانات التي وزعت حول المؤتمر اسم عمر الحسن كمنظم اساسي وشريك الليدي اولغا في المشروع. ووافق الشيخ سالم على ابقاء عمر الحسن في اللجنة حتى انتهاء مؤتمر اشهار اللجنة، على ان يستبعد تماما بعد انتهائه، والا فانه مستعد لفك ارتباط اللجنة الوطنية لشؤون الاسرى والمفقودين في الكويت باللجنة الدولية التي انشأتها الليدي اولغا مع عمر الحسن. فوافقت الليدي أولغا على طلب الشيخ سالم، وتعهدت بإبعاد عمر الحسن عن المشروع وتم ذلك فور انتهاء مؤتمر الاشهار. وقطعت اللجنة الام في الكويت علاقاتها مع عمر الحسن. وحرصت لجنة الاسرى الكويتية على ابعاد عمر الحسن تماما عن الندوة الدولية المهمة التي عقدت في لندن في ١٩٩٦ حول الاسرى الكويتيين التي حضرها كل من الرئيس الامريكي السابق، جورج بوش ورئيسة الوزراء البريطانية السابقة مارغريت ثاتشر. ويتضح من رسالة الليدي اولغا الى الشيخ سالم (انظر الوثيقة رقم ١٦) انها كانت تواجه اثناء الفترة الواقعة مباشرة قبل المؤتمر ترددا لديه في قبول اقتراحاتها وخططها بسبب علاقتها بعمر الحسن وهوالتردد الذي انتهى بوعدها له بإخراج عمر الحسن من اللجنة وقطع علاقاتها معه حال اكمال وتنفيذ خطط إشهار وتدشين اللجنة في لندن، وهو ما حصل فعلا بعد ذلك.

ويتضح التزام السفير غازي الريس تجاه عمر الحسن وتبنيه الكامل والملحّ له من خلال حادثة اخرى. ففي سبتمبر ١٩٩٢ اراد عمر الحسن زيارة الكويت . وعندما ملأ استمارة التأشيرة التي تطلب من المتقدم ذكر الجهة المتعهدة به في الكويت، كتب عمر الحسن «وزارة الاعلام» (انظر الوثيقة رقم ١٨). وهنا طلب القسم القنصلي بالسفارة اثباتا خطيا يتضمن تعهد وزارة الاعلام بزيارة عمر الحسن، ولان عمر الحسن لم يكن لديه ما يثبت ذلك شطب كلمة «وزارة الاعلام» وكتب مكانها «دار الرأي العام» بتوجيه من السفير غازي الريس، وقام بذلك بدون ان يكلف نفسه جهد كتابة استمارة جديدة بدلا من الشطب على ما سبق ان كتبه على الاستمارة نفسها. وبعد سفر عمر الحسن الى الكويت وعودته بعثت وزارة الخارجية برقية غاضبة الى السفير غازي الريس بسبب منح عمر الحسن تأشيرة دخول الى الكويت لانه يحمل جواز سفر أردنيا وهو من الجنسيات الممنوع دخولها الى الكويت بعد التحرير بسبب موقف الحكومة الاردنية المنحاز لصدام حسين والمعارض لاستخدام التحالف الدولي القوة لتحرير الكويت . وقالت الوزارة في برقيتها ان السفير الريس كان عليه أخذ اذن الوزارة قبل اصدار التأشيرة (انظر الوثيقة رقم ١٩). وهنا ابدى الدبلوماسيان الغاضبان انزعاجا شديدا وقالا ان ما دفع الريس لاتخاذ قراراته الطائشة بدون الرجوع الى الجهات المعنية هو شعوره بالقوة والطمأنينة بسبب علاقاته مع شخصين قياديين في جناحي العائلة الحاكمة. وقالا انهما سوف يكشفان المزيد مما لديهما من معلومات بهذا الخصوص في الطبعة الثانية من هذا الكتاب. وهما ما يزالان يعدان

المادة التي لديهما لتكون موثقة توثيقا كاملا وصالحة للنشر.

غازي الريس من جهته رد على الوزارة برسالة طويلة لشرح الاسباب التي دفعته لمنح عمر الحسن تأشيرة الدخول الى الكويت جاء فيها ما يلي:

- ان الوزارة نفسها طلبت الاشتراك في تقارير مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية وصاحبه عمر الحسن (ولكنه لم يذكر بان ذلك تم بناء على توصية من السفير غازي الريس نفسه بموجب مراسلاته مع الوزارة في مايو ويونيو عام ١٩٨٧).

- ان عمرالحسن وقف ضد الاحتلال العراقي للكويت (الحقيقة ان عمر الحسن كان ينشر بعض المقالات التحليلية للاوضاع العسكرية كتبها له العاملون بمركز الخليج للدراسات الاستراتيجية وكان ذلك مقابل اموال من الصحيفة المذكورة ومن السفير غازي الريس، بينما كان في مقابلاته مع وسائل الاعلام البريطانية يعارض بشدة استخدام القوة لاخراج القوات العراقية من الكويت، ويدعو بحرارة للتفاوض مع صدام حسين والحوار معه للوصول الى تسوية).

- وذكر السفير الريس ان السفارة السعودية في لندن كلفت عمر الحسن بالاتصال برجال الاعلام اثناء زيارة الامير عبد الله بن تركي الى لندن خلال الاحتلال (لم يذكر بان ذلك التكليف تم بناء على التوصيات الكثيرة الصادرة عن السفير غازي الريس نفسه الى السفير السعودي ناصر المنقور والى المستشار عبد الله بري كما أفاد صحافيو صوت الكويت السابقون).

- ان وزيري الخارجية والاعلام في ذلك الوقت الشيخ سالم الصباح وبدر اليعقوب كلفا عمر الحسن بعقد ندوة عن الحدود الكويتية/العراقية (لم يذكر السفير ان تلك الندوة كانت هزيلة الحضور طبقا للتقارير الرسمية وانه هو الذي اوصى الوزيرين بذلك وانهما تصرفا بصورة طبيعية عندما اعتمدا على توصيات السفير نفسه بصفته رجل الكويت في الموقع واخذا بتقييمه المادح لعمر الحسن ولمركز الخليج للدراسات الاستراتيجية).

- علاقة عمر الحسن جيدة بعبد العزيز المساعيد وصحيفة الرأي العام (لم يذكر السفير ان تلك العلاقة كانت قائمة بناء على توصيته وتزكيته لعمر الحسن).

- السفارة تعي التعليمات وتعرفها، وصفحة عمر الحسن نظيفة وسبق ان ذهب الى الكويت بعد التحرير (صفحة عمر الحسن نظيفة في وزارة الخارجية لان السفير غازي الريس نفسه كان يخفي جميع الحقائق السيئة المتعلقة بعمر الحسن مثل سرقاته من جامعة الدول العربية وتحايله عليها والاسباب الحقيقية لطرده من مكتبها في لندن ورفضها الى هذا اليوم التعامل معه).

السعوديون نجحوا في منع اختراق عمر الحسن

ونظرا لدخول البعد السعودي المذكور اعلاه في الموضوع فقد سعينا بواسطة الدبلوماسيين الغاضبين للحصول على معلومات من مصادر سعودية رسمية لمعرفة الموقف السعودي من عمر

الحسن. وقد ساعدنا دبلوماسي سعودي في الكويت وأفادنا بالمعلومات التالية بعد اجرائه الاتصالات اللازمة مع زملائه في وزارة الخارجية السعودية، وقال ان السفير غازي الريس كان يلح على الاستعانة بمركز الخليج للدراسات الاستراتيجية ورئيسه عمر الحسن، وكان له ما أراد اعتبارا للعلاقات الطيبة بين السعودية والكويت. ولكن السعوديين بعد بعض التجارب استاؤوا منه واخذوا يتجنبون التعامل معه لاسباب مختلفة منها تلاعبه المالي وطرقه الملتوية وسوء سمعته بين البريطانيين والخشية من انكشاف امره وماضيه وتلطيخ سمعة مسؤوليهم، ولكن عمرالحسن كعادته لم يأبه بالتمانع وحاول تقديم خدماته اثناء زيارة وزير الدفاع السعودي سلطان بن عبد العزيز الى لندن، ولكن المسؤولين السعوديين احجموا عن التعامل معه.

غازي الريس: رجل المهمات الصعبة لعمر الحسن

و لم يستغرب الدبلوماسيان الكويتيان ما اخبرهما به الدبلوماسي السعودي عن دور غازي الريس في تسويق عمر الحسن واخذا يتحدثان بغضب عما هو مسجل على نموذج طلب اذن زيارة الكويت المؤرخ ٢٣ سبتمبر ١٩٩٢ الذي قدمه عمر الحسن الى السفارة الكويتية في لندن والمكتوب في أسفله بخط يد السفير وفوق توقيعه «لا مانع» (انظر الوثيقة رقم ١٨). ويتضح من تفحص النموذج ان عمر الحسن كتب بخط يده "وزارة الاعلام" في اجاباته على الاستفسارات التي تتضمنها الاستمارة بشأن اسم كفيله وعنوانه في الكويت ، ثم شطب اسم وزارة الاعلام بخط من قلمه وكتب «دار الرأي العام» بجانب ما شطبه. وكان ذلك بسبب ان السفير غازي الريس طلب منه عدم استخدام اسم وزارة الاعلام التي سبق وان احتجت لدى السفير على منح عمر الحسن تأشيرة دخول باسمها، ويدل تصرف عمر الحسن هذا على مدى استهتاره بالسلطات الكويتية حيث انه لم يكلف نفسه عناء تعبئة استمارة جديدة بدلا من شطب ما كتبه على الاستمارة نفسها .

وتحدث الدبلوماسيان الكويتيان الغاضبان عن قضايا اخرى سابقة على ذلك. وذكرا كيف ان علاقة غازي الريس بعمر الحسن منعته من ارسال الوثائق المتعلقة بطرد عمر الحسن من مكتب الجامعة العربية الى وزارة الخارجية الا بعد مرور وقت طويل على استلامها. فقد بعث مكتب الجامعة العربية في لندن في ٣ ابريل ١٩٨٥ رسالة الى سفير الكويت في لندن ، مرفقا معها النص الكامل لحكم المحكمة الادارية المتضمن تفاصيل الاختلاسات التي قام بها عمر الحسن والتي أدت الى فصله من جامعة الدول العربية (انظرالوثيقة رقم ٢٠). ولكن برغم استلام الوثائق فقد قضى غازي الريس شهرا كاملا من التريث والتردد، قبل ان يبعث الوثائق الى وزارة الخارجية في الكويت، و لم يقم بذلك الا في ٣ مايو ١٩٨٥ (انظر الوثيقة رقم ٢١). فلماذا التأخر والتقاعس في إرسال معلومات ووثائق في قضية مهمة كهذه بينما كان يسارع دائما لمدح عمر الحسن والاشادة به بمناسبة وبدون مناسبة كما هو مثبت في مراسلاته الى وزارة الخارجية الكويتية.

وفي اثر الندوة التي عقدها عمر الحسن في اكتوبر ١٩٨٦ بالتعاون مع سفيرالعراق في لندن عبد الامير الانباري بعث غازي الريس بتقرير ايجابي حول الندوة، وبعث التقرير على هيئة مذكرة سرية لإعطاء الموضوع اهمية خاصة، رقمها ٢١٥ بتاريخ ١٤ نوفمبر ١٩٨٦ (انظر الوثيقة رقم ٤). ولكن وزارة الخارجية استفسرت في رسالة بعثتها الى السفارة في ١٥ ديسمبر ١٩٨٦ عن من هو عمر الحسن وعن طبيعة مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية والجهة المسؤولة

عنه لتستطيع الوزارة تحديد موقفها من المركز (انظر الوثيقة رقم ٦). وجاء رد السفير بعد يومين فقط من هذا الاستفسار وذلك في ١٧ ديسمبر ١٩٨٦ ليعطي صورة ايجابية للغاية عن الدكتور عمر الحسن كالتالي (انظر الوثيقة رقم ٥): "يدير هذا المركز الدكتور عمر الحسن، المدير السابق لمكتب الجامعة في لندن وهو اردني الجنسية ومعروف لدى السفراء العرب في لندن، ولدى عدة شخصيات كويتية. عمل بالكويت بضع سنوات كما زار الكويت مرارا عديدة. وبالنسبة لتمويل المركز فيتم ذلك عن طريق بيع الدراسات التي يقوم بها وليس هناك من يمول الدكتور عمر الحسن. اما عن طبيعة هذا المركز فهو مركز ابحاث اكاديمية يرمي الى اجراء الدراسات والابحاث في الميادين الاقتصادية والعسكرية والسياسية والاجتماعية المتعلقة بالشرق الاوسط خصوصا وسائر انحاء العالم عموما وجمع المعلومات والتقارير والدراسات التي تمكن المركز من تحقيق اهدافه. ومن اهداف هذا المركز تعيين الاشخاص الاكفاء المتخصصين في شؤون منطقة الخليج العربي خصوصا والعالم العربي عموما لجمع المعلومات المحلية الوثيقة الصلة بالابحاث التي يقوم بها المركز". ويلاحظ ان السفير وضع في مذكرته المعلومة الخيالية التالية حيث قال: "عمل - اي عمر الحسن - بالكويت بضع سنوات" لكي يطمئن الجهات الكويتية ويقرب عمر الحسن اليها، كما تعمد السفير عدم ذكر اهتمام عمر الحسن بالشؤون الامنية التي اشار اليها عمر الحسن نفسه في رسائله وذلك لخطورة هذا الجانب وحتى يتجنب اثارة تردد وشكوك الوزارة.

وتجدر الاشارة كذلك الى انه بينما تأخر غازي الريس شهرا كاملا في ارسال رسالة مقتضبة الى وزارة الخارجية الكويتية أرفق معها حكم المحكمة الذي ادان عمر الحسن بالغش وسرقة اموال جامعة الدول العربية، فان التقرير بشأن ندوة عمر الحسن حول الحرب العراقية - الايرانية أرسله فور استلامه من عمر الحسن مطبوعا وجاهزا بعد ثلاثة اسابيع من انعقاد الندوة. وهي الفترة التي استغرقتها كتابة التقرير المطوّل والمفصّل الذي أعده مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية . اما رده الايجابي للغاية على استفسار وزارة الخارجية عن من هو عمر الحسن الذي عقد الندوة المذكورة. فلم يستغرق سوى يومين! كما يلاحظ في تعريفه بالمركز ورئيسه اخفاؤه حقيقة فصل عمر الحسن كمدير لمكتب الجامعة في لندن بسبب سرقته اموالها. ولم يذكّر وزارة الخارجية بواسطة اية اشارة الى الرسالة المقتضبة التي بعثها قبل عام واحد والمرفق معها حكم المحكمة الادارية الذي أدان عمر الحسن بالاختلاس المالي وهي الوثيقة التي وضعها احد موظفي وزارة الخارجية في الكويت في احد الملفات في ارشيف الوزارة حيث طواها النسيان. اما وزارة الخارجية فليس متوقعا منها الالمام بتفصيلات ما يحدث في لندن او غيرها وترك متابعة شؤون هذه العاصمة المهمة لسفيرها هناك حيث يقع على عاتقه مسؤولية اعطاء صورة صادقة لاحداث العاصمة التي يمثل فيها بلده الكويت.

وزارة الدفاع الكويتية مسرح جديد لعمله

بعد تحرير الكويت التحق بسفارة الكويت في لندن ملحق عسكري جديد، وسرعان ما

تدخل غازي الريس لتوصيله بعمر الحسن. وشيئا فشيئا وجد عمر الحسن نفسه على علاقة تـزداد وثاقة بوزارة الدفاع الكويتية. وقتها كانت الوزارة تعد لاعادة تجهيز مكتبتها التي نهبها العراقيـون بأثاث وكتب واجهزة كومبيوتـر وغيرهـا مـن المعـدات، فـأوكلوا اليـه تنفيـذ مشروع التجهيز، فاشترى الكتب والاجهزة والمعدات بأسعار خيالية وحقق أرباحا كبيرة. وفي الوقت نفسه كانت وزارة الدفاع تخطط لتأسيس مركز دراسـات استراتيجية في الكويـت تـابع لهـا، فـأوصى السـفير غازي الريس ان توكل مهمة تأسيس المركز الى عمر الحسن. ولكن الوزارة بدأت تعـرف حقيقـة عمر الحسن عن طريق عسكريين بريطانيين، ووزارة الدفاع البريطانية التي اوصـت بعـدم التعـامل مع عمـر الحسـن. ولان وزارة الدفـاع الكويتيـة شـعرت باحبـاط بسـبب دور غـازي الريـس في الموضوع فقد أجلت فكرة مركز الدراسات الاستراتيجية ثم ألغيت تماما.

عبد الله بشارة يبحث عن نجومية جديدة

بعد نقل غازي الريس من لندن الى بكين خسر عمر الحسن شريكه الاصلي والاول في لندن. وكان لغازي الريس دور مباشر في العلاقة التي نشأت لاحقا بين عبد الله بشارة، الامين العام السابق لمجلس التعاون الخليجي وعمر الحسن. فبعد ان أزيح من منصبه بمجلس التعاون في ١٩٩٢ خشي من انطفاء نجوميته وانتابه انهزاز داخلي وطواه شعور بالخواء والضياع كما قال الدبلوماسيان الغاضبان. فبعد ان كان نجما ساطعا يرقص في فلك الملوك ويتلألأ بين الامراء تحول الى رماد فحمة هامدة ومستهلكة، ووجد نفسه على هامش الاحداث لا يشعر به احد في وجوده ولا يُفتقد في غيابه. كان عبد الله بشارة يبحث عن دور سياسي جديد يطل به على العالم بعد ان فقد موقعه المتألق بمجلس التعاون. فاستطاع غازي الريس وهو على هذه الحال ربطه بعمر الحسن، فظن متلهفا انه وجد فيه ضالته المنشودة وتخيل ان مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية سوف يكون مركبته الصاروخية التي ستحلق به مجددا في فلكه المفقود. فكان سهلا لعمر الحسن ان يزين له الدور الجديد كرئيس فخري لمركز الخليج للدراسات الاستراتيجية. لقد عرف عمر الحسن من اين تؤكل الكتف ووجد في بشارة مفتاحا لابواب الحكومات الخليجية فأغراه بالمنصب الجديد والمال المرتقب. اما عبد الله بشارة فقد اعتبر ان ارتباطه بمؤسسة في لندن سوف يكون جسرا له لبلوغ غاياته في الشهرة والصيت. كما نجح عمر الحسن في اغرائه بالمردود المالي المرتقب من دعم الدول الخليجية ومن بيع التقارير والمطبوعات على مختلف المؤسسات الرسمية وشبه الرسمية والتجارية والاكاديمية في دول الخليج، هذا بالاضافة الى مدخولات الندوات والمؤتمرات التي كان مركز عمر الحسن يخطط لتنظيمها لدول الخليج (انظر رسالة عمر الحسن الى النائبة ايما نيكلسون التي يتحدث فيها عن خسارته مدخول نصف مليون جنيه استرليني من ندوة كان يخطط مع عبد الله بشارة لعقدها في الكويت تكلف نصف مليون جنيه استرليني، الوثيقة رقم ٢٢). واصبح الاثنان شريكين بمركز الخليج للدراسات الاستراتيجية. وبعد انتقال غازي الريس الى الصين اصبح عبد الله بشارة حلقة الوصل بين عمر الحسن والمسؤولين الكويتيين ورجال الاعمال والاعلاميين.

وتجدر الاشارة الى ان هناك بعض الكويتيين المشاركين في فرع مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية في الكويت الذي يملكه عمر الحسن. ويوجد مكتب صغير للمركز في الكويت يتابع اعماله. واذا كان عبد الله بشارة بحكم منصبه بوزارة الخارجية الكويتية يعرف حقيقة وخلفية عمر الحسن صاحب مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية واسباب طرده من الجهاز الوظيفي لجامعة الدول العربية واسباب قطع وزارة الاعلام ولجنة الاسرى ووزارة الدفاع في الكويت

علاقاتها مع عمر الحسن فان شركاءه الكويتيين في فرع المركز في الكويت لا يعرفون هذه الحقائق ولا يدركون من هو عمر الحسن ووسائله الملتوية وسرقاته ومواقفه المضرة للكويت اثناء الاحتلال لانه ليس متاحا لهم قراءة التقارير الرسمية كما هو متاح لعبد الله بشارة. ولذلك اعتمدوا على تقييمه وتزكيته لعمر الحسن. وعندما يشعر هؤلاء الكويتيون انهم خدعوا من قبل عبد الله بشارة الذي ورطهم في هذا المشروع فسوف يسارعون الى الانسحاب منه وربما مقاضاة من غرر بهم. واذا كان غازي الريس مسؤولا عن توريط المسؤولين الكويتيين بالعلاقة مع عمر الحسن فان عبد الله بشارة مسؤول عن توريط المواطنين الكويتيين من خارج الحكومة مع مركز الخليج ايضا. يضاف الى ذلك ان عبد الله بشارة هو الوحيد من مسؤولي مركز الخليج الذي يروج للمركز ورئيسه عمر الحسن لدى الحكومة الكويتية بحكم منصبه الرسمي، وهو الذي ربط المستثمرين الكويتيين من خارج الحكومة بالمشروع. وهو الوحيد من بين مسؤولي فرع المركز في الكويت الذي مكنه منصبه الرسمي من الاطلاع على جميع الوثائق الرسمية والتقارير حول المركز وحول عمر الحسن شخصيا.

وتتضح اهمية الجانب المالي في المشروع من خلال الرسالة التي وجهها عمر الحسن نفسه الى النائبة ايما نيكلسون في الثاني من ابريل ١٩٩٦ التي ذكر فيها حجم الخسائر التي لحقت به من جراء الغاء ندوة كان يخطط لها بالاتفاق مع عبد الله بشارة في الكويت والتي الغاها الشيخ صباح الاحمد بعد ما سمعه من المسؤولين البريطانيين وغيرهم (انظرالوثيقة رقم ٢٢). ويقول عمر الحسن في رسالته ان الغاء الندوة احدث له خسارة صفقة قيمتها نصف مليون جنيه.

يضاف الى هذا المبلغ ان كل اشتراك يجنيه من الوزارات والمؤسسات الاعلامية والافراد هو ستة آلاف دينار كويتي (١٢ الف جنيه استرليني). فاذا حصل على خمسين اشتراكا من الكويت والبحرين فقط فان مدخوله السنوي منها يصل الى ٣٠٠,٠٠٠ (ثلاث مائة الف) دينار كويتي، وهو ما يعادل حوالي ٦٠٠,٠٠٠ (ست مائة الف) جنيه استرليني. هذا بالاضافة الى الدعم والمنح التي يحصل عليها من وزارة الخارجية الكويتية بواسطة عبد الله بشارة وحكومة البحرين بواسطة ولي عهدها، الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة.

بشارة يتحايل على وزارة الاعلام الكويتية

كتب عبد الله بشارة رسالة الى وزارة الاعلام قائلا ما يلي (نظر الوثيقة رقم ٢٣):-

"يسعدني ابلاغكم بان مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية ومقره لندن يود ان يفتح في الكويت مكتبا تنفيذيا لتعزيز التعاون بين المركز والمؤسسات الكويتية".

وطلب ان يمنح مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية رخصة من اجل:-

"فتح مكتب للمركز في الكويت كمؤسسة اعلامية"

وكان مطبوعا على ورقة الرسالة وتحت عنوان "المركزفي لندن" ان رئيس ادارة المركز هو الدكتور عمر الحسن. امتنعت وزارة الاعلام عن منح مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية الترخيص المطلوب بسبب سمعة عمر الحسن السيئة وماضيه المريب وموقفه اثناء الاحتلال العراقي لدولة الكويت.

وللتغلب والالتفاف على مقاومة وزارة الاعلام لطلبه غرر عبد الله بشارة بعدد من الكويتيين المتنفذين سياسيا واعلاميا واقنعهم بالمشاركة بمشروعه واستعملهم كمجموعة ضغط وواسطات للحصول على الرخصة المطلوبة من الوزارة على اساس ان المركز محلي وكويتي. وشعر بعد جذب هؤلاء الكويتيين انه وفر لنفسه طوقا من الحماية المؤكدة. ولا يقع اللوم على هؤلاء الاشخاص لانهم لا يعلمون خلفية عمر الحسن فهم لم يطلعوا مثل عبد الله بشارة على التقارير والمعلومات الرسمية الوفيرة عنه وعن مقاطعة الجهات الكويتية الاخرى له. فكان سهلا لعبد الله بشارة ان يغرر بهم ويستخدمهم في تحايله على وزارة الاعلام لاظهار مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية بالكويت في حلة مؤسسة كويتية محلية بحتة.

واخيرا حقق عمر الحسن امنيته وحصل في ٢٣ يوليو ١٩٩٥على ترخيص لفرع كويتي لمركزه خلف واجهة عبد الله بشارة (انظر الوثيقة رقم ٢٤). وهكذا حقق ما كان يخطط له منذ ان قدم مشروعه الذي رفضه وزير الاعلام جابر المبارك في ١٩٨٩ ونجح اسلوبه في التسلل الى داخل البنية الرسمية الكويتية واختراقها بشق طريقه بمثابرة وصبر. فاذا انغلق امامه باب احدى الجهات سعى لشق طريقه لجهة اخرى بصبر ومكر وتأن مدركا ان هذه الجهة تجهل الحقائق المتعلقة به لانها تعمل بدون تنسيق مع الجهات الاخرى، فيبقى احد الابواب مفتوحا دائما.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية يخالف الرخصة

خالف فرع المركز منذ انشائه بنود الترخيص الصادرة عن وزارة الاعلام كما سيتضح من

الآتي:

١ - ان الوضع الحقيقي لمركز الخليج للدراسات الاستراتيجية في الكويت هو ان هذا المركز ليس مكتبا محليا ومستقلا حسب ما يشترط ترخيص انشائه بل ان افتتاحه كان تنفيذا للطلب الاصلي الذي قدمه عمر الحسن لفتح مكتب تنفيذي في الكويت وهوالطلب الذي رفضته الوزارة. ويتعارض هذا الوضع مع القرار الوزاري رقم ١٩٩٥/٩٣ بتاريخ ١٩٩٥/٧/٢٣ الذي منح ترخيصا لعبد ا لله بشارة:

"بفتح مكتب محلي باسم مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية"

٢ - في تصريح لعمر الحسن نشرته جريدة «الاهرام الدولي» بتاريخ ٢٥ مارس ١٩٩٦ في مقال عن المركز يرد فيه الدكتور المذكور على الامور السيئة المنشورة عنه في الصحف البريطانية، قال الدكتور عمر الحسن ما يلي بشأن مركزالخليج للدراسات الاستراتيجية:-

"يقع المركز الرئيسي لمركز الخليج للدراسات الاستراتيجية في لندن وله فروع في كل من البحرين والكويت".

وهذه افادة واضحة وصريحة من الدكتور عمر الحسن نفسه بان جميع الكويتيين القائمين على مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية في الكويت ومنهم الموظف بوزارة الخارجية الكويتية عبد ا لله بشارة هم موظفون لديه في الوقت نفسه. وهنا تكمن ازدواجية خطيرة تنطوي على تضارب في المصالح وتعارض في الولاء. فمصلحة عبد ا لله بشاره كموظف لدى عمر الحسن تتطلب منه الدفاع عن عمر الحسن وحمايته وتحتّم عليه ان يحجب عن وزارة الخارجيه (وهي الجهة التي يعمل لديها رسميا) كل حقيقة سيئة وكل معلومة مشينه تتعلق بعمر الحسن ، كما ان مصلحة عبد ا لله بشاره كموظف لدى عمر الحسن تملي عليه واجب تلميع سمعة عمر الحسن ومركز الخليج للدراسات الاستراتيجيه الرئيسي في لندن وفروعه في البحرين والكويت ، والعمل بتفان واخلاص لتسويق اصدارات هذا المركز لدى وزارة الخارجيه الكويتيه وسفاراتها في الخارج ولدىً المؤسسات الكويتية الاخرى . وبمرور الوقت يتعمق تورط عبد ا لله بشاره وتغوص قدماه في الاوحال بدون حدود.

٣ -ان التقارير التي يبيعها مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية في الكويت على المؤسسات الرسمية وغير الرسمية هي نسخ من التقارير التي يصدرها المركز الاساسي في لندن، وتقوم وزارة الخارجية الكويتية بتوزيع هذه التقارير على سفاراتها في الخارج بعد ان تدفع مبالغ باهضة ثمنا لها الى المركز، ويؤكد هذا ان دور فرع المركز في الكويت هو تسويق وبيع اصدارات المركز الرئيسي في لندن.

٤ - وزع الدكتور عمر الحسن في لندن منشورا يقول ان مركزه - مركزالخليج للدراسات الاستراتيجية - سيعقد ندوة في الكويت تحت رعاية الشيخ صباح الاحمد في يومي ١ و ٢ ابريل ١٩٩٦ ودوّن في البيان عناوين مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية في لندن وفروعه في البحرين

والكويت، وهي الندوة التي امر الشيخ صباح الاحمد بالغائها عندما سمع عن عمر الحسن ما أثار قلقه من بعض الرسميين البريطانيين، ووبخ عبد الله بشارة بصفته موظفا بوزارة الخارجية، لاخفائه الكثير من الحقائق عنه.

٥ - بعد منح عبد الله بشارة ترخيص فتح مركز محلي باسم مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية نشر مقالات في جريدتي "الحياة" و "الشرق الاوسط" في شهر ديسمبر ١٩٩٥ في لندن واصفا نفسه في ذيل المقالات بأنه رئيس مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية (انظر الوثائق رقم ٢٥) والمعروف لدى البريطانيين والعرب ان الدكتور عمر الحسن هو رئيس مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، وبالتالي فان المركز الذي يحمل نفس الاسم في الكويت هو مكتب تنفيذي تابع للمركز الرئيسي في لندن. ويؤكد ذلك تطابق الاسماء والعمل المشترك.

فلو كان مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية في الكويت مؤسسة كويتية مستقلة وغير تجارية كما هو الحال بالنسبة للمعاهد والمراكز البريطانية مثل المعهد الملكي للشؤون الدولية

The Royal Institute of International Affairs - Chatham House,

والمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية

The International Institute of Strategic Studies

والمعهد الملكي للقوات الموحدة

Royal United Services Institute

لما كان هناك داع للقلق. ولكن بما ان مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية في الكويت هو فرع للمركز الرئيسي في لندن وهي مؤسسة تجارية هدفها تحقيق الارباح لصاحبها ورئيسها عمر الحسن، وهو شخص غير جدير بالثقة للاسباب المبينة في الصفحات السابقة، وبما ان عمل المركز المذكور يتعلق بالشؤون الامنية والعسكرية والاستراتيجية والسياسية فان الامر يحتاج الى الاهتمام والتدقيق والفحص الخالي من اي اعتبار غير الرغبة في معرفة الحقيقة المجردة والوصول اليها بواسطة الوقائع المثبتة والموثقة.

اهداف متعارضة

بالاضافة الى الموقف السيء لمركز الخليج للدراسات الاستراتيجية وصاحبه عمر الحسن اثناء احتلال دولة الكويت يتضح مما يلي ان الوضع الحقيقي للمركز واعماله الفعلية وسمعته تتنافى مع مصلحة الكويت الوطنية وتتنافى مع اهدافه المعلنة للسلطات الكويتية كما يتضح مما يلي:

١ - جاء في مرفقات رسالة طلب الترخيص للمركز في الكويت ما يلي:

"يضع المركز الاهداف الكويتية والخليجية في اعلى مراتب عمله حيث توضح اهداف المركز بان سعيه هو خدمة الكويت ودول مجلس التعاون"

"وان من اهدافه:

- شرح السياسة الكويتية بشكل خاص والخليجية بشكل عام والدفاع عنها وتوضيح اهدافها

- ايجاد جماعات ضغط في داخل مجلس العموم البريطاني لتفهم ودعم الاهداف الكويتية والخليجية.

- العمل كرديف متفهم للسفارات الخليجية وعلى الاخص الكويتية والتنسيق معها كمركز مستقل له مصداقيته وشخصيته.

- اصدار الكتب وعقد الندوات للدفاع عن القضايا الكويتية.

٢ - ان التعاون مع مركز الخليج وصاحبه عمر الحسن يجلب الى الكويت والى سفارتها في لندن سوء السمعة بسبب سوء سمعته في الاوساط البرلمانية والصحافية البريطانية، فمصداقية الدكتور عمر الحسن واستقلاليته شبه منعدمة ونزاهته مفقودة وسيخضع الى المزيد من التحريات الاعلامية والبرلمانية في بريطانيا.

ان التعامل مع عمر الحسن عبء وعائق للعمل الجيد ولحسن السمعة والمصداقية. والاعتماد عليه لشرح السياسة الكويتية والدفاع عنها وتوضيح اهدافها امر مستهجن ويثير الاستنكار ويعد عملا تخريبيا من النوع الذي يسعى النظام العراقي واجهزة استخباراته الى تحقيقه. والدليل على ذلك اساليب عمر الحسن الفاسدة في علاقته مع البرلمانيين البريطانيين. وقد أدت هذه الاساليب الى اثارة حفيظتهم وشكوكهم. انه يستخدم اسم الكويت ويجيره لمصالحه الخاصة في علاقاته مع البرلمانيين.

وأما هدف مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية لتنظيم زيارات الوفود البرلمانية بين الكويت وبريطانيا على المستويات الاعلامية والثقافية فان عمر الحسن غير لائق وغير مؤهل من حيث حسن النية والمقدرة على اختيار النواب والاعلاميين المناسبين والمفيدين للكويت، بل هو يقوم بذلك كوسيط هدفه جمع النقود والعمولات. وتجدر الاشارة الى ان هذا العمل هو من صلب واجبات السفارة الكويتية في لندن بأقسامها المختلفة. اما الادعاء بان مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية يعمل لايجاد جماعات ضغط في مجلس العموم لدعم وتفهم الاهداف الكويتية فهو ادعاء هزلي ان لم يكن خطيرا لان سمعة عمر الحسن ومركز الخليج للدراسات الاستراتيجية سيئة منذ سنوات طويلة، ويشعر العديد من البرلمانيين والرسميين والاعلاميين البريطانيين بالامتعاض من اساليبه ومواقفه التي اوصلته الى وضع جعله محط اهتمام الاستخبارات والجهات الامنية والتحقيقات الاعلامية والبرلمانية في بريطانيا.

واما القول بان الدكتور عمر الحسن يمثل جميع دول مجلس التعاون الخليجي فانه ادعاء عار من الصحة لانه نفسه خص بالذكر اسماء السعودية والبحرين والكويت فقط في بيانه الصحافي الذي وزعه في لندن بتاريخ ٩٦/٣/٢٩ . ولا عجب في ذلك حيث انه من المعروف ان الدول

الثلاث الاخرى: الامارات وعمان وقطر تمتنع عن التعاون معه وانها سوف تحتج عليه وتكذبه لو زعم انه يمثلها. ويقول بعض المصادر ان السلطات القطرية تعتقد بانه يعمل ضد مصلحتها، والقطريون محقون في هذا التقييم بسبب ما يكتبه عن قطر في مجلته Gulf Report الصادرة عن مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية والتي تدعمها البحرين. فهو يقف ضد دولة قطر في نزاعها الحدودي مع البحرين، ويصطاد في المياه العكرة ويستغل الخلافات الخليجية ويجيرها لمصلحته. وكان الغضب باديا على وجه الدبلوماسيين الكويتيين عندما كانا يتحدثان حول هذا الموضوع ودعم وزارة الخارجية لهذه النشرة.

وبالنسبة الى اشارته الى ان من اهداف مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية عقد الندوات وضربه مثالا على ذلك بالندوة التي عقدها بالمركز عن الحدود الكويتية - العراقية بمشاركة عبد الله بشارة، فحقيقة الامر ان الحضور الى تلك الندوة كان هزيلا وهدفها الاساسي كان تسويق الكتاب الصغير الذي اصدره المركز باللغة الانجليزية عن ترسيم الامم المتحدة الحدود العراقية - الكويتية واسمه: United Nations Demarcation of Iraq-Kuwait Border المتكون من ١٠٦ صفحات كالآتي:

٥٢ (اثنان وخمسون) صفحة بقلم الصحفي جون بولوك John Bullock و٥٤ (اربع وخمسون) صفحة صور وثائق مصورة من مصادر اخرى. وكان سعر هذا الكتاب باهضا قدره ٢٩ (تسعة وعشرون) جنيها استرلينيا، وللمقارنة فان سعر كتاب مذكرات رئيسة وزراء بريطانيا السابقة السيدة ثاتشر المتكون من ٩١٤ (تسع ما ئة واربع عشرة) صفحة الصادر في السنة نفسها كان ٢٥ جنيها استرلينيا. وقد نجحت خطة التسويق حيث اشترت منه وزارة الخارجية الكويتية كمية كبيرة بواسطة عبد الله بشارة.

ويعد الكتيب المذكور نموذجا لاصدارات مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، وفي ما يلي عرض موجز لبعض ما جاء في الكتاب:

يتضمن الفصل المعنون Kuwaiti Case for International Support سردا مشوها للسياسة الكويتية ادعى مؤلف الكتاب انه مستقى من كلمات وشرح نائب وزير خارجية الكويت الدكتور عبد الله بشارة Deputy Foreign Minister Dr. Abdulla Bishara (نرفق بعض صفحات الكتاب في الملحق). وفي ما يلي بعض الامثلة من السرد المذكور:

تدعو الدبلوماسية الكويتية الى ابقاء العراق تحت الوصاية الدولية Trusteeship الى ان يتعدل سلوكه ويصبح طبيعيا. وان الكويت تريد ان يعرف الشعب العراقي بانه لا بديل للطاعة الكاملة لقرارات الامم المتحدة غير استمرار البؤس واليأس (مرفق صورة الصفحة). بينما الصحيح ان الكويت اعلنت مرارا وتكرارا الآتي:

- ان العقوبات على النظام العراقي تستمد شرعيتها من قرارات الامم المتحدة التي تمثل الارادة الدولية. فهي ليست قرارات كويتية، وبالتالي فقرار الغائها او عدمه بيد الامم المتحدة

وليس الكويت.

– ان نزاع الكويت هو مع النظام العراقي وليس مع الشعب العراقي.

– ان قرارات الامم المتحدة موجهة ضد النظام العراقي وليس ضد الشعب العراقي وان الانصياع لهذه القرارات مطلوب من النظام العراقي وليس من الشعب العراقي الذي لا يحل ولا يربط

– ان البؤس الذي يعاني منه الشعب العراقي ليس اداة من ادوات الدبلوماسية الكويتية، كما يدعى الكتاب بل هو اداة ابتزاز يستخدمها النظام العراقي ضد قرارات الامم المتحدة مستخدما الشعب العراقي كرهينة بهدف الغاء العقوبات المفروضة على النظام المذكور. وقد وفرت الامم المتحدة امكانية ازالة هذا البؤس والمعاناة بتنفيذ قرارات الامم المتحدة التي تسمح بتصدير النفط العراقي من اجل الغذاء والدواء والاحتياجات المدنية الاخرى منذ عام ١٩٩١ (القراران رقم ٧٠٦ و ٧١٢ لسنة ١٩٩٦، ثم القرار ٥٨٩ للعام ١٩٩٥.

– يقول المؤلف في الصفحة ٤١ انه اذا ما سئل الرسميون الكويتيون عن مواقفهم ازاء ما يعتبره الكثيرون في بلاد مختلفة قلقا عراقيا مشروعا بشأن الحصول على منافذ بحرية فانهم يجيبون بصفتهم الشخصية لا الرسمية بان الكويت تتفهم هذا القلق العراقي وسوف يكون الكويتيون متجاوبين مع هذا القلق في المفاوضات حول الترتيبات بهذا الشأن مع الحكومة العراقية القادمة.

وهكذا يحمل الكتيب ضمنا في طياته الرسالة التالية التي تهدف الى تقويض ما أنجزته الامم المتحدة بشأن الحدود الكويتية العراقية:

ان ترسيم الامم المتحدة للحدود غير منصف وغير ثابت بل هو مؤقت فهو لا يأخذ بعين الاعتبار الحقوق العراقية الشرعية المعقولة، وحتى الكويتيين يعرفون هذه الحقيقة ويقبلون بمبدأ التغيير الحدودي مستقبلا.

يقول المؤلف في الصفحة ٤٢ ان هناك من يرى بان الطريق الوحيد للاتفاق بين البلدين يتمثل في مقايضة تنازل العراق عن مطالبتها بالسيادة على الكويت مقابل تعديل حدود اسرائيل ضمن اتفاق مع الحكومة العراقية القادمة بعد صدام حسين. ثم يتابع قائلا في موقع آخر من الصفحة نفسها بانه رغم ان المسؤولين الرسميين الكويتيين يتفهمون قلق المعلقين والمهتمين بشؤون الخليج وخاصة في ما يتعلق بمنفذ العراق للبحر ويعتبرون اقتراحاتهم المتعلقة بتعديل الحدود نابعة من حسن النية، الا ان هؤلاء المسؤولين يرون انه ليس من الحكمة في هذه المرحلة ان تقوم الحكومة الكويتية باتخاذ اي خطوة تجاه الرغبات العراقية.

في الصفحة ٤٣ يدعي المؤلف بان الكويت تعتبر ان هدف العقوبات الدولية هو تطويق العراق وإزالة حزب البعث من الحكم بأمل تأسيس نظام متعدد الاحزاب يحترم حقوق الانسان في العراق، والكويت تفهم وتتقبل ان الشعب العراقي وحده لا يستطيع اسقاط صدام ولذلك يجب القيام بعمل ما من الخارج والداخل لانقاذ الشعب العراقي من النظام الحاكم.

في الصفحة ٤٦ يختتم الكاتب شرحه للسياسة الكويتية قائلا:

"ان الكويت تتطلع الى اليوم الذي تكون فيه الحدود العراقية - الكويتية مفتوحة امام حركة غير مقيدة للناس والافكار والاستثمار، هذا هو الحلم، ولكن قبل تحقيقه لا بد للحكومة الكويتية من اخذ الحقائق التاريخية في الحسبان وصياغة برنامج للاطاحة بنظام البعث في بغداد".

ينطوي هذا الادعاء على اتهام سافر للكويت بانها نشطة في التدخل في الشؤون السياسية الداخلية للعراق وفي محاولات قلب نظام الحكم في تلك الدولة.

هذه ليست قطوفا متناثرة ومتباعدة ومنتقاة من كتاب ضخم بهدف اعطاء صورة منحازة وغير صحيحة عن محتويات، وانما هي نماذج من فصل قصير يتكون من ١١ صفحة في كتاب يقع نصه الكامل في ٥٢ صفحة فقط. ويتضح ان الكتاب المذكور عمل تخريبي في الميدان الاعلامي والسياسي هدفه تقويض الثقة بثبات ورسوخ الحدود الكويتية - العراقية واثارة الشكوك حول حالة الجزم النهائي التي تضمنها قرار مجلس الامن رقم ٨٨٣ بتاريخ ٢٧ مايو ١٩٩٣ الذي اعتمد وضمن حدود الكويت مع العراق. هذا علما بان الكتاب المذكور صدر في سبتمبر ١٩٩٣ اي بعد اربعة اشهر من قرار مجلس الامن المذكور.

ويدل العنوان الفرعي في الكتاب على هدف محتوياته:- Dangerous Precedent, Regional Time Bomb or Contribution to Middle East Peace (سابقة خطيرة ام قنبلة اقليمية موقوته ام مساهمة في سلام الشرق الاوسط).

وهكذا نرى كيف ان هذا الكتاب يؤدي الى تشويه سمعة الدبلوماسية الكويتية واهدافها ووسائلها، ويتشابه هذا الكتيب في اهدافه مع المجلد سالف الذكر الذي اصدره المركز اثناء احتلال الكويت.

ربما يكون عبد الله بشارة مخلصا لقضايا بلده، ولكن كيف يفسر تشبث عبد الله بشارة بعمر الحسن، ولماذا تحايل على وزارة الاعلام ولماذا قبل ان يعمل موظفا لدى عمر الحسن وان يصبح رئيسا لفرع مركزه في الكويت ورئيسا فخريا للمقر الرئيسي في لندن؟ فما هو سر ترويج عبد الله بشارة لمثل هذا الكتاب في الندوة التي نظمها له عمر الحسن في لندن؟ وهل وصلت درجة اصابته بعمى البصيرة في ما يتعلق بعمر الحسن ما يصيب العشيق من عمى عاطفي تجاه من خطفت قلبه. ما هو السر ثم اين مسؤولو وزارة الخارجية ولماذا سمحوا باستخدام اموال كويتية لدعم هذا الكتاب الذي يشرح موقف النظام العراقي ويتعاطف معه بان الحدود العراقية - الكويتية كما رسمتها واعتمدتها الامم المتحدة غير منصفة ويجب تعديلها؟

ولمقارنة الانتاج تجدر الاشارة الى اصدارات مركز البحوث والدراسات الكويتية التي تحتوي على دراسات معمقة وموثقة وتتناول بدقة وبالصميم القضايا الكويتية المهمة، مما يدل على ان هناك طاقات وطنية قديرة تنفي الحاجة الى امثال عمر الحسن ومركزه. هذا بالاضافة الى ان بامكان الكويت تأسيس مركز دراسات استراتيجية محلي يشارك في ادارته واعماله دبلوماسيو

وزارة الخارجية المتقاعدون والعاملون وكذلك الباحثون والاكاديميون الكويتيون المختصون بالشؤون الاستراتيجية من وزارة الدفاع وذلك بالتعاون مع المؤسسات المماثلة في بريطانيا وغيرها من الدول المتقدمة الصديقة للكويت.

ويبقى التساؤل: كيف استطاع عمر الحسن استغفال واستبلاه واختراق البنية الدبلوماسية الكويتية قبل الاحتلال واثناءه وبعده والى هذا اليوم والحصول على اموال كويتية بسهولة ورغم الحقائق المتاحة؟

لماذا لا يغلق فرع المركز في الكويت؟

لماذا يجب اغلاق مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية تنفيذا للمادة رقم ٤ من القرار الوزاري رقم ٩٣- ١٩٩٥ الصادر بتاريخ ١٩٩٥/٧/٢٣

تنص المادة رقم ٤ على ما يلي:-

"يجوز الغاء الترخيص اذا خالفت الجهة المرخص لها - عبد ا لله بشارة - !الاحكام الواردة بهذا القرار او القوانين والانظمة واللوائح والقرارات ذات العلاقة او اذا اقتضت المصلحة العامة ذلك ودون ان يكون للجهة المرخص لها الحق في المطالبة باي تعويض".

خالف عبد ا لله بشارة احكام المادة الاولى من الترخيص لان مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية ليس مكتبا محليا ومستقلا كما اشترطت تلك المادة بل هو فرع لمركز الخليج للدراسات الاستراتيجية الرئيسي في لندن التابع للدكتور عمر الحسن. هذا بالاضافة الى ان مقتضيات المصلحة الوطنية العامة تستلزم الغاء الترخيص وفقا للمادة رقم ٤ المذكورة اعلاه بناء على الآتي:

١ - لان مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية قام بخدمات اعلامية سياسية للنظام العراقي اثناء احتلال الكويت وخلال حرب تحريرها بواسطة اتخاذه موقفا صريحا ومعلنا بهذا الصدد عبر وسائل الاعلام البريطانية. فقد كان صاحب ومدير مركز عمر الحسن يدعو في البرامج التلفزيونية الى التفاوض واجراء الحوار Dialogue مع صدام حسين ويجادل معارضا استخدام القوة العسكرية لتحرير الكويت. كما اصدر المركز مواد اعلامية مكتوبة تخدم النظام العراقي طبقا لما سلف شرحه. وكان يقوم بكل ذلك باسم الدول الخليجية، فخدع البريطانيين وشوش اذهانهم لان الانطباع العام هو ان مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية مؤسسة خليجية.

٢ - لان الشبهات الجدية تحوم حول مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية في الاوساط الامنية والسياسية والاعلامية البريطانية بشأن علاقاته بالنظام العراقي.

٣ - لان هناك اوساطا مؤثرة في البرلمان البريطاني تستنكف من التعامل مع الدكتور عمر الحسن ومركز الخليج للدراسات الاستراتيجية وتشعر بالسخط من سوء سمعته ومن اساليبه ويتعرض للتحقيقات دائما.

٤ – لان وجود المركز في الكويت مجازفة غير مبررة وتتعارض مع امن الدولة

٥ – لان تعامل بعض الجهات الكويتية مع المركز المذكور عرض الكويت وقادتها لسوء السمعة على المستويين الاعلامي والبرلماني في بريطانيا

٦ – لان رئيس المركز الدكتور عمر الحسن مطرود من جامعة الدول العربية بسبب اختلاساته المالية وعمليات الغش والتزوير التي ارتكبها، وبالتالي فمن الواجب عدم الاعتماد عليه اوالاطمئنان الى نواياه. ان المجازفة لا تجوز في ما يتعلق بامن الكويت وشؤونها العسكرية والاستراتيجية والدبلوماسية.

٧ – لانه لا يجوز تخفيض مستويات ومعايير اعمال السلطات الكويتية لتكون ادنى من مستويات ومعايير اعمال جامعة الدول العربية التي طردت الدكتور عمر الحسن وترفض التعامل معه الى اليوم.

٨ – لان هدف مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية توفير الاموال لصاحبه لا غير ولدى رئيسه الدكتور عمر الحسن الاستعداد الكامل لتقديم الخدمات الاعلامية والسياسية لاي جهة بدون استثناء.

٩ – لانه لا يجوز ان تمتنع سلطات كويتية مثل اللجنة الوطنية لشؤون الاسرى والمفقودين ووزارة الاعلام ووزير الخارجية الشيخ صباح الاحمد والديوان الاميري عن التعامل معه بناء على اسباب جدية، وتتجاهل سلطات كويتية اخرى هذه الحقيقة فتتبناه وتدعمه ماليا ومعنويا بهدف الاعتماد عليه في الميادين العسكرية والاستراتيجية والامنية والدبلوماسية.

عمر الحسن يخترق الاجهزة السياسية في البحرين بمساعدة الريّس وبشارة

طرحنا سؤالا مهما على مضيفينا الكويتيين بوزارة الخارجية: اذا كان عمر الحسن بهذه الصفات وكان ذلك واضحا لديكم بسبب البراهين والادلة الكثيرة فكيف تمكن من اختراق الادارة السياسية بحكومة البحرين ليصبح ممثلها الرئيسي في لندن؟ وهنا كاد احد المسؤولين يعض على انامله وهو يتحدث بغضب عن الثلاثي الذي أثر بشكل مباشر على حكومة البحرين، وهي قصة طويلة ومثيرة في الوقت نفسه. ومرة اخرى يتضح ان الثلاثي غازي الريس وعبد الله بشارة وعمر الحسن استطاع الاستفادة من الوضع الحرج الذي تمر به حكومة البحرين وهي تواجه معارضة داخلية لفرض نفسه بشكل قوي ومؤثر. القصة تبدأ بتعيين غازي الريس سفيرا لدولة الكويت لدى البحرين في السبعينات، اي قبل نقله سفيرا الى لندن. وخلال وجوده في البحرين كسفير للكويت، استغل الريس موقعه ووثق علاقاته مع افراد العائلة الحاكمة في البحرين لاهداف مالية تتعلق بتشجيع استثمار الاموال في الشركات التي كان يملكها مع اخوانه والتي انهارت اثر الفساد المالي والسرقات، خصوصا وزير الخارجية، الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة وولي العهد، الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة. وتطورت تلك العلاقات بعد تشكيل مجلس التعاون لدول الخليج العربية في العام ١٩٨١. فقد اصبح عبد الله بشارة امينا عاما لمجلس التعاون الخليجي، وتوطدت علاقاته بالبحرين من خلال منصبه وخصوصا مع وزير الخارجية ووزير الاعلام، طارق المؤيد. ومضت الايام، ونقل غازي الريس الى لندن، واصبحت علاقته مع عمر الحسن، كما ذكرنا، وطيدة جدا.

عمر الحسن وعبد الله بشارة ضد الدستور والديمقراطية في البحرين

يبدو من الصعب تحديد تاريخ نشوء العلاقة بين عمر الحسن وحكومة البحرين، ولكن المؤكد ان اول تجسيد علني لتلك العلاقة بدأ في ١٩٩٤. وكان عبد الله بشارة قد أزيح من وظيفته كأمين عام لمجلس التعاون في ١٩٩٢ اي بعد خدمة استمرت احد عشر عاما. وبدأت زياراته المكثفة الى لندن. في ذلك الوقت كانت حكومة البحرين تبحث عن جهات تتعاون معها لمواجهة المطالبة الشعبية المتنامية باعادة العمل بالدستور، والتي بدأت منذ العام ١٩٩٢ بعريضة وقعتها ثلاث مائة شخصية تدعو الى ذلك. وبدأ نشاط الدستوريين البحرينيين في لندن يتوسع، ولم يكن لدى حكومة البحرين جهة تقوم بنشاط مضاد في العاصمة البريطانية. وهنا استغل غازي

الريس وعبد الله بشارة علاقاتهما مع حكومة البحرين ليطرحا عمر الحسن ومركز الخليج للدراسات الاستراتيجية كوسيلة عملية لتقوية وضع العلاقات العامة بين البحرين والعالم، ونشط عبد الله بشارة في الترويج للمركز المذكور ولمشروع اقامة ندوة في لندن يكون بطلها وزير الاعلام البحريني آنذاك، طارق المؤيد. وهكذا قام عمر الحسن بتنظيم اول ندوة لحكومة البحرين في لندن في الاول من نوفمبر ١٩٩٤، حيث دعا الصحافيين والسياسيين الى امسية للاستماع الى محاضرة لوزير الاعلام، طارق المؤيد بعنوان "العالم العربي والنظام العالمي الجديد". حضر الندوة التي عقدت بقاعة المؤتمرات بفندق "انتركونتيننتال" بقلب لندن، حوالي مائتي شخص. وجلس على طاولة الرئاسة سفراء دول مجلس التعاون وعبد الله بشارة وعمر الحسن وطارق المؤيد والشيخ سلمان بن حمد آل خليفة، نجل ولي العهد البحريني. ومضت المحاضرة التي القاها وزير الاعلام البحرين على غير ما يرام. فمن جهة لم تكن المحاضرة بالمستوى المتوقع، واصيب الحاضرون بخيبة الامل. ومن ناحية ثانية احدثت مداخلة من السفير القطري في لندن بعد المحاضرة ارباكا شديدا لعمر الحسن والوفد البحريني، حيث طلب السفير القطري من الحاضرين ان يتجاهلوا ما قاله الوزير البحريني حول النظام العالمي الجديد الذي قال انه قائم على احترام الحدود الجغرافية القائمة للدول، قائلا ان الخلاف البحريني - القطري حول الحدود لا مكان له في النظام العالمي الجديد. وطرح احد البحرينيين الحاضرين سؤالا محرجا لوزير الاعلام البحريني حول مدى استعداد حكومته لاعادة العمل بالدستور المعلق منذ ١٩٧٥ وما اذا كانت ستسمح للمنفيين السياسيين بالعودة. وطلب تعليقه على حقيقة ان البحرين هي الدولة الوحيدة في العالم التي تنفي مواطنيها. يضاف الى ذلك وجود عدد من البحرينيين خارج الفندق يوزعون المنشورات والملصقات على المدعوين، الامر الذي احرج عمر الحسن والوفد البحريني بشكل خاص.

هذه الندوة كانت اول ندوة نظمها عمر الحسن وعبد الله بشارة لحكومة البحرين، ولم تكن ناجحة باي مقياس، واحدثت ارتباكا شديدا في العلاقة بين عمر الحسن وحكومة البحرين، ولكن تدخل عبد الله بشارة خفف الوضع قليلا. وتقرر بعد ذلك عدم قيام عمر الحسن بتنظيم اية ندوة لحكومة البحرين في لندن لسببين: اولهما ارتفاع الاموال التي اخذها عمر الحسن مقابل الندوة الى درجة خيالية وخصوصا التكاليف الادارية التي يتقاضاها عمر الحسن شخصيا، وثانيا ان اية ندوة في لندن سوف تستقطب نشاطا من المنادين باعادة العمل بالدستور وهو ما يسبب احراجا شديدا لحكومة البحرين ويوفر لهؤلاء الدستوريين مجالا للتحرك والتأثير على البريطانيين المهتمين بالشأن البحريني. وتقرر ان يقتصر نشاط عمر الحسن على تنظيم ندوات ومؤتمرات لحكومة البحرين على اراضيها. وحدث تطور آخر لاحقا، وهو افتتاح عمر الحسن فرعا لمركز الخليج للدراسات الاستراتيجية في المنامة، ليتعاون مع "مركز الخليج للدراسات والبحوث" الذي يرأسه الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة المذكور آنفا. ويخشى ان يصل عمر الحسن الى وزارة الدفاع البحرينية التي يعتبر رئيس مركز الخليج للدراسات والبحوث وكيلا لها. واذا كان عمر الحسن قد فشل في اقتحام وزارة الدفاع الكويتية واستغلالها فانه يبدو قادرا على اقتحام وزارة

الدفاع البحرينية نظرا لعلاقاته الوثيقة مع ولي العهد، الذي يسيطر على وزارة الدفاع.

ندوات ضعيفة بتكاليف باهظة

وقد ساهم عمر الحسن مقابل مبالغ كبيرة في الاعداد لندوتين اقتصاديتين في المنامة في ١٩٩٥ و١٩٩٦ (انظر بمجموعة الوثائق تحت رقم ٢٦) . وحضر الندوة الاولى التي عقدت في ١١ - ١٢ ابريل ١٩٩٥ عدد من اعضاء البرلمان البريطاني، مثل الليدي مارغريت ثاتشر والليدي أولغا ميتلاند وويليام باول وتوني مارلو وجميعهم من حزب المحافظين الحاكم آنذاك. وتسعى حكومة البحرين لاعتبار هذه الندوات مؤشرا على استقرار اوضاعها ودعاية مضادة لما تقوله المعارضة. ويتقاضى عمر الحسن عن ذلك مبالغ كبيرة تستقطع من الاموال التي حصلت عليها حكومة البحرين كمساعدات من دول الخليج الاخرى لتحسين الاوضاع الاقتصادية في البلاد وتوفير وظائف للعاطلين. وبدا عمر الحسن مدافعا نشيطا عن حكومة البحرين، فكتب رسائل في الجرائد البريطانية حول الوضع في البحرين ردا على ما يقوله الصحافيون البريطانيون حول التوتر في البلاد والانتفاضة الدستورية المستمرة. ويمكن قراءة نماذج من هذه الرسائل في ملحق هذا الكتاب (انظر الوثائق تحت رقم ٢٧). وظهر عمر الحسن في برامج تليفزيونية ممثلا لوجهة نظر حكومة البحرين ومدافعا عنها ومهاجما المطالبة الشعبية باعادة العمل بالدستورالبحريني، مجادلا ان الديمقراطية والانتخابات لا تلائم الشعب البحريني لانه مثل بقية الشعوب الخليجية الاخرى لديه تقاليد وخصوصيات لا يفهمها دعاة الديمقراطية في الغرب.

وعلى مستوى آخر فقد استفاد عمر الحسن من علاقته بحكومة البحرين وشجعها على اعتبار مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية اداة مفيدة في المجالين الدعائي والاعلامي. وطلب من وزير اعلامها، محمد المطوع (الذي شغل المنصب بعد طرد سلفه طارق المؤيد منه في ١٩٩٥) مساعدته لدى المصريين لفتح فرع لمركز الخليج للدراسات الاستراتيجية في القاهرة، ففعل ذلك. وفي ١٩٩٦/١١/١٩ افتتح فرع مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية في القاهرة برعاية وزير الاعلام المصري، صفوت الشريف ووزير الاعلام البحريني، محمد المطوع. وبالمناسبة اقام عمر الحسن مأدبة غداء حضرها سفراء دول مجلس التعاون الخليجي وأكاديميون وإعلاميون ودفعت حكومة البحرين التكاليف بشكل كامل (انظر الوثائق تحت رقم ٢٨).

وعرّفنا الدبلوماسيان الكويتيان الغاضبان على دبلوماسي مصري في الكويت قال معلقا على الموضوع: «نعم لقد أخبرني زميل بوزارة الاعلام المصرية ان عمر الحسن اجتمع مع بعض المسؤولين في القاهرة في منتصف أغسطس ١٩٩٦ وأجرى بعض المقابلات في فندق الهيلتون، وان البحرينيين دفعوا تكاليف سفره واقامته. وكان يتحدث مع المصريين وكأن ولي عهد البحرين أصبح بجيبه». ولما شككنا في صحة اقوال الدبلوماسي المصري في الكويت، كان جوابه بحزم: "انظروا الى جوازه وسوف تجدون فيه تأشيرة الدخول وتواريخ ختم الدخول والخروج في شهر اغسطس. ان معلومات زميلي صحيحة ومؤكدة". وتساءل الكثيرون عن دوافع صفوت الشريف

للمشي وراء خطط عمر الحسن. فالمعروف ان صفوت الشريف ذو باع طويل في الاستخبارات المصرية وسوف يكون حدثا ذا معان اذا ثبت ان صفوت الشريف يجهل خلفية عمر الحسن، فأين مصادر الاستخبارات المصرية؟ وأين أعضاء السفارة المصرية في لندن خلال السنوات العشر الماضية من المعلومات والاحداث والوثائق المتعلقة بأعمال عمر الحسن المشينة وسمعته السيئة في لندن؟ أم هل تجاهل الوزير المصري موقف سفير مصر لدى بريطانيا، محمد شاكر، المنزعج جدا من تصرفات عمر الحسن، ويعود احد اسباب هذا الانزعاج الى قضية اختطاف عمر الحسن دعوة رئيس الوزراء، جون ميجور، من بين أيدي مجلس السفراء العرب الذي يعتبر السفير محمد شاكر عميده. وربما من اسباب ذلك ايضا ان تقارير السفارة المصرية حول عمر الحسن تذهب الى وزارة الخارجية وليس الى وزارة الاعلام بدلا ان يكون هناك تنسيق بين الوزارتين.

واصبح نشاط مركز عمر الحسن في القاهرة يتمثل في الرد على ما يكتب في الصحافة المصرية حول الوضع في البحرين والمبادرة بنشر المقابلات مع قادة البحرين في وسائل الاعلام المصرية، حيث يتصدى لها موظفو المركز بالرد الفوري. واصبح عمر الحسن، بفضل دعم حكومة البحرين له واستجابة وزير الاعلام المصري للتعاون معه، يتشدق بوجود عدة فروع لمركزه في الكويت والبحرين ومصر. ويفتخر ان ممثله في الكويت ورئيس فرع مركزه هناك هو عبد الله بشارة، الامين العام لمجلس التعاون الخليجي والمستشار لنائب رئيس الوزراء وزير الخارجية الكويتي الشيخ صباح الاحمد. غير انه اصبح امرا واضحا لجميع المراقبين ان تعاون حكومة البحرين معه ناجم عن شعورها بالحاجة الى وكيل دعائي لتحسين صورتها في الخارج لمواجهة الاخبار والتقارير الاعلامية السيئة التي تنشر عن سياساتها القمعية ضد الشعب البحريني.

وشيئا فشيئا اصبحت حكومة البحرين تعتمد على عمر الحسن في نشاطها الاعلامي خارج البلاد، حتى ظنت انه قادر على تلبية حاجاتها الاعلامية لمواجهة البحرينيين في الخارج النشطين في مساندة مطالب شعبهم لاعادة العمل بالدستور البحريني. وفي خريف ١٩٩٦ عينته وزارة الاعلام البحرينية رئيس تحرير نشرة اخبارية اطلق عليها اسم Bahrain Analysis، (الوثيقة رقم ٢٩) وهي مطبوعة غير منتظمة تعنى باعادة نشر الاخبار الرسمية المعروفة داخل البحرين في مطبوعة واحدة باللغة الانجليزية توزع على السفارات والمسؤولين الاجانب. وتطبع هذه النشرة على ورق صقيل وتتألف من ١٦ صفحة، وتخلو من التحليلات او التعليقات، مكتفية بعرض الاخبار التي كثيرا ما تكون متأخرة وغير ذات شأن. ويتقاضى مقابل اصدار هذه النشرة الهزيلة مبالغ هائلة من ولي العهد. وقدم عمر الحسن على صفحات هذه المطبوعة عناوين فروع مركزه ومن ضمنها الفرع الذي في الكويت. ويؤكد ذلك العنوان انه بالرغم من ان عبد الله بشارة حصل على اجازة لمركز خاص به في الكويت فان المركز في حقيقته تابع لعمر الحسن وفرع لمركزه مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، وهي مغالطة قانونية واضحة.

وأصبح عمر الحسن يتردد على البحرين بشكل منتظم حيث يستقبله كبار أفراد العائلة الحاكمة. بعد توثيق علاقاته مع المصريين اخذ يتعاون مع الدكتور صالح الطيار (الذي يحمل الجنسية

السعودية) رئيس مركزالدراسات العربي الاوروبي في باريس، وأصبح الاثنان يسعيان لاقتسام الكعكة البحرينية. وقام الاثنان بزيارات مشتركة التقيا خلالها بكل من أمير البحرين ووزير الاعلام. كما اصبحت علاقاتهما مع الشيخ سلمان بن حمد بن عيسى آل خليفة، نجل ولي العهد البحريني،وكيل وزارة الدفاع، ورئيس مركزالخليج للابحاث والدراسات اكثر متانة بعد ان اصبح يعتمد عليهما في مساعدته لتسيير أعمال معهده الذي لم يعد قادرا على تنفيذ خططه وبرامجه بسبب توتر الاوضاع الداخلية. وقد نظم الاثنان ندوة في المنامة في شهر ابريل ١٩٩٨ بعنوان: الاعلام العربي – الاوروبي: حوار من أجل المستقبل، ولكنها لم تكن ناجحة بعد ان قاطعها العدد الاكبر من المدعوين وعلى رأسهم السيد كوفي عنان الامين العام للامم المتحدة. وكان الحضور ضعيفا للغاية واعتبرت من أضعف الندوات التي نظمتها حكومة البحرين وأكثرها كلفة. وكان الاتفاق بشأنها قد تم خلال زيارة مشتركة قام بها كل من عمر الحسن وصالح الطيار الى المنامة في بداية شهر مايو ١٩٩٧ التقيا خلالها مع رئيس الوزراء ووزير الاعلام وتم الاتفاق على عقد الندوة التي تعهدت حكومة البحرين بدفع كامل تكاليفها (انظر الوثيقة رقم ٣٠).

أما نشاطات عمر الحسن مع السياسيين البريطانيين المتعلقة بالبحرين فقد كانت في البداية من خلال وليام باول، نائب رئيس مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية بشكل اساسي. واتفق الثلاثة، عمر الحسن ووليام باول وعبد الله بشارة، على مشروع لاقامة علاقات عامة مع البرلمانيين والناشطين السياسيين المهتمين بشؤون الخليج وذلك للحصول على دعمهم لحكومة البحرين في مواجهة البحرينيين في بريطانيا المطالبين بعودة الدستور والديمقراطية. ومن بين النشاطات التي تمت في هذا الجانب الاجتماع الفاشل بين الثلاثة واللورد ايفبوري، رئيس اللجنة البرلمانية البريطانية لحقوق الانسان في شهر يناير ١٩٩٦. فقد كان وليام باول بصفته عضوا في البرلمان آنذاك ومحسوبا على الحزب الحاكم يسعى للاستفادة من موقعه وعلاقاته مع السياسيين الآخرين للتأثير على مواقفهم تجاه البحرين. وفي السنوات الاربع الماضية تميز اللورد ايفبوري بنشاطاته في مجال حقوق الانسان في البحرين وهي النشاطات التي ازعجت حكومة البحرين بشكل خاص، وخصوصا مراسلاته مع وزارة الخارجية البريطانية. وفي صيف ١٩٩٥ بدأ وليام باول اتصالاته مع اللورد ايفبوري لترتيب لقاء بينه وبين عبد الله بشارة. فقد كتب له رسالة في ٥ يونية ١٩٩٥ يقترح عليه لقاءه لمناقشة الوضع في البحرين (الوثيقة رقم ٣١). وفي ٧ سبتمبر ١٩٩٥ كتب باول رسالة اخرى الى اللورد ايفبوري جاء فيها ما يلي (انظر الوثيقة رقم ٣٢): "يود السيد عبد الله بشارة ان يلتقي معك. انه ليس بحرينيا ولكنه الامين العام السابق لمجلس التعاون الخليجي وهو كويتي الجنسية. ومع انه لا يتحدث باسم حكومة البحرين فانه رجل له وزنه الثقيل في المنطقة ويحظى باحترام واسع، فهل يمكنني ترتيب غذاء في اكتوبر/نوفمبر لنا الثلاثة قبل عيد الميلاد لمناقشة الوضع في البحرين؟". وأعقبها برسالة اخرى في ٢٤ نوفمبر يخبره فيها بانه رتب لقاء على وجبة غذاء في ٢٩ نوفمبر. فكتب له اللورد ايفبوري في ٢٩ نوفمبر (انظر الوثيقة رقم ٣٣) مرحبا بلقاء عبد الله بشارة ولكنه قال انه سوف يدخل المستشفى لاجراء عملية في القلب في ذلك الوقت وانه لا

يستطيع الحضور الى الغذاء ولا يعرف متى سوف يستطيع مزاولة العمل وطلب منه الاتصال بالسيد جلن كولدروود الذي كان مساعده في تلك الفترة. وفي ١٢ يناير ١٩٩٦ كتب باول رسالة الى ذلك الشخص يخبره بان عبد الله بشارة سوف يكون في لندن في الفترة ٢٩ يناير - ١ فبراير ١٩٩٦ واقترح عليه اللقاء معه (انظر الوثيقة رقم ٤ ٣). وتم اللقاء في نهاية فبراير بين عبد الله بشارة ووليام باول وعمر الحسن واللورد ايفبوري. وتم اللقاء في مبنى البرلمان البريطاني. وخلال ذلك اللقاء حاول بشارة الرد على اشكالات اللورد ايفبوري حول حقوق الانسان في البحرين ووجه له دعوة لزيارة البحرين ولقاء المسؤولين، ثم اتفقا على لقاء ثان بعد ثلاثة ايام. وبعد اللقاء يبدو ان بشارة لم يتفاعل من مواقف اللورد ايفبوري، وقرر الثلاثة سحب الدعوة التي وجهها بشارة الى اللورد ايفبوري لزيارة البحرين. كما انهم لم يتحمسوا للقاء التالي. وفي ٢ فبراير ١٩٩٦ كتب وليام باول رسالة الى اللورد ايفبوري يلومه فيها بانه لم يعط بشارة الاحترام اللازم (ربما بسبب تساؤلاته ومواقفه القوية حول قضايا حقوق الانسان) و لم يشر الى الدعوة او اللقاء التالي (انظر الوثيقة رقم ٥ ٣). وكتب اللورد ايفبوري رسالتين في ٦ و ٨ فبراير (انظر الوثيقتين رقم ٦ ٣ و٣٧) يرد فيها على كلام باول ويقول انه مستعد لزيارة البحرين لمقابلة المسؤولين والمواطنين والناشطين السياسيين. كما سأله عن هوية الشخص الثالث الذي كان حاضرا في اللقاء الذي تم في مبنى البرلمان البريطاني بالاضافة الى ويليام باول وعبد الله بشارة. ولكن باول رد عليه في رسالة بتاريخ ١٦ فبراير ١٩٩٦ (انظر الوثيقة رقم ٨ ٣) قائلا ان بشارة لم يكن مرتاحا لتصرف اللورد ايفبوري، حيث انه كان يتوقع ان يعامل كما لو انه ما يزال يحتفظ بمنصب الامين العام لمجلس التعاون الخليجي. وانكر على اللورد ايفبوري طلبه زيارة سجون البحرين ومقابلة المعتقلين. واكد له في النقطة الخامسة من الرسالة ان الشخص الثالث لم يكن سوى عمر الحسن: "ان الشخص المحترم الذي كان حاضرا هو الدكتور عمر الحسن، مدير مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، الذي ندين له انت وانا لانه هو الذي نظم زيارة السيد عبد الله بشارة الى بريطانيا العظمى والذي يستحق ان يستلم منك رسالة شكر على ترتيب اللقاء مع بشارة". و لم يشر الى موضوع زيارة اللورد ايفبوري الى البحرين. فقد قرر الثلاثي بشارة وباول وعمر الحسن سحب الدعوة. وهكذا نرى ان عبد الله بشارة هو المسؤول الكويتي الوحيد الذي يعمل بنشاط وانتظام ضد الحركة الدستورية والديمقراطية وحقوق الانسان في البحرين. واستمرت مراسلات اللورد ايفبوري مع كل من ويليام باول وكذلك ايما نيكلسون حول قضايا تتعلق بمواقف باول نفسه وعمر الحسن (انظر الوثيقتين رقم ٩ ٣ و ٤٠).

يضاف الى ما قيل عن جهود عمر الحسن ازاء حكومة البحرين، فهناك حالات الظهور المتكرر على شاشات التلفزيون للتهجم على المعارضة البحرينية ومطالبها الدستورية واتهامها بشتى النعوت. ويبدو ان عمر الحسن شعر ان حكومة البحرين ليس لديها من يقبل بالدفاع عنها ومهاجمة المعارضة غيره، ولذلك بالغ في ذلك كثيرا مقابل الدعم المالي الكبير الذي يتلقاه من الحكومة البحرينية.

عمر الحسن يؤجج الاختلافات بين البحرين وقطر

اخذ عمر الحسن يستغل النزاعات بين دول مجلس التعاون الخليجي ويؤججها ويوظفها من أجل مصلحته الخاصة. ومن أمثلة ذلك المقال الذي نشره في صحيفة «الاهرام الدولي» بتاريخ ٩ فبراير ١٩٩٧ تحت عنوان: "رؤية خليجية للنزاع الحدودي بين البحرين وقطر - بقلم د. عمر الحسن رئيس مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية" (انظر الوثيقة رقم ٤١). ففي هذا المقال ركز انتقاداته على قطر عندما قال: "في عام ١٩٩١ رفعت قطر النزاع الى محكمة العدل الدولية مما أدى الى دخول النزاع مرحلة جديدة واخراجه من اطار الحل الخليجي". ثم ساند الموقف البحريني ضد قطر قائلا: "وكان الرفض القطري لسحب القضية من امام محكمة العدل الدولية وراء تعقد المشكلة ووقوع بعض التفاعلات والاحداث السياسية الدراماتيكية التي انتهت بمقاطعة البحرين لقمة مجلس التعاون السابعة عشرة في الدوحة في ديسمبر ١٩٩٦، وما تلا ذلك من حملات اعلامية متبادلة ساهمت في تعكير الاجواء بين البلدين، وفي مجلس التعاون الخليجي بشكل عام. ومما تجدر ملاحظته في هذا الشأن ان قطر تعتمد على اتفاق ١٩٩٠ في طرح القضية على محكمة العدل الدولية على الرغم من ان هذا الاتفاق جاء في ظروف حرجة كان يمر بها مجلس التعاون. وهي كارثة غزو واحتلال العراق للكويت، فاستغلت قطر عقد القمة الخليجية على أرضها ورفضت بدء اجتماعات القمة ما لم تطرح قضية النزاع مع البحرين على جدول اعمال القمة التي كانت أولوياتها كارثة الاحتلال العراقي للكويت.

وفي ظل تلك الظروف السياسية الخطرة والحرجة وتحت ضغوط قادة دول مجلس التعاون وافقت البحرين على الاقتراح القطري بعرض النزاع على محكمة العدل الدولية مع الاخذ في الاعتبار ان الحل الخليجي هو الاساس. وبمعنى آخر جاءت الموافقة البحرينية تحت ضغوط وظروف سياسية مصيرية لم تكن تحتمل الخلافات بينما تتعرض دول مجلس التعاون كلها لتهديد خطير".

ثم يلقي عمر الحسن اللوم على قطر ويطالبها بسحب القضية من امام محكمة العدل الدولية والاكتفاء بالتفاوض لايجاد تسوية للموضوع قائلا ما يلي تأييدا للبحرين وضد قطر التي قال يجب عليها ان تأخذ الاعتبارات الآتية في الحسبان:

١ - الاعتبارات السياسية، فلا بد من النظر الى مسألة الطرف الذي يمارس السيادة على الجزر المتنازع عليها خلال السنوات الـ ٢٠٠ الاخيرة. وهنا يبرز عامل السيادة وليس الاحقية على الارض كمرجعية في أسلوب حل المشاكل الحدودية. وقد اتخذت المملكة العربية السعودية بهذا العامل في حل مشاكلها الحدودية المتشعبة، كما اتبعته مصر في نزاعها مع السودان على

منطقة حلايب. وفي هذا الاطار فان البحرين تمارس سيادة فعلية على الجزر ولها حامية عسكرية بها وتوليها أهمية اقتصادية كبيرة باعتبارها منطقة ذات مستقبل سياحي مبشر ولذلك خصصت البحرين في موازنتها للسنتين المقبلتين ١٩٩٧ و ١٩٩٨ نسب استثمار كبيرة بها.

٢ - البعد الاستراتيجي: حيث تمثل الجزر اهمية استراتيجية بالنسبة للبحرين اكثر منها بالنسبة لقطر، فهي ثلث مساحة البحرين ومنفذها على الخليج، في حين تبلغ مساحة قطر ١٦ مرة اكثر من مساحة البحرين.

٣ - البعد الاقتصادي: من الناحية الاقتصادية فان البحرين تحتاج الى هذه الجزر لتحسين وضعها الاقتصادي، خاصة ان بها كميات من النفط والغاز. وتعتبر منطقة سياحية مهمة بعكس قطر الغنية بالبترول، وتملك ثالث اكثر حقل احتياطي للغاز الطبيعي في العالم مما يوفر مبررا للتساؤل عن مدى حاجة قطر الاقتصادية لهذه الجزر فعلا.

٤ - الاعتبار المكاني: حيث تعاني البحرين ضغوطا سكانية اكثر من قطر بالنظر الى ضآلة مساحتها، الامر الذي يجعل الجزر المتنازع حولها علاجا جذريا لهذه المشكلة.

٥ - الاعتبار التاريخي والجغرافي: وتشير الوقائع التاريخية الى احقية البحرين في مناطق النزاع بالرجوع الى خلفية النزاع الحدودي مع شقيقتها قطر، واستنادا الى خبراء نزاعات الحدود في منطقة الخليج فان حاكم البحرين قد وضع حامية عسكرية في جزر حوار في العام ١٩٣٦، وبدأ حفر آبار للمياه فيها، ودعمته في ذلك بريطانيا لموازنة دعمها لقطر في المطالبة بالزيارة التي قال البروفيسور جراهام بل في كتاب صدر عن مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية في لندن عام ١٩٨٨ عن النزاع ان آل خليفة هم الذين بنوها عندما هاجروا الى جنوب الكويت في عام ١٧٦٦، الا انه في عام ١٧٨٣ استقر الشيخ حمد آل خليفة في البحرين التي أصبحت مركزا مهما للتجارة في الخليج بعد ذبول الزبارة تجاريا. وتشير الوثائق التاريخية الى ان عائلات من الدواسر قد سكنت جزيرة حوار بعد فترة قصيرة من وصول آل خليفة الى البحرين عام ١٧٨٣، وان حاكم البحرين الشيخ عيسى بن علي آل خليفة كان يزور الجزر كل عام«.

ثم يقارن عمر الحسن قطر بالعراق ويواصل كلامه قائلا: "ان التجربة المريرة للنزاع الحدودي بين الكويت والعراق التي انتهت بكارثة عربية ستظل الامة تعاني آثارها السلبية لسنوات كثيرة قادمة ، يجب ان تكون امامنا ونحن نتحدث عن النزاع القطري - البحريني... ان التحرك لاحتواء التوتر بين البحرين وقطر يجب ان يكون سريعا حتى لا تتكرر الكارثة ويحدث الصدام". وهكذا سمى عمر الحسن العدوان العراقي على الكويت واحتلالها "نزاعا حدوديا"، وأعطى النظام العراقي غطاء لتبرير النزاع الحدودي في الوقت الذي يعرف الجميع ان المشكلة لم تكن حول تغيير الحدود فقط، رغم محاولة عمر الحسن تكرار الحجج العراقية الباطلة للقيام بعدوانها بان الكويت زحفت حدوديا على العراق اثناء الحرب العراقية - الايرانية.

واستمرارا لمحاولاته التصيد في الماء العكر، اصدر عمر الحسن منشورا في شكل كراس صغير

حول هذه المشكلة بعنوان: «النزاع الحدودي بين البحرين وقطر وتحديات التعاون الخليجي» (انظر الوثيقة رقم ٤٢) يعكس فيه وجهة نظر حكومة البحرين ويوحي بان حل الازمة الحدودية بين البحرين وقطر لا يمكن ان يتحقق الا من خلال آلية بمجلس التعاون الخليجي. ويفهم من ذلك رفضه المطلق لرفع القضية الى محكمة العدل الدولية في لاهاي، الامر الذي تطالبه به حكومة البحرين لقطع الطريق على دولة قطر. والكراس ليس سوى نسخة موسعة من المقال الذي نشر في جريدة "الاهرام الدولي" حول المشكلة الحدودية بين البحرين وقطر، ولا يحتوي على جهد متميز او عرض موضوعي للازمة. كما انه يخلو من النقاش العلمي المحايد، ويهدف باستمرار لعرض وجهة نظر حكومة البحرين واستسخاف وجهات النظر الاخرى. كما يوحي للقراء بأهمية الكراس، وذلك بعرضه في السوق بأسعار مرتفعة وذلك لايهام الآخرين باهمية الكتاب. غير ان من اطلع عليه لم يجد فيه سوى ما نشر في الصحف والمجلات ولا يمثل مشاركة فعالة في الحوار المطلوب لحل الازمات من هذا النوع.

عمر الحسن يحاول خداع السوريين ويفشل

ولم يتوقف عمر الحسن عند محاولات اقناع الحكومات العربية بتقديم الدعم المالي لمركزه. ومع انه محسوب على العراق في مواقفه وسياساته وعلاقاته فقد حاول بعد حرب تحرير الكويت اقامة علاقات مع السوريين. وعندما قام وفد من اعضاء البرلمان السوري بزيارة لندن في ١٩٩٥ اتصل الدكتور عمر الحسن وعرض عليهم خدماته وطلب منهم السماح له بفتح مكتب لمركزه في دمشق. وأصر عليهم بذلك في لقاء مطول. ولكن اعضاء الوفد بعد ان استفسروا في بريطانيا وسوريا عن مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية وصاحبه عمر الحسن ، رفضوا طلبه بشكل كامل.

علاقات مشبوهة ورشاوى على اوسع نطاق

على مدى عشرين عاما سجل عمر الحسن واحدا من اسوأ الملفات في التعامل مع السياسيين مستعملا اساليب الخداع والتزوير والاساليب الملتوية لاقامة علاقات مع بعض البرلمانيين الذين يبحثون عن مصالح ذاتية ورشاوى. وتسجل الصفحات التالية بعض الحقائق المرتبطة بنشاط عمر الحسن ومركزه في لندن في مجال العلاقات العامة والاعلامية.

دور عمر الحسن في استقالة رئيس الاركان البريطاني

أكدت مصادر بريطانية مطلعة ان لدى الاستخبارات البريطانية شكوكا حول عمر الحسن لانها اكتشفت بانه هو الذي قدم الغانية الاسبانية بيانفانيدا بيريز بلانكو Miss Bienvenida Perez-Blanco للمارشال السير بيتر هاردينغ Peter Harding رئيس هيئة الاركان العامة للقوات المسلحة البريطانية ووطد العلاقات الغرامية بينهما. وكشفت صحيفة News of the World الاسبوعية القصة الغرامية في عددها الصادر يوم الاحد ١٣ مارس ١٩٩٤ (انظر الوثيقة رقم ٤٣). حيث نصبت له الغانية المذكورة كمينا اعلاميا مصورا بعد ان بادرت بالاتصال والاتفاق مع الصحيفة المذكورة. وكانت الاسباب لتبرير استقالته ان علاقته مع الغانية كانت تشكل خطرا أمنيا. وفي اليوم نفسه قدم رئيس الاركان استقالته من منصبه، وطالبت اصوات برلمانية كثيرة الحكومة بتكثيف الاهتمام بالجوانب الامنية للمسأله والاسرار العسكرية التي ربما تسربت من خلال تلك العلاقة وتناولت الصحف الاخرى في الايام التاليه الموضوع باسهاب واشار بعضها الي مضمون المقالات التي سبق أن نشرتها مجلة Private Eye (بتاريخ ١٩٩٤/١١/٤) حول مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية وعلاقة الدكتور عمر الحسن مع بعض النواب مثل ويليام باول (نائب رئيس مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية) وتوني مارلو (انظر الوثيقة رقم ٤٤ و ٤٥). وذكر مصدر بريطاني مطلع ان النائب المحافظ وليام باول كان يعاني من الافلاس ويبحث عن المال (انظر الوثيقة رقم ٤٦). وقال ان مراقبي حزب المحافظين بمجلس العموم تعاونوا مع الاستخبارات البريطانية في عملية تسريب المعلومات الى المجلة نكاية بالنواب المتمردين على الحزب ورئيس الوزراء من جهة وبسبب علاقتهم الوطيدة بعمر الحسن الذي تشك بأمره الاستخبارات من جهة اخرى رغم انها ليس لديها ما يكفي من الادلة لادانته قضائيا بجريمة معينة. وأدى اشتباه الاستخبارات البريطانية بعمر الحسن حول علاقته بالنظام العراقي الى قيامها بالبحث في خلفيته ونشاطه والتحري عن مصادر تمويله. والاستخبارات البريطانية هي الجهة الوحيدة التي تتمكن من الحصول على صور الشيكات والوثائق المتعلقة

بنشاط مركزه. فلما احتدم النزاع بين النائبين المحافظين المتمردين توني مارلو ووليام باول من جهة وحكومة جون ميجور من جهة اخرى اوعزت الحكومة الى الاستخبارات البريطانية بتسريب المعلومات والوثائق وصور الشيكات الى مجلة Private Eye لاثبات تلقي النائبين توني مارلو ووليام باول الاموال من الدكتور عمر الحسن بصورة تثير التساؤل والشبهة .

ومما يدل على ان هناك علاقة عمل بين عمرالحسن والغانية الاسبانية فانه أثناء الاحتلال العراقي للكويت نظمت جمعية European Atlantic Group حفلة عشاء تم في آخرها مناقشة الازمة مع بعض الشخصيات القيادية المدعوة التي ألقت كلمات حول الموضوع. فنهضت الغانية الاسبانية بيانفانيدا من مقعدها المجاور لعمر الحسن (حضرت العشاء بواسطته كما افاد احد القياديين في الجمعيه والذي له علاقات وطيدة بالاستخبارات البريطانيه) ووجهت سؤالا الى ديفيد جوربوث David Gore- Booth رئيس ادارة الشرق الاوسط بوزارة الخارجية البريطانية في ذلك الوقت قالت فيه ان العلاقات البريطانية - العراقية وخصوصا التجارية كانت جيدة قبل الازمة وكانت الحكومتان البريطانية والامريكية تتعاملان بربح مع صدام حسين. ثم تساءلت الغانية لماذا لا ترجع هاتان الحكومتان الى سياسة الحوار والاحتواء تجاه صدام لان هذه السياسة اكثر فاعلية معه من سياسة التهديد باستخدام القوة التي تستفزه ولا تؤدي الى حل سلمي؟

هذا ومن جهة اخرى كانت هناك امرأة عراقية هي الدكتورة رحاب طه تدفع دائما فواتير الغانية المذكورة لصالون الحلاقة والتجميل الذي كانت الغانية تتردد عليه في اجوار رود حسب مصادر بريطانية موثوقة. (كانت تدرس دراسة علمية عليا في بريطانيا في ذلك الوقت وحصلت على شهادة الدكتوراة من جامعة إيست أنجليا East Anglia والتحقت بعد رجوعها الى العراق ببرنامج تصنيع أسلحة الدمار الشامل، وكانت بارزة في التعامل مع لجنة أكيوس لنزع اسلحة الدمار الشامل في العراق، انظر الوثيقتين رقم ٤٧ و ٤٨).

يتضح من نشر المعلومات الكثيرة في الصحافة البريطانية ان هناك تعاونا بين الاستخبارات والصحافة بشأن كشف المعلومات عن عمر الحسن ومركز الخليج للدراسات الاستراتيجية ومن لهم علاقة به . ويلاحظ بهذا الخصوص ان فريق البصيرة (Insight team) في صحيفة صنداي تايمز الذي نشر قبل احتلال الكويت مقالات تحذيرية مفصلة وموثقة عن موضوع الصادرات الدفاعية الى العراق تتضمن معلومات كانت مصادر الاستخبارات البريطانية المنزعجة والقلقه تزود الصحيفة بها سريا حسب ما انكشف خلال التحقيقات البرلمانية اللاحقة لحرب تحرير الكويت بشأن الصادرات البريطانية للعراق. ونشرت نتائج هذه التحقيقات في تقارير لجنة سكوت الذي شكلها البرلمان البريطاني للتحقيق في ملابسات تصدير المواد والمعدات والالات ذات الاستخدام المزدوج السلمي والعسكري الى العراق والذي انكشف فيما بعد ان نظام صدام كان يستخدمها في مجالات تصنيع الاسلحة التقليديه وغير التقليديه. وهذا الفريق هو نفسه الذي نشر في الصحيفة المذكورة التحقيق الذي تضمن المعلومات عن العلاقة العمليه والمالية السريه بين عمر الحسن ومركز الخليج للدراسات الاستراتيجية من جهة وبين برزان التكريتي من جهة

اخرى (انظر الوثيقة رقم ٤٩) . وسيأتي لاحقا كيف تم سحب اسم عمر الحسن من المقال عند نشره اثر استخدام عمر الحسن اغلى مكتب محاماة في بريطانيا ، وكيف تغلبت الاستخبارات البريطانيه البريطانية على هذه العقبه التي اعتقد عمر الحسن انها كأداء بترتيب لمقال آخرنشر في الفاينشال تايمز في اليوم التالي عن عمر الحسن ربط اسمه بوضوح مع مقال الصندي تايمز وكشف صراحة المزيد من علاقاته مع نظام صدام (انظر الوثيقة رقم ٥٠).

شركاء عمر الحسن من النواب البريطانيين

يعتبر كل من ويليام باول William Powell وتوني مارلو Tony Marlow من النواب المتطرفين في حزب المحافظين . وهم من مجموعة صغيرة يعتبرها جون ميجور رئيس الوزراء ذات نزعة ابتزازية عند التصويت على القضايا المهمة، وتسعى لفرض مواقفها وآرائها المتطرفة عليه عن طريق استغلال وضع الحكومة الضعيف بمجلس العموم خصوصا بالنظر الى صغر أغلبية الحكومة في البرلمان. وسبق ان فصل جون ميجور ثمانية من هؤلاء النواب من الحزب بعد ان أعلن بان التصويت في مجلس العموم في ٢٨نوفمبر ١٩٩٤ على قانون ميزانية الاتحاد الاوروبي سيكون بمثابة تصويت على الثقة بالحكومة الامر الذي سوف يضطرها الى الاستقالة والدعوة الى انتخابات عامة فيما لو خسرت نتيجة التصويت. واتخذ ميجور تلك الخطوة كوسيلة للتشدد في الانضباط الحزبي والسيطرة على النواب المتمردين وفازت الحكومة في ذلك التصويت برغم ان ثمانية من النواب المحافظين المتطرفين تمردوا وامتنعوا عن تأييدها. فما كان من جون ميجور الا ان قام بتنفيذ انذاره وسحب عنهم صفة الانتماء الى حزب المحافظين وجردهم من جميع حقوق العضوية في الحزب، وهو اجراء لم يحدث مثله في هذا القرن. وقال انه لن يقبل بعودتهم الا اذا اكدوا استعدادهم لابداء الولاء لسياسة الحزب كما يرسمها مجلس الوزراء. واذا رفض رئيس الوزراء الغاء الاجراء المتخذ ضدهم فيتوجب على فروع الحزب في دوائرهم الانتخابية ان يختاروا غيرهم كمرشحين في الانتخابات البرلمانية المقبلة. وكان النائب توني مارلو احد النواب الثمانية الذين سحب عنهم جون ميجور صفة الانتماء الى حزب المحافظين.

ومع ذلك فقد استمر هؤلاء في تمردهم وتحديهم لقيادة الحزب عموما ولرئيس الوزراء بالذات. ففي التصويت الذي جرى في مجلس العموم في ٦ ديسمبر ١٩٩٤ على بعض بنود قانون ميزانية الدولة المتعلقة بالضريبة المضافة VAT نجح المتطرفون في تنفيذ هدفهم المعلن سلفا وأسقطوا تلك البنود بتصويت بعضهم مع المعارضة ضد الحكومة وامتناع البعض الآخر عن التصويت. فاهتزت سمعة الحكومة ولكنها لم تسقط لان العرف الدستوري الذي ينظم استقالة الحكومة واجراء انتخابات عامة يشترط الاعلان المسبق عن ان الموضوع الذي هو موضع التصويت يتعلق بثقة البرلمان بالحكومة.

وتوسعت الهوة بين الحكومة وهذه المجموعة، وكان النائب توني مارلو من النواب المحافظين المتمردين الذين صوتوا مع المعارضة ضد الحكومة. بينما كان النائب ويليام باول (نائب رئيس مركز

الخليج للدراسات الاستراتيجية) من النواب المحافظين المتمردين الذين عارضوا الحكومة وامتنعوا عن تأييدها في التصويت، الامر الذي اثار غضب جون ميجور واستياءه. (انظرالوثيقة رقم ٥٥).

حادثة الغرفة الخاصة بالبرلمان البريطاني

بينما كانت النائبة البريطانية ايما نيكلسون تتباحث حول مواضيع تتعلق بالعراق مع أحد أفراد الشرطة السياسية (الشعبة الخاصة Special Branch) في احدى قاعات مجلس العموم الممنوع على غير النواب الجلوس بها لوحدهم دخل عمر الحسن وجلس على مقربة منهما ورفض الاستجابة لمسؤول القاعة الذي طلب منه مغادرتها ، الامر الذي اضطر الاخير لاستدعاء أحد افراد شرطة البرلمان لاخراج عمر الحسن وانذاره.

في ١٤ يونية ١٩٩٥ كتب السير ألن أرويك Sir Alan Urwick رئيس الامن في البرلمان البريطاني رسالة الى ويليام باول قال فيها: "لقد تم لفت نظري من قبل احد اعضاء البرلمان الى ان السيد عمر الحسن (الموظف لديك كمساعد باحث مؤقت منذ مايو ١٩٩٤ ولديه الآن بطاقة عبور بها صورة وصالحة للعمل حتى شهر مايو ١٩٩٦) كان في غرفة بوجن في وقت سابق من هذا الاسبوع بدون صحبة اي عضو (برلماني). وكما ترى في المقتطفات المرفقة من دليل النواب فان الدخول الى غرفة بوجن محصور بالنواب والمسؤولين واللوردات الذين كانوا اعضاء (برلمانيين) وثلاثة ضيوف. وبودي لو طرحت هذ القضية على عمر الحسن للتأكد من امتناعه عن القيام بما من شأنه الازعاج في هذا الجانب" (انظر الوثيقة رقم ٥١)

وفي الرسالة الصادرة عن الدكتور عمر الحسن بتاريخ ٣٠ يونيو ١٩٩٥ والموجهة الى السير ألن أرويك ورد ما يلي بشأن الحادثة المذكورة اعلاه (انظر الوثيقة رقم ٥٢):

- كان الدكتور عمر الحسن ينتظر النائب وليام باول الذي كان لديه موعد مسبق معه في ذلك الوقت والمكان.

- ادعى الدكتور عمر الحسن بانه يعرف النائبة ايما نيكلسون طوال العامين الماضيين وبانها طلبت منه بان يقوم بدور الوسيط ويقدم مؤسستها الخيرية "نداء عمار Ammar Appeal" الى السفراء العرب ففعل ذلك.

- كنتيجة لما قام به الدكتور عمر الحسن من وساطة وتقديم تلقت مؤسسة النائبة نصف مليون جنيه استرليني من أمير دولة الكويت.

- كنتيجة لما قام به الدكتور عمر الحسن من تقديم أصبحت النائبة رئيسة لمجموعة الخليج Gulf Group في مجلس العموم البريطاني:

(As a result of such introductions Emma Nicholson's organisation has received half a million poounds from the Kuwaiti Ambassador, and she now chairs the Gulf Group at the House of commons).

وأجرى السير آلان أرويك تحريات عن خلفية الدكتور عمر الحسن، ومن بين الافادات التي قدمت اليه الرسالة الصادرة عن السيد ستيفن داي Stephen Day (المدير السابق لادارة الشرق الاوسط بوزارة الخارجية البريطانية) الذي كان قد عمل سفيرا في عدد من الدول العربية، بتاريخ ٣ يوليو ١٩٩٥ (انظر الوثيقة رقم ٥٣) التي قال فيها ما يلي:

١- ان السيد ستيفن داي على علم بالدكتور عمر الحسن منذ عام ١٩٨٥ عندما كان الاول مديرا لادارة الشرق الاوسط بوزارة الخارجية البريطانية.

٢- ان الدكتور عمر الحسن "لص محتال". وتوجد أدلة كثيرة تثبت ذلك، والسيد ستيفن داي مستعد لعرض الاوراق والوثائق على السير ألن أرويك.

٣- يتطلب مصدر تمويل الدكتور عمر الحسن التحقيق فهناك احتمال بانه يتلقى اموالا من النظام العراقي.

٤ - هناك ثلاث حكومات خليجية ترفض التعامل مع الدكتور عمر الحسن: (الامارات وقطر وعمان).

٥ - هناك وزير خليجي مهم احتال عليه الدكتور عمر الحسن مما جعل هذا الوزير يصفه دائما بعبارة »ذلك السارق المحتال«.

٦ - ان رسالة الدكتور عمر الحسن المؤرخة ٣٠ يونيو ١٩٩٥ نموذج حي من سلوكه واسلوبه (المراوغ) في التعامل، وان ادعاءه بانه ساعد مؤسسة نداء عمار Ammar Apeal التي تديرها النائبة ايما نيكلسون للحصول على تبرعات كويتية بعيد كل البعد عن الصدق.

٧ - هناك عدد من الصحفيين يحاولون كشف حقيقة الدكتور عمر الحسن ويجمعون المعلومات عنه، وليس هناك أدنى شك بان الدكتور المذكور سوف يستفز بتصرفاته فضيحة صحفية عاجلا او آجلا.

٨ - طلب مكتب رئيس الوزراء، جون ميجور، من السيد ستيفن داي تقريرا عن الدكتور عمر الحسن في الصيف الماضي (١٩٩٥) .

٩ - أبدى السيد ستيفن داي استعداده لتقديم تفاصيل هذه المعلومات مع الادلة والبراهين والوثائق التي تثبت ما جاء في رسالته وغيرها من مسائل في مقابلة مع السير ألن أرويك شخصيا.

وردا على هذه الرسالة كتب آلان أرويك في ١١ يولية ١٩٩٥ رسالة الى ستيفن داي قال فيها ما يلي (انظر الوثيقة رقم ٥٤): "اشكرك على رسالتك المفيدة جدا في ٣ يوليو التي اخبرتني فيها ما تعرفه عن عمر الحسن. وكما تعرف فانني سأتقاعد عن العمل خلال اسبوع او اسبوعين وسوف ينتقل الملف الى الشخص الذي سيخلفني، بيتر جينينجز. ان من المقلق حقا ان يكون احد كالشخص الذي وصفته موظفا لدى احد الاعضاء كمساعد باحث ويصبح قادرا على الحصول على رخصة دخول... ونظرا لوجود الشكوك الكبيرة التي عبرت عنها انت والآخرون فقد طلبنا من جهاز الاستخبارات النظر في القضية بمزيد من الاهتمام وربما يتصلون بك لاحقا. ومنذ ان

استلمت رسالتك اصبحت الصورة واضحة تماما في ذهني وعرفت ما حدث بالضبط في غرفة بوجن من خلال ايما نيكلسون. والواضح ان وصف السيد الحسن للحادثة كان بعيدا عن الحقيقة. اشكرك مرة اخرى على تعبك ولكنني اتمنى ان يكون النواب اكثر حذرا ازاء موظفيهم".

أما النائبة ايما نيكلسون فقد بعثت رسالة الى السير ألن أرويك في ٧ يوليو ١٩٩٥ جاء فيها ما يلي (انظر الوثيقة رقم ٥٦):

- تشهد بان عمر الحسن أبدى قلة أدب ووقاحة عندما طلب منه مغادرة الغرفة المحظور دخولها على غير النواب.

- بعد اخراج الدكتور عمر الحسن بحوالي ربع ساعة دخل الغرفة النائب وليام باول William Powell ونفى انه كان لديه موعد مسبق مع الدكتور عمر الحسن.

- سبق ان حاول الدكتور عمر الحسن مرارا وتكرارا التقرب من النائبة ايما نيكلسون والتعرف على اعمال مؤسستها Ammar Appeal ولكن النائبة امتنعت عن التعامل معه وحرصت دائما على تجنبه امام السفراء العرب وفي مختلف التجمعات العربية لانه شخص غير لائق وسمعته ليست جيدة.

- يعكس ادعاء الدكتور عمر الحسن بان النائبة اصبحت رئيسة ما يسمى بمجموعة الخليج في البرلمان البريطاني Gulf Group جهلاً وكذباً فالنائبة ليس لها علاقة بالمجموعة البرلمانية المذكورة، كما ان الاتحاد البرلماني الدولي International Parliamentary Union لا يعترف بهذه المجموعة ورفض تسجيلها لديه (ورغم ذلك يقوم النائب وليام باول بكتابة الرسائل للصحف باسم هذه المجموعة لتضليل الحكومات الخليجية بانها مجموعة معترف بها وقائمة وفاعلة وذلك لتعزيز مركزه وعلاقاته مع تلك الحكومات عالما بان السفارات الخليجية الثلاث التي تتعامل معه تتواطأ معه في هذا الامر بإيهام حكوماتها بانه شديد النشاط والفعل على المستوى البرلماني .

وقد ازدادت علاقة عمر الحسن مع النائبة ايما نيكلسون توترا بعد اتهامه اياها في مقال نشره بصحيفة "الاهرام الدولي" بانها على حد تعبيره: "استمرت في تأكيد الفرقة الطائفية في العراق من خلال أعمال Ammar Appeal ، وانها كانت تقوم بذلك رغم النصائح التي قدمها عمر الحسن لها "حرصا منه على عدم انزلاق العراق الى حرب طائفية" حسب قوله (صحيفة الاهرام الدولي بتاريخ ٢٥ مارس ١٩٩٦)، انظر الوثيقة رقم٥٧.

ويتضح من هذا الاتهام ان الدكتور عمر الحسن استغل عبارة «الشيعة اللاجئين من الاهوار»المستخدمة في اصدارات مؤسسة نداء عمار Ammar Appeal لوصف اللاجئين العراقيين القاطنين في المخيمات في ايران والذين يتلقون المساعدة من مؤسسة نداء عمار لكي يتهم النائبة بانها تؤكد الفرقة الطائفية وتشجعها. ولكنه من أجل ذلك تجاهل عمدا حقيقة ان استخدام هذه العبارة وما شابهها من اوصاف امر شائع في الاوساط السياسية والاعلامية في بريطانيا،

وتؤكد ذلك الامثلة التالية :-

- ما ورد في البيان الذي أصدرته بتاريخ ١٩٩٦/٣/١٩ وزارة التنمية لما وراء البحار Overseas Development Administration الذي اشار الى قيام الوزارة بتمويل مشاريع تصليح شبكة المياه لمدينتين شيعيتين في العراق.

- وما ورد في خطاب الليدي تشوكر Lady Chalker وزيرة التنمية لما وراء البحار الذي ألقته باجتماع بمجلس المهندسين في الكومنولث عندما قالت بان وزارتها مولت مؤخرا اعادة تأهيل محطات تنقية المياه لمدينتين شيعيتين في جنوب العراق، واعلان الوزيرة نفسها امام مجلس اللوردات بتاريخ ٢٠ مارس ١٩٩٦ بان وزارتها "ساعدت بتزويد االمياه العذبة للشيعة الذين يعانون بشدة في جنوب العراق".

- وقد حازت أعمال ايما نيكلسون لمساعدة اللاجئين العراقيين عن طريق مؤسستها (نداء عمار) على تأييد الحكومة والمعارضة البرلمانية في بريطانيا حيث قال ر ئيس الوزراء جون ميجور بشأن مؤسسة نداء عمار: "انني أنظر بعين الاعجاب الى مثابرة ايما نيكلسون وتصميمها على جلب المساعدة للمحتاجين العراقيين وأؤيدها تأييدا كاملا".

- هذا وتحظى مؤسسة نداء عمار بدعم الامير تشارلز الذي أقام حفل استقبال في قصر سانت جيمس دعى اليه المتبرعين لهذه المؤسسة حضره وزير الدفاع الكويتي آنذاك الشيخ سالم الصباح والسفير الكويتي خالد الدويسان.

الاعلام البريطاني يكشف شيئا من حقيقة عمر الحسن

بسبب الفضائح المتكررة التي ارتكبها عمر الحسن فقد رشح شيء منها الى الاعلام البريطاني، ونشرت صحف عديدة بعضا من هذه القضايا. ومن امثلة ذلك ما نشرته الصنداي تايمز في ٢٥ فبراير ١٩٩٦ (الوثيقة رقم ٤٩) والفايننشال تايمز في ٢٦ فبراير ١٩٩٦ (الوثيقة رقم ٥٠).

تحدث المقال المنشور في الصنداي تايمز عن قيام جهاز أمن الدولة البريطاني M١٥ برصد تحويل أموال مصدرها برزان التكريتي في جنيف الى رجل أعمال عراقي الاصل بريطاني الجنسية مقيم في لندن لتمويل النشاط السياسي والاعلامي للنظام العراقي في بريطانيا في محاولة للتأثير على مواقف بعض النواب والاعلاميين البريطانيين. وقال المقال ان قسما من الاموال سوف يكون تحت تصرف شخص عربي مقيم في لندن وصفته الصحيفة بانه يعمل وسيطا وساعيا lobbyist في الميدانين الاعلامي والسياسي في بريطانيا. وقالت الصحيفة بان السير ألن أرويك Sir Alan Urwick المسؤول عن الشؤون الامنية في البرلمان البريطاني الذي يشعر بقلق تجاه النشاط الذي يقوم به هذا الوسيط العربي وعلاقته بالبرلمانيين البريطانيين أحال ما حصل عليه من معلومات ووثائق بشأن هذا الوسيط المشبوه الى جهاز أمن الدولة الداخليM١٥. واطلعت الصحيفة على بعض هذه الوثائق وأضافت ان السير ألن أرويك قلق بشكل خاص بشأن العلاقة بين الوسيط وأحد

النواب التابعين لحزب المحافظين الامرالذي حدا بمكتب انضباط الحزب في البرلمان الى استجواب هذا النائب المحافظ حول علاقته بالوسيط العربي. واستطردت الصحيفة قائلة بان رئيس الوزراء ميجور طلب الاستمرار باحاطته علما بتطورات الموضوع . وذكرت الصحيفة بأن المدير السابق لادارة الشرق الاوسط في وزارة الخارجية البريطانية كان أحد الذين أخذ منهم المحققون افادة بشأن الموضوع وأبدى رأيه بان هناك ما يدعو الى الاعتقاد بان العراق يمول هذا الوسيط العربي المشبوه.

والمقال المذكور من اعداد فريق أبحاث في الصحيفة يدعى (وحدة البصيرة Insight Team) الذي يقوم باجراء تحقيقات طويلة المدى وينشر ما تتجمع لديه من معلومات حول المواضيع التي يتحرى عنها. ويعود الى هذه المواضيع مرة اخرى كلما تجمعت لديه معلومات جديدة.

وأفادت مصادر بريطانية مختلفة ان الشخص المشتبه به الذي لم تذكر صحيفة الصنداي تايمز اسمه في مقالها هو عمر الحسن، واضافت: « لما علم المذكور بتحريات الصحيفة عنه طلب مسرعا من مكتب المحاماة Peter Carter-Ruck (وهو أغلى مكتب محاماة بريطاني مختص في قضايا النشر والصحافة ويتقاضى ٢٥٠ (مائتين وخمسين) جنيها استرلينيا عن كل ساعة عمل) ان يتصدى للصحيفة، فقام مكتب المحاماة المذكور بالكتابة الى صحيفة الصنداي تايمز وحذرها وهددها بالمقاضاة وطلب منها بان تكف عن تحرياتها، فقررت الصحيفة المذكورة عدم نشر اسم الدكتور عمر الحسن في مقالها والاكتفاء بوصفه lobbyist with Arab connections وذلك لان مصادرها العاملة في الاستخبارات لم تكن على استعداد لان تكون طرفا في نزاع قانوني تكشف فيه نفسها وأوراقها وأدلتها أمام المحاكم. هذا بالاضافة الى ان الجهات الامنية والاستخبارية تعلم ان العمل في الميدان الاعلامي والسياسي لصالح العراق لا يشكل بحد ذاته جريمة قانونية في بريطانيا. ولهذا السبب تلجأ هذه الجهات في مثل هذه الحالات الى أسلوب تسريب بعض معلوماتها عبر وسائل الاعلام بهدف كشف أمر من يقوم بأعمال مشبوهة وذلك من أجل اثارة انتباه الاوساط الاعلامية والسياسية والاطراف الاخرى التي يعنيها الامر وتحذيرها من أخطار التعامل معه. وقد تغلبت الاستخبارات على هذه الصعوبة القانونية المتعلقة بنشر اسم عمر الحسن صراحة في المقال المنشور في صحيفة الصنداي تايمز بواسطة توفيرها معلومات عنه باسمه الصريح وعن مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية لصحيفة الفاينننشال تايمز التي نشرت مقالا حول الموضوع نفسه (علاقة عمر الحسن بالنظام العراقي) بتاريخ ٢٦ فبراير ١٩٩٦ (اي في اليوم التالي لنشر مقال الصنداي تايمز». وليس هناك مجال امام من يقرأ المقالين غير الاستنتاج بان الشخص المقصود في مقال الصنداي تايمز والمشتبه بتعامله مع النظام العراقي هو الدكتور عمر الحسن رئيس مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية. وعندما طرحت الفاينننشال تايمز صراحة على الدكتور عمر الحسن موضوع علاقته بالعراق أنكر انه يعمل مع النظام العراقي، الا ان الصحيفة استدركت قائلة ان الدكتور عمر الحسن أخبرها بانه ساعد في ترتيب اطلاق سراح بعض المحتجزين البريطانيين من السجون العراقية في عامي ١٩٨٨ و١٩٨٩.

وكانت صحيفة الفايننشال تايمز قد بدأت مقالها بالحديث عن علاقة النائب المحافظ وليام باول William Powell بالدكتور عمر الحسن الذي وصفته بانه وسيط ذو علاقة شرق اوسطية a lobbyist with a Middle East connecion ويلاحظ تطابق هذا المصطلح مع ذلك الوصف الذي استخدمته الصنداي تايمز لوصفه بدون تسميته ، وهو a lobbyist with Arab connections مما يدل على التنسيق في تسريب المعلومات الى الصحفيين من مصدر استخباري واحد. وشرحت الصحيفة بان النائب المذكور كسر قواعد مجلس العموم البريطاني القاضية بان يقوم النواب بتدوين في السجل المخصص لذلك تفاصيل ما يتلقونه من أموال مقابل ما يقومون به من اعمال وما يقدمونه من خدمات تتعلق بصفتهم كنواب (لا تنطبق هذه القاعدة على دخل النواب من أعمالهم الحرة المستقلة وغير المتعلقة بصفتهم البرلمانية مثل الطب والمحاماة وغيرها). فالنائب المذكور سجّل أول علاقة مالية له بمركز الخليج للدراسات الاستراتيجية في عام ١٩٩٦ (انظر الوثيقة رقم ٥٨) بينما ترجع هذه العلاقة المالية في الحقيقة الى عدة أعوام سابقة. وأفادت الصحيفة ان النائب المذكور نفى ذلك قائلا للجريدة: "قمت بأعمال متفرقة له – أي الدكتور عمر الحسن – و لم تكن هناك ترتيبات بان أقوم بأعمال استشارية – أصبحت علاقتنا ثابتة منذ الصيف الماضي" ورفض ان يفصح عن حجم المبالغ التي يتلقاها من مركزالخليج للدراسات الاستراتيجية.

اما الدكتور عمر الحسن فقد قال الى الفايننشال تايمز حسب ما جاء في مقالها نفسه ما يلي:

"كان السيد باول يعمل مستشارا لدينا وكنا ندفع له على هذا الاساس منذ نوفمبر ١٩٩٣ قبل ان يصبح نائبا لرئيس مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية". وهكذا تصرف الدكتور عمر الحسن بغباء وورط النائب وليام باول وأظهره كاذبا، برغم انه يشغل منصب نائب مدير مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية.

بعد ان نشرت الصنداي تايمز والفايننشال تايمز المقالات بشأن مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية وصاحبه الدكتور عمر الحسن قامت النائبة ايما نيكلسون بصفتها رئيسة لمجموعة جميع الاحزاب للشؤون الكويتية في البرلمان البريطاني All Party Parliamentary Group for Kuwait ورئيسة لمجموعة جميع الاحزاب للشؤون العراقية All Party Parliamentary Group for Iraq قامت بتقديم اسئلة برلمانية عن الدكتور عمر الحسن اهمها كان موجها الى وزير الداخلية طلبت منه فيها بيانا عن التحقيقات الرسمية الجارية حول انشطة الدكتور عمر الحسن وعلاقته بتحويلات مالية مصدرها الاصلي برزان التكريتي في جنيف. ويلاحظ من رد وزير الداخلية انه لم ينف ان هناك تحقيقا بهذا الخصوص وانما أجاب بانه لم تجر العادة لوزير الداخلية ان يصرح بمعلومات حول مثل هذه الامور، وبالتالي يتوجب عليه الامتناع عن التعليق على اية مزاعم تطرح حول مثل هذه المواضيع (وهي مزاعم بالمعنى القانوني الدقيق حتى يتم اثباتها في المحاكم).

وقد نشرت صحيفة «الحياة» التي تصدر في لندن بتاريخ ٣ مارس ١٩٩٦ مقالا حول

موضوع الاسئلة البرلمانية ويعتبر هذا المقال اجمالا في صالح عمر الحسن، ولكنه من شدة فزعه وتخبطه طلب من مكتب المحاماة Peter Carter-Ruck أن يكتب الى الصحيفة احتجاجا وانذارا بأن لا تكتب مرة اخرى حول هذا الموضوع.

أثارت مقالات الصحف وخاصة الاسئلة البرلمانية حفيظة عمر الحسن وفزعه فأصدر بيانات وزعها في لندن في الفترة ما بين ٢٥ مارس الى أول ابريل ١٩٩٦. وقد نشرت اقواله جريدتا الاهرام الدولي في ٢٥ مارس ١٩٩٦ والوطن الدولي في الاول من ابريل ١٩٩٦. وفي ما يلي بعض النقاط التي وردت في تلك البيانات والمقالات :

١- انه كان يعمل رئيسا لبعثة جامعة الدول العربية (ولكنه اخفى حقيقة طرده من ذلك المنصب بسبب الاختلاسات المالية والغش والتزوير).

٢ - قال انه ساعد النائبة ايما نيكلسون في علاقاتها مع السفراء العرب وفي الحصول على مساعدة مالية قدرها نصف مليون جنية استرليني من السفير الكويتي الى مؤسسة عمار الخيريه التي اسستها وتقودها النائبه المذكورة لمساعدة اللاجئين العراقيين في ايران ، وان حصولها على تلك المساعدة كانت السبب في ترؤسها مجموعة الكويت في البرلمان. (وهكذا اختلس عمر الحسن دورا مزعوما لنفسه في تبرع امير دولة الكويت بالمبلغ المذكور اثناء زيارته الرسمية الى بريطانيا في الفترة ٢٣-٢٦ مايو ١٩٩٥ وتمادى في هذا الادعاء فاشاع شفهيا بين النواب ومنهم سيريل تاونسند مديرمجلس تعزيز التفاهم العربي البريطاني (كابو) انه كان الوسيط المحرك lobbyist وراء تبرع الامير للمؤسسة وصدق بعض النواب مزاعمه بينما لم يكن له في الحقيقة دور في الموضوع لا من بعيد او قريب. هذا بالاضافة الى انه لم توجه اليه دعوة واحدة لحضور اي من المناسبات والحفلات التي اقيمت اثناء الزيارة لا من الجانب البريطاني ولا من الجانب الكويتي بل تجنبه الجانبان عمدا، هذا كما كان تولي النائبة ايما نيكلسون رئاسة مجموعة الكويت في البرلمان البريطاني امرا حصل قبل قيام الامير بزيارة بريطانيا والتبرع لمؤسسة عمار بحوالي سنتين.

وتحت ضغط الشعور بالقلق والفزع الذي انتابه اخذ عمر الحسن يتخبط في الدفاع عن نفسه، وبدأ بالتهجم على النائبة ايما نيكلسون واصيب بالبلبلة النفسية وافشى ما كان يجب عليه ان يحافظ على سريته عن علاقته المالية بوزارة الخارجية الكويتية كما يتضح من رسالته المؤرخة ٢ ابريل ١٩٩٦ التي بعثها الى النائبة والتي تتضمن مايلي: (انظر الوثيقة رقم ٢٢)

١- ان عبد الله بشارة افاده بتاريخ ٣٠ - ٣١ مارس ١٩٩٦ بان لدى النائبة ايما نيكلسون المزيد من الاسئلة البرلمانية عنه بشأن تلقيه شخصيا (اي عمر الحسن) ومركز الخليج للدراسات الاستراتيجية اموالا من النظام العراقي طبقا لمعلومات استقتها من مصادر مختلفة.

٢- انه يتشاور مع مكتب المحاماة الذي يمثله بشأن هذه الادعاءات .

٣- كرر اتهامه للنائبة بان تصرفها يعرض حياته وحياة عائلته للخطر (نفس الاتهام الذي وجهه الى رئيس تحرير صحيفة "صوت الكويت" اثناء الاحتلال الدكتور محمد الرميحي).

٤- اتهم النائبة بانها الحقت ضررا ماليا - حسب تعبيره - بمركز الخليج للدراسات الاستراتيجية قدره نصف مليون جنيه استرليني بسبب الغاء ندوة حول موضوع الامن في الخليج كان مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية سيعقدها في الكويت تحت رعاية النائب الاول لرئيس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح الاحمد، وشرح جزءا من الخسائر كما يلي :-

- دعم نقدي مقداره (خمسة وخمسون الف جنيه) ٥٥,٠٠٠ جنيه استرليني
- ٣٦ تذكرة طائرة * ٢٠٠٠ جنيه التذكره (اثنان وسبعون الف) ٧٢,٠٠٠ استرليني
- تكاليف تسعة اشهر من العمل التحضيري (اثنان وسبعون الف) ٧٢,٠٠٠ استرليني
- قيمة اعلانات ألغي المعلنون نشرها في نشرة مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية Gulf Report (اثنا عشر الف) ١٢,٠٠٠جنيه استرليني

ويلاحظ من هذه الارقام التي اعلن عنها عمر الحسن نفسه انه وشركاءه في الكويت كانوا يخططون للحصول على نصف مليون جنيه استرليني برغم ان مجموع الارقام المبالغ فيها المذكورة أعلاه لا يتعدى ٢١٤,٠٠٠ مائتين واربعة عشر الف جنيه استرليني فقط .

(للمقارنة - سبق له ان طالب جامعة الدول العربية بتعويض مقداره مليون دولار في الدعوى القضائية الخاسرة التي أقامها ضدها لانها طردته من جهازها الوظيفي بسبب اختلاسه).

٥- وصف النائبة ايما نكلسون بانها انانية وغير انسانية.

٦- واورد في رسالته قائمة من الجهات والشخصيات التي وزع عليها بياناته الصحافية بشأن الموضوع وهدد النائبة بالمزيد من الاجراءات ان لم تعتذر علنا.

و لم تعتذر النائبة ايما نيكلسون او غيرها من النواب والصحافيين و لم يغيروا مواقفهم المعلنة تجاه عمر الحسن رئيس مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية برغم تهديداته.

وتدل بيانات وتصرفات عمر الحسن على مدى فزعه وتخبطه وتكشف تناقضات وادعاءات لا تنطلي على متلقيها لانهم مطلعون ويعرفون من هي النائبة ايما نلكسون واعمالها الخيرية الكثيرة والمتنوعة ومواقفها المبدئية ويعرفون من هو عمر الحسن وما هي سمعته، و يبدو انه لا يعي ان ردود فعله وتخبطه يكشفان حقيقة شخصيته وطبيعة عمله مع الخليجين ولا يدرك انه يزيد من تشويه سمعته بيده. وهذا دليل آخر على انه فاقد للحس السياسي والاعلامي بالاضافة الى انه فاقد للنزاهة.

وتجدر الاشارة الى ان مضمون رسالة عمرالحسن الى النائبة نيلكسون بخصوص الغاء الندوة التي كان مركز الخليج يزمع عقدها في الكويت جدير باهتمام الخليجيين المخلصين لاوطانهم لا لجيوبهم. وقصة هذه الندوة ان عمر الحسن كان قد أعد ندوة في الكويت وقطع شوطا كبيرا في

الاتصال بالجهات المراد منها المشاركة مثل الجامعات والمؤسسات المختصة بشؤون الشرق الاوسط والخليج خاصة مدعيا انه يعمل باسم الشيخ صباح الاحمد . وكان قد اتفق مع المعهد الموحد للقوات الملكيه Royal United Services Institute على تنظيم ندوة مشتركة في الكويت حول امن الخليج وخصوصا الكويت، ولكي يجذب الانتباه للندوة وزع دعوات واعلانات زاعما ان الندوه سوف تعقد تحت رعاية النائب الاول لرئيس الوزراء الكويتي ووزير الخارجية الشيخ صباح الاحمد . ولما اكتشف الشيخ صباح حقيقة الامر غضب على السيد عبد الله بشارة الذي كان المحرك الاول للندوة في الكويت ووبخه على استغلال اسمه بشكل شديد، وامره بالغاء الندوة فورا، الامر الذي ازعج عمر الحسن ووضع مصداقيته على المحك أمام الذين طلب منهم المشاركة.

وهكذا تضررعمرالحسن وعبد الله بشارة ماليا وخسرا صفقة كبيرة، وتسربت معلومات من مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية في لندن بان فجوة وأزمة ثقة بدأت بين عمر الحسن ووكيله في الكويت عبد الله بشارة، حيث كان الاول يعتبر الثاني رجلا ذا سطوة ونفوذ لا يقاومان ، وكان قد اطمأن الى ان استخدامه ممثلا له في الكويت سوف يضمن الطريق له للوصول الى علية القوم والى جيوبهم وجيوب الدولة. ولهذا اتفق في البداية مع عبد الله بشارة على التلاعب على وزارة الاعلام الكويتية لاصدار رخصة افتتاح فرع مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية في الكويت باسم عبد الله بشارة فقط بعد ان رفضت وزارة الاعلام منح الرخصة الى عمر الحسن نفسه ولم يردم تلك الفجوة بينهما الا حاجة احدهما للآخر ومصالحهما المتبادلة وقرارهما الصبر والتريث وانتظار الفرص المستقبلية.

وسائل الاعلام البريطانية تكشف المزيد من الحقائق المخزية

في٤ نوفمبر ١٩٩٤ (انظر الوثيقة رقم ٤٢) نشرت مجلة Private Eye صور الشيكات التي تبرهن ان الدكتور عمر الحسن الممول من الكويت - حسب تعبيرالمجلة - يدفع مبالغ سرية مختلفة الى بعض النواب البريطانيين مثل مبلغ ستة آلاف جنيه استرليني الى النائب وليام باول ومبلغ الفي جنيه الى النائب توني مارلو . ونشرت المجلة الحديث الذي دار بينها وبين عمر الحسن عندما اتصلت به، وأجوبته على استفساراتها عن صور الشيكات التي كانت بحوزتها وعن المبالغ التي يدفعها الى النواب، وهو الامر المستهجن ويؤدي الى اسقاط النواب في بريطانيا نتيجة تخلي الناخبين عنهم . ومن مطالعة اجوبة عمر الحسن الركيكة والمتناقضة يتضح انها زادت الشكوك والشبهات حوله.

وأشارت المجلة الى مدونة مصالح النواب في مجلس العموم البريطاني التي يتوجب على النواب ان يدونوا فيها ما يتلقونه من مبالغ أو هدايا او اية مصالح أو أعمال يقومون بها وتقع خارج نطاق اعمالهم وواجباتهم كممثلين للشعب. وقالت ان النائب وليام باول نائب مدير مركز الخليج للدراسات الاستراتيجة لم يدون في السجل المذكور المبالغ التي تلقاها من عمر الحسن

وان هذا النائب لم يرد على محاولات المجلة المتكررة الاتصال به بواسطة الفاكس والهاتف.

وجاء في المقال المنشور بتاريخ ١٨نوفمبر ١٩٩٤ في المجلة المذكورة بان صحيفة الديلي الميل Daily Mail بعد اطلاعها على ما نشرته مجلة "برايفيت آي Private Eye" اتصلت بالنائب للاستفسار عن سبب عدم تسجيله المبالغ التي تلقاها من عمر الحسن في مدونة مصالح النواب، ولكن الصحيفة لم تنشر شيئا عن الموضوع بعد ذلك لانها اقتنعت برد النائب بانه سجل في المدونة انه يتلقى مدخولا غير منتظم عن بعض الاعمال الصحافية وان هذا التدوين يغطي ويفسر المبالغ التي تلقاها من الدكتور عمرالحسن باعتبار انها مكافأة عن المقالات التي كتبها لنشرة Gulf Report الصادرة عن مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية. وعلقت مجلة "برايفيت آي" على ذلك قائلة ان المبالغ التي يتلقاها النائب المذكور من عمر الحسن ليست متفرقة فهو يتلقى بانتظام مبلغ سبعمائة وخمسين جنيها في الشهر وانخفض هذا المبلغ مؤخرا الى خمسمائة جنيه شهريا (ونشرت المجلة صورا للشيكات بتوقيع الدكتور عمر الحسن الى النائب باول). و لم تجد المجلة مقالا واحدا للنائب المذكور في نشرة The Gulf Report، وأضافت المجلة ان الدكتور عمر الحسن اتصل بها ووصف مقالاتها عنه بانها تثير الغثيان والاشمئزاز واتهمها بانها تقوض قيادة البلاد - يقصد النواب - ودافع عن النائب وليام باول قائلا بانه كتب الكثير من المقالات عن الشرق الاوسط بمركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، وعندما طلبت المجلة نسخا من المقالات او افادتها عن مكان وتاريخ نشر المقالات التجأ عمر الحسن الى رده المعهود، حسب تعبير المجلة، قائلا: "اسألوه هو - أي السيد وليام باول". وأضافت المجلة انها اكتشفت بعد الاستفسار من مجلس العموم البريطاني بان قيام النائب وليام باول بتسجيل عبارة "مدخول غير منتظم من بعض الاعمال الصحفية" لا يُرضي قواعد المجلس فيما يتعلق بالمبالغ التي يتلقاها النائب المذكور من مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية. وشرحت المجلة قائلة ان هدف المدونة هو كشف اي مصلحة او ارتباط مالي للنواب بهيئات قد يتعارض الدفاع عن مصالحها الخاصة مع المصالح العامة لعموم الناخبين وكشف ارتباطاتهم بمصالح او دول اجنبية مثل حالة تلقي النائب وليام باول مبالغ من مركزالخليج للدراسات الاستراتيجية الممول من امير الكويت والعائلة المالكه السعودية، حسب تعبير المجلة.

ويبدو في هذه الحالة ان هناك تعاونا بين مكتب انضباط نواب حزب المحافظين في البرلمان The Whip Office(الذي يراقب النواب سياسيا واخلاقيا ويضغط عليهم لضبط مواقفهم السياسية وخاصة اثناء التصويت في البرلمان) والاستخبارات البريطانية التي تراقب الجهات العراقيه وتشعر بالاستياء من وسائله وانشطته وغيرها التي تستخدم عمر الحسن قناة لتمويل بعض أنشطتها الاعلامية والسياسية في بريطانيا. وأدى هذا التعاون الى تسريب صور الشيكات المذكورة اعلاه الى مجلة Private Eye.

ونشرت صحيفة TheSunday Express تاريخ ٢٥ فبراير ١٩٩٦ مقالا كبيرا في صفحتها الاولى تحت عنوان Ruined Tory Sparks Crises (انظر الوثيقة رقم ٤٦)

ومقالات مطولة عن الموضوع نفسه في الصفحتين ١٠ و ١١ عن النائب وليام باول نائب رئيس مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية ، وتحدث المقال عن الديون المالية التي يرزح تحتها وعن مواقفه السياسية المتطرفة والمتذبذبة وتمرده الحزبي على قيادة رئيس الوزراء جون ميجور. ويتضح ان المقال كان ناتجا عن التعاون بين الاستخبارات والصحيفة .

حادثة دعوة عمر الحسن لرئيس الوزراء البريطاني جون ميجور

تتلخص خلفية القصة بان مجلس السفراء العرب كان يخطط لدعوة رئيس الوزراء، جون ميجور لمأدبة عشاء، الا ان الدكتور عمر الحسن سارع بصمت لاستغلال هذه الفكرة لمصلحته. فذهب بدون اخطار او استشارة مجلس السفراء العرب الى النائب سيريل تاونسند Cyril Townsend رئيس مجلس النواب المحافظين لشؤون الشرق الاوسط واقترح عليه المشروع التالي المتكون من شقين: اولا ان يقيم مجلس الشرق الاوسط للنواب المحافظين (ومديرمجلس تعزيز التفاهم العربي البريطاني -كابو) مأدبة عشاء بمجلس العموم، وأن يضمن المجلس حضور رئيس الوزراء ميجور الى المأدبة، ثانيا: يتعهد الدكتور عمر الحسن بتنظيم المأدبة وبيع خمسمائة مقعد بسعر مائة وخمسين جنيها للمقعد الواحد، على الجالية العربية واصدقائها البريطانيين الذين سيدفعون هذا المبلغ بسبب حضور رئيس الوزراء، على ان يذهب ريع المأدبة (٧٥٠٠٠ خمسة وسبعون ألف جنيه استرليني) الى مجلس النواب المحافظين لشؤون الشرق الاوسط بعد استقطاع التكاليف واتعاب خدمات مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، ولم يستشر عمر الحسن مجلس السفراء العرب عن هذا المشروع بل حرص على كتمان أمره الى ما بعد اتمام الصفقه وقبول رئيس الوزراء حضور مأدبة العشاء التي تحدد موعدها بان يكون بتاريخ ٢٨ يوليو ١٩٩٤.

أثار تصرف الدكتور عمر الحسن استياء السفراء والدبلوماسيين العرب في لندن وامتنع بعضهم عن حضور المأدبة رغم تواجد جون ميجور، وذلك بسبب قيام عمر الحسن بالتصرف خلف ظهورهم وفرض الامر الواقع عليهم، كما أحرج تصرفه بعض الشخصيات البريطانية التي لها علاقات وثيقة مع الاوساط العربية مثل النائب السابق السير دينيس والترز Sir Dennis Walters الذي أفاد بأن الدبلوماسيين العرب كانوا يشكون اليه أينما شاهدوه طريقة ترتيب المأدبة وانه كان يحاول افهامهم بان لا علاقة له بالموضوع.

كما استاء النائب Cyril Townsend من قيام الدكتور عمر الحسن باصدار دعوات المأدبة على انها دعوات مشتركة صادرة عن مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية ومجلس النواب المحافظين لشؤون الشرق الاوسط، لان النائب كان قد كلفه بالقيام بالجوانب التنظيمية والمالية للمأدبة فقط، وفضّل النائب السكوت و لم يعبر عن استيائه حرصا على انجاح المأدبة وريعها المالي (انظر الوثيقتين رقم ٥٥ و ٥٩).

ولكن بعد ذلك واجه مكتب النائب المذكور بعض الصعوبات والمعاملات غير المستقيمة في ما يتعلق بالجوانب المالية للمأدبة والتي وصفها مصدر يعمل بمكتب النائب المذكور بأنها

معاملات مالية غير مستقيمة sticky financial matters حسب تعبير هذا المصدر.

وقد استمر عمر الحسن في استغلال الاموال الخليجية المتوفرة امامه للترويج لنفسه ولعائلته خصوصا في الاوساط السياسية المتنفذة. ومن مثال بذخه ومحاولات الظهور بمظهر كبار المسؤولين ما ذكرته زوجة احد السفراء العرب في لندن عن حفل الغداء الذي نظمته زوجته، سهام الحسن، لزوجات السياسيين البريطانيين. تقول هذه السيدة والغضب يلوح بين عينيها ان سهام الحسن، زوجة رئيس مركزالخليج للدراسات الاستراتيجية، دعت عددا من هؤلا لحضور مأدبة الغداء التي أقامتها بفندق فخم في العاصمة البريطانية يوم الثلاثاء ٣١ اكتوبر ١٩٩٥. وحضر المأدبة التي اقيمت لتكريم جودي، حرم دوغلاس هيرد وزير الخارجية البريطاني السابق، وحضرتها زوجتا وزير الداخلية والمالية (مايكل هوارد وكينيث كلارك) وعدد من زوجات اعضاء بمجلسي اللوردات والعموم والسفراء. وتحدثت زوجة السفير العربي عن تلك المأدبة وما تخللها من اجواء تعكس حالة من البذخ والاسراف لا تتوفر حتى في بيوت السفراء والوزراء. وروت كيف سعت سهام الحسن للتظاهر امام ضيفاتها وكأنها ملكة عصرها، وأعطت انطباعا سيئا عن المرأة العربية باحاديثها المملة ومداخلاتها غير الموفقة خلال التعليقات والاحاديث المتبادلة.

ولكن محاولات التزلف هذه لم تنقذ عمر الحسن، بعد ان ساء صيته في اوساط المؤسسة البريطانية الحاكمة، من غضب السياسيين البريطانيين، وسرعان ما أزيل اسمه من قائمة المدعوين التي تحتفظ بها وزارة الخارجية البريطانيه من اجل المناسبات التي تتعلق بالدول العربية لدى وزارة الخارجية، واصبح دوره مهمشا بدرجة كبيرة في اوساط العاصمة البريطانية.

وفي النهاية ....

بدا الدبلوماسيان الكويتيان في نهاية المداولات التي استمرت فترات طويلة وقد أخذ الغضب منهما مأخذه، فما بين أيديهما من تقارير أكبر مما يمكن عرضه في هذا الكتاب. وتساءلا أخيرا: لماذا لا يطرد عمر الحسن او يحاكم من قبل السلطات البريطانية؟ هذا السؤال طرح على عدد من البرلمانيين البريطانيين فأجابوا بان أعضاء هيئة المحلفين في المحكمة وهم من عامة الشعب لا يدينون في القضايا ذات الجوانب السياسية الا اذا كانوا مقتنعين تماما وبموجب ادلة مادية تصمد امام محامي الدفاع وتثبت بان المتهم قام باعمال تجسس، فهو لم يقدم للعراقيين اسرارا عسكرية او معلومات ممنوعة وان ما يقدمه لهم ينحصر في ميدان الخدمات الاعلامية والسياسية، وهذا ليس محظورا في بريطانيا فهي بلد ديمقراطي مفتوح يحكمه القانون. كما ان قيام عمر الحسن بتقديم الغانية بيانفانيدا بيريز بلانكو الى رئيس الاركان البريطاني بيتر هاردينغ وتوطيد العلاقة بينهما والتي ادت الى استقالته الفورية حال انكشافها لا يعتبر عملا يتنافى مع القانون في حد ذاته. ولكن لو ثبت حصول الغانية على اسرار عسكرية من رئيس الاركان لكان الامر مختلفا ولأصبح جريمة. هذا وقد قامت الاستخبارات البريطانية الغاضبة التي كانت تشك في أمر ونية الغانية بعمل وقائي وهو تسريب خبر العلاقة الى صحيفة «نيوز اوف ذا وورلد» المتخصصة في الفضائح وقضايا الاثارة، فقامت تلك الصحيفة باغراء الغانية بمبلغ كبير من المال للتعاون مع الصحيفة لتصويرها خفية مع رئيس الاركان في مشاهد فاضحة. وعلقت الصحافة في حينه بان رئيس الاركان عرض نفسه لخطر الابتزاز بسبب سلوكه المتهور الذي نزل دون المستوى الذي يتطلبه منصبه الحساس، وكانت سرعة استقالة رئيس الاركان في يوم نشر اخبار علاقته مع الغانية بناء على تعليمات وزير الدفاع لحسم القضية بسرعة وبأقل تكلفة سياسية.

لقد أكدت الوثائق التي تم استعراضها على صفحات هذا الكتاب مدى ما وصل اليه الدكتور عمر الحسن رئيس مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية من انسلاخ من المباديء والقيم خلال محاولاته تكديس الثروة المالية بأساليب الغش والخداع والتملق. وهذا لا يعني انه رجل اعمال ناجح، كما لا يعني امتلاكه حنكة سياسية او اجتماعية متميزة، وانما يؤكد طبيعته النهمة للمال والشهرة بأي ثمن. واذا كان بعض الخليجيين قد سقطوا في شراكه ودفعوا لمركزه اموالا طائلة فان بعضهم ادرك خطورة التعامل معه وقرر التخلي عن الاتصال به. بينما ما يزال البعض الآخر في الكويت والبحرين يتعامل معه اما بصفاء نية او بسبب عدم معرفته بهذا الرجل. وسوف يحاكمه التاريخ انه بحث عن الصعود والتحليق في عالم المشاهير بأي ثمن واستطاع مخالطة بعض الوزراء وتنظيم بعض الحفلات والقفز على ثوابت العلاقات البشرية النظيفة، ولكنه بقي بعيدا كل

البعد عن النجاح الحقيقي و لم يستطع التأثير على احد، سوى على ذوي النفوس الرخيصة ممن هو مستعد لبيع ضميره بثمن زهيد. انها كلمات تدعمها الحقائق، وادعاءات تؤكدها الوثائق، ومحاولات لكشف هوية هذا المحتال مدعومة بالدليل والبرهان. و لم يعد بالامكان تجاوز ما يمارسه الدكتور عمر الحسن من خلال مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية في لندن او من خلال فروع مركزه في الكويت والقاهرة وعلاقاته الحميمة مع مركز البحرين للدراسات والبحوث. والامل ان يكون في ما عرض في هذا الكتاب ما يكفي لتعريف العالم على هذه الشخصية الجشعة لكي لا يقعوا ضحايا في شباكه في المستقبل. وكفى ابناء الخليج ما تعرضوا له خلال ربع القرن الماضي من ابتزاز ومساومات على ايدي من لا يملكون الكفاءات العلمية او الفكرية او السياسية. هذه نتائج تحقيقاتنا مطروحة امام القراء ونأمل ان تكون بداية وعي لهذه الشخصية الغامضة ذات التاريخ المثير للجدل على اوسع نطاق.

الملاحق

الوثيقة رقم ١
وقائع محاكمة عمر الحسن

جامعة الدول العربية

المحكمة الإدارية

قضية رقم: ٨٣/١٦

بسم الله الرحمن الرحيم

أصدرت المحكمة الإدارية لجامعة الدول العربية المشكلة برئاسة السيد الأستاذ محمد رضا بن علي رئيس المحكمة،

وعضوية السيدين الاستاذين وجيه الخاطر وعبد الله أنس الإيراني وحضور السيّد المفوض الاستاذ محمد كمال قرداح بمساعدة سكرتير المحكمة السيّد أحمد بن همو الحكم الآتي:

في الدعوى رقم ١٦ لسنة ١٩٨٣ المرفوعة من:

السيّد عمر الحسن المدير السابق لمكتب جامعة الدول العربية بلندن، مقره بمكتب وكيله د/محمد عصفور المحامي بالقاهرة (٩) شارع عرابي وينوبه كذلك المحاميان الاستاذان العميد فتحي زهير من تونس والنقيب سليمان الحديدي من الأردن.

ضد:

١ ـ الأستاذ السيد الأمين العام لجامعة الدول العربية.

٢ ـ الأستاذ د/صالح الدّباغ الرئيس السابق لوحدة الرقابة الداخلية والخبير بالأمانة العامة.

الوقائع

بتاريخ ٣ـ١٠ـ١٩٨٣ أودع المدعي صحيفة هذه الدعوى أمانة سر المحكمة الإدارية لجامعة الدول العربية طالباً الحكم بمايلي:

١ ـ النظر بصفة مستعجلة بوقف تنفيذ قرار إنهاء خدمته وصرف مرتبه وكافة مستحقاته من تاريخ هذا الانتهاء.

٢ ـ وفي الموضوع بإلغاء القرار رقم ٨٣/٣٠٩ الصادر في ١١ـ ٣ ـ ١٩٨٣ من الأمين العام لجامعة الدول العربية والقاضي بإنهاء خدمة المدعي من تاريخ صدور هذا القرار.

٣ ـ إلزام المدعى عليهما متضامنين بأن يدفعا له مليون دولار تعويضاً عن الأضرار المادية والأدبية

التي أصابته.

٤ - إلزامهما بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة، وحفظ كافة الحقوق الأخرى.

وأورد المدعي شرحاً بأسباب قيامه على النحو التالي:

أنه خدم جامعة الدول العربية أحد عشر عاماً. وكان تقدير الجامعة له واضحاً ناهيك أنها عهدت إليه بإدارة مكتبها في لندن. والعمل الإعلامي فن دقيق ودبلوماسية رفيعة، لايمكن أن تتوافر لكل موظف دولي مهما حصَّل من علم أو حمل من مؤهلات.

كذلك فإن الرقابة والتدقيق على أعمال رجل الإعلام، لابد وأن تتسم بكفاءة واتساع أفق يتجاوزان العقلية الضيقة والجامدة لبعض الموظفين المحاسبين عبدة الروتين أو المصابين بنوع من الكراهية لكل ناجح، لايتقيد أحياناً، وحسب المقتضيات القاهرة، بالروتين.

ولقد كان من سوء طالع المدعي أن يوفد المدعى عليه الثاني إلى مكتب الجامعة في لندن للتدقيق في حساباته، وتصور السيّد صالح الدّباغ وهو يشوّه ماضياً مشرفاً لموظف دولي إعلامي رفيع المستوى أنه لا يهدم شخصاً فحسب ولكن الواقع أنه هدم العمل الإعلامي العربي لعدة سنوات قادمة... لقد دمر أسلوب السيّد الدّباغ بالتدقيق على مكتب لندن، العمل العربي المشترك بعد أن سمح لنفسه بالتحقيق مع نواب وصحفيين وأساتذة عن مبالغ استلموها من مجلس السفراء العرب أو من المكتب استخدمت لصالح القضايا العربية وليس لمصالح شخصية ناسياً أو متناسياً أنه بأسلوبه المباحثي تعدّى الحدود، واعتدى على كرامة النواب والصحفيين وأساتذة الجامعات، وأغفل الجهود التي حققها المكتب خلال الأربع سنوات الماضية وأسقطها تماماً من الاعتبار.

فمنذ اليوم الأول لوصوله اتبع السيّد الدّباغ أسلوباً غريباً في التفقد، قاصداً من خلاله إيذاء المدعي والمساس بسمعته. وقد أراد استغلال مهمته لتمضية أطول مدة ممكنة في لندن. لذلك فإنه بدلاً من أن ينهي إقامته التي كان آخرها يوم ٣- ٢- ١٩٨٣ وإذا به يطلب محاسباً ليدقق في حسابات المكتب منذ سنة ١٩٧٩ وحتى ٣١- ١- ١٩٨٣ بحجة أنه يشك في الحسابات. فمدد مهمته حتى نهاية فبراير ١٩٨٣ و لم يكتف د/ الدّباغ بذلك وإنما قام بجولة مباحثية على بعض الشركات والمؤسسات والاتصال بالصحفيين والنواب مما أثار استغرابهم واستهجانهم...

ودون أن ينكر أحد على الأمانة العامة حقها في تفقد حسابات مكاتبها بالطريقة التي تراها وبالأسلوب الذي يريحها، ولكن طريقة السيّد الدّباغ في لندن خرجت عن المألوف وشذت عن الأسلوب السليم. ورغماً عن تقديم المكتب كل الوثائق حول المخالفات المزعومة التي اتخذت سنداً للطعن في نزاهة المدعي بغض الطرف عن بعض المخالفات التافهة فقد اتصل السيد الدباغ بكبار المسؤولين في الأمانة العامة مشككاً في حسابات المكتب. وكان قصده من وراء ذلك، إيجاد المبرر لتمديد مهمته في لندن لتصيد أخطاء المكتب.

وحول الحسابات الجانبية يقول المدعي أن الأمانة العامة كانت على علم بها أولاً بأول وقام المكتب بتقديم كل الوثائق والمستندات. ورغماً عن ذلك أثار السيد الدباغ الشكوك والبلبلة حولها بمطالبته

الحصول على أصل توقيع رئيس اللجنة الإعلامية على شيكات الحسابات الجانبية دون الاكتفاء بصورة من التوقيع التي قدمها له المكتب.

ويقول المدعي أن انحصار تفكير السيد الدباغ في تصيّد الأخطاء، جعل تصرفاته كلّها بعيدة بعداً تاماً عن أصول الرقابة والتدقيق. وأنه لو دقق في الكشوف والمبتندات والوثائق لتأكد من عدم صحة ادعاءاته حيالها.

ويضيف أنه تفانى في خدمة الرسالة الإعلامية. وكان تخطيه للروتين والأنظمة واللوائح بقصد مصلحة العمل وتطويره ذريعة لسحقه بمعرفة الرقابة التي لم تكن محايدة أو نزيهة و لم تقدّر العمل الناجح الذي أقر له به مجلس وزراء الإعلام العرب في ١٩٨١ ومجلس سفراء العرب في اجتماعهم المنعقد في ١٤ـ ٤ـ ١٩٨٣ فضلاً عن بيان مجالس الأحزاب الثلاثة الأحرار والعمال والمحافظون.

ويستطرد المدعي قائلاً، أن أمانته لاغبار عليها وأن المخالفات التي نسبت إليه ولبعض مساعديه وقعت بحسن نية ولمصلحة العمل، ولكنها استغلت من طرف السيد الدباغ للتشهير بالمكتب. ويلاحظ أن فصله كان مقرراً قبل إجراء أي تحقيق مبدئي معه وأن إشعاراً بإنهاء خدمته قد أرسل إلى البنوك والسفارات العربية في لندن وحتى السفارة البريطانية في تونس وذلك قبل أن يبلّغ بقرار إنهاء خدمته.

ويدعي المدعي على القرار الصادر بإنهاء خدمته برقم ٣٠٩/٨٣ في ١١/ ٣/ ١٩٨٣ أنه مشوب بمخالفة القانون بناءً على الأسباب التالية:

أولاً: أنه فصل تأديبي بغير اتباع إجراءات التأديب وضماناته.

إن المادة ٦٣ من نظام الموظفين التي استحدثت لفائدة الأمين العام سلطة الفصل وجعلت نطاقه مقيداً بالمادتين ٥٢ـ ٥٣ السابقتين. فمن المقطوع به أن المادة ٦٣ من النظام الأساسي للموظفين إذ تجيز للأمين العام إصدار القرار بإنهاء خدمة الموظف الذي يثبت أن سلوكه أو عمله قد أدّيا إلى فقده صفة النزاهة أو الحياد، غير أن هذه السلطة الجديدة لاتعفي الأمانة العامة من قيدين إجرائيين في أي عقاب، هما : وجوب عرض الأمر إذا كان الموظف مستشاراً أو مديراً على لجنة تأديب خاصة، وأن تسمع لجنة التأديب دفاعه.

ولايتصور إطلاقاً أن تتمتع الأمانة العامة بسلطة الفصل الرئاسي التأديبي دون قيد أو ضمان. ذلك أن فقدان صفة النزاهة أو الحياد نتيجة سلوك أوعمل لايمكن أن يقع إلا بمخالفة. ولابد أن تثبت هذه المخالفة بالتحقيق فيها وسماع الدفاع أمام لجنة التأديب. ولهذا السبب فلابد للقرار القاضي بإنهاء خدمة المدعي استناداً إلى المادة ٦٣ من نظام الموظفين أن تتوفر فيه الشروط التالية:

- وجوب التحقق من ثبوت المخالفات.
- إثارة التحقيق فيها وسماع دفاعه أمام لجنة التأديب.

ويصر المدعي على أن القرار المخدوش فيه صدر بدون تثبت من فقده صفة النزاهة وصدر كذلك بدون تحقيق قانوني ودون سماع دفاعه أمام لجنة تأديبية خاصة وهذه كلّها عيوب إجرائية جوهرية تعدم القرار وتجعله بمجرد عمل مادي ينحدر إلى درجة الغصب.

ثانياً : ارتكاز القرار المخدوش فيه على وقائع غير صحيحة.

بالإضافة إلى العيوب الجوهرية التي شابت القرار يقول المدعي أن القرار قد أسس أيضاً على وقائع غير صحيحة ووُصفت المخالفات وصفاً لايتطابق مع حقيقتها. فما زوّر أمراً بقصد جني مصلحة خاصة وإنما أراد تغطية أمور لايجوز أن تفشى سرّيتها في الخارج وهناك عدو شرس متربص. وقد أوضح حقيقة مانسب إليه من مخالفات. وهي بعيدة كل البعد عن وصف التزوير الفظيع.

وطلب المدعي في خاتمة صحيفة دعواه الحكم له بإلغاء القرار القاضي بإنهاء خدمته في الأمانة العامة كما طالب بتعويض قدره مليون دولار يدفع له من المدعى عليهما متضامنين جبراً لبعض الأضرار الجسيمة والفادحة التي أصابته من جراء القرار المخدوش فيه والأخطاء التي صاحبته أو التي مهدت له مع إلزام المدعى عليهما بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة.

وفي ٣ ـ ١٠ـ ١٩٨٣ تقدّم المدعي بطلب إلى رئيس المحكمة التمس فيه أن تنظر المحكمة في طلب وقف التنفيذ ضمن القضايا المدرجة في دورة المحكمة العادية لسنة ١٩٨٣ وذلك لتلافي مايترتب على التريث في نظره من أضرار به وبعائلته باعتبار أن المرتب الذي يتقاضاه من الأمانة العامة هو مورد رزقه الوحيد. وبناءً على مالرتأته المحكمة فقد أصدرت حكمها في ذات التاريخ برفض وقف التنفيذ للقرار المخدوش فيه.

وقد ردت الأمانة العامة بمذكرة بتاريخ ٣ـ ١١ـ ١٩٨٣ طلبت فيها الحكم برفض الدعوى موضوعاً وبررت دفاعها على النحو التالي:

١ ـ أن عريضة الدعوى جاءت مفتقرة تماماً إلى العناصر الموضوعية الضرورية لخدمة أغراض المدعي الذي أورد عوض ذلك عبارات خارجة عن نطاق المألوف واحترام مايجب مراعاته لدى القاضي.

٢ ـ فيما يتعلق بدفاع المدعي بشأن التزوير وغيره من الأعمال اللامشروعة التي ارتكبها عن قصد وإدراك، تتمسك الأمانة العامة بالتقرير النهائي الخاص بتفقد مكتب الجامعة بلندن المعدّ في شهر فبراير (شباط) ١٩٨٣ والمضافة نسخة منه بملف المحكمة. وتشير إلى أن المدعي وقّع شخصياً على محاضر التحقيق الذي قام به المتفقد د. الدّباغ دون أي تحفظ. ومن شأن ذلك أن ينهض إقراراً منه على ماورد به. ولقد أعاد اعترافه أمام الأمين العام المساعد للشؤون القانونية لدى بحثه من طرف هذا الاخير.

٣ ـ في سياق الوقائع، تقتصر الأمانة العامة على إبراز البعض منها على النحو التالي:

أ ـ أمر الدفع رقم ٢٣ بتاريخ ١٧ـ ٩ـ ١٩٨٢ بمبلغ (١٥٢,١٧) ج.أ. ذكر فيه أنه لقاء مبلغ متحتم دفعه إلى شركة (ساينتيفيك سرفيس ليميتيد) وذلك ثمن تركيب وفحص عدسات كاميرا التليفزيون بالمدخل الرئيسي للمبنى. والواقع أن الشركة وهمية لاوجود لها والفاتورة مزورة. كذلك فإن العمل المشار إليه في الفاتورة لم يتم في المكتب.

وفضلاً عن ذلك أرفق بأمر الدفع، صورة خطاب موقع من المدعي إلى هذه الشركة لإعلامها بإرسال الشيك لها وتعريفه بالاستلام، في حين أن الشيك ورقمه (٠٢٥٩٢٣) قد صدر باسم مغاير وهو اسم اوبوس انتريوز لمتيد وقبض من هذا المحل. وثبت بوثيقة خطية صادرة عن المحل ذاته أنه قبض

المبلغ لقاء إصلاح الضرر في سجاد المنزل القائم بالعنوان: ٢٥٣ سكيبر تاودبار لبيكان. وهو منزل المدعي.

ب ـ أمر الدفع رقم ١٩ بتاريخ ٢٣ـ ١١ـ ١٩٨٢ بمبلغ (٢٠٠٠) ج.ا. ذكر فيه أنه لقاء المبلغ المستحق دفعه إلى شركة (ساينتيفيك سرفيس ليمتيد) وذلك مقابل تكاليف تصليح أنابيب وصمامات جهاز التدفئة المركزي في المكتب. وذلك عين التفصيل الوارد في الخطاب والفاتورة المرفقين. وقد تم دفع هذا المبلغ بناءً على تعليمات مدير المكتب نظراً لضرورة وأهمية تصليح الجهاز المركزي وخطورته على العاملين بالمكتب. والواقع أن الشركة وهمية ولاوجود لها والفاتورة وجميع مرفقات أمر الدفع مزورة. أما الشيك فإنه محرر لفائدة شخص أجنبي عن العملية. وقبض نقداً من قبل مستخدم في المكتب...

وتضيف الأمانة العامة أنه يكفي إثبات واقعة واحدة من المخالفات لكي تجعل المدعي تحت طائلة قانون العقوبات وأن تفقده صفة النزاهة المطلوب توفرها فيه. ومن ثم كان لابد للأمين العام أن يتخذ حياله الإجراء القانوني الذي يوجبه النظام الأساسي للموظفين في الفقرة الاولى من المادة ٦٣.

وتؤكد على أن الأعمال اللامشروعة التي اقترفها الطالب خلال إشرافه على مكتب لندن، والتي قامت عليها الأدلة الكافية، أفقدته صفة النزاهة الواجب توفرها فيه. وهذا ماحدا بالأمين العام إلى إصدار القرار القاضي بإنهاء خدمة المدعي اعتباراً من ١١ـ ٣ـ ١٩٨٣.

وحول مؤدى المادة٦٣ من نظام الموظفين، أوضحت الأمانة العامة أن القصد من استعمال عبارة (انتهاء الخدمة) بهذه المادة هو للتفرقة مع (الفصل من الخدمة) الوارد النص عليه في باب التأديب ضمن العقوبات الشديدة التي يمكن أن توقع على الموظف. وبينت أن الفصل من الخدمة لأسباب تأديبية إنما يتم وفقاً للإجراءات المحددة في المادة العاشرة الخاصة بالتأديب أما إنهاء الخدمة فتطبيقاً للمادة٦٣ من نظام الموظفين المعززة بالمادة١٠٣ من اللائحة التنفيذية فهو إجراء فوري خارج عن نطاق التأديب ومقرر في الحالات التالية وهي:

- إذا ثبت أن سلوك الموظف أو عمله قد أديا إلى فقدانه صفة النزاهة أو الحياد المطلوب توفرهما.
- إذا فقد الموظف شروط التعيين العامة خلال ممارسته وظيفته.
- إذا اكتشفت وقائع سابقة على تعيين الموظف كانت توجب أصلاً منع هذا التعيين.

ولاحظت الأمانة العامة في خاتمة مذكرتها أن المادة ٦٣ هذه تضمنت حالة وحيدة تقضي بوجوب إحالة الموظف إلى اللجنة التأديبية. وأما في غيرها من الحالات، فليس الشأن يدعو إلى إحالة الموظف إلى اللجنة التأديبية. وأن مشرع الجامعة لو أراد أن يشمل حكم الإحالة إلى اللجنة التأديبية لكافة الحالات المحددة في نص المادة ٦٣ دون قصد حكمه على الحالة الأخيرة فقط، لكان أعلن عن قصده صراحة، الأمر الذي يجعل سلطة الأمين العام في إنهاء خدمة الموظف في الحالات الأخرى غير مقيدة بأخذ رأي لجنة التأديب ومن ضمن هذه الحالات، حالة فقدان صفة النزاهة عند الموظف.

وفي ١٩٨٤/٤/٧ أردف الأستاذ عصفور وكيل المدعي بمذكرة أورد فيها أنه درءاً للاتهام الموجه إليه باستعمال عبارات خارجة عن نطاق المألوف وعدم الالتزام بآداب التقاضي فإن ماتناوله في صحيفة

الدعوى هو بيان للخدمات التي قام بها المدعي خلال عمله في الأمانة العامة مع إجلاء ماقام به المدعى عليه الثاني ضد موكله من أعمال تشوه ماضيه المشرّف كموظف دولي إعلامي رفيع المستوى. وأضاف وكيل المدعي أنه لم يقصد إطلاقاً المساس بالأمانة العامة وإنما قصد فيما أورده بصحيفة الدعوى الاحتجاج الشديد على تصرف أحد كبار الموظفين الذي خرج على كل المألوف في الأعراف الإدارية والدولية.

وأوضحت المذكرة حول أمر الدفع رقم ٢٣ بتاريخ ١٧- ٩- ١٩٨٢ بمبلغ (١٧،١٥٢) ج.ا. أن موكله لاينفرد بالتوقيع على فواتير الصرف أو الشيكات بل ويشاركه في إصدارها:

أ ـ مسؤول الخدمات (مراد رشدي ثم كلاركسون).

ب ـ المحاسب.

ج ـ المسؤولة عن الشؤون الإدارية والمالية (إنعام مالك).

ويرى أنه لايكفي توقيع الجزاء على مدير المكتب والمحاسب دون الباقين وعلى الأخص السيدة إنعام مالك التي كان توقيعها على كافة الفواتير وأوامر الصرف والشيكات. ويقول بالتالي أن هذا السلوك في الاتهام قصد به الانتقام شخصياً من المدعي.

ويلاحظ حول الواقعة الثانية التي أشارت إليها الأمانة العامة في دفاعها أنه ينطبق عليها ماجاء من تبرير حول الواقعة الأولى. ويضيف أن الاتهام بالتزوير لايجوز توجيهه بدون توافر الأدلة الواقعية والمادية وأن أقصى مايمكن أن ينسب إلى موكله أنه كان يتخطى الروتين بقصد مصلحة العمل وتطويره.

ويكرر محامي المدعي الرأي الذي أبداه من قبل حول عدم انطباق المادة ٦٣ بمعزل عن الإجراءات التأديبية المحددة في المادتين ٥٢ و٥٣ من نظام الموظفين مع تأكيده بأن سلطة الفصل الرئاسي الذي استحدثته المادة٦٣ لاتعفي الأمانة العامة من قيدين إجرائيين وهما:

ـ وجوب عرض المستشار أو المدير على لجنة تأديب خاصة.

ـ وجوب سماع هذه اللجنة التأديبية الخاصة لدفاعه.

ويتمسك كذلك بأن فقدان صفة النزاهة أو الحياد لايمكن أن يقع إلا بمخالفة ولابد أن تثبت هذه المخالفة بالتحقيق فيها وسماع الدفاع فيها أمام لجنة التأديب فإذا بلغت المخالفات حد الجرائم حسب تصور الإدارة القانونية في الأمانة العامة، فليس من حق جهة الإدارة أن تعدل عن طريق المحاكمة التأديبية. وبالتالي كان يجب أن تتاح للمدعي فرصة إبداء دفاعه فيما نسب إليه قبل أن يصدر قرارٌ بإنهاء خدمته دون التثبت من فقدانه صفة النزاهة وبدون تحقيق قانوني وسماعٍ دفاع. وتلك عيوب جوهرية إجرائية تشوب القرار، وتنحدر به إلى مجرد عمل مادي وغصب. فضلاًعن عدم صحة الاتهام، لتأسيسه على وقائع غير صحيحة وتكييف المخالفات تكييفاً لايتطابق مع حقيقتها.

وبتاريخ ٢٥- ٤- ١٩٨٤ أودع الأستاذ فتحي زهير وكيل المدعي أمانة سر المحكمة مذكرة ثانية أعاد فيها القول بأن موكله تفانى في خدمة الجامعة العربية وأهدافها وخاصة بالنهوض بالرسالة الإعلامية لها. وتخطى الروتين المالي في ظروف اضطرارية عاجلة استلزمت مصلحة العمل الاجتهاد فيها واتخاذ

بعض القرارات المالية التي يقصد منها استمرارية العمل ومصلحته والتي هي معروفة في علم الإدارة أنها من مقتضيات العمل، وذلك في تغطية أمور لايجوز أن تفشى سريتها وخاصة في مركز حساس كمدير مكتب في القارة الأوروبية وحيث ان سرعة العمل وسريته تقتضي اتخاذ هذه الأمور لكن عن حسن نية ودون تحقيق مكسب شخصي على حساب المصلحة العامة.

وكرر وكيل المدعي بأن دعواه تقوم على عدم مشروعية الطريقة التي اتبعت في إنهاء خدمة مندوبه وذلك من حيث عدم مطابقة الإجراءات المتبعة للمبادئ المحددة في النظام الأساسي للموظفين والقواعد العامة في القانون الإداري والمؤكد عليها في اللائحة التنفيذية العامة وفي اللائحة الخاصة بالتأديب وإجراءاته التي يتعين اتباعها ضماناً لحقوق الموظف وعدم التلاعب بمصيره.

ولاحظ وكيل المدعي أن مانسب إلى موكله من مخالفات هي من الأمور التي لاتبرر ولاتقوم سنداً لتصرف خاطئ وباطل في الأصل. وبالتالي فإن قرار إنهاء خدمته قرار باطل بطلاناً مطلقاً سواءاً من حيث الموضوع أو من حيث الشكل وهو لذلك واجب الإلغاء للأسباب التالية:

١ - استناد القرار المخدوش فيه إلى المادة ٦٣ من النظام الأساسي للموظفين. فأحكام هذه المادة ليست مطلقة بل هي مقرونة بشرط فقدان النزاهة أو الحياد عند الموظف.

وقد اتفق أغلب شرّاح القانون الإداري على تفسير المفهوم القانوني لعدم النزاهة بأنه السعي وراء المصلحة الشخصية على حساب المصلحة العامة. وأن هذا السعي يقتضي حصول الموظف على مكسب شخصي وبالتالي ارتكابه مخالفات تلحق أضراراً بالصالح العام... ولابد لإثبات هذه المخالفات من سلوك القواعد والإجراءات المحددة بالقوانين والأنظمة المرعية والتي فرض المشرّع اتباعها ضماناً لإظهار الحق وتطبيق العدل والإنصاف وقد رسم النظام الأساسي للموظفين طرقاً وإجراءات للتثبت من ارتكاب الموظف مخالفات تؤدي إلى عدم نزاهته. فأوجب ضرورة اتباعها ضماناً للمصلحة العامة ورعايةً لحقوق الموظف منها مانصت عليه المادة ٥٢ من النظام وكذلك المادة٥٥ منه ومن ذلك وجوب إحالة الموظف على التحقيق لسماع دفاعه وفق الإجراءات المقررة في الأنظمة واللوائح. فمن البديهي أنه لايصح افتراض ثبوت عدم النزاهة بسلطة تقديرية دون اتباع الإجراءات القانونية النافذة. وبالإضافة لما سلف فإنه لايمكن قانوناً أن تتمتع أية سلطة بفصل الموظف دون قيد أوضمان، لأن عدم النزاهة نتيجة لسلوك أوعمل، فلا يمكن أن تقوم إلا بمخالفة وأن تثبت هذه المخالفة بالتحقيق وسماع الدفاع أمام لجنة قانونية يمثل أمامها الموظف في هذه الأحوال.

ويضيف الأستاذ زهير أنه لم يثبت بحق مندوبه أنه جنى مصلحة شخصية نتيجة تخطيه، بحسن نية، للروتين المالي:

٢ - يقول نائب المدعي أن الأمانة العامة لم تراع القواعد والإجراءات المحددة بالمادتين ٥٢ و٥٣ من النظام الأساسي للموظفين وكذلك المواد ٣ و٤ و٦ و٩ و١١ و١٤، من اللائحة الخاصة بالتأديب ومن ثم فإن قرارها بإنهاء خدمة المدعي صدر فاقداً لسنده القانوني.

٣ - وحول الموضوع يعيب وكيل المدعي على القرار المطعون فيه أنه أسس على وقائع غير صحيحة بعد تكييفها تكييفاً لايتطابق مع حقيقتها. مكرراً ماجاء في أقواله السابقة أن ماقام به موكله من

أمور لايقصد منها جني مصلحة خاصة وإنما رعى فيها طبيعة العمل المطلوب باعتبار مصلحة العمل العربي المشترك وضروراته.

وانتهى الأستاذ زهير في مذكرته إلى التمسك بالطلبات التي تقدّم بها موكله في صحيفة طعنه.

وأدلت الأمانة العامة في ٣ ٥ ١٩٨٤ بملحوظة أفادت فيها أنه لم يرد في المذكرتين الأخيرتين لوكيلي المدعي مايستدعي النقاش فيهما ولذا تتمسك بجوابها ومستنداتها وموقفها من الدعوى وتطلب الحكم برفضها.

وعقب الأستاذ زهير في ٥- ٧- ١٩٨٤ بمذكرة تناول فيها بالعرض الإجراءات التأديبية المقررة في المواد ٥٠ و٥٢ و٥٥ من نظام التوظيف مع الإشارة إلى المادتين ٥٨ و٦٣ من ذات النص وتعرض كذلك للمواد: ٢ و٣ و٤ و٥ و٦ و١٥ من اللائحة الخاصة بالتأديب وكرر عيوبه للقرار المطعون فيه من حيث عدم تطابقه ومجافاته لما تقتضيه النصوص القانونية وصدوره بالمخالفة لأحكامها من جهة تجاوزه للشكل والإجراءات. وتطرق إلى صلب القرار فأنكر قيامه على وقائع صحيحة نافياً توفر الركن المادي والمعنوي في المخالفات المنسوبة لموكله ومذكراً بأن الأمانة العامة لم تحدد ماهية المخالفات تحديداً يقتضيه القانون والعرف مكرراً طلباته الواردة في أوراقه.

وقدّم الأستاذ المفوض تقريراً بالرأي القانوني انتهى فيه إلى طلب الحكم بعدم اختصاص المحكمة الإدارية بنظر الدعوى بالنسبة إلى د/صالح الدّباغ باعتبار أن القيام عليه كان بصفته الشخصية وهو مالايدخل في ولاية المحكمة. وفي الموضوع طلب الحكم برفض الدعوى بناءً على أن إنهاء خدمة المدعي بالاستناد إلى المادة ٦٣ من نظام الموظفين إجراء قانوني سليم مستقل عن نطاق الأحكام التأديبية النافذة في الأمانة العامة وقائم بذاته. وأوضح أن المدعي لم يقم الدليل على أن الوقائع التي ارتكز عليها قرار الأمين العام غير صحيحة ولامدعمة وخلص المفوض في أعقاب ماتقدم الى أن قرار إنهاء خدمة المدعي سليم في مواجهة الرقابة القضائية ومن ثم تكون الدعوى بطلب إلغائه غير ذات حجة، وواجبة الرفض. ويتعين من ثم رد طلب التعويض.

وبعد أن وضع الأستاذ المفوض تقريره وانتهى فيه إلى الرأي الموضح آنفاً ، عُيّن للنظر في هذه القضية جلسة يوم ١- ٧- ١٩٨٤ وفيها أبدى وكلاء المدعي طلباً بتأجيل البت في القضية لتوفير الفرصة لهم بإعداد دفاعهم عن موكلهم. فقررت المحكمة تأجيل نظرها في الدعوى إلى دورتها القادمة. وأعيد نشر القضية بجلسة يوم.../ ١٠/ ١٩٨٤ وفيها أبدى طرفا الخصومة دفاعهما وملاحظاتهما على الوجه الثابت في محضر الجلسة ثم صمم السيد مفوض المحكمة على ماجاء في تقريره وإثر ذلك قررت المحكمة حجز القضية للنطق بالحكم بجلسة اليوم (مع تكليف كل من طرفي الخصومة بتبادل المذكرات بدفاعه مع التصريح لكل ذي شأن بالاطلاع وتقديم مستنداته).

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع الإيضاحات والمرافعات والمداولة قانوناً:

أولا: حول اختصاص المحكمة بمقاضاة السيّد صالح الدّباغ

..من حيث أن تحديد ولاية المحكمة الإدارية لجامعة الدّول العربية قد تكفل ببيانه النظام الأساسي لهذه المحكمة في المادتين ٢ و١١ إذ أقرّ بأن يكون الاختصاص معقوداً للمحكمة في المنازعات المتعلقة بأحكام لائحة شؤون موظفي الأمانة العامة وعقود العمل بها والطعون في القرارات التأديبية والمنازعات الخاصة بأحكام أنظمة الهيئات القائمة على توفير الخدمات الاجتماعية لموظفي الجامعة، وكذلك منازعات الموظفين (وذويهم) حول استحقاقاتهم من رواتب ومكافآت وتعويضات...

وحيث أنه ترتيباً على ماتقدم فإن إدخال السيد صالح الدباغ وزجه في الخصومة للقيام عليه بصفته الشخصية بالتضامن مع الأمانة العامة لايكون ناهضاً طالما أن النظام الأساسي للمحكمة الذي يحكم علاقات الأمانة العامة بموظفيها ضبط حدود ولايتها التي لم تشمل القيام على الموظفين بصفتهم الشخصية وبذلك يتعذر القيام عليهم إلا فيما هو راجع لمقتضيات وظيفتهم.

وحيث أن السيّد صالح الدّباغ انتدب من لدن الأمانة العامة للقيام بأعمال تحقيقية في موضوع له علاقة بنشاط المدعي السيّد عمر الحسن عندما كان مديراً مسؤولاً على المكتب الإعلامي بلندن وفي حدود المهمة التي كلفته بها الأمانة العامة.

وحيث أن للمحكمة لما لموضوع الاختصاص من ارتباط وثيق بقواعد ومبادئ النظام العام التي سنها مجلس دول الجامعة في تشريعاته أن تقوم بمبادرة منها للوقوف على حدود صلاحيتها وإجراء مراقبتها على ذلك بدون حاجة إلى سابقية إثارة من أحد طرفي المنازعة.

وحيث مادام أن النصوص التشريعية الواردة في النظام الأساسي للمحكمة الضابطة لقواعد الاختصاص لم تشمل الموظفين التابعين للأمانة العامة ليكونوا طرفاً في الخصومة فإن مقاضاة السيّد صالح الدّباغ والحالة ماذكر وعلى النحو السالف بيانه لم يقم مايبرره من الناحية القانونية لخروجه عن ولاية المحكمة فيما وقع الاحتكام لديها وبذلك يعتبر القيام عليه فاقداً لكل أساس قانوني مما يتعين ردّه.

ثانياً: من حيث صحة القيام ضد الأمانة العامة:

حيث أن المدعي رفع تظلمه من القرار المطعون فيه إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية بتاريخ ١٩٨٣/٥/٢ وبحلول يوم ١٩٨٣/٧/١٠ يعتبر التظلم قد رفض رفضاً ضمنياً لعدم الرد عليه في مهلة الستين يوماً المنوه إليها بالمادة (١/٩) من النظام الأساسي للمحكمة. ثم أن المدعي أقام دعواه بعريضة وقعها محاميه د. محمد عصفور ورسمت بقلم كتابة المحكمة بتاريخ ١٩٨٣/١٠/٣ أي في ميعاد التسعين يوماً المحددة في المادة (٢/٩) من النظام الأساسي للمحكمة. ومن ثمّ تكون الدعوى قد استوفت حيال المدعى عليه الأول جميع شكلياتها القانونية بالاستناد إلى الفقرتين (١) و(٢) من المادة (٢) السالفة الذكر والمواد (٧) و(٩) و(١٠) من النظام الداخلي للمحكمة وهي لذلك حرية بالقبول شكلاً.

ثالثاً: من حيث الموضوع

حيث أن المدعي طالب في عريضة دعواه الحكم له بإلغاء القرار رقم ٨٣/٣٠٩ الصادر من الأمين العام

لجامعة الدول العربية والقاضي بإنهاء خدمة المدعي اعتباراً من ١٩٨٣/٣/١١ وبإلزام الأمانة العامة للجامعة العربية بأداء تعويض قدره مليون دولار مقابل الأضرار المادية والأدبية مع إلزامها بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة، وحفظ كافة الحقوق الأخرى. وكانت مطالبته بالتعويض مقامة على الأمانة العامة للجامعة العربية بالتضامن مع د.صالح الدباغ، الرئيس السابق لوحدة الرقابة الداخلية والخبير بالأمانة العامة.

وحيث أن الثابت من الأوراق أن المدعي كان يشغل وظيفة مدير لمكتب جامعة الدول العربية بلندن بدرجة مدير ثان إلى أن صدر القرار المطعون فيه رقم ٨٣/٣٠٩ والذي قضى في مادته الأولى بإنهاء خدمة المدعي فوراً وذلك بالاستناد إلى المادة ٦٣ من النظام الأساسي للموظفين والمادة ١٠٣ من اللائحة التنفيذية.

وتشير وقائع الدعوى إلى أن بعض المسؤولين في الأمانة العامة قد تبلّغوا عن وجود بعض التصرفات المالية غير السليمة في المكتب وأن الأمين العام قرّر إثر ذلك إيفاد رئيس وحدة التفقد الإداري والمالي إلى لندن في مهمة تفقدية. كذلك تم إيفاد السيد سهيل الناظر وهو من موظفي وحدة الرقابة الداخلية ـ للمساعدة في عملية التفقد. واستمرت هذه المهمة من ١٩٨٣/٢/٢ إلى غاية ١٩٨٣/٢/٢٥ وقدم د.صالح الدباغ المكلف بهذه المأمورية تقريراً مفصلاً عن أعمال التفقد أضيفت صورة منه لملف المحكمة. وقد أفضى المدعي مشافهة بتبريراته التي دفعت به حسب زعمه إلى الوقوع في الأخطاء "عن حسن نية" ثم دونها كتابة بعد التردد مع توقيعه وذلك أثناء التفقد. وبتاريخ ١٩٨٣/٣/٩ وعملاً بتعليمات الأمين العام، تولى الأمين العام المساعد رئيس الإدارة العامة للشؤون القانونية الاستماع إلى المدعي بحضور رئيس وحدة التفقد وتدوين المخالفات التي أثبتها تقرير التفقد واحدة واحدة مع البيانات التي قدمها المدعي رداً على مانسب إليه، ثم أبدى الأمين العام المساعد ملحوظة في خاتمة تقريره مؤداها أن المدعي لم يفتأ خلال الاجتماع بالاعتراف بأنه مخطئ وأنه رجل سياسة وإعلام ويجهل كل ماله مساس بالمحاسبة.

وحيث أن الأسباب التي أدت إلى إصدار القرار المطعون فيه ترتكز خاصة على تقرير التفقد الذي أعده د.صالح الدباغ بتكليف من الأمين العام للجامعة العربية وعلى محضر الأمين العام المساعد للشؤون القانونية المؤرخ في ٩/ ٣ / ١٩٨٣ بشأن التحقيق مع المدعي فيما نسب إليه من المخالفات على النحو التالي:

أ ـ المعاملات المالية المجراة سنة ١٩٨٠:

ينسب إلى المدعي أنه تعمد تدليس أمري دفع باسم شركة (ريكسون ارنولند) كما يلي:

١ ـ أمر دفع رقم ١٨ بتاريخ ٨٠/٩/١٧ بمبلغ: ١٥٧٥ ج.أ.

٢ ـ أمر دفع رقم ٢٠ بتاريخ ٨٠/١٠/٢٧ بمبلغ: ١٤٢٥ ج.أ

٣٠٠٠ ج.أ.

وقد ذكر فيهما المدعي أنهما ثمن قرطاسية وأدوات كتابية. وتم الصرف من حساب صندوق الدعوة العربية. وقبض المبلغ وقدره (٣٠٠٠ ج.أ.) نقداً من قبل مستخدم في المكتب وجرى التصرف فيه من قبل المدير خلافاً لما هو وارد في أمري الدفع وبما تقضي به الأنظمة والتعليمات.

وإمعاناً في التضليل فقد أرفق المدعي بأمري الدفع صورة باعتماد مبلغ ٣٠٠٠ ج.أ. (لمواجهة

نفقات الطباعة والنسخ والتصوير للنشرات والتقارير الإعلامية التي تصدر عن المكتب تنفيذاً للخطة الإعلامية لعام ١٩٨٠ ...) وعليه توقيع كل من مدير المكتب عمر الحسن وعميد السلك السياسي العربي سفير الجمهورية العربية اليمنية. ويلاحظ د.الدباغ في تقريره (ص ٧) تعليقاً على هذه العملية مايلي: ويبدو أنه (أي المدعي) عمد إلى استغلال اسم وتوقيع العميد لكي (تمر) المعاملة حين تدقيقها في الأمانة العامة بدون اعتراض أو ملاحظة في الوقت الذي خطط فيه المدير السيد عمر الحسن لقبض المبلغ والتصرف فيه في أغراض لاعلاقة لها بالمرة في مواجهة نفقات الطباعة والنسخ للنشرات والتقارير الإعلامية.

ويضيف د. الدباغ موضحاً عند سماعه، بمعية المدعي، من طرف الأمين العام المساعد للشؤون القانونية حول أمر الدفع رقم ١٨ بتاريخ ١٩٨٠/٩/١٧ بمبلغ ١٥٧٥ ج.ا. أن الشركة موجودة والفاتورة مزورة والشيك صدر باسم السيد مراد رشدي مستخدم المكتب الذي قبضه نقداً.

وقد تضمن رد المدعي مايلي: صحيح ماجاء في كلام د. الدباغ والمبلغ المقبوض صرف في إقامة مكتبة ومركز بحوث في الدور السفلي من المبنى.

٢ ـ وحول أمر الدفع الثاني رقم ٢٠ ذكر د. الدباغ أن الشركة موجودة والفاتورة مزورة والشيك صدر باسم دافيد... وقبضه نقداً السيد مراد رشدي وبرر المدعي صرف المبلغ ١٤٤٥ ج . حسب البيان التالي:

٧٤٢,٩٥ ج تكاليف تركيب سجاد لثلاث غرف بالمكتب إضافة إلى تواليت عدد اثنين بالدور الأرضي.

٥٠٠,٠٠ ج تكاليف طلاء بالدور الأرضي دفعت للدهان.

١٨٢,٠٥ ج ثمن ادوات نظافة ومواد تنظيف وإكراميات لعمال البلدية.

١٤٢٥,٠٠ ج

ب ـ المعاملات المالية غير السليمة في سنة ١٩٨١:

ينسب إلى المدعي التزوير في عمليات تمت في عام ١٩٨١ ويقول د.الدباغ في تقريره (ص ٢٧) أن السيد عمر الحسن اعترف بها بعد أن علم أنه وضع يده عليها وهي:

١ ـ أمر دفع رقم ٧ في ٨١/٣/٢٤ بمبلغ: ٥٠٠,٠٠ ج

٢ ـ أمر دفع رقم ٣٣ في ٨١/١٢/١٧ بمبلغ: ٨٠٠,٠٠ ج

٣ ـ أمر دفع رقم ٥٦ في ٨١/١٢/٣٠ بمبلغ: ٨٥٤,٤٠ ج

٢١٥٤,٤٠ ج.ا.

ويعترف السيد عمر الحسن باستعمال هذه المبالغ خلافاً لماورد في أوامر الدفع ويضيف في تبريراته أنه تم شراء آلة طباعة. غير أن د.الدباغ في تقريره يؤكد (ص ٩٠) عدم ثبوت وجودها في جرد محتويات المكتب

الجاري في نهاية ١٩٨٢ . ويفيد نقلاً عن المحاسب، أنه لم يجر إدخال الآلة المزعومة شراؤها في القيود.

جـ ـ المعاملات غير السليمة المجراة خلال عام ١٩٨٢:

نورد هذه العمليات ترتيباً حسب جدول حصولها:

١ ـ أمر الدفع رقم ١ بتاريخ ٨٢/٣/١ بمبلغ ٣٥٥,٠٠ ج.ا.

ذكر أنه مستحق دفعه إلى محلات هارودز وذلك ثمن كرسي ومكتب (طاولة) خاص بالمكتب. وتم دفع هذا المبلغ من الاعتماد الخاص ببند شراء الآلات والأثاث وذلك بناءً على موافقة الإدارة المالية (في الأمانة العامة) حسب التلكس رقم ٥٠ بتاريخ ٨٢/١/٦ ويلاحظ بشأنه:

ـ حسب وثيقة موقعة من قبل المسؤول عن التسليم بمحلات "هارودز" أن البضاعة العائدة لمكتب الجامعة العربية تم تسليمها إلى السيد عمر الحسن في العنوان ٢٥٣ شكسبير تاور في ٨٢/٤/٥ (مستند رقم ٢٠ من تقرير التفقد).

ـ حسب تصريح خطي للموكل بأمور المشتريات في المكتب المدعو كلاركسون الذي أفاد في ٨٣/٢/١٩ أن الشيك المدفوع لشركة هارودز ليس له علم عن أية بضاعة جاءت إلى المكتب في هذا المحل (في مقابلة).

وبرر المدعي لدى مثوله أمام رئيس الإدارة العامة للشؤون القانونية هذه الواقعة بأنه اشترى كرسياً ومكتباً بحوالي (٥٩٠ ج.ا.) لكنه اتضح فيما بعد أن الغرفة المعدة لهذا الأثاث تضيق به. وصادف أن نقل السيد عدنان بغدادي إلى لندن وكان المكتب بصدد شراء كرسي وطاولة له. فجاء بالقطعتين اللتين كانتا في منزله ووضعهما في غرفة السيد البغدادي، واشترى بدلاً عنهما من نفس المحلات كرسياً ومكتباً حجمهما أصغر من القطعتين الأولين بثمن قدره (٣٥٥)ج وهو أقل من المبلغ الذي دفعه من ماله الخاص.

على أن هذا التبرير قد لايجد سنده في الأنظمة المالية التي لاتجيز عملية المقايضة التي لمح إليها المدعي وإلا لكان بإمكان أي موظف أن يبدل أثاث منزله بأثاث الإدارة المقتنى حديثاً والذي لاينسجم مع ذوقه أو بقية مفروشاته علماً بأن النظام الأساسي للموظفين يقرر في المادة ٢/٢٠ أنه يحظر على موظف الأمانة العامة:

"البيع أو الشراء بالذات أو بالواسطة لما تطرحه الجامعة".

وعلى فرض صحة قيام هذه المقايضة فماهي حجة المدعي على صحة أقواله فيما يخص الذي اقتنى به من ماله الخاص الأثاث الذي جاء به من بعد إلى مكتب السيد البغدادي؟.

ـ أمر الدفع رقم ٢٥ بتاريخ ٨٢/٣/٢٢ بمبلغ ٤٤٠,٠٠ ج.ا. ذكر أنه يستحق دفعه لفائدة السيدين محمد زعبر ومحمود منيزل لقاء تكليفهما بحراسة السيد خالد الحسن أثناء حضوره إلى لندن (وقد اعترضت وحدة الرقابة على هذه النفقة على اعتبار أن المذكورين يعملان موظفين في المكتب ولايقبل تكليفهما بأعمال حراسته، وبسؤال محمد زعبر نفى بشكل قاطع أن يكون قد قام بحراسة الزعيم الفلسطيني خالد الحسن وقبضه لأي مبلغ لقاء ذلك. والواقع أن الشيك قبض نقداً من طرف محمود منيزل. وزعم أنه دفع نصف المبلغ أي ٢٢٠ ج لزميله دون أن يثبت صحة زعمه. ولما تعرف المدعي على إفادة السائق محمد زعبر بعدم قبضه أي مبلغ وعدم قيامه بالحراسة

وجاءه الحل من المحاسب الذي أعلن: أنه في الحقيقة لم تكن هناك حراسة وإنما دبر الموضوع بهذا الشكل لإعطاء الموظفين المبلغ لشراء "كسوة" لهما. صرح المدير مبرراً لهذه العملية بعدم إدراج بند في موازنة المكتب للملابس وتم اللجوء إلى هذا الأسلوب لتأمين الملابس اللائقة للموظفين المذكورين (مستند رقم ٥ وص ١٤ من تقرير التفقد). وأخبر محمد زعبر أنه تلقى إشعاراً بانتهاء عمله إثر هذه العملية...

٢ ـ امر الدفع رقم ١٧ الصادر بتاريخ ٨٢/٥/٢١ بمبلغ ٢٢٥,٠٠ ج.

ذكر أنه مستحق دفعه لشركة Scientific Service Limited وذلك قيمة تكاليف تصليح أنابيب المياه الخاصة بالمكتب حيث وقع تسرب في المياه نتيجة خلل طارئ في المواسير وتم إصلاحه بصورة عاجلة حرصاً على الموكيت moquette وأثاث المكتب من التلف. وتم دفع هذا المبلغ بناءً على تعليمات المدير. ويلاحظ في شأنه أن:

ـ الشركة وهمية لاوجود لها. والفاتورة مزورة بمافيها اسم الشركة.

ـ العمل المشار إليه لم يتم في المكتب.

ـ أرفق بأمر الدفع (إمعاناً في التمويه والتضليل) صورة من خطاب بالإنجليزية موجه من (السفير عمر الحسن) إلى عنوان الشركة الوهمية بإرسال الشيك لها بمبلغ (٢٥٥ ج) لإعلامه باستلامه.

ـ صدر الشيك باسم الشركة الوهمية لكنه لم يقبض من قبلها (طبعاً) ولم يرسل لها. وقبض نقداً من قبل مستخدم في المكتب (مستند رقم ١٦ من تقرير التفقد).

ولدى استجوابه من لدن رئيس الإدارة العامة للشؤون القانونية عن هذه العملية اعتصم المدعي بعدم تذكره هذا الموضوع معلناً أنه كان وقع على الشيك والأوراق المرفقة به.

٣ ـ امر الدفع رقم ١٩ بتاريخ ٨٢/٥/٢١ بمبلغ ٣٩٠,٠٠ ج.ا.

ذكر فيه أنه مستحق دفعه إلى الشركة McGUIGAN SONS وذلك ثمن تركيب وتصليح جهاز التلفزيون الخاص بالمدخل الرئيسي للمكتب. وتم دفع هذا المبلغ بناءً على تعليمات المدير. ويلاحظ بشأنه أن:

ـ الشركة موجودة ولكن العمل موضوع الفاتورة لم يتم في المكتب. والفاتورة مزورة ومايتبعها من وثائق.

ـ أرفق بأمر الدفع صورة خطاب بالإنجليزية مرسل من (السفير عمر الحسن) إلى الشركة بإرسال الشيك لها بمبلغ (٣٩٠ ج) ولإعلامه بالاستلام.

ـ تم قبض الشيك نقداً من قبل أحد مستخدمي المكتب ولم يرسل إلى الشركة ولم يدخل في حسابها (مستند رقم ١٧ من تقرير التفقد) .

حول هذه العملية أجاب المدعي لدى سماعه في مقر الأمانة العامة أنه لاعلم له بهذا الموضوع وسيتأكد في شأنه لدى المكتب.

٤ ـ أمر الدفع رقم ٢٥ بتاريخ ٨٢/٥/٢٨ بمبلغ ٣٠٠٠,٠٠ ج.ا.

ذكر أنه المبلغ المدفوع إلى السيدة DORIS FOXTON الموظفة في البرلمان البريطاني وذلك عن

تكاليف الدراسة الإعلامية التي كلف المكتب بإعدادها عن البرلمان البريطاني. وقد تم دفع هذا المبلغ بناءً على تعليمات مدير المكتب. ويلاحظ في شأنه:

- صدر الشيك باسم دوريس فوكستون وعليه تظهير بهذا الاسم ثبت أنه ليس توقيع صاحبته. وهو تدليس في الإمضاء.

- أفاد اللورد مولوي (Lord MOLLOY) زوجها الذي يعمل في المكتب في حصة من الوقت في إفادة أخذت منه خطياً بحضور السيدة إنعام مالك والسيد سهيل الناظر أن زوجته لم تستلم هذا الشيك و لم توقع عليه و لم تقبض أي مبلغ. وأضاف اللورد مولوي أنه هو الذي أعد الدراسة وليست زوجته وأن السيد عمر الحسن دفع له لقاء هذا العمل ٥٠٠ ج.ا. فقط دفع منها ١٠٠ ج. لزوجته التي قامت بالطباعة. وأن المدير استحصل منه على إيصال مفاده أنه قبض ٦٠٠ ج.ا.

- قبض الشيك نقداً.

- أكد اللورد مولوي أن زوجته ليست موظفة في البرلمان (يراجع المستند رقم ٤).

حول هذه العملية أفاد المدعي أنه استخدم اسم السيدةDORIS FOXTON بناءً على طلب زوجها LORD MOLLOY الذي أبى أن يذكر اسمه. وتم صرف مبلغ ٣٠٠٠ ج. حسب التفصيل التالي:

٦٠٠,٠٠ ج للسيد مولوي وزوجته.

٧٥٠,٠٠ ج . للسيدة مني الفشاشيي التي ساعدت على إتمام الدراسة.

١١٠٠,٠٠ ج. للسيدة كيت ماجوار.

٣٦٦,٥٤ ج . مصاريف طباعة.

١٤٧,٩٠ ج مصاريف نثرية.

٢٩٦٤,٤٤ ج. الاجمالي

وأضاف بأنه يملك إيصالات تثبت تسلم هذه المبالغ من قبل المشاركين في إعداد الدراسة (ص ٧ من تقرير الإدارة العامة للشؤون القانونية.

ويشير د.الدباغ تعقيباً على أقوال المدعي أن السيد عمر الحسن يخلط بين أمور عديدة منها مايتعلق بإعداد دراسة عن الصحافة البريطانية (مستند رقم ٣٢) ومنها مايتعلق باللجنة الدولية للتحقيق في انتهاكات إسرائيل. ويؤكد أن اللورد مولوي هو الذي قام بالدراسة عن البرلمان البريطاني وحده (تراجع إفادته المطولة مستند رقم ٤). كذلك يلاحظ أنه من الثابت أن اللورد مولوي لم يعلم إطلاقاً، لاهو ولا زوجته، باصدار الشيك بالمبلغ المحرر فيه ، إضافة الى أن اللورد مولوي يعمل في المكتب ويتقاضى مكافأة شهرية مستمرة قدرها ٧٥٠,٠٠ ج. ، وينظم الشيك باسمه الصريح بدون أي حرج (ص ٩٢/٩١/٩٠ من تقرير التفقد).

٥ - أمر الدفع رقم ١٨ا بتاريخ ٨٢/٩/١٦ بمبلغ: ٣٤,٥٧ ج.ا.

ذكر أنه مستحق دفعه إلى شركة FRANKIE McGUIGAN وذلك عن تكاليف تنظيف وتصليح مصرف المجاري بالدور الأرضي في المبنى. وتم دفع المبلغ بناءً على تعليمات المدير ويلاحظ بشأنه:

ـ أن الشركة موجودة ولكن العمل موضوع الفاتورة لم يتم في المكتب والفاتورة مزورة ومايتبعها من وثائق.

ـ أن الشيك لم يحرر باسم FRANKIE McGUIGAN وإنما صدر باسم محمد زعبر وهو مستخدم في المكتب وقبض نقداً.

حول العملية أجاب المدعي أنه لاعلم له بالموضوع وسيتأكد في شأنه لدى المكتب (ص ٨ من تقرير الإدارة العامة القانونية).

ذكر المدعي لدى سماعه في الأمانة العامة (ص٢ من التقرير) أن اللجنة الإعلامية لمجلس سفراء العرب قررت الاستعانة بالكاتب PETER MANSFIELD كمستشار لها ولمكتب الجامعة، ولما كانت الأمانة العامة قد خفضت اعتمادات الشريحة الرابعة المستحقة بدءاً من ٨٢/١٠/١ من (٣٠٠٠٠ دولار إلى ٨٠٠٠ دولار، ولما كان المكتب ملتزماً بإعطاء مكافأة للسيد مانسفيلد وقدرها ٣٠٠٠ ج. من ٨٢/١١/١ إلى ٨٣/١/٣١ فقد طلب من المحاسب أن "يتدبر الأمر" حتى يتمكن مانسفيلد من قبض ٢٠٠٠ ج. فقام المحاسب بإتمام الإجراءات ووافقه هو عليها وذلك لمصلحة العمل وبدافع الاضطرار.

هذا وأن "مانسفيلد" رفض قبض الشيك محافظة على حياده وسمعته كصحفي بريطاني. وعن سؤال د. الدباغ أن "مانسفيلد" لم يستلم قيمة الشيك في تاريخ صرفه أي في ٢٣ /١١/ ١٩٨٢ وإنما على كرتين الأولى ومقدارها ١,٠٠ ج. في ٨٢/١٢/٢٣ والثانية ومقدارها ١,٠٠٠ ج. في ٨٣/١/١٦ أجاب المدعي أن "مانسفيلد" كان غائباً عن لندن وعند عودته عرض عليه ١,٠٠٠ ج. ثم صرف له الألف الثانية بعد شهر وذلك لتجربته في العمل علماً بأن المبلغ كان في صندوق المحاسب.

إن أقوال المدعي لايمكن الارتياح إليها من عدة أوجه:

ـ إذا كان "مانسفيلد" غائباً عن لندن عند إصدار الشيك لفائدته فكيف يتم قبضه من طرف المكتب في ذات التاريخ بناءً على رفض استلامه محافظة على حياده وسمعته؟.

ـ إن اللجنة الإعلامية لمجلس السفراء العرب أوصت في اجتماعها المنعقد يوم ٨٢/١١/١٢ حقاً بالاستعانة بخدمات الكاتب والصحفي بيتر مانسفيلد للاستفادة من اتصالاته وعلاقاته على الساحة الإعلامية وذلك للعام ١٩٨٣.

ـ بأي حق نظامي تصرف مكافأة مانسفيلد (على فرض صحتها) في أول فترة استحقاقها وكيف يجوز الاحتفاظ بهذه الأموال في صندوق المحاسب خلافاً للأنظمة المالية النافذة؟.

ـ إذا كانت مصلحة العمل تقتضي فعلاً دفع مكافأة مانسفيلد وهو مايبرر به المدعي هذه العملية، فقد كان عليه عرض الموضوع على الأمين العام وتوخي الأساليب الإدارية الصحيحة بذات الطريقة التي سلكها في شأن صرف مرتبات اللورد مولوي حيث قام بعرض الموضوع على الأمين العام لتلقي تعليماته بشأنه دون اللجوء إلى الخزعبلات والحيل والمعاملات الوهمية والمفتعلة، لو كان الدافع حقاً هو مصلحة العمل!!

٦ ـ أمر الدفع رقم ١٩ بتاريخ ١٩٨٢/٩/١٦ بمبلغ: ٩٠ ج.أ.

ذكر أنه مستحق دفعه إلى شركة: McGuigan Sons وذلك عن تكاليف وأجرة تصليح وتركيب

بعض التمديدات الكهربائية والمفاتيح والفيش الكهربائية بالدور الأرضي وتم دفع المبلغ بناءً على تعليمات المدير ويلاحظ في شأنه أن:

ـ المحل موجود ولكن العمل بأمر الدفع لم يتم في المكتب والفاتورة مزورة.

ـ تم إصدار الشيك فعلاً باسم Mr. T.S. Spalding وعليه تظهير بهذا الاسم وموقع عليه من قبل "Spalding " وهذا التوقيع لايتطابق ويختلف عن التوقيع فوق إيصال الاستلام المؤرخ في ١٩٨٢/٩/٢٢ باسم الدهان Spalding وقد جرى على كل قبض الشيك نقداً من قبل عاملة التنظيف في المكتب (هدى) .

ـ يشير د. الدباغ في تقريره أن المكتب لجأ إلى عملية التزوير بغاية دهن غرفة المحاسب ودفع أجرة الدهان، لأن إصلاح الخلل في الكهرباء أمر لابد منه ولايثير أي اعتراض خلافاً لدهان الغرفة (ص ٢٤ من تقرير التفقد) .

٧ ـ أمر الدفع رقم ٢٣ الصادر بتاريخ ٨٢/٩/١٧ بمبلغ ١٥٢,١٧ ج.

ذكر أنه مستحق الدفع إلى شركة:.Scientific Service Ltd وذلك ثمن وتركيب وفحص عدسات كاميرا التلفزيون بالمدخل الرئيسي للمبنى. وتم دفع المبلغ بناءً على تعليمات المدير ويلاحظ بشأنه:

ـ أن الشركة وهمية لاوجود لها والفاتورة مزورة بما فيه اسم الشركة.

ـ أن العمل المنصوص عليه في الفاتورة لم يتم في المكتب.

ـ أن الشيك صدر باسم OPUS INTERIORS LIMITED وقبض المبلغ من قبل هذا المحل.

ـ أرفق بأمر الدفع صورة خطاب بالانكليزية موجه من السفير عمر الحسن إلى شركة Scientific Services الوهمية لإعلامها بإرسال الشيك بمبلغ ١٥٢,١٧ ج. ولإعلامه بالاستلام في حين أن الشيك صدر باسم محلات QPUS وقبض منها.

ويذكر د. الدباغ أنه توجه إلى شركة OPUS INTERIORS وتعلل أن المكتب وهو بصدد إعداد حساباته النهائية عن عام ١٩٨٢ يود التحقيق في نوع العمل المجرى لقاء الشيك رقم ٢٥٩٢٣ ذي المبلغ ١٥٢,١٧ ج وبعد استمهاله حتى يراجع صاحب المحل قيوده والعودة في اليوم التالي تسلم د.الدباغ وثيقة من صاحب المحل بتاريخ ٨٣/١٢/١٤ مختومة باسم المحل مفادها أن العمل موضوع الشيك قام به لإصلاح الأضرار التي لحقت بالسجاد الكائن في العنوان ٢٥٣ Shakeespeare Tower, the Barbican وهو عنوان منزل المدعي (مستند رقم١ من تقرير التفقد).

وأجاب السيد عمر الحسن عند سؤاله عن هذه العملية من طرف رئيس الإدارة العامة للشؤون القانونية: حقيقة تم إصلاح سجاد منزلي ودفعت ثمن هذا الإصلاح من مالي الخاص. ولاأدري كيف تم هذا الأمر وسأبحث عنه في المكتب أما الشيك والفاتورة وأمر الدفع والتوقيعات الموجودة بها هي توقيعاتي (ص٨)..

وأوضح د. الدباغ في تعقيبه على هذا الرد أن المدعي قام بدفع مبلغ ١٦٥,٣١ ج.ا إلى محل السجاد بشيك من حسابه الشخصي بتاريخ ٨٢/٨/٣ وذلك لقيام محل OPUS بإصلاح وتنظيف سجاد منزل المدير. وعندما قدم له صاحب المحل الفاتورة وجد المدعي أن مبلغها كبير فسدد جزءاً منه من حسابه الخاص ولما

استمر صاحب المحل في مطالبته بتسديد كاملَ الفاتورة لجأ السيد عمر الحسن إلى تسديد الجزء الباقي منها وقدره (١٥٢,١٧ ج.ا.) من حساب المكتب بعد إجراء عملية تزوير فاضحة باسم شركة وهمية (ص٤ من التقرير).

٨ ـ أمر الدفع رقم ٢٩ بتاريخ ٨٢/١٠/١٥ بمبلغ: ٤٠٠,٠٠ ج.

ذكر أنه مستحق دفعه إلى جمعية أصدقاء فلسطين في مدرسة لندن للاقتصاد وذلك مساهمة من المكتب في تغطية النشاطات الإعلامية التي تقوم بها الجمعية ونظم الشيك باسم Mr Z. Audi والملاحظ أنه بموجب أمر الدفع عدد ٢٢ بتاريخ ٨٢/٦/١٥ تم صرف مبلغ (٣٠٠,٠٠ ج) لفائدة جمعية أصدقاء فلسطين في مدرسة لندن للاقتصاد وذلك دعماً لنشاط الجمعية في الاحتفال بيوم الأرض وصدر الشيك باسم: تيمور افضال. وعليه تظهير بهذاالاسم وأرفق به خطاب من هذا الأخير بوصفه رئيسها.

ولدى سؤال المحاسب عن صفة السيد (ز.عودة) لم يقدم أي توضيح أو إثبات لصلته بالجمعية وهو ماحمل د. الدباغ إلى الشك في عدم صحة دفع المبلغ للجمعية (ص٢٣ من تقريره).

٩ ـ أمر الدفع رقم ١٠ بتاريخ ٨٢/١١/١٥ بمبلغ: ٣٠٠,٠٠ ج.

ذكر أنه مستحق دفعه إلى شركة FRANKIE McGUIGAN وذلك عن تكاليف تركيب بلاط جديد في بعض المراحيض والحمامات (٢) بالمكتب حيث تكسر بعضه وجرى استبداله. وتم دفع هذا المبلغ بناءً على تعليمات مدير المكتب ويلاحظ بشأنه :

ـ الشخص موجود والعمل لم يتم في المكتب والفاتورة مزورة.

ـ صدر الشيك باسم محمود الشريف وهو طالب فلسطيني يدرس في لندن وبرر المدعي العملية بقوله أمام رئيس الإدارة العامة للشؤون القانونية (ص٥ من التقرير):

كل التفاصيل الواردة في كلام د. الدباغ صحيحة . فالسيد محمد الشريف هو طالب فلسطيني هرب من الحرب في لبنان و لم يكن يكسب شيئاً، فطلب من المكتب مساعدته مادياً ريثما يتصل مع أهله للحصول على بعض الموارد فأذنت للمحاسب "بتدبير الأمر" وهو الذي قام بالعملية. وقد اقتصر دوري على التوقيع دون التحقق من التفاصيل. وأما الأستاذ الدباغ فإنه يؤكد في تقريره (ص٢٠) أن الطالب الفلسطيني يتلقى منحة دراسية من السفارة الليبية حسب المعلومات المستفادة من مكتب المنظمة بلندن.

١٠ ـ أمر الدفع رقم ١٧ بتاريخ ١٩٨٢/١١/١٩ بمبلغ: ١٠٠,٠٠ج.ا. ذكر أنه يستحق دفعه إلى شركة McGUIGAN & SONS وذلك تكاليف تركيب قفل كهربائي في المدخل الزجاجي بالمبنى. وتم دفع هذا المبلغ بتعليمات المدير والملاحظ بشأنه:

ـ الشخص موجود والعمل لم يتم بالمكتب والفاتورة مزورة.

ـ صدر الشيك باسم E. Sunga وهو مستخدم يعمل في المكتب (٢٢ من تقرير التفقد). أجاب المدعي في تبريره لهذه العملية (ص٦ من تقرير رئيس الإدارة العامة للشؤون القانونية) بأنه دفع هذا المبلغ إلى ايفرن بعنوان عمل إضافي.

١١ ـ أمر الدفع رقم ١٩ بتاريخ ٨٢/١١/٢٣ بمبلغ: ٢٠٠٠,٠٠ ج.ا.

ذكر نه يستحق دفعه إلى شركة SCIENTIFIC SERVICES (مستند رقم ٧) وذلك لقاء تكاليف تصليح أنابيب وصمامات جهاز التدفئة المركزي في المكتب. وتم دفع هذا المبلغ بناءً على تعليمات المدير بضرورة وأهمية تصليح الجهاز نظراً لخطورته على حياة العاملين بالمكتب. ويلاحظ بشأنه:

ـ الشركة وهمية ولاوجود لها والفاتورة مزورة و لم يتم إصلاح جهاز التدفئة إطلاقاً.

ـ أرفق بأمر الدفع تقرير من كلاركسون موجه إلى المدير يشرح له خطورة جهاز التدفئة وضرورة إصلاحه.

ـ تم تمرير تقدير للصيانة من المحاسب في مكتب لندن للمدير الذي صادق عليها (عرض مزور وغير صحيح)

أرسل مدير مكتب لندن رسالة موقعه من قبله كـ "السفير عمر الحسن" إلى الشركة واشعرها عن اصدار وارسال شيك بمبلغ ٢٠٠٠ ج. وفي حقيقة الامر فان الشيك قد حرر باسم بيتر مانسفيلد الذي لم يقبض من طرفه وإنما قبض نقداً من قبل المكتب وبناءً على هاتف من المحاسب زياد.

١٢ ـ أمر الدفع رقم ٧ بتاريخ ٨٢/١٢/١ بمبلغ ٢٠٠,٠٠ ج.

ذكر أنه يستحق دفعه إلى شركة وذلك لتلبية تكاليف وثمن تركيب شباك حديدي مع شبابيك الدور الأرضي من المبنى. وقد تم دفع هذا المبلغ بناءً على تعليمات المدير. ويلاحظ بشأنه:

ـ الشركة موجودة ولكن العمل لم يتم في المكتب والفاتورة مزورة والشيك صدر باسم كلاركسون وقبض نقداً (مستند رقم٩).

حول هذه العملية أجاب المدعي لدى سماعه في مقر الجامعة بتونس (ص٦) قائلاً:

إن ماقاله د. الدباغ صحيح والمبلغ صرفته فعلاً إلى كلاركسون المسؤول الإداري في المكتب مقابل ساعات عمل إضافي. وقد لجأ المحاسب الى هذا العمل نظراً لعدم وجود اعتمادات في باب الاستخدام المحلي. ثم استدرك وقال أن المكتب كان قد وعد كلاركسون بالزيادة في راتبه. ويمكن اعتبار جزء من الـ ٢٠٠ ج. تعويضاً عن الزيادة الموعود بها خلال عام ١٩٨٢.

ويبقى لنا أن نتساءل هل أن أساليب التصرف العصرية تبيح مثل هذا التبرير لتغطية عمليات لامبرر لها؟.

١٣ ـ أمر الدفع رقم ١٢ بتاريخ ١٩٨٢/١٢/١ بمبلغ ٦٢٥,٢٥ ج.

ذكر أنه يستحق دفعه إلى شركة: United Gas P.L.C وذلك ثمن وتكاليف تركيب دفايات غاز مثبتة بالحائط (٣) حيث أن الدفايات الموجودة كسرت وأصبحت غير صالحة للاستعمال. ويتحمل المكتب تكاليف إصلاحها وتركيب بدلاً منها حيث أنها خاصة بالمالك وليست من موجودات المكتب. وتم دفع المبلغ بناءً على تعليمات المدير ويلاحظ بشأنه (مستند رقم٩).

ـ أن الشركة وهمية لاوجود لها والفاتورة مزورة. والعمل لم يتم إجراؤه إطلاقاً في المكتب. صدر الشيك باسم كلاركسون. وجه المدير كما هو مألوف خطاباً بالإنكليزية إلى عنوان الشركة بإرسال الشيك لها

لإعلامه بالاستلام.

أورد المدعي في تبريره أن العادة جرت أن يقدم المكتب هدايا بمناسبة آخر السنة إلى بعض الصحفيين ورجال الحكومة والبرلمانيين. ولما لم تكن هناك اعتمادات للصرف منها فقد طلبت من المحاسب (أن يتدبر الأمر) حتى تقدم بعض الهدايا للأصدقاء الذين ليس هناك بد من مجاملتهم ولجأ المحاسب إلى الإجراءات التي بينها د. الدباغ. وأضاف أن الأموال التي توفرت من العمليات التي قام بها المحاسب صرف منها المكتب مبلغ ٦٥٥,٥٠ ج.ا. ثمن قرطاسية وأدوات كتابية. وكان الدافع لها تخفيض الشريحة الرابعة عن عام ١٩٨٢ (ص٤ من تقرير الإدارة العامة للشؤون القانونية).

١٤ ـ أمر الدفع رقم ١٩ بتاريخ ١٩٨٢/١٢/٩ بمبلغ: ٧٤٨,١٩ ج.

ذكر أنه يستحق دفعه إلى شركة ANKER INTERNATIONAL LTD وذلك ثمن تكاليف وتركيب نظام أمني بمفاتيح أرقام بالمدخل الرئيسي بالمبنى. وتم الدفع بناءً على تعليمات المدير وذلك نظراً لأهمية وضرورة تعزيز إجراءات الأمن بالمبنى. ويلاحظ بشأنه (ستند رقم١٠).

ـ أن الشركة موجودة ولكن العمل لم يتم في المكتب. والفاتورة مزورة وصدر الشيك باسم كلاركسون وقبض نقداً من المكتب:

برر المدعي هذه العملية بما أورده في أقواله عن العملية السابقة.

١٥ ـ امر الدفع رقم ٢٠ بتاريخ ١٩٨٢/١٢/٩ بمبلغ: ٢٠٧,٥٧ ج.

ذكر أنه يستحق دفعه إلى شركة OPUS INTERIORS Ltd وذلك أجرة تنظيف سجاد المكتب في بعض الغرف والممرات. وتم دفع المبلغ بناءً على تعليمات المدير. ويلاحظ بشأنه أنه (مستند رقم١٢).

ـ أن المحل موجود والعمل العائد للفاتورة لم يجر في المكتب والفاتورة مزورة وتم إصدار الشيك باسم كلاركسون وقبض نقداً من المكتب.

ـ لقد تم تنظيف سجاد المكتب في جميع أدوار المبنى في شهر اكتوبر ١٩٨٢ بمبلغ ٢٥٠ ج. حسب أمر دفع سليم باسم ذات الشركة يحمل رقم ١٣ بتاريخ ١٩٨٢/١٠/١٥ (ص٢١من تقرير التفقد).

١٦ ـ أمر الدفع رقم ٢١ بتاريخ ٨٢/١٢/١٤ بمبلغ: ٢٥٠ ج.

ذكر أنه يستحق دفعه لشركة J. McGuigan & Sons وذلك تكاليف تمديد شبكة أسلاك كهربائية في الدور العلوي للمبنى وتركيب مفاتيح وكابلات خاصة بها. وتم دفع المبلغ بناءً على تعليمات مدير المكتب ويلاحظ بشأنه (مستند رقم١٤).

إن الشيك حرر باسم كلاركسون والعمل لم يتم في المكتب والفاتورة مزورة.

أجاب المدعي بما أورده في أقواله عن العملية ١٣ (ص٣،٤ من تقرير الإدارة العامة للشؤون القانونية).

١٧ ـ أمر الدفع رقم ٥ بتاريخ ١٩٨٢/١٢/٢٠ بمبلغ١٠٠ ج.ا.

ذكر أنه يستحق دفعه إلى شركة SCIENTIFIC SERICES Ltd لقاء تركيب قفل حديدي في مدخل الدور الأرضي بالمبنى. ويلاحظ بشأنه أن الشركة غير موجودة والأوراق مزيفة (مستند رقم٦).

وأجاب المدعي مبرراً هذه العملية بأنه دفع هذا المبلغ إلى إيفرن (ص٦ من تقرير الإدارة العامة للشؤون القانونية).

١٨ ـ أمر الدفع رقم ٥٦ بتاريخ ٨٢/١٢/٢٢ بمبلغ ٢٥٠ ج.ا.

ذكر أنه يستحق دفعه إلى شركة TRADE SERVICES FACTORY MAINTAENANCE Ltd وذلك أجرة تنظيف جدران المبنى من الداخل بجميع أدواره وتم دفع المبلغ بناءً على تعليمات مدير المكتب. ويلاحظ بشأنه (مستند رقم١٣).

ـ أن الشركة موجودة ولكن العمل لم يتم في المكتب والفاتورة مزورة وصدر الشيك باسم كلاركسون وقبض نقداً من قبل المستخدم السيد محمد زعبر. أجاب المدعي فيما أورده في أقواله عن العملية ذات الرقم ١٣: (ص٤ من تقرير الإدارة العامة للشؤون القانونية).

١٩ ـ أمر الدفع رقم ٥٩ بتاريخ ٨٢/١٢/٢٤ بمبلغ ١٥٠ ج.

ذكر أنه يستحق دفعه إلى شركة ANKER INTERNATIONAL Ltd وذلك تكاليف تصليح وتركيب زجاج إحدى الشبابيك في الدور الأرضي وتم الدفع بناءً على تعليمات المدير ويلاحظ بشأنه (مستند رقم١٥):

ـ أن الشركة موجودة والعمل لم يتم في المكتب والفاتورة مزورة. وحول هذه العملية نحيل إلى تبرير المدعي في أقواله عن العملية المتقدمة (ص٤ من تقرير الإدارة العامة للشؤون القانونية).

٢٠ ـ أمر الدفع رقم ٦٣ بتاريخ ٨٢/١٢/٢٤ بمبلغ ٩٠٠ ج.ا.

ذكر أنه يستحق دفعه إلى شركة SCIENTIFIC SERVICES Ltd وذلك تكاليف تصلح وتركيب عدسات جهاز تلفزيون مراقبة المدخل واستبدال إحدى كاميراته وتصليح الأخرى واستبدال tube معطل... وتم الدفع بناءً على تعليمات المدير ويلاحظ بشأنه (مستند رقم٦):

ـ أن الشركة وهمية لاوجود لها والفاتورة مزورة والعمل لم يتم في المكتب.

ـ أرفق بأمر الدفع تقرير من الموظف كلاركسون مفاده تعطل جهاز التلفزيون وأجاب المدعي قائلاً: أوافق على ماجاء بتصريحات د. الدباغ وحقيقة الأمر أن المبلغ دفع للسيد فؤاد أبو غيدة وهو موظف محلي أنهيت خدماته في ٨٣/١/١ عملاً بتعليمات الأمانة العامة الخاصة بالتخفيض من عدد الموظفين المحليين. وبما أن السيد أبو غيدة كان قد ترك عمله في شهر ابريل ١٩٧٢ ليلتحق بالعمل في المكتب وفوجئ بقرار الأمانة العامة الذي طلب مني أن أستبقيه فقط لمدة شهرين ريثما يجد عملاً آخر. وحيث لم تكن لي في موازنة المكتب لعام ١٩٨٣ اعتمادات لذلك، فقط طلبت من المحاسب أن يتدبر الأمر، فقام بهذه العملية (ص٦ من تقرير الإدارة العامة للشؤون القانونية).

هذا التفسير للعملية يدحضه الدكتور الدباغ في تقرير تفقده (ص٩٩) بما مفاده:

أن السيد عمر الحسن يعترف بأنه أنهى خدمة فؤاد أبو غيدة عند نهاية عام ١٩٨٢ وقد ترك هذا الأخير العمل فعلاً. ولذا يكون المدير قد تبرع بأموال الجامعة بلاسند نظامي أو قانوني وماادعاؤه بأنه خشي أن يؤدي قرار التخفيض في الموظفين المحليين في المكاتب الخارجية إلى التشهير بالجامعة، فدفع له المبلغ ليرضيه ريثما يتدبر

عملاً وماهذا إلادعاء لايقوم على أساس. لأن مكاتب الجامعة الأخرى في الخارج قد تبلغت القرار والتزمت به ولم يثر تطبيقه أي مس بسمعة الجامعة. والواقع أن المدير لم يكن في ذهنه حماية سمعة الجامعة بل (شراء سكوت) أبو غيدة (وإخماد) نقمته عليه لأن أبو غيدة لم يفهم منطق المدير وتصرفه من الخدمة بدعوى الامتثال لتعليمات الأمانة العامة، وفي ذات الوقت يقوم المدير بتعيين:

١ ـ مايكل دمبر الانكيزي براتب قدره ٥٠٠ ج.ا في حين أن هذا الأخير كان يعمل في مركز البحوث (مدرب) ويتقاضى ٣٠٠ ج.

٢ ـ يقوم المدير بتعيين المرأة ادريانا كارير الإنكليزية الجنسية أيضاً.

٣ ـ ثم ينذر عرفان عرب (باحث ومترجم) الفلسطيني بإنهاء خدمته بحجة الالتزام بتعليمات الأمانة العامة.

أساليب التزوير المعتمدة:

كشف هذه الأساليب التي لجأ إليها المدير بمساعدة المحاسب، الموظف كلاركسون في الاستجوابات التي طرحها عليه د/الدباغ أثناء التفقد (ص١٦ من التقرير). وقد أوضح بمحضر الموظفة السيدة إنعام مالك أن ذلك كان يتم بشراء مجموعات من الأحرف والأرقام بمختلف الأحجام من السوق، وهي متوفرة ثم يعمد إلى اقتطاع الأحرف وكذلك الأرقام ووضعها ولصقها على ورقة ليخرج اسم الشركة الوهمية ورقم الهاتف... ثم يقوم بتصوير الورقة التي عليها الأحرف والأرقام المصفوفة، فتخرج الصورة وكأنها فاتورة باسم الشركة الوهمية.وبعدها يمكن أن يرقم عليها مايخطر على بال المحاسب بمعرفة المدير واعتماده من الأعمال والمبالغ التي لم تكن تتم فعلاً في المكتب. وبطلب من د. الدباغ اقتنى له كلاركسون مجموعة من الأحرف والأرقام من السوق (الصفحة الثانية والثالثة بدون رقم بين ١و٢ من التقرير).

والطريقة الأخرى التي كان يلجأ إليها المدعي في عمليات التزوير تتمثل في تصوير فواتير سابقة لشركات أو محلات موجودة (يتعامل معها المكتب) فعلاً بعد تغطية ماكان مكتوباً فيها باستثناء العنوان فتظهر الصورة وعليها العنوان فقط ويحرر فيها من ثم أعمال ومبالغ لم تتم فعلاً في المكتب.

التوقيع على الشيكات:

إن السيد عمر الحسن هو الذي يملك حق التوقيع على الشيكات وتحريك الحسابات وهوا لذي يحدد ويُعلم البنك باسم الموظف الذي له حق التوقيع الثاني وأحياناً يعلمه الاكتفاء بتوقيعه الأول فقط. ويذكر د/الدباغ في تقريره أنه وجد العديد من الكتب الموجهة من المدير إلى البنك يطلب إليه فيها الاكتفاء بتوقيعه الأول فقط بدعوى أن السيدة إنعام مالك التي أعطاها حق التوقيع الثاني متغيبة في الوقت الحاضر وغير موجودة على رأس عملها.

دفع بعض الشيكات نقداً:

هناك سلوك آخر غريب هو تدخل المدير لدى البنك لصرف بعض الشيكات نقداً وصدور التعليمات بعدم صرف أي شيك مسحوب على مكتب الجامعة العربية (نقداً إلا بموافقة خطية من المكتب وبعد تأكيد

هاتفي من المدير نفسه. وهناك خطاب رسمي من مدير البنك إلى (السفير عمر الحسن) مؤرخ في ١٩٨٢/١/٢٥ يؤكد له فيه أنه أعطى تعليماته إلى أمناء الصناديق في البنك للتقيد بهذا الطلب (مستند رقم٢٤).

وقد علل المدعي تصرفه هذا بأنه أعطى هذه التعليمات بعد اكتشاف قبض شيك محرر باسم إحدى الموظفات في المكتب بعد تركها العمل من قبل شخص آخر ولم يهتد التحقيق إلى معرفة قابض الشيك وفاته أن الشيك العادي يكون قابلاً للتداول من شخص إلى آخر بطريقة التظهير. وإذن فما هو الحرج في قبض الشيك الصادر باسم موظفةمن طرف شخص آخر؟ أين الحرج أو المخالفة في ذلك؟ وفي رأي د/الدباغ أن الدافع الحقيقي لهذه الطريقة يكمن في التمهيد وتيسير عمليات التزوير بحيث تحرر الشيكات بأسماء مستفيدين معينين ويطلب المدير من البنك حسب تعليماته أن يتم دفعها نقداً إلى أحد المستخدمين في المكتب ثم يتم التصرف في مبالغها في أغراض أخرى (ص٣١ من تقرير التفقد).

استعادة الشيكات من البنك بعد صرفها:

سلوك آخر توخاه المدير السيد عمر الحسن في خطابه الموجه إلى البنك بتاريخ ١٩٨١/٨/١٩ من مقتضاه أن يعيد إليه البنك كافة الشيكات الصادرة عن المكتب مابين تاريخ ٧٩/٥/٦ وحتى ٨٠/١٢/٣١ (مرفقة بالمستند رقم٢٤).

وعلل المدعي تصرفه هذا بطلب استعادة الشيكات بذات جوابه السابق وهو اكتشاف قبض شيك صادر: لأمر موظفة من قبل شخص آخر وكأن في الأمر جرم (ص٣١ من تقرير التفقد).

الدعوات والهدايا...

يقوم المكتب من حين لآخر بصرف مبالغ لقاء تقديم باقات من الزهور يذكر على أمر الصرف العائد لها أنها قدمت لشخصيات سياسية أو إعلامية أو لزوجاتهم وذلك بمناسبة اجتماعية. وهذا الإنفاق يقبل باعتبار أنه شيء طبيعي يقتضيه العمل الإعلامي وتوطيد العلاقات العامة مع مثل هذه الشخصيات.

لكنه ظهر من خلال التدقيق ومراجعة بعض الملفات المحفوظة لدى المحاسب وجود بعض الفواتير الأصلية الصادرة عن محل بيع الزهور وقد دوّن المحاسب عبارة (طلب فواتير بدون أسماء) وعليها عبارة يعتمد وتوقيع مدير المكتب وعبارة سددت وتوقيع المحاسب... والأصل أن يكلف محل بيع الزهور بإرسال باقة إلى شخص يوضح له اسمه وعنوانه ليتم إيصال الباقة إليه بعنوانه. وبعد أن يتم عمله يحرر الفاتورة وعليها اسم الشخص والعنوان والمبلغ المطلوب تسديده. فما سر إخفاء أسماء المرسل إليهم وعناوينهم إذا كانت البطاقات ترسل بصفة رسمية لاشخصية في نطاق العمل الإعلامي أو السياسي للمكتب؟ (مستند رقم٢٦).

وهذا الموضوع يقود إلى بسط أمر الدعوات واستضافة بعض الشخصيات السياسية أوالإعلامية في دعوات غداء أو عشاء. وكان المكتب يرسل أوامر الدفع الخاصة بهذه الدعوات مرفقاً بها فواتير المطاعم أو الفنادق ويرقم على الفاتورة أسماء الشخصيات المدعوة وصفاتها لكن اتضح في أكثر الحالات أن أمر الدفع ينظم باسم المطعم أو الفندق ويصدر الشيك باسم ولأمر مدير المكتب.

ولكي تتحدد أهمية هذا الموضوع أشار تقرير التفقد إلى أن مجموع المبالغ المصروفة على الدعوات في

مكتب لندن خلال عام ١٩٨٢ من حساب صندوق الدعوة العربية قد بلغ حوالي (٨,١٠٠ ج.ا). وهذا دون المبالغ التي تم صرفها لذات الغاية (دعوات من حساب مجلس السفراء (ص٥٠ و٥١من تقرير التفقد).

وهناك موضوع الهدايا الذي يثير ذات التحفظات. فهناك مبالغ تصرف سنوياً تحت عنوان هدايا ومشروبات وسجائر وسيجار يذكر في أوامر الدفع أنها وزعت بمناسبات رأس السنة أو عيد الفصح أو بلامناسبة على شخصيات رسمية لاغراض العمل والعلاقات العامة. ويرفق بأوامر الدفع قائمة بالأسماء تكاد تتكرر في كل الأوامر مع إرفاق صورة خطاب من بعضها في شكر المدير على الهدية المرسلة. وليس من وسيلة للجزم أو اليقين بأن جميع مايقتني بهذه الأموال قد وزع فعلاً أم أن بعضه يذهب للاستعمال الشخصي (ص٥١ من تقرير التفقد).

تصرفات عشوائية وتبذير أموال الجامعة:

من خلال التدقيق في حسابات المكتب لوحظ أن مديره يقوم بالصرف من موازنة المكتب بطريقة غير اقتصادية بل وتكاد تكون عشوائية. ومن الأمثلة على هذه التصرفات أن المدعي لجأ في منتصف عام ١٩٨٢ إلى مكتب استخدام للحصول على سكرتيرة له بالمكتب. وتم صرف مبلغ (١٦٣٥ ج) بموجب أمر الدفع رقم ١٩ بتاريخ ١٩٨٢/٦/١١ مقابل تكاليف الإعلان وتأمين موظفة كسكرتيرة خاصة بالمدير بدلاً من الآنسة.... التي استقالت اعتباراًمن ٥/١ ونظراًلاستحالة الحصول على بديل لها عن طريق الإعلانات العادية.

وهذه السكرتيرة التي استخدمت بهذا الأسلوب ودفع من أجل ندبها هذا المبلغ لم تقض في خدمة المكتب إلا مدة وجيزة حيث تركت العمل في شهر اكتوبر ٨٢ حسبما تشهد بذلك جداول الدوام اليومي للموظفين. ومع ذلك فإن المدير صرف لها مرتبها عن ثلاثة أشهر (اكتوبر/ نوفمبر/ ديسمبر ١٩٨٢) بمقدار (٥٠٠ ج) عن كل شهر. ويكون ماصرفه بدون وجه حق وخلافاً للنظم وهو مسؤول عنه.

وكرر المدير العملية واتجه لمكتب التخديم بحثاً عن سكرتيرة خاصة ودفع في هذه المرة مبلغاً (١٤٩٠,٤٠ ج) وذلك بموجب أمر الدفع رقم ١٣ بتاريخ ١٩٨٢/١٢/٣ . ويضيف د.الدباغ في تقريره (ص٥٤/٧٢) أنه سأل بعض السفراء العرب عن كيفية حصول السفارات على حاجتها من الموظفين المحليين، فكان جوابهم أن ذلك ليس بمشكلة في لندن لتوفر العمالة والعرض كثير من مواطنين ومواطنات عرب يقيمون في لندن أو من الإنكليز نظراً للبطالة التي اكتسحت بريطانيا...علماً بأنه يمكن الحصول على السكرتيرة المنشودة بإعلان بسيط في صحيفة لاتتجاوز كلفته (٥٠,٠٠ ج). وهناك موضوع استئجار سيارات لنقل الموظفين في أيام إضراب وسائل النقل العادية، بأن بعض الموظفين استعمل السيارات المستأجرة بعد الانتهاء من العمل لأغراض شخصية (shoping) وكذلك استعملت زوجة المدير إحدى السيارات في مآرب خاصة وقام المكتب بتسديد معلوم الإيجار (ص٥٧ من تقرير التفقد).

وبموجب أمر الدفع رقم ١٤ بتاريخ ١٩٨٢/٢/١٠ تم صرف مبلغ (٤٤٩,١٢ ج) لفائدة المحاسب زياد راشد وذكر أنه لقاء بدل سفر داخلي في مهمة إعلامية خاصة للالتقاء بممثلي الاتحادات الطلابية في بعض الجامعات البريطانية بهدف الاحتفال بيوم الكرامة ويوم الأرض وذلك لمدة سبع ليال... (ص٦٣ من تقرير التفقد).

تسديد فواتير الهاتف:

قام المكتب بتسديد فواتير تلفون منزل المدير بدءاً من نهاية عام ١٩٨٠ بشكل متواضع نسبياً واستمر الحال

في عام ١٩٨١ . وقد تم صرف أول فاتورة على اعتبار كافة المكالمات الخارجية إنما تمت مع الأمانة العامة. واحتسب نصف المبلغ الباقي كمكالمات مصلحية رسمية بما فيه رسم الاشتراك وفي عام ١٩٨١ احتسبت كافة المكالمات الخارجية على أنها تمت مع الأمانة العامة واحتسب ٧٥٪ من المبلغ الباقي كمكالمات مصلحية رسمية بما فيها رسم الاشتراك وبعدها (٨٢) سدد المكتب كامل قيمة الفواتير بمنزل المدير بمانتج إجمالي مقداره (٣١٢٣,٥٥ ج) للسنوات الثلاثة. علماً بأن قراراً صريحاً من مجلس الجامعة يحظر أن تتحمل موازنة الجامعة قيمة فواتير التلفونات الخاصة حتى بالنسبة للأمناء المساعدين.

وحول عقد جهاز التلفزيون تأكد أنه بتاريخ ١٩٨١/٤/١٦ نظم عقد لاستئجار جهاز تلفزيون بالألوان بين صاحب المؤسسة ومدير المكتب بأقساط شهرية بلغ مجموعها (٢٥٢ ج) للسنة الأولى. وقد تضمن عقد الإيجار بأن يوضع جهاز التلفزيون بالعنوان ٢٥٣ ... وهو عنوان منزل السيد عمر الحسن وقد أفاد د/الدباغ في تقريره (ص٦١) أنه يظهر أن المدير ضاق به (بالجهاز) ذرعاً لسبب فني أو غيره فحوله إلى المكتب ووجده فعلاً في غرفة المدير، وأفاد بأن المدير أصدر تعليمات بإنهاء عقد الإيجار بتوصية حررها في ١٩٨٣/١/١٩ علماًبأن تسديد الأقساط كانت تدفع على حساب المكتب.

وحيث يستفاد من أقوال المدعي أن الوقائع التي نسبت إليه ذريعة لفصله هي في الواقع تافهة في جوهرها. ولكنه وقع تكييفها تكييفاً لايتطابق مع حقيقتها. وأن اتهامه بالتزوير لايقوم بدون توافر الأدلة المادية والمعنوية عليه. وأن أقصى مايمكن أن يسأل عنه أنه كان يتخطى الروتين المالي في ظروف اضطرارية عاجلة استلزمت العمل ومصلحته. وهي من الأمور المعروفة في علم الإدارة بأنها من مقتضيات العمل، وذلك في تغطية أمور ماكان يجوز إفشاء سريتها وخاصة في مركز حساس كمكتب لندن. وتبريراً لسلوكه يضيف المدعي أن ماقام به من أمور، لم يقصد منها جني مصلحة خاصة وإنما رعى فيها طبيعة العمل المطلوب باعتبار مصلحة العمل العربي المشترك وضروراته. وأن أمانته لاغبار عليها وأن المخالفات التي نسبت إليه ولبعض مساعديه "وقعت بحسن نية" وهي بعيدة كل البعد عن وصف التزوير الفظيع غير أنه وقع استغلالها من طرف المتفقد للتشهير بالمكتب. وإلى جانب العيب المتمثل في عدم صحة الوقائع التي انبنى علها القرار المطعون فيه على النحو السالف، فإن طعن المدعي يستهدف كذلك النيل من صحة القرار ذاته من الناحية الشكلية بمقولة أن المادة ٦٣ من النظام الأساسي للموظفين لايجوز تطبيقها بمعزل عن الإجراءات التأديبية المحددة في المادتين ٥٠ و٥٢ من هذا النظام ودون الالتزام بالإجراءات التطبيقية التي وردت في المواد: (٣, ٤, ٦, ٩, ١١, ١٤) من اللائحة الخاصة بالتأديب ومن ثم فإن " سلطة الفصل" التي ورد التنصيص عليها بالمادة ٦٣ لاتعفي الأمانة العامة من قيدين إجرائيين أساسيين هما:

١ - وجوب عرض المدعي على لجنة تأديب خاصة.

٢ - وجوب سماع هذه اللجنة لدفاعه قبل أن يصدر قرار إنهاء خدمته.

ويتمسك ختاماً بأن هذه العيوب تعتبر من الإجراءات الجوهرية التي تشوب القرار المطعون فيه وتجعله مجرد عمل مادي ينحدر إلى درجة الغصب. وحيث أن المادة ٦٣ من النظام الأساسي للموظفين التي استند إليها القرار المطعون فيه تنص على مايلي: "ينهي الأمين العام خدمة الموظف إذا ثبت أن سلوكه أو عمله قد أديا إلى فقدانه صفة النزاهة أو الحياد المطلوب توفرهما".

كما ينهي الأمين العام خدمة الموظف فوراً إذا فقد هذا الأخير أحد شروط التعيين العامة خلال ممارسته

وظيفته، أو إذا اكتشفت وقائع سابقة على تعيينه كانت توجب أصلاً منع هـذا التعيين. ويحال الموظف على اللجنة التأديبية إذا تبين أنه تعمد تزوير الوقائع عند تعيينه".

وحيث أنه ببحث الوقائع السالف بيانها، في ضوء الفقرة الأولى من المادة ٦٣ من نظام موظفي الأمانة العامة، يتبين مدى انطباق هذه الوقائع على الأسباب الواردة دعامة للقرار المطعون فيه والمستخلصة بصورة خاصة من أحكام هذه الفقرة فيما أقرته من حق الأمين العام في إنهاء خدمة الموظف بغير الطريق التأديبي في حالتين اثنتين:

الأولى إذا ثبت من سلوك الموظف أو عمله فقدان صفة النزاهة أو الحياد المطلوب توفرهما.

والثانية إذا فقد الموظف أحد شروط التعيين العامة خلال ممارسته وظيفته.

وأما مناط الفقرة الثانية من المادة ٦٣ فإنه يتعلق بحالة ثالثة لاعلاقة لها بالحالتين الأوليين وهي حالة اكتشاف وقائع سابقة على تعيين الموظف كانت توجب أصلاً منع هذا التعيين. ففي هذه الصورة فقط وإذا ماتبين أنه تعمد تزوير الوقائع عند تعيينه، توجب على الأمين العام سلوك الإجراء التأديبي في شأن الموظف المشتبه في أمره خلافاً لما روي للمدعي.

وحيث أن القضاء الإداري في البلاد العربية ذهب هو الآخر إلى أن الفصل التأديبي قوامه وقائع معينة ومحددة وهو مالايتطلبه الفصل الفوري الذي يكفي أن تتوافر أسباب خطيرة لدى الجهة الراجع إليها صاحب الواقعة لتبريره ولايلزم لمشروعيته ثبوت كل الوقائع المنسوبة إليه حيث يكون سليم المبنى حتى ولوانتفت بعض الوقائع وبقيت واحدة منها قائمة يستخلص منها بمقتضى تعليل سائغ لاشائبة فيه عدم صلاحيته لممارسة الوظيفة واستقراره فيها.

وحيث أنه بالنظر إلى وضوح النص من حيث أنه جعل الحق للأمين العام في تلك الحالة طريقتين اثنتين إما أنه يتبع الإجراءات التأديبية العادية أو العدول عنها والاستعاضة عنها بالإجراء الفوري أي الإجراء المباشر بدون حاجة إلى المرور على المسلك التأديبي لاتخاذ قرار إنهاء الخدمة لمايثبت لديه أن الموظف فقد صفة النزاهة أو الحياد وحينئذ فلاتثريب عليه إن هو لم يأخذ بالطريقة التأديبية بعد أن استبان له من الأعمال التحقيقية أن المدعي أصبح مطعوناً في نزاهته.

وحيث أن اللائحة التنفيذية التي هي بمثابة العمل التطبيقي والتوضيحي للنظام الأساسي للموظفين الذي هو المصدر التشريعي للائحة المذكورة. والموحي للأمين العام بإصدارها (المادة٧٣) لايمكن أن تحوي أحكام تتعارض مع المصدر الأصلي الذي هو النظام الأساسي للموظفين الذي وضعه مجلس الجامعة وله اليد العليا على بقية التشريعات الأخرى التي دونه رتبة وإلا لتعرضت اللائحة إلى الطعن فيها بالبطلان.

وحيث أنه بالوقوف على المادة ١٠٣ من اللائحة التنفيذية مثار الجدل القانوني اتضح أنها نقلت حرفياً المادة ٦٣ من النظام الأساسي للموظفين وأضافت إليها كلمة "فوراً" ولايخفى أن هذه الكلمة لم تغير شيئاً من مدلول المادة ٦٣ من النظام الأساسي للموظفين بل كانت بمثابة التوضيح الضروري لمرمى النص ومدى تطبيقه حتى لايقع لبس في طريقة تطبيقه.

وحيث أن المادة ١٠٣ من اللائحة التنفيذية نصت على أن للأمين العام حق استخدام الفورية في حالة اتخاذ قرار الإنهاء التي لم يرد التنصيص عليها في المادة ٦٣ من النظام الأساسي للموظفين لم يكن القصد منها سوى إجراء التفرقة بين الإجراء التأديبي ومايقابله من إجراء في الحالات الخطيرة التي للأمين العام أن يتخذه

بدون لجوء إلى الطريقة التأديبية العادية وفي هذه الحالة بالذات سوّغت له المادة ٦٣ استعمال سلطته القانونية تاركة له أمر الخيار بين اتباع هذا الإجراء أو ذاك لكن شريطة أن تقوم الشواهد والأدلة المتظاهرة على أن ماارتكبه الموظف من أخطاء وانحرافات مالية من شأنها أن تفضي إلى الطعن في نزاهته وبذلك يكون داخلاً في منطوق ومفهوم المادة ٦٣ المتحدث عنها.

وحيث أنه بالرجوع إلى أوراق القضية وماحوته من وثائق وأسانيد فإن الأمين العام مااتخذ قراره هذا إلا بعد الإمعان في التحري والتروي مع التجرد الكامل والموضوعية وتمكن المدعي من فرصة الدفاع عن نفسه بماارتأى له وبعد استجلاء الحقيقة عن طريق المتفقد السيّد صالح الدباغ الذي كلفه بمهمة البحث والتثبت من الانحرافات المالية والتزييف المنسوبة للمدّعي وماقام به الأمين العام المساعد للشؤون القانونية في مرحلة ثانية من أعمال تحقيقية زادت في حجية التقرير الأول وفي كلتا الحالتين مافتئ المدعي يدلي باعترافاته المفصلة مبرراًموقفه منها بأنه إن لوحظ سوء تصرف في أعماله الإدارية فلم يكن القصد منه الضرر بمعالم الأمانة العامة أو النيل منها والاستفادة منها لغاية نفسه متذرعاً بأن ماصدر منه إن كان ثمة مايؤاخذ عليه فلم يخرج عن أنه من باب جهله بمجريات الأمور الإدارية والمالية وعلى كل فإن ماقام به من انحرافات وتزييف لم يكن لذات الغاية وإنما لجأ إليها تحت وطأة الاضطرار لخدمة أهداف تعود بالنفع على السياسة الإعلامية للجامعة وتخدم أغراضها و لم يكن له من مخرج سوى اتباع هذه الطريقة التي وإن كانت في حد ذاتها غير سليمة إلا أنها في الواقع موصلة للهدف المرسوم للسياسة الإعلامية وهكذا كأن لسان حاله يقول (الغاية تبرر الوسيلة).

وحيث أن الأمين العام لما سلك الإجراء الفوري واتخذ القرار المطعون فيه القاضي بإنهاء خدمة المدعي فقد استعمل سلطته القانونية في حدود ماتضمنته المادتان ٦٣ من النظام الأساسي للموظفين و١٠٣ من اللائحة التنفيذية بدون أن يقع في محذور الخطأ في التطبيق أو النيل من حقوق المدّعي في الدفاع عن نفسه لإثبات نزاهته.

وحيث أن القرار المطعون فيه وقد استند إلى مايؤاخذ عليه المدعي من مخالفات مالية خطيرة وتصرفات غريبة لم يناقشها في الأصل من حيث عدم ثبوتها وإنما سعى إلى التحقير من شأنها وفي الحقيقة فهي من الأمور التي تفقد صاحبها صفة النزاهة كشرط لصلاحيته في ممارسة الوظيفة واستمراره فيها. .

وحيث أن المدعي قد أخل بواجبا ت الوظيفة المحمولة عليه بموجب المادة ١٩ الفقرة (ج) من النظام الأساسي للموظفين إذ تأكد أنه لايرقى إلى مستوى الصفات التي تمكنه من أن يكون موظفاً دولياً يلتزم القيام بمهامه على الوجه السليم والمطلوب وفقاً لمقتضيات القانون ومن ثمّ أضحى من المحتم إقصاؤه عن الخدمة حيث لم يبق من مبرر لبقائه.

وترتيباً على ماتقدّم يكون القرار المطعون فيه قد انبنى على وقائع ثابتة لامراء فيها مستمدة مما له أصل ثابت في الأوراق، وحرّي بأن يؤدي إلى نتيجة عدم صلاحية المدعي للبقاء في الوظيفة لانتفاء صفة النزاهة عنه المشروطة في المادة١٩ ، الفقرة (ج) الآنفة الذكر.

وحيث أنه وفقاً لما تقدم فإن دعوى المدعي قد تجردت من سندها القانوني وسببها الواقعي مما يتعين ردها وتبعاً لذلك وبما أن المحكمة ترى سوء نية المدّعي في إقامة دعواه فيقتضي إلزامه بأداء رسم قدره (٥٠٠) دولار أمريكي.

وعملاً بأحكام المادة ٤٩ من النظام الداخلي للمحكمة.

فلهذه الأسباب:

حكمت المحكمة:

١ - برفض الدعوى بالنسبة لمقاضاة السيد صالح الدباغ بالتضامن مع الأمانة العامة لانحسار ولايتها عن نظر هذه المطالبة التي تكتسي صبغة شخصية لاوظيفية.

٢ - بقبول الدعوى المقامة على الأمين العام لجامعة الدول العربية شكلاً ورفضها مضموناً كرد باقي المطالب.

٣ - بإلزام المدعي بأداء رسم قدره خمسمائة دولار أميركي.

صدر هذا الحكم وتلي علناً من الهيئة المبينة بصدوره بجلسة يوم الخميس

٢٣ محرم /١٤٠٥ هـ الموافق ١٨/ اكتوبر ١٩٨٤ م.

سكرتير المحكمة   رئيس المحكمة

الدول العربيـــة
المحكمة الادارية

بسم الله الرحمان الرحيم

قضيـــة رقم : 83/16

أصدرت المحكمة الادارية لجامعة الدول العربيـة المشكلة برئاسة السيـد الاستاذ محمد رضا بن علــــي رئيس المحكمة،

وعضوية السيدين الاستاذين وجيه الخاطر و عبد الله انس الايراني

وحضـور السيد المفوض الاستـاذ محمد كمال قرداح

بمساعدة سكرتيـر المحكمة السيد أحمد بن عمو الحكم الآتـــي :

في الدعوى رقم 16 لسنة 1983 المرفوعة من :

السيد عز الحسن المدير السابق لمكتب جامعة الدول العربية بلندن، مقره بمكتب وكيلـه د / محمد عصفور المحامي بالقاهرة (9) شارع، عرابي وينوبه كذلك المحاميان الاستـــاذان العميد فتحي زهير من تونس والنقيب سليمان الحديدي من الاردن.

ضـــد :

1) ـ الاستاذ السيد الأمين العام لجامعة الدول العربيـة.

2) ـ الاستاذ د / صالح الدباغ الرئيس السابق لوحدة الرقابـة الداخليـة والخبيــر بالامانـة العامـة.

ـ الوقائـــــع ـ

بتاريخ 3 ـ 10 ـ 1983 أودع المدعي صحيفـة هذه الدعوى امانة سر المحكمـــة الادارية لجامعة الدول العربيـة طالبا الحكم بمايلـي :

1) ـ النظر بصفة مستعجلة بوقف تنفيذ قرار انهاء خدمته وصرف مرتبـة وكافة مستحقاتـه من تاريخ هذا الانتهاء.

2) ـ وفي الموضوع بالغاء القـرار رقم 83/309 الصادر في 11 ـ 03 ـ 1983 مـــن الأمين العام لجامعة الدول العربيـة والقاضي بانهاء خدمة المدعي من تاريخ صدور هـذا القـرار.

3) ـ الزام المدعى عليهما متضامنين بأن يدفعا له مليون دولار تعويضا عن الأضـــرار الماديـة والادبيـة التي أصابتـه.

4) ـ الزامهما بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة، وحفظ كافة الحقوق الاخـرى.

وأورد المدعي شرحا بأسباب قيامه على النحو التالـــي :

أنه خدم جامعة الدول العربية احد عشر عاما. وكان تقدير الجامعة له واضحا ناهيـك أنها عهدت اليه بادارة مكتبها في لندن.

والعمل الاعلامي فن دقيق ودبلوماسية رفيعة، لا يمكن أن تتوافر لكل موظف دولي مهما حصل من علم أو حمل من مؤهــلات.

.../... يتبـع.

الامانة العامة بدون اعتراض او ملاحظة في الوقت الذى خلط فيه المدير السيد عمر الحسن لقبض المبالغ والتصرف فيه في اغراض لا علاقة لها بالمرة في مواجهة نفقات الطباعة والنسخ للمنشرات والتقارير الاعلامية .

ويضيف د / الدباغ موضحا عند سماعه بمعية المدعي من طرف الامين العام المساعد للشؤون القانونية حول امر الدفع رقم 18 بتاريخ 1980/9/17 بمبلغ 1575 ج أ ، ان الشركة موجودة والفاتورة مزورة والشيك صدر باسم السيد مراد رشدى مستخدم بالمكتب الذى قبضه نقدا .

وقد تضمن رد المدعي ما يلي : صحيح ما جاء في كلام د / الدباغ والمبلغ المقبوض صرف في اقامة مكتبه و مركز بحوث في الدور الاسفل من المبنى .

2 — وحول امر الدفع الثاني رقم 20 ذكر د / الدباغ ان الشركة موجودة والفاتورة مزورة والشيك صدر باسم دافيد . . . وقبضه نقدا السيد مراد رشدى ويبرر المدعي صرفه للمبلغ (1445 ج) حسب البيان التالي :

5ر792 ج تكاليف تركيب سجاد لثلاث غرف بالمكتب اضافة الى تواليت عدد اثنين بالدور الارضي .

00ر500 ج تكاليف طلاء بالدور الارضي دفعت للدهان .

05ر132 ج ثمن ادوات نظافة و مواد تنظيف واكراميات لعمال البلدية .

1.425ر00

ب — المعاملات المالية غير السليمة في سنة 1981

ينسب الى المدعي التزوير في عمليات تمت في عام 1981 ويقول د / الدباغ في تقريره (ص 27) ان السيد عمر الحسن اعترف بها بعد ان علم انه وضع يده عليها وهي :

1 — امر دفع رقم 7 في 81/3/24 بمبلغ . . . : 00ر500ج باسم

2 — امر دفع رقم 33 في 81/12/17 بمبلغ . . : 00ر800ج باسم

3 — امر دفع رقم 56 في 81/12/30 بمبلغ . . : 40ر854ج باسم

40ر2.154ج ا .

ويعترف السيد عمر الحسن باستعمال هذه المبالغ خلافا لما ورد في اوامر الدفع ويضيف في تبريراته انه تم شراء آلة طباعة . غير ان د / الدباغ في تقريره يؤكد (ص 90) عدم ثبوت وجودها في جرد محتويات المكتب الجارى في نهاية 1982 . ويفيد نقلا عن المحاسب ، انه لم يجر ادخال الالة المزعومة شراؤها في القيود .

وحيث ان المدعي قد أخلّ بواجبات الوظيفة المحمولة عليه بموجب المادة 19 الفقرة (ج) من النظام الأساسي للموظفين اذ تأكد أنه لا يرقى الى مستوى الصفات التي تمكنه من ان يكون موظفا دوليا يلتزم القيام بمهامه على الوجه السليم والمطلوب وفقا لمقتضيات القانون ومن ثمّ اضحى من المتحتم اقصاؤه عن الخدمة حيث لم يبق من مبرر لبقائه .

وترتيبا على ما تقدّم يكون القرار المطعون فيه قد ابتنى على وقائع ثابتة لا مراء فيها مستمدة مما له أصل ثابت في الاوراق وحري بأن يؤدي الى نتيجة عدم صلاحية المدعي للبقاء في الوظيفة بانتفاء صفة النزاهة عنه المشروطه في المادة 19 الفقرة (ج) الآنفة الذكر.

وحيث أنه وفقا لما تقدّم فان دعوى المدعي قد تجردت من سندها القانوني وسببها الواقعي مما يتعين ردها وتبعا لذلك وبما أن المحكمة ترى سوء نية المدّعي في اقامة دعواه فيقتضى الزامه بأداء رسم قدره (500) دولار اميركي .

وعملا بأحكام المادة 49 من النظام الداخلي للمحكمة

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة :

1) - : برفض الدعوى بالنسبة لمقاضاة السيد صالح الدّباغ بالتضامن مع الامانة العامة لانحسار ولايتها عن نظر هذه المطالبة التي تكتسي صبغة شخصية لا وظيفية .

2) - : بقبول الدعوى المقامة على الأمين العام لجامعة الدّول العربية شكلا ورفضها مضمونا كرد باقي المطالب.

3) - : بالزام المدّعي بأداء رسم قدره خمسمائة دولار اميركي .

صدر هذا الحكم وتلى علنا من الهيئة المبينة بصدره بجلسة يوم الخميس 23/ محرم/ 1405 هـ الموافق 18/ اكتوبر /1984م .

سكرتير المحكمة

رئيس المحكمة

الوثيقة رقم ٢

THE EMBEZZLER "AMBASSADOR" WHO FOOLED THE PRIME MINISTER AND THE TIMES

On 27/4/93 Bernard Levin wrote the enclosed article "He denied for his country", criticizing the Saudi Arabian ambassador in London.

On 29/4/93, the Times published a letter defending the ambassador from Dr. Omar Al-Hassan, chairman of the Gulf Centre for Strategic Studies, who also described himself at the end of the letter as Arab League Ambassador to the United Kingdom, 1976-1983.

Recent reports in the Arab press in London State that Dr Omar Al Hassan & Mr Cyril Townsend MP, Joint Chairman of the Council for the Advancement of Arab British Understanding (CAABU) and Chairman of the Conservative Middle East Council, are jointly giving a dinner in honour of John Major who will be making a speech. Arab journalists have received invitations for the dinner issued jointly on behalf of both to attend at what Sourakia magazine called a "fantastic" or "imaginary" price. (enclosed are copies of reports in Sourakia magazine dated 16 May 1994 and Al-Hayat newspaper dated 23 May 1994. Both are published in London with a wide circulation in the Middle East. Also, note the awkward language and clumsy format of the enclosed invitation which was written and signed by Dr Omar Al-Hassan on behalf of Mr Cyril Townsend).

Who is Dr Omar Al-Hassan ? Did he defend the Saudi Ambassador out of honestly held beliefs and pure friendship or out of pecuniary considerations. Was he ever an ambassador? Indeed, is he a fit person for MPs and the Prime Minister to be associated with. Consider the following:

1- Her Majesty's Stationery Office issues every June and December an updated book titled "The London Diplomatic List" containing all embassies and international organizations with diplomatic status in London, and listing their diplomatic staff. Out of print issues can be found in the foreign & commonwealth Office Library.

   Checking these lists confirms the following facts about the Arab League Office. (This can also be confirmed by the Protocol Department of the Foreign Office and the Arab league Office, 52 Green Street, W1).

The Arab League Office has never had diplomatic status or an ambassador. In order to obtain diplomatic immunity, each of its officials is listed as a diplomat of the embassy of the country of his own nationality. For example, the current head of the Arab League Office is Mr Ghayth Armanazi who is Syrian and is therefore listed under the Syrian Embassy as Counsellor for Arab League Affairs (copy of relevant page from the London Diplomatic List enclosed) :

2- When Egypt signed a peace treaty with Israel in 1979, the Arab League immediately decided to suspend Egypt's membership and to remove the League's headquarters from Cairo to Tunis. Simultaneously, the large number of Egyptians working for the Arab League withdrew from that organisation. The Arab League and its representative offices abroad suffered a sudden and large scale absence of staff. In those circumstances Mr Omar Al-Hassan was left to temporarily manage the affairs of the office in London as the de facto director, and then he managed, with the help of the Jordanian government, to formalize his position as the de jure director.

In fact up to 1979 the head of the Arab League Office in London was Mr Salah El-Din Gohar. At that time Mr Omar Al-Hassan was the London representative of the Arab Maritime Transport Academy (part of the Arab League), and not ambassador of the Arab League to the UK as he now claims.

The enclosed copies of the entry in the London Diplomatic List for the Egyptian Embassy in December 1978 show that the head of the Arab League Office was Mr Hassan Salah El-Din Gohar with the title of Head of the Arab League Affairs Information Office, 52 Green Street, W1. His name was dropped from the December 1980 entry because of the above mentioned events of 1979.

The enclosed photocopies of the entries for the Jordanian Embassy for the same period show that Mr Omar Said Ahmad Al-Hassan was Counsellor for Maritime Information, Arab League Affairs at 52, Green Street, W1.

3-The following information is printed in a reference book called Arab Maritime Data, second edition 1979/80 (photocopies of the relevant pages enclosed):-

Bottom of the front cover states: "Consultant: Ambassador Omar Al-Hassan"

Page 11 contains an article headed "The Education System in the Arab Maritime Transport Academy" written by Counsellor Omar Al-Hassan, BSc, MSc, DMS, MCIT, Director of the UK Office of the Arab Maritime Transport Academy, 52, Green Street, W1.

Page 19 : Note 1 refers the reader to an MSc thesis written in 1979 by Mr Omar Al-Hassan for the University of Wales, titled "A Critical Review of Maritime Educational Facilities with Special Reference to the Arab World".

The discrepancy in the titles used to describe Mr Omar Al-Hassan in different pages of the book is due to the above mentioned consequences of the Egyptian-Israeli peace treaty on the staffing of the Arab League in 1979. It seems that he managed to change his title on the cover of the book but not in the article inside the book which still carried his correct job description in 1979.

4- Once Mr Omar Al-Hassan took over the Arab League Office in London in 1979, he not only assumed for himself the fake title of Ambassador, but also ownership of the funds allocated for its budget. His large scale and blatant embezzlements led to his dismissal by the Secretary General of the Arab League on 11 March 1983.

5- Mr Omar Al-Hassan went to the Administrative Court of the Arab League in Tunis and demanded his re-instatement and a million U.S. Dollar compensation for the alleged damage to his character by the Secretary General.

6- The enclosed document is a certified copy of the courts judgement (See the handwriting on bottom of page 32).

The document refers not only to the report of the investigative team sent to London but also to the further investigations carried out by the Assistant Secretary General for Legal Affairs at the Arab League and to the confessions made to him by Mr Omar Al-Hassan who, while admitting wrong doing, defended himself by saying that he is a man of politics and public relations and not an accountant, and that his actions were guided by the ultimate aims of achieving the purposes of the League.

The second paragraph of page 11 shows that Mr Omar Al-Hassan's rank when he was head of the London Office of the Arab League was second grade director and not ambassador as he now claims.

Pages 12-29 detail not only the amounts embezzled by Mr Omar Al-Hassan but also the methods he used to forge invoices, cheques, letters and signatures. Some of the evidence was provided by such prominent people as the former political advisor to the Arab League, Lord Molloy (and his wife Doris Foxton), who denied receiving the inflated amounts that Dr Omar Al-Hassan claimed to have paid them and who attested that their signatures were forged (page 16).

7- Enclosed is a copy of a letter dated 30/11/88 sent to the Independent Broadcasting Authority by Dr Omar Al-Hassan together with Mr Abdul Majid Farid, formerly Chief of Staff of President Nasser's office 1959-1970, and Mr A Nezameddin, an Arab jounalist. The letter contains a proposal to establish a company to broadcast in Arabic through Spectrum Radio.

The CV of the candidates sent with the letter contains the following false claims by Dr Omar Al-Hassan:

- M.A in management Cardiff, 1979.
  The truth: his MSc thesis was titled "A Critical Review of Maritime Educational Facilities With Special Reference to the Arab World".

- PhD in Political Management, Cardiff 1984.
  The truth: his PhD which was awarded by the Department of Maritime Studies, University of Wales, had nothing to do with politics.

  These facts can be checked with: Sally Duval telephone 0222 (cardiff) 874413, and Miss Clare Wylie, Records Office, University of Wales Registry, King Edward the Seventh Avenue, Cathays Park, Cardiff CF1 3NS.

- 1976 - 1983-Arab League Representative in London.
  The truth: he was the London representative of the Arab Maritime Transport Academy up to 1979 when he became head of the London office of the Arab League until his dismissal in March 1983.

- 1968-1973-Fleet Personnel Manager of the United Arab Shipping Company in Kuwait.
  The truth: The United Arab Shipping Company was founded by the Arab Gulf States in 1976. It did not exist in 1968. (Their London telephone: 071 702 3410).

- A founder of the Conservative Middle East Council.
- A founder of the Liberal Middle East Council.
  The truth: These councils were founded by MPs and their membership is restricted to MPs of the same party. Even

active members of the relevant political party can not join these councils if they are not MPs, let alone people like Dr Omar Al-Hassan.

8- The events surrounding the dismissal of Dr. Al-Hassan were known to the Arab Ambassadors in London. The matter was hushed up for the sake of solidarity and because of the fear of disrepute by the Ambassadors who worked closely with him and were his personal friends. Some were unhappy, but non spoke up. Others found him a willing vehicle for their social and political wheeling and dealing and a convenient and apparently independent spokesman on their behalf in difficult situations. A case in point was his letter to the Times which was published despite its length because of the fake title " Ambassador".

9- Mr Cyril Townsend MP is now working with Dr Omar Al-Hassan on the basis that he represents the London Arab diplomatic community as a whole (refer to the Sourakia magazine article enclosed regarding his standing). It is a worthwhile cause for reflection to wonder what is it in the milieu of Arab diplomacy that promotes such men as Dr Omar Al-Hassan and causes them to flourish. On the strength of the John Major dinner he is now spreading the word that his access and influence reaches the highest levels of British Politics. It is the duty of British politicians to protect the body politic from such creeping corruption.

If Arab diplomacy have dared to cheat the British press and to deceive the upper echelons of British politics, how much have they dared and succeeded in deceiving their own folks back home who have nothing to inform them but a muzzled media.

10- Dr. Omar Al-Hasan's former colleagues in the Arab League used to say his post- graduate degrees from the University of Wales were " arranged " rather than academically earned. The enclosed article (Observer 12/6/94) regarding the growing malpractice in the awarding of post- graduate degrees since the early 1980s makes an interesting reading in view of the reference to the University of Wales itself.

الوثيقة رقم ٣

CAN THE INTERNATIONAL COMMUNITY STOP THE GULF WAR?

A SYMPOSIUM HELD AT CLARIDGES HOTEL, LONDON
WEDNESDAY, 22ND OCOTBER 1986
ORGANISED BY THE GULF CENTRE FOR STRATEGIC STUDIES, LONDON

INTRODUCTION

The Iran-Iraq war has entered its seventh year with no real sign of any major change in the pattern of bloodshed. Ayatollah Khomeini and President Saddam Hussein seem determined to continue the fight until the bitter end. But with neither side being able to realistically claim that victory is in sight, how much longer can it go on?

The London-based Gulf Centre for Strategic Studies recently brought together some eminent diplomats, politicians and Middle East analysts to tackle the question of whether the international community can do anything to bring about an end to the conflict.

Leading the symposium was Britain's top diplomat - now retired - Sir Anthony Parsons. Sir Anthony served in the diplomatic corps all over the Middle East in Iraq, Turkey, Jordan, Egypt, Sudan, Bahrain and Iran.

He has been an Under-Secretary at the Foreign and Commonwealth Office, Ambassador to Iran under the Shah, and British Permanent Representative to the United Nations in New York.

In 1983 he was the Prime Minister's Special Adviser on foreign affairs. He is now a lecturer in Middle East studies at Exeter University.

In his speech he tackles the origins and course of the war, the international repercussions, the levels of support for and opposition to the war in Iran and Iraq, and the scope for Western involvement in finding a solution to end the war.

The other main speaker is Mr David Watkins, for many years a Labour MP in the House of Commons. Mr Watkins was a founder of the parliamentary Arab lobby group, Labour Middle East Council. He is now Director of the Council for the Advancement of Arab-British Understanding.

Mr Watkins is speaking on efforts made to stop the war, why they have failed and what kind of peace initiative could work?

Chairman of the seminar is Mr Denis Walters, MP of the Conservative Middle E: Council.

been calls through the Islamic Conference and the Non-Aligned Movement which have also come to nothing.

The super-powers are on the whole too suspicious of each other's intentions to do anything about ending the war. They do not see their interests as being sufficiently affected for them to make any concerted moves.

A further factor is the drop in the world demand for oil. If the world was really in need of more oil from the Gulf, the potential to end the war would be that much greater. This seems unlikely.

There really is no evidence to suggest that the war can be stopped in the forseeable future. The stopping of it depends on several factors, such as changes of the regime in one or both of the combatant nations which seems very unlikely.

Iran's reactions against attempts to end the war has to put beside Iraq's acceptance of terms. It is a military fact that Iraq is fighting a defensive war and has made a number of its own peace moves which are entirely in line with the wider international moves.

If relations between the super-powers improved this might bring some encouragement. But again, in the light of very recent developments, there is very litte evidence that this is likely to happen.

The war seems likely to settle down hopefully in a lower profile situation with less expenditure of human life and limb.

It is not likely to finish simply because it has gone on so long. There is an international sense of war-weariness but this in itself will not end it.

Efforts must continue however because it is a war in which everybody, not only the warring countries but the international community as a whole, is the loser.

Discussion

HE Abdul Ameer al Anbari (Ambassador of Iraq)

"I agree with Sir Anthony 50% and with Mr Watkins almost 100%. I would like to pick up on a few points.

About the origins of the war, I don't think this question is going to be settled even if the International Court of Justice pronounces judgement on it. I'm sure the Iranians would reject it the way they rejected its judgement when America brought its case before the Court and we all know the reaction of Iran then.

The war really started not on 22nd September as the Iranians say, not even on 4th September as the Iraqi's say, but from the very first day when Khomeini assumed power in Iran.

It is no secret - the Iranians don't deny it - it is enshrined in their constitution that the supreme objective of the Iranian regime is to export what they call the Islamic Revolution, not only to Iraq, but throughout the world. But definitely, they have specifically in mind, Iraq and the Gulf.

This is the main objective which is really behind all Iranian behaviour, not only with Iraq, but in all their international relations.

I believe the Iranians did several things before September 22nd or September 4th. It is possible to judge the character of a person, a state or a regime not necessarily as regards a specific situation, but in general.

I consider the Iranian regime is directing itself not only against Iraq or the Gulf but against the whole international community. It is an outlaw regime. They don't recognise any international solution, be it Security Council, the General Assembly, the Non-Aligned Movement, the International Court of Justice, or what have you.

They were the first to attack the American Embassy and occupied it for about 440 days in violation of all world public opinion. But, when the domestic requirements necessitated it, they accepted a very major compromise with the Americans. They accepted half of what Carter originally offered them. This shows that if you put aside all the hyperbolae and rhetoric, when the survival of the regime internally required it, they came around.

The Iranians, or rather the Khomeinis, are not waging war against Iraq only. Look what they have done in other Gulf countries. We all know what they have done, by proxy perhaps, in Kuwait. They tried to assassinate all the kings and princes in the Arab Gulf countries at their meeting in Qatar. They tried to overthrow the Government in Bahrain and we all know what they are doing in Lebanon, and what they are doing in terms of promoting terrorism throughout Europe.

This is a country with the kind of behaviour that openly does not recognise human rights and the jurisdiction of the Security Council. They do not recognise international law and all that they want is for the whole world to agree with their demands. Only then will they be willing to discuss other issues.

However, let me give the complete case of what the Iranians did from February 1980 until September of that year. We suffered not less than 249 air incursions by Iran into Iraqi air space, more than 247 artillery attacks, the closure of Shatt-al-Arab, the declaration of a state of emergency and the bombarding of some of our oil fields, in this period.

The Iraqi Government has presented more than 293 diplomatic protests to the Iranian Embassy - we still have an Iranian Embassy in Baghdad - and they simply ignored them. They say they don't actually recognise international borders between Iraq and Iran or for that matter, Iran and any other Islamic countries. The small country Iraq, which is about half the size, population and

resources of Iran, having suffered for almost six months all these acts of agression and having seen the negative response to our protests, simply thought that the Iranians were seeking the destabilisation of Iraq. Unless we pushed the Iranian forces at least 10 or 15 kms from the borders, we thought Baghdad would be the next target for them and we would suffer severe damage. Of course we had to think about that while at the same time the Israelis were doing in Lebanon what we all know happened.

Simply no self-respecting government could stand back and accept the image of being a sick man who is being bombarded on both sides - in Iraq and in Lebanon which we consider as being part of Iraqi interests.

The second point is that it is not Iraq but Iran which would like to see the war internationalised. It is Iran which has been threatening all the Gulf countries, it is Iran which threatened to close the Hormuz Straits, it is Iran who has bombed the non-belligerant tankers, and it is Iran who has bombed the ports in Saudi Arabia, Kuwait and Abu Dhabi who had nothing to do with the war. It was the Iranians who every time, every Friday would heap all sorts of insults, criticism and threats on the Gulf countries. So I believe it is the Iranians who would like to blackmail and to internationalise the war, particularly once they see they are weak and losing the war.

The third point concerns what the media says about the fact that the war would not come to an end unless both or one of the political regimes in the two countries changed.

I don't know what would happen if Khomeini disappeared but let me say this; if Iran does succeed, and I don't think it will ever, in changing the regime in Iraq, that would not put an end to the war.

On the contrary, that would really accelerate the war throughout the region. It would definitely start a civil war inside Iraq. What is being suffered now would be peanuts in terms of the human suffering that would result from this. I don't say this as a possible hypothesis.

Parsons' Reply

The Ambassador mentioned that the Iranians did eventually compromise over the hostage crisis for internal reasons. Yes, that's true, but I don't think that invalidates the point I was making. Throughout the hostage affair Khomeini himself very cleverly stood back. He made Delphic and Sybilline pronouncements from time to time, but he never really threw his own full personal weight, in a clear statement, behind the hostage-taking. So, he was in a position when the hostage-taking had exhausted its advantage to Iran and was becoming disadvantageous to him, to step in and compromise. He hadn't committed himself. The difference is, the way he has committed himself unequivocally in public, as he did to the downfall of the Shah, to the removal of President

الوثيقة رقم ٤

EMBASSY
OF
THE STATE OF KUWAIT
LONDON

سفارة دولة الكويت
لندن

رقم القيد ٢١٥
رقم الملف
المرفقات ٨٦/١١/١٤

بسم الله الرحمن الرحيم

بشأن

سري

سعاده وكيل وزاره الخارجيه المحترم

تحيه طيبه وبعد

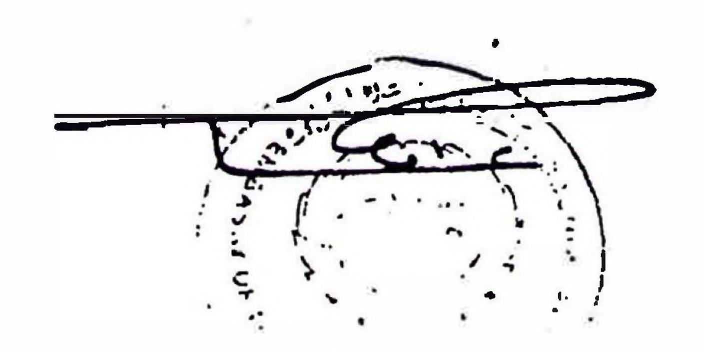
نرفق طيه محضر ندوه أقامها موخراً مركز الخليج للدراسات الأستراتيجيه في لندن بعنوان " هل يستطيع المجتمع الدلي أيقاف حرب الخليج ؟ وقد شارك بهذه الندوه التي حضرتها نخبه من السياسيين والدبلوماسيين والأكاديميين البريطانيين والعرب المهتمين بشئون الخليج والشرق الاوسط •

أهم ماجاء بهذه الندوه هو ان هذه الحرب لن تنتهي لمجرد انها قد أستمرت لاكثر من ست سنوات ، وستستمر لمده طويله على اساس انها حرب أستنزاف خاصه لأن الدولتين العظمتين لا تريدان توقفها بدليل أن الأسلحه تصل بطريق غير مباشر من الاتحاد السوفياتي وأمريكا الى كل من الطرفين المتنازعين • هذا وقد نبه أحد المشاركين وهو سفير العراق في لندن الى خطر سقوط الحكم العراقي الذي سيترتب عليه تفتت العراق نتيجه حرب أهليه وأمتداد الحرب خلال منطقه الخليج ككل •

مع اطيب التمنيات ،،،

السفير

غازي الريس



٢٥٠/٨٦
٢٢٨/١/٢٦

الوثيقة رقم ٥

سـري

بسم الله الرحمن الرحيم

التاريخ : ١٩٨٦/١٢/١٧

الموافق : ١٥ ربيع الاول ١٤٠٧

تهدى سفارة دولة الكويت في لندن اطيب تحياتها لوزارة الخارجية والحاقا بمذكرة الوزارة رقم ٨٦٢٤٨١ بتاريخ ١٩٨٦/١٢/١٥ المتعلقة بمركز الخليج للدراسات الاستراتيجية في لندن تود الافادة بالمعلومات التالية :

يدير هذا المركز الدكتور عمر الحسن ، المدير السابق لمكتب الجامعة العربية في لندن وهو اردني الجنسية ومعروف لدى السفراء العرب في لندن ولدى عدة شخصيات كويتية . عمل بالكويت بضعة سنوات كما زار الكويت مرارا عديدة . بالنسبة لتمويل المركز فيتم ذلك عن طريق بيع الدراسات التي يقوم بها وليس هنالك من يمول الدكتور عمر الحسن .
اما عن طبيعة هذا المركز فهو مركز ابحاث اكاديمية يرمي الى اجراء الدراسات والابحاث في الميادين الاقتصادية والعسكرية والسياسية والاجتماعية المتعلقة بالشرق الاوسط خصوصا وسائر انحاء العالم عموما وجمع المعلومات والتقارير والدراسات التي تمكن المركز من تحقيق اهدافه . ومن اهداف هذا المركز تعيين الاشخاص الاكفاء المتخصصين في شؤون منطقة الخليج العربي خصوصا والعالم العربي عموما لجمع المعلومات المحلية الوثيقة الصلة بالابحاث التي يقوم بها المركز .

مع اطيب التمنيات ...

الى/وزارة الخارجية/ الكويت غ. ر. / ح م ب.

الوثيقة رقم ٦

بسم الله الرحمن الرحيم



وزارة الخارجية
ادارة الصحافة والثقافة
قسم الصحافة

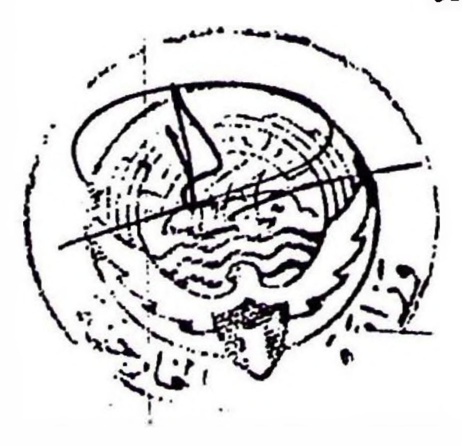
"سري"

رقم القيد ١٨٠/٦٦١٨
رقم الملف ٢٢٨/١/٢٦
المرفقات ١٥ ديسمبر ١٩٨٦

ص

تهدى وزارة الخارجية تحياتها الى سفارتها في لندن وبالاشارة الى مذكرتها السريه رقم ٢١٥ بتاريخ ١٤/١١/١٩٨٦ المتعلقه بندوة مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية في لندن وعنوانها " هل يستطيع المجتمع الدولي ايقاف حرب الخليج ؟ " يرجى تزويد الوزارة بمعلومات من طبيعة هذا المركز والجهة المموله له. •

مع أطيب التحيات ...



الوثيقة رقم ٧



3rd & 4th Floor, 5 Charterhouse Buildings, Goswell Road, London. EC1M 7AN
Tel: 253 3805/6 Telex: 267519 GULFRC G Fax: 253 3809

Chairman: Dr. Omar Al-Hassan

- مشروع مقدم -

ألي معالي الشيخ جابر الحمد الصباح ، وزير الأعلام .

- بواسطة -

للإعلام

الأستاذ رضا يوسف الفيلي وكيل وزارة الأعلام المساعد الخارجي .

- من -

د . عمر الحسن - رئيس مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية .

Company Registration No: 1923531

أود أن أشير بالتقدير الي اللقاء الذى تم بوزارة الاعلام خلال شهر ابريل ١٩٨٩ مع سعادة وزير الاعلام الشيخ جابر مبارك الحمد بحضور وكيل الوزارة المساعد للاعلام الخارجي الاستاذ رضا يوسف الفيلي حيث جرى استعراض شامل لأسلوب التعاون بين الوزارة ومركز الخليج للدراسات الاستراتيجية في لندن، ومن بين الموضوعات التي اثيرت موضوع قيام وزارة الاعلام بدولة الكويت بتبني احدى الصحف والمجلات التي تصدر خارج الوطن العربي باللغة الانجليزية لاستثمارها في التعريف بأنشطة دولة الكويت علي مختلف الاصعدة وشرح وجهات نظرها الرسمية بالنسبة للقضايا الهامة علي المستوى الدولي.

وبهذه المناسبة فأنه يشرفني بصفتي صاحب ورئيس مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية ، ورئيس تحرير مجلتيه الفصلية (مجلة الشرق الاوسط للدراسات الاستراتيجية) والشهرية (مجلة تقرير الخليج)، أن اعرض علي الوزارة الموقرة المشروع التالي:-

لا يخفي علي سعادتكم أهمية المعلومات وتقييمها وتحليلها لتمكن صناع القرار علي مختلف المستويات من اتخاذ القرار المناسب والصائب في الوقت الصحيح ، وكيف ان الدول المتقدمة (الولايات المتحدة ، بريطانيا ، فرنسا ، ، الخ) ما كانت لتحقق العديد من منجزاتها في علاقاتها وانشطتها الخارجية في معزل عن توافر الكم الهائل من المعلومات عن مختلف مجالات الحياة في الدول التي نتعامل معها.
كما لا يخفي علي سعادتكم اهمية المعلومات في رفد مجمل الانشطة الاعلامية واكسابها الجدية والاثارة وسعة الانتشار مما دعا الدول المتقدمة الي تخصيص بنود سخية في موازناتها لمختلف مؤسساتها للقيام بجميع البيانات والمعلومات من خلال الدراسات وعقد الندوات واجراء البحوث وتشجيع انشاء المراكز المتخصصة في القضايا السياسية والعسكرية والاقتصادية وغيرها ، حتي ان دولا مثل المملكة المتحدة تحرص علي ان يتولي الرئاسة الشرفية لمثل تلك المراكز شخصيات من العائلة المالكة أو السياسية أو العسكرية البارزة.

في ضوء ما سبق ، وانطلاقا من الدور المتميز الذى تلعبه دولة الكويت على الصعيد العربي والاسلامي والدولي ، والحكمة التي تتسم بها سياستها المتوازنة التي حظيت باحترام الاسرة العربية والاسلامية والدولية ، فأنني اشعر ان الوقت قد حان لأن يكون لدولة الكويت مركز معلومات تديره بطريقة غير مباشرة تساعد في تحقيق أهدافها من خلال الحصول علي احدث البيانات والمعلومات بعد تحليلها وتقييمها وهو الاسلوب الذى تتبعة الدول المتقدمة علي النحو المشار اليه .

وانه ليسرني ان اضع مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية تحت تصرفكم لاستثماره والاتساع في نشاطاته علي النحو الذى يخدم لتجاهات السياسات الاعلامية والعسكرية والامنية والاقتصادية لدولة الكويت بشكل خاص ودول الخليج العربية بشكل عام ، وذلك من خلال امكاناتة المتوافرة الوارد شرحها لاحقا لاسيما ما يتصل منها بالمعلومات الامنية والعسكرية التي يستطيع المركز رصدها وتوفيرها والتي لا تقدر بثمن .

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

- مؤسسة اكادمية مقرها لندن تأسست عام ١٩٨٥ وتدار علي اسس تجارية بحتة حتي تتمكن من الاحتفاظ بقدر كاف من المصداقية والاستقلالية
- هدفها جمع البيانات والمعلومات الاستراتيجية ، عسكرية وامنية وسياسية واقتصادية ، وتحليلها وتقييمها ليستفيد منها صناع القرار في الوطن العربي .
- في المركز ارشيف كامل لكافة القضايا الاستراتيجية (١٢٠ ملفا) ومكتبة تحوى أكثر من ١٥٠٠٠ كتاب عن الخليج بشكل خاص والشرق الاوسط والقوى الدولية بشكل عام .
- صدر عن المركز اكثر من ١٥٠ دراسة استراتيجية واقتصادية منذ تأسيسه حتي الان يتم تحديثها بواسطة اجهزة الكمبيوتر التي يمتلكها المركز علي نحو مستمر.
- يصدر عن المركز مجلتان :ـ

  المجلة الفصلية :ـ مجلة الشرق الاوسط للدراسات الاستراتيجية .

  ومجلة تقرير الخليج الشهرية وصدر منها حتي الان ٢٣ عددا.

وفيما يتعلق بالمجلة الفصلية فقد حصلت دار النشر البريطانية "براسيز"علي حق طبعها وتوزيعها لمدة ست سنوات وهي الدار التي تطبع وتوزع مطبوعات معاهد استراتيجية ودفاعية اخرى مثل مطبوعات المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية والمعهد الملكي لدراسات الدفاع ولدار النشر هذه اكثر من ١٣٠٠ فرع في العالم ويرأس مكتبها في الولايات المتحدة السيناتور جون تاور وزير الدفاع الامريكي الذى رفض الكونجرس تعيينه في ادارة الرئيس الامريكي الجديد بوش ، لمركز الخليج ومجلته الفصلية مجلس ادارة برئاسة عدد من الوزراء البريطانين السابقين أو النواب أو اساتذة الجامعات أو مدراء معاهد استراتيجية في العالم أو صحفيين ومنهم :ـ

- السير انتوني ناتنج وزير دولة سابق
- توني مارلو نائب عن حزب المحافظين

- الدكتور امتياف اشاريا من معهد الدراسات الاستراتيجية في سنغافوره
- الدكتور سروش عرفاني من معهد الدراسات الاستراتيجية في اسلام ابـــاد
- الدكتور فيليب راوبنز من معهد شاتام هاوس البريطاني ادارة الشـــرق الاوســـط.
- البروفسور ايوان اندرسون من معهد الدراسات الاسلامية في جامعـــــة دارام ورئيس قسم الجغرافيا فيهـــا .
- جوردن بروك شابرد نائب رئيس تحرير صحيفة الصاندى تلغراف سابقـــا ومؤلف عدد من الكتب الاستراتيجيـــة .
- السير انتوني بارسونز سفير بريطانيا سابقا في ايران ومستشـــــار رئيسة الوزراء لشؤون الشرق الاوســـط .

وغيرهـم ،، ويمكن ان ينضم لمجلس ادارة المركز اية شخصيـــــات معينة وفق مقتضيات الحال ومن عواصم دولية مختلفة لتغطي اكبـــر عدد من الساحات الدوليـــة .

وللمركز عدد من الباحثين غير المتفرغين من عسكريين وسياسيين واكاديميين وصحفيين يصل عددهم في الوقت الحاضر الي سته وثلاثين باحثا ، وفي المركـز ثمانية من الباحثين والاداريين المتفرغين اضافة الي الآتـــي :-

- أجهزة الكمبيوتر (٥)
- مطبعة ليزر (١)
- فـاكـس (١)
- تلكـس (١)
- أثـاث (١٠ مكاتب وغيرها من التجهيزات المكتبية الاخـــرى)
- والمركز يشغل دورين في عمارة مكونة من اربعة ادوار،
  - الدور الثالث مكتب رئيس المركز والسكرتاريـــــة
  - الدور الرابع للباحثين والكتبة والمحاسبـــــة

ويتمتع المركز بموقع في وسط لندن قريبا من البرلمان البريطانـــي .

وتجدر الاشارة الي ان ما حققه المركز من انجاز خلال فترة عمره القصيرة كان نتيجة جهد فردى تحملته وتمكنت بعون الله من وضع أساس للعمل يمكن التوسع فيه وتطويره ليصبح بناء عربيا شامخا كويتيا وخليجيا . وهذا العمل يحتاج الي مجهود اكبر والي امكانات مالية تخرج عن الحدود الفردية المحدودة .

هذا وأنني أرى أنه من خلال انشطة المركز المختلفة يمكن تحقيق الآتي :-

أولا :- مجلتا المركز :- مجلة الشرق الأوسط للدراسات الاستراتيجية وتصدر أربع مرات في السنة وتركز في كل مرة علي موضوع من الموضوعات التالية :-

ا - الصناعات العسكرية .

ب - التوازن الاستراتيجي .

ج - التوازن العسكرى .

د - النزاعات في الشرق الأوسط .

وأنه بالتعاقد مع مؤسسة دار نشر عالمية مشهورة يملكها الصحفي البريطاني المشهور " ماكسويل " وما لمؤسسة هذه من فروع في مختلف دول العالم (١٣٠٠) مكتب وعلي الأخص اوروبا والولايات المتحدة وامكانية ايصال ما يرغب في نشره الي مؤسسات أعلامية (اذاعة - تلفزيون - صحافة) أو اكادمية (الجامعات ومراكز الدراسات والبحوث) أو مؤسسات حكومية سياسية ، عسكرية اقتصادية في مختلف دول العالم ، يتيح للمجلة فرصة القيام بدور اعلامي بارز وهو لحد الاهداف التي تحرص وزارتكم الموقرة علي تحقيقها .

٢) مجلة تقرير الخليج ، مجلة شهرية شاملة يصدرها المركز وتتضمن بيانات ومعلومات وتحليلات سياسية وعسكرية وامنية واقتصادية حيث لاقت ولا تزال تقدير السفارات والجامعات ومراكز الدراسات والبحوث والمؤسسات الاقتصادية وبعض منظمات الامم المتحدة ووزارات الدفاع الاجنبية أضافة الي الدول العربية .
ويتم توزيعها باشتراكات سنوية ثابتة يطبع منها ١٥٠٠ نسخة شهريا وتغطي نفقاتها من الاشتراكات والاعلانات .

ثانيا :- عقد الندوات المختصرة والموسعة في موضوعات تهم صناع القرار في الكويت والعالم العربي مثل الندوات السياسية ، والعسكرية والامنية ، والاقتصادية ... الخ .

ثالثا :- يمكن من خلال المركز تكليف بعض المختصين في قضايا محددة لجمع بيانات ومعلومات وتقييمها وتحليلها بحيث تساعد صناع القرار علي اتخاذ قرارهم المناسب .

رابعا :- من خلال المركز يمكن تكليف شخصيات سياسية وعسكرية وامنية واقتصادية بتقديم الدراسات والتقارير من مختلف العواصم والمناطق العالمية (من الولايات المتحدة ، امريكا الجنوبية اوروبا ، الاتحاد السوفيتي ، الشرق الاقصي) مما يبعدهم عن اى حرج في التعامل مع المركز باعتباره هيئة اكادمية تسعي لجمع البيانات والمعلومات وتحليلها وتقييمها بأسلوب علمي في حين ان المعلومات التي تتسم بطابع السرية يمكن احالتها الي الجهات المعنية في الدولة للاستفادة منها علي النحو الذى يخدم مصالحها .

خامسا :- ان المكز مشروع استثمارى وطني بعيد المدى يخدم صناع القرار في الكويت من النواحي الأعلامية والاستراتيجية والامنية والسياسية والاقتصادية ، ويمكن ادارته علي أسس تجارية بحتة اى ان الاسهام في هذه المؤسسة الاعلامية يمكن ان يطرح للشركات الاستثمارية والاعلامية الحكومية وشبه الحكومية والخاصة مثل "الصحف والمجلات" ويكون له مجلس ادارة يديره علي أساس استثمارى اعلامي بحت مع الاستفادة من التقنيات الحديثة لنقل المعلومات

الخلاصة العامة

بناء علي كل ما تقدم فأنني أعرض علي سعادتكم البديلين التاليين :-

١- لما كان العرض في مجمله هو مشروع اعلامي استثماري يمكن من خلاله تحقيق اكثر من هدف أمني وعسكري وسياسي واعلامي الي جانب اعتباره مشروعا تجاريا مربحا فأنني اقترح علي سعادتكم ان تقوم جهة ما في دولة الكويت (كهيئة الاستثمار الكويتية) بشراء المركز وادارته علي اسس تجارية بحتة كما هو الحال بالنسبة لمثل هذه المراكز في الدول الغربية .
وفي هذه الحالة فأنني علي استعداد للاستمرار في ادارة المركز للمدة التي ترونها ضرورية (ربما سنتين الي ثلاث سنوات)

٢- قيام وزارة الاعلام بتبني المركز واستثمار انشطته من خلال توجيهات سعادتكم وتعيين من ترونه ممثلين لاجهزة الدولة (كالدفاع والخارجية والداخلية والاعلام) للاجتماع كل سته شهور لوضع خطة عمل لخدمة الاغراض التي ترونها ومتابعتها شريطة ان تدعم كل من هذه الوزارات سنويا نشاطات المركز بمبلغ يمكنه من مواجهة الاعباء المالية المترتبة علي انشطته .
أو اقترح ان تطلب وزارة الاعلام من الشركات الحكومية وشبه الحكومية والاهلية "بالاعلان" في مجلة المركز و"الاشتراك" فيها مثل البنوك - شركات التأمين - شركات وتوكيلات الملاحة والطيران - مؤسسة البترول والهيئات التابعة لها - شركات الفنادق والسياحة - توكيلات السيارات - واشتراكات الوزارات والمؤسسات الحكومية في دراسات وبحوث وتقارير ومجلة المركز في حدود امكانياتها المتاحة .
وبهذا نستطيع ان نتلاشي ونخفف الاعباء عن الوزارات المذكورة ان كانت ميزانيتها لا تسمح بمثل الاسهام المذكور أعلاه .

أنني أذ أضع أمام سعادتكم هذا العرض أنما أعكس بكل أخلاص ما أحس به من وفاء وعرفان لدولة الكويت. العربية الأنتماء ،ولأضع تجربتي في العمل الاعلامي العربي علي أهم ساحة غربية كرئيس لبعثة جامعة الدول العربية في لندن لمدة ثمان سنوات .

مؤمنا بأن ما يمكن أن يقوم به المركز في حال تطويره وتطويع أمكاناته علي النحو المأمول سوف يكون مفيدا في خدمة اهداف تمس صميم استراتيجيات كل دولة تسعي الي انتهاج الاساليب العلمية المتطورة والناجحة في خدمة أغراضها الاعلامية والامنية والعسكرية والاقتصادية .

وتقبلوا سعادتكم فائق التقدير والاحترام ،،،

د. عمر الحسن

رئيس المركز

لندن في ٢١/٦/١٩٨٩



الوثيقة رقم ٨

Gulf Report

THE ECONOMIC, GEOPOLITICAL AND STRATEGIC SURVEY OF THE GULF

Number 67 **Editor: Dr Omar al-Hassan** *December 1996 January 1997*



Honoured guests at the opening of GCSS Cairo (left to right): Mr Safwat al-Sharif, Egyptian Minister of Information; Dr Osama al-Baz, Egyptian First Under-Secretary of State for Foreign Affairs, and Political Advisor to the Egyptian President; Mr Mohammed al-Mutawa, Bahraini Information Minister; and Dr Omar al-Hassan, Chairman of the GCSS.



Shaikh Isa bin Salman al-Khalifa



Shaikh Zayed bin Sultan al-Nahyan, President of the UAE



Sultan Qaboos bin Said al-Said of Oman

In this issue...

ISSN: 0968-9044

Book links Maxwell to Mossad

الوثيقة رقم ٩

By George Jones and Philip Johnson

AN IMMEDIATE inquiry into an "alleged relationship" between Israeli intelligence and the newspaper proprietor Mr Robert Maxwell and a senior Daily Mirror journalist was urged in the Commons yesterday.

Mr Rupert Allason, Conservative MP for Torbay, and author of several books on the intelligence services, used question time to raise allegations in a new book about Israel's nuclear weapons programme.

The charges against Mr Maxwell and Mr Nick Davies, Daily Mirror foreign editor, were repeated in two motions on yesterday's Commons order paper tabled by Mr Allason and Mr George Galloway, Labour MP for Glasgow, Hillhead.

Last night Mr Maxwell, who is in New York, said: "The accusations against me are ludicrous, a total invention. We will be taking immediate legal action in defence of Nick Davies and to refute the absurd allegations against me."

Mirror Group Newspapers said writs for libel were being issued against the book's publishers, Faber and Faber, and an injunction was being sought to stop distribution.

Mr Davies, who is in Harare covering the Commonwealth summit, "categorically and totally" denied all the allegations made against him.

Mr Allason's motion expressed concern at the disclosure in Seymour Hersh's The Samson Option "that the Daily Mirror and its proprietor, Robert Maxwell, have maintained a close relationship with the Israeli intelligence service, Mossad".

The motion referred to allegations that in 1983, Mr Davies entered into a business partnership with an Israeli citizen, Mr Ari Ben-Menashe, and in 1987 their company negotiated the sale of 4,000 anti-tank missiles to Iran in contravention of the UN arms embargo.

It also refers to allegations of conspiracy to supply information to the Israeli embassy about the whereabouts of Mr Mordechai Vanunu, who revealed details of Israel's nuclear weapons programme to a British newspaper. In 1986, Mr Vanunu was traced to a London hotel where he was hiding, lured to Italy, kidnapped and returned to Israel where he is still in jail.

Mr Allason called for an inquiry to establish if there were any breaches of the UN arms embargo and urged that access by Mirror group personnel to confidential Foreign Office briefings should be suspended until an investigation by the appropriate authorities had been completed.

A separate motion by Mr Galloway expressed concern at the book's allegation that Mr Davies "has been involved in substantial arms sales of Israeli equipment to Iran and other countries over the last 10 years".

Mr Galloway also voiced concern over the allegation that Mr Davies was a "long standing and highly-paid Israeli intelligence asset and he betrayed the whereabouts in a hotel in London of Mordechai Vanunu to Mossad".

He called on Mr Maxwell to appoint an independent tribunal to establish the truth or otherwise of the allegations and "if they are well founded, the extent of foreign intelligence penetration of Mirror Group Newspapers".

In the Commons, Mr MacGregor, Leader of the Commons, standing in for Mr Major who is on his way back from Harare, was questioned by Mr Allason on the allegations. The MP said the Prime Minister should order an immediate inquiry.

Mr MacGregor refused to be drawn on the espionage allegations but added: "If any questions are raised about export sales to Iran that justify an investigation by the Department of Trade and Industry, and any evidence provided, I am sure that they would do so."

Mr Hersh is one of America's pre-eminent investigative journalists. He was awarded a Pulitzer for his exposure of the My Lai massacre by US soldiers in the Vietnam war.

In Harare last night, Mr Davies admitted having had a friendship with Mr Ben-Menashe and allowing him to use his old London address, 41 Becmead Avenue, as a business staging post.

"I had no idea and did not want to know what he was using the address for. The business activity was nothing to do with me."

Mr Davies said he was unaware that Ben-Menashe was using his new London home as a business address and insisted that his permission was never sought if it were the case.

One of the Commons motions refers to allegations that he was a "longstanding and highly paid Israeli intelligence asset" but Mr Davies insisted: "I did not receive a single penny from this man."

Mr Davies said the book's allegations concerning Mr Vanunu were "totally and completely untrue". He added: "I was never involved in the Vanunu story at any time. It is a total fabrication."

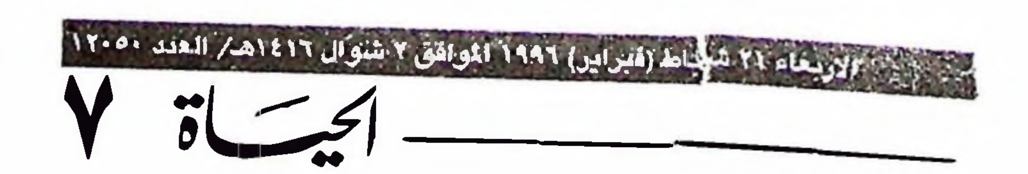
Daily Telegraph
23 October 1991

الوثيقة رقم ١٠

مقال جريدة الحياة حول روبريت ماكسويل

كتابان صدرا حديثاً عن روبرت ماكسويل

طفولة غامضة، عميل مخابرات، أسماء وهمية، صديق اسرائيل، وامبراطورية من الكذب



مراجعة: سوزانا طربوش

■ سمح انتهاء محاكمة نجلي روبرت ماكسويل باصدار كتابين عنه يحتويان معلومات جديدة عن رجل الاعمال والناشر البريطاني الذي طالما اثارت حياته الجدل، الى ان عثر على جثته طافية على البحر قرب جزر الكناري في الثاني من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩١. ولم يكن القانون يسمح بنشر الكتابين اثناء المحاكمة خوفا من ان ذلك قد يؤثر على المحلفين.

يسلط الكتابان الضوء على الدعم السياسي والاقتصادي القوي الذي قدمه ماكسويل لاسرائيل بعد ١٩٨٥. وبرزت اهمية الدور الذي لعبه ماكسويل لصالح اسرائيل اثناء محاكمة ولديه في افادتي ديفيد كمحي المدير العام السابق لوزارة الخارجية الاسرائيلية، ورجل الاعمال اللبناني روجيه تمرز، اللذين جاءا كشاهدي دفاع.

ووصف كمحي كيف حاول ماكسويل استعمال اتصالاته الرفيعة في موسكو لاعادة العلاقات بين الاتحاد السوفياتي واسرائيل، والسماح لليهود السوفيات بالهجرة الى اسرائيل. اما روجيه تمرز، الذي كان عرّف كيفن ماكسويل، ابن رجل الاعمال، الى ديفيد كمحي، فقد تحدث للمحكمة عن محاولته (الفاشلة في النهاية) لتنظيم قرض بمبلغ ٤٠٠ مليون جنيه استرليني من متمولين عرب لانقاذ ولدي ماكسويل، وذلك بعد اسابيع من موت والدهما. ولو نجحت المحاولة لكانت المفارقة انقاذ ولدي اكبر مستثمر اجنبي في اسرائيل من قبل مستثمرين خليجيين.

وكانت محكمة «اولد بيلي» (اي المحكمة الجزائية المركزية) برأت كيفن وايان ماكسويل في ١٩ من الشهر الماضي من تهم بالاحتيال تتعلق بصندوق التقاعد لموظفي مؤسسة ماكسويل. وتوصل المحلفون الى حكم البراءة بعد ١٢ يوما من المداولات. وجاءت تبرئة الاثنين، اضافة الى شريكهما لاري تراكتنبرغ، من اية تهمة تتعلق بالاختلاسات التي هددت مصير ٣٠ الفاً من المساهمين في الصندوق، لتفاجئ الكثيرين في بريطانيا.

واعلن «فريق الاحتيالات الخطيرة» التابع للشرطة البريطانية بعد القرار عن عزمه على توجيه اتهامات جديدة الى كيفن ماكسويل. ويحتمل ان يلجأ نجل ماكسويل الى القضاء لوقف توزيع كتاب توم باور لانه قد يؤثر على سير المحاكمة الجديدة، واذا فعل ذلك سيكون قد سار على خطى والده في صراعه القديم مع باور، الذي سبق له ان الف كتاباً كشف فيه عن تاريخ ماكسويل المبكر وتغييره المستمر لهويته.

يروي باور في كتابه الجديد الاجراءات القاسية التي اتخذها ماكسويل بحقه عندما سمع في صيف ١٩٨٧ بان باور يخطط لنشر كتابه «الغريب». وخطط ماكسويل فوراً لانفاق خمسين الف جنيه استرليني لشراء معدات تنصت واستكشاف تحيط بمنزل باور، وادعى ان لديه جهازاً يستطيع قراءة محتويات كمبيوتر باور من خارج بيته. واستعمل ماكسويل كبير موظفيه بيتر جاي (وهو سفير سابق لبريطانيا في واشنطن) لجمع المعلومات عن تحركات باور والاشخاص الذين يلاقيهم في معرض تاليفه للكتاب.

ثم انفق ماكسويل مليون جنيه اضافية، اولا لمنع اصدار الكتاب، وعندما فشل في ذلك لوقف توزيعه، وتم له ذلك في النهاية. ولم يكتف بذلك بل رفع دعوى بالقذف ضد باور والناشر، وحاول الحصول على امر بمصادرة ملفاته والمعلومات على كومبيوتره. ويقول باور ان هذا الاسلوب الشرس هو ما منع الكثير من الصحف من الكشف عن فضائح ماكسويل عندما كان حياً.

ترك ماكسويل بعد موته كارثة مالية كبيرة. ويقدر ان ديونه والاموال المفقودة من حساباته تبلغ ٣.٧ الى ٤ بلايين جنيه استرليني. وجاء قسم من هذه الديون نتيجة عمليات السيطرة على شركات الطباعة والنشر التي شكل ماكسويل من خلالها امبراطوريته الاعلامية. ويحاول فريق كبير من المحاسبين والمحامين العثور على ما امكن من الاموال المفقودة لاعادتها الى اصحابها الشرعيين.

عملية التلاعب المالي الاخطر التي قام بها ماكسويل وتاكد بعد اكتشافها مدى احتياله كانت قيام شركاته الخاصة باقتراض ٤٤٠ مليون جنيه استرليني من ستة صناديق للتقاعد كانت تحت سيطرته. وتمكن الخبراء حتى الآن من استعادة نحو ٨٠ في المئة من الاموال المقترضة هذه.

ولد ماكسويل في ١٩٢٣ لوالدين يهوديين فقيرين في منطقة ريفية في شرق تشيكوسلوفاكيا على الحدود مع روسيا ورومانيا، وكان اسمه يان لودفيغ هوخ. وهرب من تشيكوسلوفاكيا عشية الغزو الالماني النازي لها، ووصل الى بريطانيا في ١٩٤٠ وانضم الى الجيش البريطاني. ولا يزال الغموض يلف كيفية وصوله، لانه استمر في تغيير روايته عن هذا الجزء من حياته.

ترقى ماكسويل بسرعة اثناء خدمته العسكرية، واطلق على نفسه اولا اسم «ليزلي دو موريه» - تيمنا بصنف السكائر المعروف وقتها - ثم اتخذ اسمه الثالث الذي بقي معه طوال حياته. ويقول بعض عارفيه انه اختار الاسم الاسكتلندي «روبرت ماكسويل» بناء على اقتراح من قائده في الجيش. الا ان راسل ديفيس يرجح انه اختاره تيمنا باسم صنف القهوة الشهير «ماكسويل هاوس».

واستمر عنصر التظاهر والتخيل هذا طوال حياة ماكسويل. ويقول راسل ديفيس ان شخصية ماكسويل تنتمي الى عقد الاربعينات من القرن، وهو العقد الاكثر امتلاء بالاسرار والتخيلات. ويرى ان ماكسويل «ركب لنفسه شخصية من هذه التخيلات، وهي الشخصية التي سوّقها للعالم جنباً الى جنب مع ما كان يعرضه من السلع والخدمات».

كتاب باور «ماكسويل: الحكم النهائي» يقع في ٤٧٨ ويركز على التعقيد الهائل لاعمال ماكسويل والمشاكل المتزايدة التي واجهها في السنين الاخيرة من حياته، معطيا التفاصيل الكاملة لصفقاته ونقله الدائم للموجودات من مكان الى اخر، ودور البنوك في تلك العمليات. وينهي باور كتابه بتقرير كامل عن محاكمة ولدي ماكسويل. ويقول انه عندما سمع بحكم البراءة على الاثنين وراهما يصافحان اصدقاءهما في المحكمة تصور انه يسمع «شبح ماكسويل وهو يهدر ضاحكا».

اما راسل ديفيس فيركز في كتابه «الغريب - حياة روبرت ماكسويل السرية» على الجانب السياسي من حياة رجل الاعمال الراحل، ونجاحه في تكوين شبكة من الاتصالات مع زعماء عالميين، من ضمنهم في الاتحاد السوفياتي والكتلة الشرقية. ويصف كيف عاد ماكسويل الى «جذوره» اليهودية في ١٩٨٥ وزار اسرائيل وركز نشاطه السياسي على خدمة مصالحها.

يرى باور أن ماكسويل لم يظهر ميله الى اسرائيل الا بعد ان اصبح ثريا وبعد اضمحلال اللاسامية في بريطانيا. وقام بزيارته الاولى في ١٩٨٥ بتشجيع من رجل الاعمال جيرالد رونسن، وقابل اهم الشخصيات الاسرائيلية واصبح خلال خمس سنوات المستثمر الاجنبي الاكبر في اقتصادها. ومن الامثلة على اهميته بالنسبة لاسرائيل ان رئيس الوزراء وقتها اسحق شامير استدعاه الى القدس في ١٢ شباط (فبراير) ١٩٩١ لكي ينقل رسالة الى ميخائيل غورباتشوف عن خطر امتداد حرب الخليج الى اسرائيل.

يعتبر ديفيس ان الامبراطورية العالمية في مجال الاعلام التي خلقها ماكسويل كانت وسيلة لنشر نفوذه في انحاء العالم. «الا انه لم يكن عصاميا تماما عندما جمع ثروته. وتبين ادلة جديدة كيف ان ماكسويل،

الذي كان مولعا منذ شبابه بميدان النشر والاتصال، تلقى التمويل من البريطانيين في بدء حياته العملية ... وكيف استغل الفرصة ليطور لنفسه دورا سياسا غير رسمي يخدم مصالحه».

وبعد ان خدم ماكسويل بشجاعة في صفوف الجيش البريطاني (حيث نال وسام الصليب العسكري) قامت الاستخبارات البريطانية بتمويل مشروعه لتبادل المعلومات العلمية بين الغرب والاتحاد السوفياتي، في وقت كان ذلك محظورا فيه.

وبحسب راسل ديفيس قام جهاز الاستخبارات البريطاني «إم. آي. ٦» بتمويل اول شركة اسسها ماكسويل، هي «برغامون برس». وتدعي بعض المصادر الاستخبارية بان علاقة ماكسويل مع «إم. آي. ٦» استمرت لمدة طويلة، وربما الى وفاته. كما حاول جهاز الاستخبارات السوفياتية «كي. جي. بي.» التقرب من ماكسويل، الا انه رفض العمل لصالحهم بشكل مباشر وتوجه راسا الى مستوى اعلى، فاقام علاقات وثيقة مع اللجنة المركزية للحزب الشيوعي.

اضافة الى مشاريعه في مجال النشر دخل ماكسويل الحياة السياسية البريطانية لفترة من الوقت، فاصبح نائباً عمالياً من ١٩٦٤ الى ١٩٧٠. لكنه لم يحظ بقبول واسع داخل المؤسسة الحاكمة البريطانية.

وفي ١٩٦٩، انهارت امبراطورية ماكسويل الاعلامية وسط شكوك بعدم الامانة، وبدات وزارة التجارة البريطانية باجراء تحقيقات في الاساليب التي اعتمدها في مجال الاعمال. وفي ١٩٧١ و ١٩٧٢ اصدرت الوزارة تقارير دامغة توصلت الى انه لم يكن مؤهلا للعودة الى الحياة العامة. لكنه تمكن من استعادة مكانته بشكل كامل. وينتقد توم باور بشدة استعداد كثير من الصحافيين والمصرفيين والسياسيين لتناسي كارثة «برغامون» في ١٩٦٩، ممهدين بذلك الطريق لخروقات ماكسويل المالية بعد عشرين سنة.

وبدات «برغامون برس» بنشر كتب مداهنة عن الاتحاد السوفياتي وبلدان الكتلة الشرقية لاغراض سياسية. وكان بينها كتاب نشر في ١٩٧٧ عن الزعيم السوفياتي ليونيد بريجنيف. وصدر كتاب اخر عن الديكتاتور البلغاري تودور جيفكوف في ١٩٨١، وتضمن مقابلة مع جيفكوف اجراها ماكسويل نفسه. واقام ماكسويل صداقة قوية مع رئيس الوزراء البولندي الجنرال فويتسيخ ياروزلسكي بعدما تولى رئاسة الحكومة في بولندا في مطلع ١٩٨١.

كان ماكسويل يملك جاذبية كبيرة وقدرات اقناع قوية. لكن صورة ماكسويل في السنوات الاخيرة من حياته، كما يتضح من هذين الكتابين، كانت غير جذابة ان لم تكن منفرة. فهو يبدو كشخص غريب الاطوار ومفرط في السمنة ووزنه يرتفع بشكل مستمر، بينما كان يصبغ شعره وحاجبيه باللون الاسود. ولم يكتف بالتجسس والتنصت على موظفيه بل شمل ذلك ولديه ايضا. كان رجلاً يميل الى القسوة واذلال ولديه علناً. ونشرت زوجته اليزابيث بعد وفاته كتاباً عن حياتها الفظيعة معه. وكان يشرب الكحول بافراط، وغالبا ما يفعل ذلك في السر. واتضح بعد وفاته انه كان يعاني من تليف في الكبد.

ويصف باور الطريقة التي ادار بها ماكسويل امبراطوريته الاعلامية، وكانت تشبه نمط حكم الرئيس الروماني نيقولاي تشاوشيسكو والبلغاري تودور جيفكوف الشيوعيين المستبدين. ولم يدرك موظفوه سوى جزء صغير من السيناريو، وكانوا يجهلون ابعاد وخلفية الرسائل والاتصالات الهاتفية التي كان سيدهم يتبادلها باللغات التسع التي زعم انه يتقنها. ويرجع ولاء الموظفين لماكسويل وكتمانهم اسراره الى المرتبات العالية التي كانوا يتقاضونها، اضافة الى الخوف منه وللتخوف من خسارة وظائفهم.



ويروي كتاب توم باور عن لقاء في ١٩٩١ بين ماكسويل وشخصية اخرى من اقطاب الاعلام في العالم هو روبرت مردوخ. قام مردوخ بزيارة ماكسويل في مكتبه، وتبجح الاخير من دون انقطاع في شان مهاراته الديبلوماسية في انحاء العالم، خصوصا علاقاته الحميمة مع الكرملين واسرائيل. وبعد انتهاء اللقاء قال مردوخ لاحد مساعديه: «ماذا كان معنى هذا كله؟ انه مضحك».

وفي المراحل الاخيرة من حياة ماكسويل لم تكن الضغوط المالية وحدها تتفاقم بل واجه ايضا ضغوطاً سياسية متزايدة. وفي ٢٠ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٩١، اصدرت دار النشر «فيبر اند فيبر» كتاب «خيار شمشون» من تاليف سيمور هيرش، الذي تحدث عن السلاح النووي «السري» الذي تملكه اسرائيل. وادعى هيرش ان الاستخبارات الاسرائيلية (موساد) حصلت في ١٩٨٦ على عنوان موردخاي فعنونو في لندن من نيكولاس ديفيس محرر الشؤون الخارجية في صحيفة «ديلي ميرور» بناء على اوامر روبرت ماكسويل. وكانت صحيفة «صنداي تايمز» نشرت الصور الفوتوغرافية التي التقطها فعنونو لمفاعل ديمونة النووي الاسرائيلي اثناء عمله هناك. واختطف فعنونو في وقت لاحق في روما على ايدي الموساد، ولا يزال سجينا في اسرائيل.

واتهم هيرش ماكسويل بانه كان معروفاً كمصدر معلومات للموساد. كما اتهم نيكولاس ديفيس بالتورط في تجارة السلاح بالنيابة عن الحكومة الاسرائيلية. وذكر هيرش ان مصدره هو اري بن مناشي، وهو اسرائيلي كان ديفيس عرفه على ماكسويل في ١٩٨٩.

وبحسب توم باور، كان لغضب ماكسويل ما يبرره هذه المرة لأنه لم يكن عميلاً للموساد، على رغم انه كان مؤيداً بشكل علني للحكومة الاسرائيلية



وربطته بها صلة وثيقة. ويقول باور ان ماكسويل لم يتورط ابداً في تجارة السلاح ولن يظهر اطلاقاً اي دليل يثبت قيامه بغسيل الاموال لصالح اسرائيل.

ويقدم الكتابان نظريات مختلفة في شان موت ماكسويل. وعلى رغم ان بعض الاشخاص يعتقد ان ماكسويل اقدم على الانتحار بعدما عجز عن مواجهة انهيار امبراطوريته الاعلامية وافتضاح الاعيبه السياسية، لا يعتقد اي من الكاتبين انه قتل نفسه.

ويرى راسل ديفيس انه قتل ويتساءل: «من كان يريد موت ماكسويل؟»، ويجيب بان كل شخص تقريبا كان لديه سبب ما لازاحته من الطريق. على سبيل المثال، كانت اسرائيل تحس بقلق في شان المعلومات الاضافية التي يمكن لماكسويل ان يكشفها عن نشاطاتها السرية. وكانت الاستخبارات البريطانية تراقبه عن كثب بمساعدة من وكالة الاستخبارات المركزية الاميركية «سي. آي. ايه». حتى المافيا كانت غاضبة عليه بسبب مواقفه ضد النقابات في مؤسساته الصحافية في نيويورك.

اما بالنسبة الى باور فهو يعتقد ان السيناريو الاكثر احتمالا لموت ماكسويل هو انه عندما خرج الى ظهر اليخت ليستنشق الهواء تعثر وهوى في البحر، وربما حدث ذلك بسبب نوبة قلبية خفيفة، وانه توفي بعدئذ من جراء الارهاق او نوبة قلبية. ويعترف باور ان الغموض لا يزال يحيط بسبب اغلاق باب حجرة ماكسويل في اليخت من الخارج.

● الكتاب: الغريب: الحياة السرية لروبرت ماكسويل.
- المؤلف: راسل ديفيس.
- الناشر: بلومزبري، لندن، ١٩٩٦
● الكتاب: ماكسويل: الحكم النهائي.
- المؤلف: توم باور.
- الناشر: هاربر كولنز، لندن، ١٩٩٦

الوثيقة رقم ١١



3rd & 4th Floor, 5 Charterhouse Buildings, Goswell Road, London. EC1M 7AN
Tel: 253 3805/6 Telex: 267519 GULFRC G Fax: 253 3809

Chairman: Dr. Omar Al-Hassan

H.E. The Ambassador
Embassy of Kuwait
45-46 Queens Gate
LONDON SW7

1st October 1990

INVOICE

Your Ref: By Telephone
Invoice no: 9669

Quantity	Description	Total £
1	The Military Option	
1	The Economic Blockade of Iraq and the Gulf Crisis of the 1990's.	
1	The Strategic Implications of Iraqi invasion to Kuwait.	
	TOTAL	£ 900

Please remit the amount, by cheque to:

Gulf Centre for Strategic Studies
3rd & 4th Floor
5 Charterhouse Buildings
Goswell Road
London EC1M 7AN

Signature:

الوثيقة رقم ١٢

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية



Gulf Centre For Strategic Studies Ltd

40-43 Fleet Street 4th Floor London EC4Y 1BT
Tel: 353 4182/4183 Telex: 267519 GULFRC G
Fax: 01 353 2552

Chairman: Dr. Omar Al-Hassan

H.E. The Ambassador
Embassy pf the State of Kuwait
45-46 Queen's Gate
London
SW7

~~سعادة سفير دولة الكويت~~
السفارة الكويتية
لندن - المملكة المتحدة

١٩٨٨/٥/١٨

ارفق طيه بيانا بمجلة مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية والذي سيصدر العدد الاول منها في يوليو/تموز ١٩٨٨ تحت اسم :
" مجلة الشرق الاوسط للدراسات الاستراتيجية الفصلية "

وستصدر باللغتين الفرنسية والانجليزية ، ولكن يمكن الحصول عليها باللغة العربية وفق شروط يتم الاتفاق عليها.

آمل ان يتمكن المركز بهذا الاسهام في خدمة قضايانا العربية والاسلامية .

مع وافر التقدير والاحترام

د. عمر الحسن -
رئيس التحرير

ملاحظة : يمكن للمركز من اعداد الدراسات والبحوث العسكرية والامنية بما يتوافر لديه من المعلومات والأخصائيين القادرين على التحليل والتقييم وابداء المشورة ، وقد قام بعدد من الدراسات والبحوث في ذلك المجال لعدد من الدول العربية .

Company Registration No: 1923531

الوثيقة رقم ١٣

جزء من رسالة السفير غازي الريس (بخط يده) الى وزارة الخارجية الكويتية يطلب منها دعم عمر الحسن بخمسن الف دولار سنوياً

⑥

8- تقويه صلتنا بمراكز الأبحاث العربيه الموجوده هنا وذلك بتخصيص مبالغ دعم سنويه لها لكي تعقد ندوات وتقوم بدراسات تهم منطقتنا وبلدنا بشكل خاص على أن لا تزيد هذه المبالغ عن خمسين الف دولار سنوياً لكل مركز في البدايه

اما المراكز فهي

أ- مركز الخليج للدراسات الاستراتيجيه الذي يرأسه الدكتور عمر الحسن

ب- مركز الدراسات العربيه الذي يرأسه السيد عبد المجيد فريد

مع العلم بأن عمر الحسن قام أثناء الاحتلال بانتقاد منظمه التحرير الفلسطينيه على موقفها كما هاجم صدام حسين أما عبد المجيد فقد وقف على الحياد وصمت عن ابداء التعاطف الشخصي لكن علينا الآن تجاوز الماضي والنظر بالدرجه الاولى الى مصلحتنا

الوثيقة رقم ١٤



توضيح

السيد رئيس تحرير صحيفة «صوت الكويت»:
بعد التحية
نشرت صحيفتكم يوم الثاني من فبراير (شباط) ١٩٩١ ترجمه لمقالي المنشور في صحيفة «التايمز» يوم ٩١/١/٣٠ باضافة مقدمة له غريبة عن النص، وبهذه المناسبة أرجو توضيح الآتي:
انني استغرب نشر مقدمة ليست جزءا من المقال والتعليق بها بما لا يمثل وجهة نظر كاتب المقال، ولم يصدر عنه، مما يجعلني أعتبر نشره سوء نية مقصود، وأنني ابعث لكم بهذا الاحتجاج لأرجو الالتزام بأمانة النشر، ونشر ردي هذا في مكان بارز وواضح.

الدكتور عمر الحسن
رئيس مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية ـ لندن

«صوت الكويت»: نشرنا بحسن نية مقالة الزميل الدكتور عمر الحسن، ووضعنا لها مقدمة تتناسب في اعتقادنا، مع المضمون واذا كانت المقدمة المقصودة أخطأت هدفها فاننا نعتذر من الزميل ، ونحيل القارئ الى صحيفة «التايمز» البريطانية، والزميلة «الشرق الاوسط» وقد ظهرت فيها المقالة مترجمة بتاريخ ٩١/١/٣١.

صوت الكويت

١٩٩١/٢/٤م

الوثيقة رقم ١٥

مجلد

أزمة الخليج والخيارات المطروحة ومضامينها ومخاطرها الاستراتيجية

Gulf Centre for Strategic Studies Ltd

3rd & 4th Floor
5, Charterhouse Buildings
Goswell Road
London
EC1M 7AN

Tel: 253 3805/6 Telex: 267519 GULFRC G Fax: 253 3809



Lady Olga Maitland, M.P.

Messages: 071-219 4343

الوثيقة رقم ١٦

House of Commons
London SW1A 0AA
Telephone : 071-219 5239
or : 071-219 6482
Facsimile : 071-219 2693

H.E. Sheikh Salem Al-Sabah
Chairman
Natiopnal Committee for Missing
and P-O-W's Affairs
P.O. Box 299
Sabah Al-Salem 44000
KUWAIT

15 June 1993

Fax: (010-965) 552 1732

Dear Shaikh Salem

I find this a difficult letter to write for I am in some embarrassment regarding plans to launch the International Committee for Solidarity with Prisoners of War. Neither I or Dr. Al-Hassan have received confirmation from you that you wish us to go ahead or indeed have we received the financial means to do so.

I was much excited about the prospect of taking up this very important cause when we last saw you - and hope so much that we may continue with the arrangements for the launch which is scheduled to take place in the Ballroom at the Grosvenor House Hotel on 21st. July. Dr. Al-Hassan and I have managed to secure the presence the Foreign Secretary, Mr. Douglas Hurd for 12 noon. He would also like to meet with you privately afterwards.

On our return we immediately set to work and prepared all the framework for the launch. We faxed on a number of occasions the full update of progress both to fax no. 552-3165 directly to the office of Da'ij Al-Anzi, the Director of the National Committee and to fax no. 489-8000 at the request of Dr. Mohammad Al-Haddad. In the course of our work we have had to make considerable financial committments which we will be unable to fulfil if you decide after all not to persue the cause.

In the last month I have personally tabled Parliamentary Questions in the House; Dr. Al-Hassan and I prepared a detailed programme for you to meet a considerable number of leading politicians including the foreign Office MInister Hon. Douglas Hogg (all of which , as you know, had to be cancelled when it was decided not to come to London after all.)

In addition I organised our Foreign Secretary Douglas Hurd



Lady Olga Maitland, M.P.

House of Commons
London SW1A 0AA
Telephone : 071-219 5239
or : 071-219 6482
Facsimile : 071-219 2693

Messages: 071-219 4343

to express pointed and clear support for your cause at our joint Defence and Security Forum/Gulf Centre for Strategic Studies dinner on May 26. He did this without any hesitation and has clearly a high regard for you. Finally I have raised the issue oin a number of radio and television programmes.

Two weeks ago, Dr. Al-Hassan and I met over lunch with Dr.Mohammad Al-Haddad during his visit to London and briefed him on the latest developments regarding the forthcoming inaugural meeting of the International Committee. We had set up a working network of support together with key and prominent figures to take part. Among them the former British Ambassador to Iraq Sir Harold Walker and Mr. John Waite on behalf of his brother Terry Waite. The Gulf Support Group, Mrs. Colleen Williams on behalf of the Gulf Memorial Group and my own organisation Defence and Security Forum have started work to bring in support .

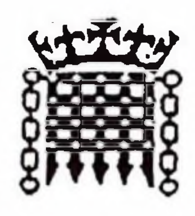
H.E. Mr. Khalid Al-Duwaysan, the Kuwaiti Ambassador to London was also present at this meeting. Dr. Al-Hassan also told me that the programme of the launch was discussed in detail with Dr. Al-Haddad, who confirmed to us that the funding to put the programme into practice would reach us by Tuesday June 8th, and that we should therefore go ahead with our plans.

As a result of this assurance, we have managed to follow up my private discussions with the Foreign Secretary for him to open the launch of the International Committee together with Your Excellency. We have also had to confirm in writing our booking of the Ballroom at the Grosvenor House Hotel.

In view of all this it is essential that we receive confirmation from Your Excellency that you wish us to go ahead and send us the means to do so.

It is also very important that we receive confirmation from Your Excellency that you will be arriving in London on Monday July 19th as stated by Dr. Mohammad Al-Haddad, in order that we may also arrange meetings for you with a number of other influential people. It is our hope to restore the programme that had been cancelled last momnth. The details of these provisional appointments together with the programme for the launch were documented by Dr. Al-Haddad on his computer during his recent visit.

He promised that the agreed funding for this event would be transferred as soon as popssible to enable us to pay the bills



Lady Olga Maitland, M.P.

House of Commons
London SW1A 0AA
Telephone : 071-219 5239
or : 071-219 6482
Facsimile : 071-219 2693

Messages: 071-219 4343

incurred so far, and to meet all future expenses necessary to implement the programme. Without this funding, we are completely unable to proceed any further. More than that, time is running very short. In order to complete the task for July 21st - now barely a month ahead - it is extremely urgent that we have the full go ahead to do so.

I do hope that no last minute changes of plan will occur, because, as I am sure Your Excellency is aware, this could lead to an embarrassing lack of credibility with regard to both Dr. Al-Hassan, and myself as a politician , with no-one taking our pronouncements seriously in the future.

Please forgive me for this frank and confidential letter but there is so much goodwill extended to you that it would be a great shame if we could not justify the faith that I believe you have placed in us. I do know that Mr. Douglas Hurd is keen to demonstrate his support for the cause. It would be a pity if at this late stage all our work came to nothing.

I look forward to hearing from you soon.

Yours sincerely O. Maitland.

Lady Olga Maitland, MP

الوثيقة رقم ١٧



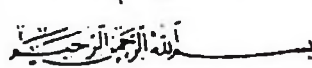
The Official Inauguration

21st July 1993

The Ballroom
The Grosvenor House Hotel, Park Lane

The International Committee:
Joint Chairmen
Lady Olga Maitland MP (Cons)
Dr Omar Al-Hassan, former Arab League Ambassador to London
Treasurer
Rebecca Carleton BA Hons (Cantab)
Patrons
Dr Ewan Anderson, Reader in Geopolitical Studies, University of Durham; Tony Marlow MP (Cons); William Powell MP(Cons), and joint Chairman of the Council for the Advancement of Arab-British Understanding
Members
Prof. James Coveney, visiting Professor, the University of Limerick; Robin Hay, barrister; John Bulloch, former Middle East Editor, the Independent on Sunday and Middle East Specialist; Dr Nabil Adawy, head of the International Studies Programme, the University of Limerick, Don May Chairman, Defence and Security Forum; Steven Brookes, the Gulf Support Group

الوثيقة رقم ١٨





رقم الطلب : ________

التاريخ : ________

وزارة الخارجية

سفارة / قنصلية دولة الكويت بمدينة ________

نموذج طلب اذن زيارة

٢

بيانات القادم

الاسم الكامل : د. محمد حسن الحسن

الجنسية : [illegible]   ذكر ☐ ✓   انثى ☐

تاريخ الميلاد : [illegible]   مكان الميلاد : ________

المهنة : مستشار مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية   الديانة : مسلم

رقم الجواز (الوثيقة) : [illegible]   مكان الاصدار : لندن   تاريخ الاصدار : [illegible]

نوع الجواز (الوثيقة) : عادي   الدولة المصدرة للجواز (الوثيقة) : [illegible]   تاريخ الانتهاء : ٩٥/[illegible]

العنوان ورقم الهاتف الحالي : [illegible]

العنوان في الكويت : [illegible]

رقم الهاتف في الكويت : [illegible]   ورقم صندوق البريد : [illegible]

الغرض من الزيارة : عمل   المدة المطلوبة : ________

اسم الكفيل بالكويت : [redacted] [illegible]

عنوان الكفيل بالكويت : [redacted] [illegible]

صلة القرابة بالكفيل : ________

في حالة وجود مرافقون على نفس الجواز :

١ ـ الاسم الكامل :	تاريخ الميلاد : يوم / شهر / سنة	الجنس :	
٢ ـ الاسم الكامل :	تاريخ الميلاد : / /	الجنس :	
٣ ـ الاسم الكامل :	تاريخ الميلاد : / /	الجنس :	
٤ ـ الاسم الكامل :	تاريخ الميلاد : / /	الجنس :	

التوقيع : [illegible]   التاريخ : ١٩٩٢/٩/٢٣

رأي القنصل

١ ـ يمنح : [illegible] لمدة :

٢ ـ يحول الطلب الى الوزارة للافادة بالرأي

٣ ـ يبرق بالبيانات الى الوزارة الافادة بالرأي

تحريرا بمدينة : ________ في / / ١٩ القنصل : ________

ملاحظات : ________

رقم اذن الزيارة الممنوح : [illegible]   القنصل : ________

التاريخ : ١٩٩٢/٩/[illegible]   لمدة : ________

يرجاء تعبئة ... هذا الطلب والكتابة بخط واضح

بواسطة السعادة السفير

للمدير العام

92-9-23

الوثيقة رقم ١٩

بسم الله الرحمن الرحيم



وزارة الخارجية

الادارة القنصلية

٩٢/١١٢٧٩

برقية صادرة

رقم ٣٠٨ / ١٧ / ٩٢ / قنصلية

كويتية/ لندن التاريخ : ١٩٩٢/١٠/٢٧

:ود. افادتكم بان السفاره منحت اذن زياره رقم ٢٨٣١ بتاريخ ١٩٩٢/٩/٢٣م باسم الدكتور/ عمر سعيد الحسن (اردني) وكان المفروض اخذ موافقة الوزارة قبل منحه اذن الزياره قف يرجى التقيد بالتعليمات بالنسبه للجنسيات المحظور دخولها الى البلاد وذلك بناء على تعليمات وزارة الداخليه قف .

تحياتنـــــا ....

خارجيـــــة

تم تزويد الأخ عبدالرحمن الراشد بنسخة

١٩٩٢/١٠/٢٧

الأخ عبدالرحمن مراجعي

-92-10-27

المرجع /

نسخة / للادارة القنصلية

نسخة /

نسخة /

التوقيع :

مدير الادارة القنـ[صلية]

جاسم محمد بهبهاني

الوثيقة رقم ٢٠

سري

بسم الله الرحمن الرحيم

التاريخ : ١٩٨٥/٥/٣
الموافق : ١٢ شعبان ١٤٠٥

تهدي سفارة دولة الكويت اطيب تحياتها الى وزارة الخارجية وتتشرف بارفاق التقرير الوارد من مكتب جامعة الدول العربية في لندن بشأن ما انتهت اليه المحكمة الادارية بخصوص المخالفات المالية التي ارتكبها السيد عمر الحسن مدير البعثة السابق .

مع اطيب التحيات ...

الى / وزارة الخارجية / الكويت
المرفقات : المذكور اعلاه .



League of Arab States Office

52 GREEN STREET
LONDON W1Y 3RH

Telephone 01-629 0732
Cables: Alnasr, London W1
Telex 28459 Alnasr G

التاريخ : ١٩٨٥/٤/٣

الرقم : ص/٦٦/ ٨٥٨

تهدي بعثة جامعة الدول العربية في لندن اطيب تحياتها الى سعادة سفير دولة الكويت المحترم •

وتتشرف باحاطة سعادة السفير علما بما انتهت اليه المحكمة الادارية بشأن المخالفات المالية التي ارتكبها السيد/عمر الحسن مدير البعثة الاسبق ، والتي رأت الامانة العامة ابلاغكم بها لايضاح موقف الامانة العامة حيال القضية التي رفعها السيد/الحسن الى المحكمة الادارية ضدها •

وتنتهز البعثة هذه الفرصة لتعرب لسعادة السفير عن خالص تقديرها واحترامها ،





Head Office: 3rd & 4th Floor, 5 Charterhouse Buildings, Goswell Road, London U.K. EC1M 7AN
Tel: 0171 253 3805 Fax: 0171 253 3809 email: gulfah@maxis.co.uk Registration No. 1923531

PRIVATE & CONFIDENTIAL

Dr. Omar Al-Hassan
Chairman

Emma Nicholson MP
House of Commons
London
SW1A 0AA

2nd April 1996

Dear Emma,

On Friday I sent to you the press release in which I expressed my point of view following the answers for your questions to the House of Commons. His Excellency Abdulla Bishara spoke with me over the weekend and confirmed that you told him you still have a further 40 questions and that you made allegations that myself and the centre were in line to receive funds from the Iraqi regime.

First of all, I do not care that you ask questions and make false allegations - you do not frighten me and I challenge you to ask these questions outside the House. Secondly, I am in consultation with my solicitor regarding the allegations you have made.

For your information, the absurd and inhumane questions have caused the following substantial damages:

- With over 300,000 Iraqis, as well as other Arabs, opposed to the regime residing in this country you have put myself and my family in danger.

- You have inflicted instantaneous financial damages on the centre amounting to over £500,000 in the following areas:

  The cancellation of a conference to be held in Kuwait to which Kuwait had donated KD 25,000 (£55,000) and 36 air tickets at a value of £2,000 each. In addition, 9 months preparatory work with the Royal United Services Institute at a cost of £75,000 was wasted - a sum that will have to be incurred again when the conference is rescheduled. Finally, advertisements from Kuwait worth £12,000 placed in "Gulf Report" have been cancelled.

Branches: Al Hassan Building, Flat No. 17, 7th Floor, Block 319 Shaikh Hamad Causeway, Manama, Bahrain. Tel: 537600 Fax: 530887
email: gcssbnr@batelco.co.bh
Kuwait - Al Sharq, Abdulla Al Ahmed Street, P.O. Box 73060, Al Nuzha 39984, Kuwait. Tel: 2467782 Fax: 2467781
email: gcsskw@ncc.moc.kw

- Damages to my reputation and to that of the centre by creating rumours within those who accepted an invitation to speak at the afore-mentioned conference and who questioned the reasons behind the cancellation of the conference.

- Your questions have been widely covered by Arab newspapers and news agencies which is going to cause further damage to the future work of the G.C.S.S. and to my reputation and which will take considerable time and effort to rectify.

I am writing along these lines as well as including the press release to the following:

Middle East Councils at the House of Commons
Arab/British Friendship Associations
Leader of the Liberal Democrat party
Leader of the Conservative party
Leader of the Labour party
Speaker of the House of Commons
Speaker of the European Parliament
Controller of charities

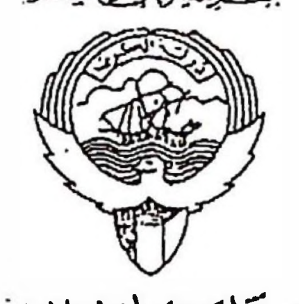
At the same time I intend to send the press release and a summary of the damages to the local newspapers of your constituency so that your constituents are aware of your personality, selfishness and inhumanity. Under normal circumstances I would not contemplate this kind of action but following your allegations it is merely an attempt to defend myself and clear my name. This course of action will not really benefit anyone and I am willing to cease further action following a public apology by return.

Finally, prior to your questions, a number of phonecalls were made to our bank with the caller claiming to be myself and requesting information about monies credited and debited to the accounts of the G.C.S.S. It has been necessary to involve the police and I would like a statement from you denying your involvement in this matter.

Yours Sincerely

DR OMAR AL HASSAN

الوثيقة رقم ٢٤



P. O. BOX: 193 SAFAT
13002 SAFAT, KUWAIT
CABLE: ALIRSHAD
TEL. : 2415301
TELEX : MI 22030 KT.

صندوق بريد : ١٩٣ الصفاة
رمز بريدي : 13002 الكويت
برقيا : الارشاد
هاتف : ٢٤١٥٣٠١
تلكس : و أ ٢٢٠٣٠ كويت

Ref : الاشارة : ٩٣/١١٦١ Date : التاريخ : ١٩٩٥/٧/٢٢م

قرار وزارى رقم ٩٣/١٩٩٥

بالترخيص بفتح مكتب محلى للدراسات الاستراتيجية

وزير الاعلام ،،

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في ٧ يناير ١٩٧٩ بشأن وزارة الاعلام ،

ولمقتضيات صالح العمل ،

وبناء على عرض وكيل الوزارة ،

قـــــــرر

مادة (١)

يرخص للسيد / عبد الله بشارة بفتح مكتب محلى باسم «مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية» يكون من اهدافه :

- بناء وتوسيع قاعدة اعلامية وفكرية مؤيدة للسياسة الخليجية والكويتيه ،
- العمل مع مراكز الدراسات العالمية والفكرية المحلية والعالمية لتثقيف الرأى العام ،
- عقد الندوات والمؤتمرات وتنظيم زيارات الوفود للدفاع عن القضايا الكويتيه والخليجية ،
- المساهمة كجهاز مؤثر في تجميع مجموعات الضغط السياسى والاعلامي لصالح الكويت ودول الخليج ،
- اصدار نشرات اعلامية لخدمة هذه الاهداف ،

- اعداد الدراسات عن التطورات الاقليمية والدولية التى تؤثر على دول مجلس التعاون
- التعاون في تحقيق هذه الاهداف مع المؤسسات والهيئات المماثلة في الخارج ·

مادة (٢)

مدة الترخيص سنتان ويجوز تجديده لمدة أو مدد أخرى مماثلة ويقدم طلب التجديد للوزارة قبل انتهاء الترخيص بثلاثة أشهر على الاقل وللوزارة الموافقة على طلب التجديد أو رفضه ·

ويعتبر عدم الرد على طلب التجديد خلال شهر من تاريخ تقديمه بمثابة رفض لطلب التجديد ·

مادة (٣)

تخضع الجهة المرخص لها في اداء عملها لاحكام القوانين واللوائح والانظمة والقرارات المعمول بها في دولة الكويت وبوجه خاص بالاحكام الواردة بقانون المطبوعات والنشر الكويتى فيما يتعلق بالحصول على موافقة وزارة الاعلام المسبقة قبل أقامت الندوات أواصدار المطبوعات ومع عدم تضمين المطبوعات التى تصدر عنها اية مسألة من المسائل المحظور نشرها والمنصوص عليها في هذا القانون ·

بسم الله الرحمن الرحيم

صندوق بريد : ١٩٣ الصفاة
رمز بريدي : 13002 كويت
برقيا : الارشاد
هاتف : ٢٤١٥٣٠١
تلكس : و أ ٢٢٠٣٠ كويت

وزارة الإعلام
MINISTRY OF INFORMATION
STATE OF KUWAIT

P. O. BOX: 193 SAFAT
13002 SAFAT, KUWAIT
CABLE: ALIRSHAD
TEL. : 2415301
TELEX : MI 22030 KT.

التاريخ : Date : الاشارة : Ref :

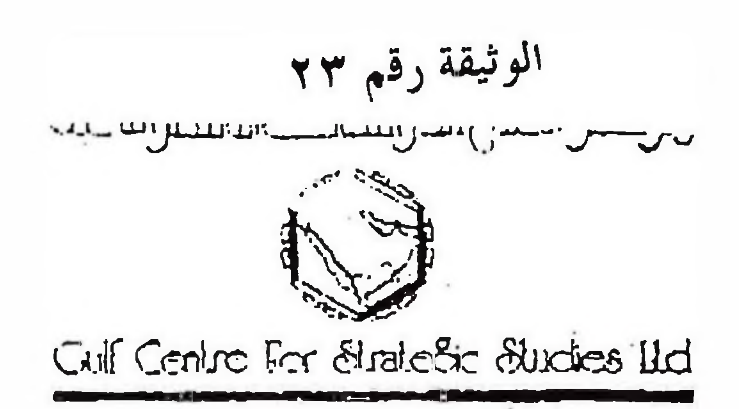
مادة (٤)

يجوز الغاء الترخيص اذا خالفت الجهة المرخص لها الاحكام الواردة بهذا القرار أو القوانين والانظمة واللوائح والقرارات ذات العلاقة او إذا اقتضت المصلحة العامة ذلك ودون ان يكون للجهة المرخص لها الحق في المطالبة بأى تعويض

مادة (٥)

على المختصين تنفيذ هذا القرار ويعمل به من تاريخ صدوره

الوثيقة رقم ٢٣



3rd & 4th Floor, 5 Charterhouse Buildings, Goswell Road, London. EC1M 7AN
Tel: 253 3805/6 Telex: 267519 GULFRC G Fax: 253 3809

President : H E Abdulla Bishara
Chairman : Dr Omar Al-Hassan

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الشيخ سعود ناصر الصباح الموقر
وزير الاعلام

السلام عليكم ورحمة الله ،

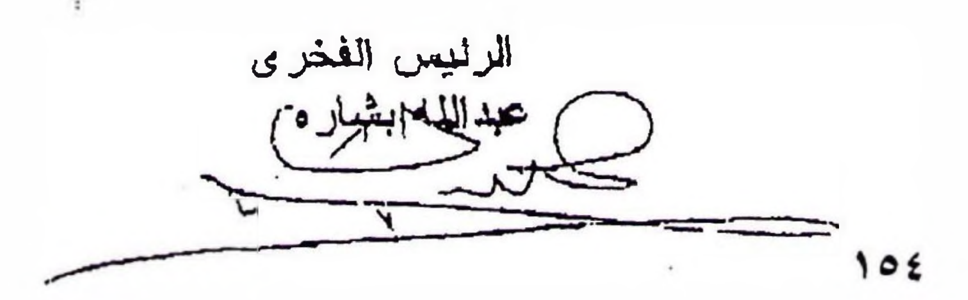
يسعدني أبلاغكم بأن مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية ومقره لندن يود ان يفتح في الكويت مكتبا تمثيليا لتعزيز التعاون بين المركز والمؤسسات الكويتية .

ويضع المركز الاهداف الكويتية والخليجية في أعلى مراتب عمله ، حيث توضح أهداف المركز بأن سعيه هو خدمة الكويت ودول مجلس التعاون . ويضم المركزاعضاءاً من الكويت كما يسعى لضم اعضاء أخرين من دول مجلس التعاون، ويتكون مجلس الادراة من شخصيات خليجية وأجنبيه معروفه .

ونرجو [illegible] في موافقتكم على فتح المكتب ومباركتكم لهذه الخطوة التي ستعود بالفائدة على دول المجلس والكويت بشكل خاص .

ولكم فائق المودة والتقدير

الرئيس الفخري
عبدالله بشاره



الحيـــاة ١٥ /١٠ /١٩٩٥

الدنيا ظلام ... في كل العراق

عبدالله بشارة *

■ قرأت لقاء وزير خارجية العراق، محمد سعيد الصحاف، مع «الحياة» في ٤ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٩٥ – مرات عدة – بحثاً عن تطور في النهج العراقي، او تبدل في مفردات القاموس السياسي، من اجل التعرف الى حجم تقارب الفكر السياسي العراقي مع العناصر المستجدة في العلاقات الدولية.

ومن الطبيعي ان يقرأ المواطن الكويتي في شكل خاص، والخليجي في شكل عام، كل ما يصدر عن المسؤولين العراقيين حول الوضع المظلم الذي خلقه النظام العراقي لنفسه، على امل ان يجد هذا المواطن شيئاً يساهم في اخراج شعب العراق الحزين من النفق المظلم. واعترف بانني حزنت على شعب العراق الذي ابخله حظه العاثر الى عصر صدام بما فيه من اذلال وانحطاط وهمجية. فالشعب العراقي حصيلة تراث متنوع، وممتد الى جذور تاريخية عريقة تشربت من حضارات مختلفة وهو يستحق نظاماً انسانياً، وحاكماً مستنيراً وحياة متمدنة، قائمة على احترام الانسان وكرامته، وتشجيع ادميته، ويستحق موقعاً لائقاً في اطار العلاقات الدولية، معبراً عن الامكانات الهائلة التي يملكها هذا الشعب.

دخل العراق، منذ وقف اطلاق النار في علاقات ملتوية مع مجلس الامن، خالية من الوضوح، وبعيدة عن الامانة، وملوثة بالمراوغة والشك، والانكار الى حد ضياع الصدقية، خاصة بعد هروب حسين كامل الى الاردن وتطوعه في تقديم المعلومات الحقيقية.

بعد هذا الفصل المرير، كنا نتوقع ان يقول الصحاف شيئاً آخر يظهر جدية المسؤولية في بغداد لاخراج شعب العراق من المحنة، لكن الواضح ان المسؤولين في بغداد لم يستوعبوا الحقائق الدولية التي تتعامل مع الوضع المؤلم في العراق.

وأولى هذه الحقائق انعدام الثقة بكل خطوات العراق، وبكل تصريحاته، وبكل ادعاءاته. مع استغراب المجتمع الدولي الأساليب العقيمة التي اتبعها العراق.

ثانياً، هناك اقتناع متجذر لدى المجتمع الدولي بأن الخطوات التي قام بها العراق جاءت وليدة الضغط الدولي ولم تأت من شهامة النظام او من صدق نياته وحسن تعاونه، وان الطريق الوحيد الذي سيؤدي الى التنفيذ الكامل هو استمرار الضغط واقناع النظام باستحالة رفع العقوبات من دون الوفاء التام بقرارات مجلس الأمن.

ثالثاً، ثبات الموقف الدولي في رفضه طبيعة النظام العراقي الشاذة العاجزة عن التكيف مع قواعد التحضر، ونزعته العدوانية، ودموية تصرفاته ما ادى الى وضعه في خانة المنبوذين. فلن يأسف احد على انهياره، وعلى العكس فإن سقوط النظام سيجلب السعادة الداخلية والراحة الاقليمية والقبول الدولي.

رابعاً: غياب الاجماع بين الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن على الشروط التي يجب توافرها لرفع العقوبات، والتي حددها العراق في قراءة مبسطة جداً في الفقرة الثانية والعشرين من القرار ٦٨٧، الخاصة بتدمير اسلحة الدمار الشامل، بجوانبها النووية الجرثومية والكيماوية.

والازمة الحالية بين العراق ومجلس الأمن تدور حول الصدقية بعد الاكتشاف المذهل للمرحلة المتقدمة التي قطعها العراق في تصنيع الاسلحة الجرثومية، ووضع ١٥٠ قنبلة من هذه المادة، و٥٠ صاروخاً من حجم صواريخ الحسين في قواعد عسكرية خلال تحرير الكويت، لاستعمالها ضد دول الخليج وقوات التحالف. واخفق العراق في الاستعمال لفقدانه جانباً معيناً من التكنولوجيا التي لم يتدبر امرها قبل فوات الاوان. هناك نظريات تطرح في اروقة الامم المتحدة عن ترسانة العراق، وعن الاسلحة التي يخفيها الآن ونوعيتها، وعلى رغم الاحتجاج العراقي كما عبر عنه الوزير الصحاف لجريدة «الحياة»، فإن الشك هو العنصر الغالب في التعامل مع العراق، وهو امر يجب ان يدركه الصحاف وغيره بدلاً من اتهام الولايات المتحدة ودورها في احتكار القرار العالمي.

خامساً، هناك اهتمام يتعاظم مع مرور الوقت بالمحنة التي يعيشها شعب العراق، والتي لا تلوح في الافق بوادر انفراجها، ومع هذا الاهتمام يتزايد الشعور بالضيق من بقاء النظام كاتم انفاس الشعب المعذب، مع ارتفاع حتمية التغيير ليخرج العراق من خانة التوقيف الى الانضمام للمجتمع الدولي.

واغرب ما في اقوال الصحاف هو ايمان النظام العراقي بالتعددية، وبالحياة البرلمانية، متجاوزاً «المدرسة الصدامية»، الحاكمة في بغداد، القائمة على الرعب والابادة الخانقة. والنظام العراقي يستمد حياته من هذه المدرسة، ومن خصائصها الابتكار لتثبيت القهر، ولاجتثاث ادمية الانسان لضمه الى ادوات الابادة وتحييد الخصوم مع ارهابهم.

وبسبب دموية هذه المدرسة، فإنها عنصر مهدد للأمن والاستقرار الداخلي والاقليمي، وعنصر طارد للمجتمع العراقي بما في ذلك مئات الالوف من الهاربين واللاجئين العراقيين في دول الجوار وفي العالم كله.

ومن دواعي الامن والاستقرار في المنطقة وفي العراق نفسه ضرورة تفكيك هذه المدرسة القائمة على انماط القرون الوسطى. ولا شك ان مشروع الملك حسين، وهو الحريص على شعب العراق وسلامته، صادر من اقتناع بأهمية التخلص من التركيبة الصدامية، مع تأكيد وحدة العراق في إطار فيديرالية انسانية، لا تسمح مستقبلاً لفئة صغيرة باحتكار السلطة على حساب المصالح الوطنية العليا لكل قطاعات الشعب، فيديرالية شعارها التنوع في إطار الوحدة.

ولا يعني ذلك اباحة التدخل في شؤون العراق الدولية، وهي حجة عقيمة في عصر تشابك المصالح وعصر وحدة الأمن الاقليمي والدولي، وانما يعني مشروعاً يعبر عن افكار استنارة لوضع معقد ناتج عن تركيبة مرفوضة في الداخل والخارج.

اين واقع صحاف العراق من واقع المنظور العالمي الذي يتلمسه الصحاف في اروقة الأمم المتحدة؟

واين حق شعب العراق في الحياة من هذا الجفاء الفكري، والعقم السياسي اللذين تعالج بهما قيادة العراق مشكلاته الداخلية والدولية؟

هناك مسافة شاسعة بين فكر القيادة في المدرسة الصدامية، وبين القنوات المؤثرة في القرار العالمي المتعلق بالعراق.

لن ترفع العقوبات لأن الصحاف أعطى وعوداً، ولن تنتهي لأن صدام التزم بالفقرة الثانية والعشرين، وانما هناك جدول انساني لا بد ان يوضع في الاعتبار لمصلحة شعب العراق، وهو العنصر الأهم في هذا الوضع المعقد. فالشعور في ممرات الأمم المتحدة هو أن النظام لا يعبأ بالمعاناة إذا لم تهدد وجوده، وأن الأمل الوحيد لأهل العراق هو تفاهم العالم على إخراج الشعب العراقي من قاع اليأس.

---

* رئيس مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

جذور الأمن في الرياض... وفروعه في الخليج

عبد الله بشارة

بعد قيام مجلس التعاون مباشرة، ظهر الاهتمام الشعبي والاعلامي والسياسي في المجلس للتعرف على فلسفته واهدافه وطروحاته في جوانبها المتعددة. وبدات سلسلة من الندوات عبر عواصم الخليج لا سيما في الكويت، تتساءل عن هوية المجلس. ودخلت، كامين عام، في مناقشات حارة وحادة حول صيغة المجلس وتوجهاته، رافقها جدل طويل يغلب عليه الطابع الاكاديمي، عن المجلس، والخوف من انكفاءات المستقبل وانسلاخ الخليج، الى اخر المضامين التي كانت تطرح حول المجلس قبل غزو الكويت، والتي تحمل تعبيرات جدلية اكثر منها واقعية.

وكانت القاعدة التي ننطلق منها في الرد على التساؤلات هي المحور الامني، وحتمية التعاون بين دول الخليج لمواجهة المخاطر الخارجية التي تفرزها الحرب العراقية - الايرانية، والتهديدات الداخلية التي رافقت الهدير الايدولوجي للثورة الايرانية، ومحاولات تصدير الافكار، وخطط السيطرة على مصير الخليج، وكلها عناصر تفرض العمل الجماعي.

وكان الجانب الامني الداخلي وحتمية تعاون اجهزة الامن في دول المجلس في مواجهة تلك التهديدات ياخذ الاولوية في العمل الخليجي المشترك. كنا نقول بان الجانب المغري للارهاب هو امن المملكة، لانه الاصل، تتفرع منه دوائر الامن الخليجية الاخرى، اذا اصيب الاصل بعطب تلاشت قواعد الامن الاخرى، واذا ما تاثرت الفروع فان الاصل يبقى ليحارب ويتصدى.

كان همنا هو ادخال اليقين للجميع بان سلامة الخليج لا يمكن تجزئتها، لكن قلب السلامة هو امن المملكة الذي يجب ان يظل دائما محافظا على صحته وعافيته.

وخلال السنوات التي مضت، اثبتت الاحداث بان الارهاب يدرك هذه الحقيقة، ويسعى الى الوصول لضرب الاستقرار في اكبر موقع في الجسد الخليجي.

في عام 1986 تعرض موكب الشيخ جابر الاحمد الصباح، امير الكويت الى عملية ارهابية انتحارية نفذها ارهابيون من «حزب الدعوة» من اجل تقويض ارادة الكويت في مواجهة الارهاب والتصدي للمد التوسعي.

وعقد وزراء الداخلية في دول المجلس اجتماعا طارئا في الرياض خرجوا منه بالعزم على المواجهة الجماعية لاعمال التخريب، وخرجوا ايضا بادراك لاهمية الاستقرار في دول المجلس وبالذات في المملكة التي تشكل مفتاح المواجهة مع التطرف.

من خلال الاحداث تولدت القناعة لدى دوائر الارهاب بان ضرب الاستقرار في المملكة هو المدخل لتقويض الامن الخليجي، فكانت محاولات في مكة اثناء مواسم الحج، هدفها تحطيم الثقة في الاجهزة الامنية السعودية.

ومنذ تحرير الكويت، اتخذت دوائر الارهاب سياسة المواجهة مع المملكة، احيانا باللجوء الفعلي للارهاب، ومعظم الاحيان بشن حملات ارهابية نفسية لتشويه صورة المملكة والتاثير على معنويات شعبها والتشكيك في سلامة تصرفاتها.

وقد استغلت مؤسسات التشويه الجو الليبرالي في الدول الغربية ووظفت وسائل الاتصالات الحديثة لتمارس حملات التشويه محصنة بالقوانين الغربية التي تترك مساحات واسعة للعمل الاعلامي المضاد.

في منتصف الثمانينات، طرح مجلس التعاون مشروع الاتفاقية الامنية الجماعية، وغاياتها تحقيق المواجهة والجماعية ضد الارهاب، وتسكير الثغرات في الجدار الخليجي التي قد يستغلها الارهاب للتسلل الى داخل الدار الخليجية.

ومهما كانت الاراء، فقد اسهم مشروع الاتفاقية، الذي صادق عليه المجلس الاعلى في الدورة الخامسة عشرة في البحرين في تعميق التعاون بين الاجهزة الامنية الخليجية التي بدات في تبني الاساليب الحديثة للتعامل مع الارهاب. ورغم الادراك بان الارهاب يملك وسائله الخاصة في ايجاد ثقب ابرة يصل عبره الى اهدافه، فان الواقع الخليجي يظل، اكثر امناً من بقع العالم الاخرى، لاسباب كثيرة ابرزها المنظومة الابوية التي تشكل صيغة التعاقد السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي بين افراد المجتمع.

ولا شك في ان هذه الصيغة الفريدة وما توفره من تسامح وما تقدمه من فسح واسعة للحوار والاتصال والترابط، وما تملكه من مرتكزات مستخلصة من التراث وقواعد السلوك، تجعل منطقة الخليج بعيدا عن تقبل مشروع العنف والارهاب كاسلوب لمعالجة المشاكل.

مع ذلك علينا الاعتراف باننا جزء من هذا الكوكب الصاخب الذي لا تقف مشاكله عند حدود سياسية، ولا عقبات جغرافية، ولا مساحات صحراوية، مهما كانت السدود التي نشيدها.

وقد اثار حادث الرياض سخط جميع الشعوب المتمدنة وجلب غضب اهل الخليج الذين يجمعون على ان السلامة في المملكة هي مصدر الامن الخليجي، وان متانة الفروع تنبع من صحة الاصل.

ومن المهم ان ندفع بهذه القناعة في المحيط الاقليمي وفي الاطار العالمي، لكي يسمع العالم قوة الرفض الخليجي لاساليب العنف التي يصدرها الارهابيون الى الجزء الوحيد المعافى في جسم هذه الامة.

وعلينا ايضا ان نشعر العالم باننا في الخليج مدركون لامراض العصر وعلل الياس، وكنا من السابقين في وضع اسس العمل الامني الجماعي.

في القمة العاشرة التي عقدت في مسقط في 1989 صادق قادة دول مجلس التعاون على اهداف الاستراتيجية الامنية التي اقرها اجتماع وزراء الداخلية التحضيري للقمة. وتشكل تلك الاهداف وحدة المنظور الخليجي تجاه الارهاب السياسي ووسائل معالجته، والتوسع في التعاون الامني بما يحقق تبادل المعلومات عن الشبكات الارهابية التي كانت تصور منطقة الخليج على انها الاطراف الرخوة في مقاومة الارهاب.

وكان الغرض من عرض ثوابت الاستراتيجية الامنية على القمة هو توسيع رقعة التعاون الامني بحيث يشمل الامن الجنائي والاعتيادي والامن السياسي، على اعتبار ان الاتفاقية الامنية التي وقعت في عام 1994، تعطي الاولوية للجريمة العادية وتنظيم قواعد التعامل مع هذه الجريمة، بينما تقدم الاستراتيجية غطاء واسعا للجوانب الامنية السياسية الاستراتيجية.

وقد راى وزراء الداخلية بان اهم وسيلة لتحقيق الاهداف والثوابت الاستراتيجية الامنية هي التوقيع على الاتفاقية الامنية التي لم يكن الجانب الكويتي مهيا لها لاسباب خاصة به.

وقد جاءت تداعيات السنوات اللاحقة بما يفرض حتمية التواصل الامني الجماعي بشقيه الجنائي والسياسي، خاصة ان ذراع الارهاب قد تجاوز الفروع الى المحور الاصلي للامن والاستقرار الخليجي وهو سلامة المملكة العربية السعودية.

المطلوب في هذا الفصل الحزم الجدي الجماعي القائم على الارادة القادرة على العمل للتحرك من اجل اجتثاث عناصر الشر قبل ان تتعاظم.

والمطلوب ان تسهم دول الخليج في التوجه العالمي لمقاومة الارهاب باسلوب جماعي وعصري يطارد الارهابيين في قواعدهم، ويضيق عليهم الخناق بما في ذلك ملاحقتهم في المناطق الامنة في عواصم الغرب، التي قال عنها الرئيس حسني مبارك بانها ستدخل في خانة ضحايا الارهاب.

• رئيس مجلس ادارة «مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية»
• وامين عام مجلس التعاون سابقاً

الشرق الأوسط ٢ / ١٢ / ١٩٩٥

قمة مجلس التعاون لن تكون أسيرة نزعة المجاملات

بقلم عبد الله بشارة

في يوم الاثنين الرابع من ديسمبر (كانون الأول) 1995، بدأت أعمال الدورة السادسة عشرة للمجلس الأعلى لدول مجلس التعاون في مدينة مسقط. وهي المرة الثالثة التي تستضيف فيها هذه المدينة الشابة الأنيقة قادة دول مجلس التعاون، في أجواء ضيافة وترحاب يختص بها أهل عُمان بطريقتهم العفوية والمحببة وبتلقائية معبرة عن أصالة للعين وصفاء النوايا والثقة الدائمة بحكمة القيادة. ومع مظاهر الترحيب تختص السلطة بالدقة في التحضير والحرص على تحقيق الإتقان، والإعداد الممتاز في تنظيم الموضوعات، بطريقة توفر الراحة للقادة وتبعد مداهمة المفاجآت.

كنت أعمل مع السلطان قابوس في إعداد وثائق القمة خلال مداولات القادة وأراقب الحرص الذي يتميز به العمل في تقديم الأفضل والأسهل والمريح. كان السلطان قابوس يدير ويشرح ويقترح، ويوري كأمين عام - إعداد الصياغة، وتوضيح الخلفيات.

وكالعادة، من المتوقع أن تتميز نتائج القمة في مسقط بالشمولية الكاملة، مستفيدة من التقليد الذي أصبح بمثابة قواعد مقننة، ومن الخبرة التي كسبها المجلس خلال الأربع عشرة سنة في التمييز بين الممكن والمستحب، وبين الواقع والطموح

ولا أشارك من يرى بأن قمة مجلس التعاون أسيرة نزعة المجاملات التي يضفي عليها الطابع الاحتفالي، على حساب الأغراض التي تنعقد من أجل تحقيقها اجتماعات المجلس الأعلى.

منذ اللقاء الأول في مايو (أيار) 1981 - أرسى المجلس صيغة وقار الممكن - بحيث تتجه المداولات نحو القبول جماعياً، دون ترك أية ثغرة لحدة الخلافات، فلا يجوز أن تتعدى لغة التخاطب الخليجي مفردات الاحترام وعبارات الوقار، ولهذا فإن المداولات الخليجية تلتزم بقاموس سياسي رزين، لا يقبل الجدل المزعج

كما أن مداولات القمة لا تدخل - عادة - في التفاصيل، وإنما تضع العلامات الواسعة للاستراتيجية وتتخذ القرارات التي تدعم التوجه نحو الأهداف الكبرى للمجلس، بدلاً من هدر الوقت في تفاصيل حول التعرفة الموحدة أو عوائق الحوار مع الجانب الأوروبي، وهي مادة يعالجها الخبراء المختصون، وليست من شأن القادة. وأبرز الأهداف في تسلسل الأولويات هو هموم الأمن، الذي يشكل الخط الأول في تداول القادة، والذي اعتصر جهد وفكر المجلس منذ 1981 - حتى يومنا هذا.

يمكن لي القول بأن أكبر إنجازات المجلس - هي تصرفات المجلس في التعامل مع التهديدات، ابتداء بالحرب العراقية - الإيرانية التي نجا منها المجلس - بسبب الحكمة والتروي ورفض الابتزازات العراقية لجر دول الخليج إلى مغامرات يائسة، وتتويجاً بتحرير الكويت، الذي أعطت فيها دول الخليج كل ما تملك.

ولم يتصور النظام العراقي بأن تدخل دول المجلس الحرب من أجل الكويت. بل كان التصور العراقي بأن الجانب الخليجي والعربي سيرفض إطلاق النار على الجيش العراقي كما قال طارق عزيز في لقاء جنيف المشهور مع جيمس بيكر وزير خارجية الولايات المتحدة يوم التاسع من يناير (كانون الثاني) 1991. كان المبعوث العراقي متطرفاً في تصوراته بانهيار التحالف الدولي وخروج الجانب العربي منه مع بداية العمليات البرية.

ولا شك بأن هذا التبسيط والمبالغة في تجاهل الغضب الخليجي تجاه النظام العراقي صادر من جهل في طبيعة المجتمع الخليجي الذي خرج من رحم التراث والتواصل، والذي حافظ على الوعي وثمن معنى الحياة في ظل مؤسساته السياسية والاجتماعية والاقتصادية. أتصور شخصياً بأن التحدي أمام قمة مسقط، هو وضع معرفة القادة بأهمية التواصل الحضاري على طاولة المداولات، وكذلك أهمية تفاعل دول المجلس مع تبعات هذا التواصل الحضاري.

لا أريد الاستهانة بأهمية قضايا الحدود التي تشكل ولا تزال صعوبة في التوصل إلى القرار الجماعي القائم على القناعة، لا سيما في المجالات الأمنية، ولا أريد أيضاً الاستخفاف بحجم المطلوب من دول المجلس في مجال التشابك في كل جوانبه السياسية والاقتصادية بما يزيل نهائياً الحواجز الباقية، غير أن الأهم في كل قضايا جدول الأعمال هو إبراز الرعاية من قبل القادة لتثبيت المجلس في الوعاء الحضاري الإنساني، والتأكيد على أن المجلس جزء أساسي في الحوار العالمي الدائر الآن لتجاوز الحروب العرقية، والتعامل مع التخلف، ومجابهة الإرهاب، وتطويق الدولة المتطرفة العابثة بالأمن الإقليمي والمشاغبة بالأمن العالمي.

ويعني ذلك بوضوح، الانفتاح على المضامين الصحية والحضارية العالمية بكل أشكالها، وتوسيع دائرة التعاون الاقتصادي عبر الاستثمارات المشتركة، سواء في المنطقة أو في أجزاء العالم، وعدم التردد في الإسهام بالمشروعات العالمية ذات الصبغة الاستراتيجية أو الإنسانية، وتبني مواصفات التمدن والاستنارة في التكيف مع قضايا المنطقة، وذلك عبر قرارات تسهم في الجهد العالمي لجعل منطقة الخليج ومنطقة الشرق الأوسط واحة شاسعة من الاستقرار والتحضر.

في 9 مارس (آذار) 1991، جاء بيكر إلى الرياض للالتقاء بوزراء خارجية دول إعلان دمشق في أعقاب تحرير الكويت، وما خلفته عملية التحرير من إدخال العالم في مناخ مختلف يساعد على معالجة المشاكل الدائمة ومنها قضية الشرق الأوسط

وبعد أن شرح بيكر المشروع الأميركي في الصيغة المقترحة لعقد مؤتمر تحت رعاية واشنطن وموسكو لبحث مشكلة الشرق الأوسط أشار إلى المسؤولية التاريخية لدول المجلس للإسهام في رعاية الجهود الدولية من أجل تأمين نجاحها. وخاطب الوزير الأميركي الوزراء المجتمعين معه قائلاً إن التاريخ وضع دول الخليج في موقع غير مسبوق، وإن واشنطن تأمل من هذه الدول أن تستفيد من وضعها المميز غير المسبوق

وأستطيع أن أجزم بأن ذلك اللقاء الذي تم في قصر الضيافة في الرياض قد وضع قواعد الإسهام الخليجي في مسيرة السلام في الشرق الأوسط

في سبتمبر (أيلول) 1991، كنت في مدريد ممثلاً لدول مجلس التعاون في مؤتمر السلام الذي عقد هناك بحضور كل من الرئيس بوش، والرئيس جورباتشوف، وبمشاركة جميع الأطراف المعنية، بالإضافة إلى الأمم المتحدة والمجموعة الأوروبية.

كان هناك تحد تاريخي وضعته الأحداث أمام دول الخليج لا مفر من التفاعل معه، وكان القرار الخليجي بالمشاركة صائباً ومتجاوباً مع دعوة التحدي، ومنسجماً مع اتباع الخط الحضاري الإنساني دون توقف أو تردد.

وبصراحة فإن كل القضايا تهون عند إشارات التطور التي لا بد من الانصياع لها ليكون المجلس شريحة مؤثرة في سير الأحداث المتلاحقة، ويحافظ على إنجازه التاريخي في تحصين دول المجلس من حماقات المغامرين وهوس الطائشين.

---

* رئيس مركز «الخليج للدراسات الاستراتيجية»، والأمين العام السابق لمجلس التعاون الخليجي

الوثيقة رقم ٢٦



The Third Annual Gulf Economic Forum.

"THE NEW AGENDA FOR FINANCE IN THE MIDDLE EAST."
at
Le Royal Meridien, Bahrain.
from
Monday 10 April - Wednesday 12 April 1995.

Among the Topics to be discussed are:

- **Expansion and Development of Capital Markets**
- **Financial Regulations for Foreign Investment**
- **Development of regional Stock Markets**
- **Perspectives on Privatization in the Gulf. Economic and Fiscal benefits**
- **Islamic Banking**
- **Middle East Equity Markets**
- **Oil Trends and Outlooks**
- **Economic Reform and Development in the Arab Countries**

This the third annual Gulf Economic Forum, will bring together interested parties from the Middle East and the international business community, which are active or becoming active in the region, among them:

- **Gulf Ministers and Officials**
- **Senior Officials of the Arab World Monetary Agencies and Stock Exchanges**
- **Middle East Bankers**
- **Gulf Businessmen and foreign companies interested in the region**
- **Fund Managers and analysts**
- **Academics and financial Journalists**

This conference is the major financial event of 1995 and provides the opportunity for examining the economic and fiscal strategies of the Gulf States, for the closing years of the 20th Century.

Among the key international speakers who will address the conference are:

The Rt. Hon. Baroness Thatcher, OM, FRS
&
Mr. F.W. de Klerk

Morning Conference sessions will be followed by afternoon Workshops from our international sponsors.

INTRODUCING THE DISTINGUISHED INTERNATIONAL PANEL OF SPEAKERS

- H.E. Tariq Almoayed - Minister of Information - Bahrain
- H.E. Ibrahim Abdul Karim - Minister of Finance &National Economy - Bahrain
- H.E. Yousuf Al Shirawi - Minister of Development & Industry - Bahrain
- H.E. Abdulla H Saif - Governor of the Bahrain Monetary Agency - Bahrain
- H.E. Mohammed Ali Abalkhail - Minister of Finanace and National Economy - Saudi Arabia
- H.E Hamad Al Sayari - Governor of the Saudi Monetary Agency - Saudi Arabia
- H.E. Fahim Bin Sultan Al Qasimi - General Secretary of the Gulf Co-operation Council - Saudi Arabia
- H.E. Gholamreza Aghazadeh - Minister of Petroleum - Iran
- Mr. F. W. de Klerk - Deputy President - South Africa
- Lady Thatcher OM, PC, FRS - Former Prime Minister - Great Britain
- Mr. Moeen Qureshi - Former Prime Minister - Pakistan
- Dr. Kurt Waldheim - Former Federal President - Republic of Austria
- Mr. Les Aspin - Former Defence Secretary - United States of America
- Mr. Claude Cheysson - Former Foreign Minister - France
- Ms Margaret Tutwiler - Former Assistant Secretary of State and State Department Spokesperson - United States of America
- Dr. Rilwanu Lukman - Secretary General - OPEC - Republic of Austria
- Mr. Ali I. Naimi - President and Chief Executive Officer of Saudi Aramco - Saudi Arabia
- Dr. Hanan Mikhail Ashrawi - Commissioner General - The Palestinian Independent Commission for Citizens' Rights
- Mr. Edgar Meister - Member of the Board - Deutsche Bundesbank - Germany
- Mr. Toyoo Gyohten - Chairman of the Bank of Tokyo - Japan
- H.E. Abdul Rahman Salim Al Ateeqi - Chairman - Investcorp Bank E.C.
- Mr. Yaman Toruner - Governor of the Central Bank - Republic of Turkey
- Mr. William Rhodes - Vice Chairman Citicorp/Citibank - United States of America
- Dr. Henry T. Azzam - Assistant General Manager and Chief Economist - National Commercial Bank - Saudi Arabia
- Ms Karen Elliott House - President International Group - Dow Jones Company Inc. - United States of America
- Mr. Hatem Abou Said - Head of Europe and Americas Division - Arab Banking Corporation (B.S.C.)
- Mr. Yves de Balman - Chairman - Bankers Trust International
- Mr. H. C. van der Wyck - Vice Chairman - S G Warburg Group
- Mr. Taher Makiyyah - Senior Managing Director - Chemical Bank
- Dr. Khaled Mohamed Al - Fayaz - Vice Chairman - Gulf International Bank B.S.C.
- Mr. Stephen E Bell - Managing Director - Salomon Brothers Inc.

The Gulf Economic Forum is a unique professional body committed to the promotion of business and investment interests throughout the Middle East

The Forum, a non profit making organisation registered in the State of Bahrain, is a joint venture between Dow Jones Telerate and the Bahrain Ministry of Information

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية



Gulf Centre for Strategic Studies Ltd

Under the patronage of:
H.H. Shaikh Salman Bin Hamad Al - Khalifa
(Vice President of Board of Trustees: Bahrain Centre For Research and Studies)

A half - day seminar entitled:

BRITAIN AND THE GULF

Will be organised by the :

Gulf Centre For Strategic Studies

This event will be held on:

Saturday 27th May 1995
From 4pm until 8.30pm (Followed by dinner)
At the Bahrain Sheraton Hotel.

Participants from the Gulf countries and Britain will be in attendence.

PROGRAMME:

- The Chairman of the seminar will be *Mr. William Powell*, M.P (Conservative) also chairman of the 'All parties Gulf group' at the House of Commons.

- Introduction: by *Mr. Wael Al - Sagar*, the Vice - President of the Gulf Centre for Strategic Studies.
  Speaking from 4.00 pm. until 4.10 pm.

- The G.C.C and Britain: From tutelage to equality
  By *H.E. Abdullah Bishara* (former Secretary General of the G.C.C.)
  Speaking from 4.10 pm until 4.30 pm.

- The economic relationship between Britain and the Gulf: Historic links and current inter - dependence
  By a senior member of the union of the Gulf chamber of commerce, and also
  By the Secretary - General of the Arab - British chamber of commerce
  Speaking from 4.30 pm until 5.10 pm.

- The British Parliament and the Shura Councils in the Gulf, future cooperation between these related bodies.
  By *Lady Olga Maitland* - M.P. (Conservative)
  Speaking from 5.10 pm until 5.30 pm.

<u>Coffee break - 5.30 pm until 6.15 pm.</u>

- The importance of Gulf security to the establishment of a stable international order and the special position of Britain.
  By *Colonel Michael Dewar*
  Speaking from 6.15 pm until 6.40 pm.

- The impact of international perceptions of regional concerns and media focus on local interests.
  By *Mr. John Bulloch*
  Speaking from 6.40 pm until 7.00 pm.

<u>Coffee break - 7.00 pm until 7.30 pm</u>

- Comments, discussion and questions.
  From 7.30 pm until 8.30 pm.

<u>Dinner</u>

From 8.30 pm onwards.

APPLICATION FORM

NAME: ______________________________

ADDRESS: ______________________________

____

TELEPHONE: ______________________________

FAX ______________________________

If you would like to participate in the forth coming seminar. The costs are listed below, please indicate your choice by ticking the relevent number required. Also please make your cheques payable to . 'Gulf Centre For Strategic Studies '.

FEES:

1. **120 B.D - Per person**

OR

2. **1000 B.D - Table for10 persons**

For more details please contact the :

GULF CENTRE FOR STRATEGIC STUDIES
AL - HASAN BUILDING
FLAT NUMBER 17, 7TH FLOOR
SHAIKH HAMAD CAUSEWAY
MANAMA. BAHRAIN.

TEL: (0973) 537 - 600 FAX: (0973) 530 - 887

الوثيقة رقم ٢٧

THE INDEPENDENT 26/2/1996

Bahrain's radical dissidents

From Dr Omar Al-Hassan

Sir: The series of articles attacking Bahrain written by Robert Fisk (13-20 February) raised many contentious issues.

A recurrent theme is that the dissidents want "parliamentary democracy". It is naive to accept this as it stands because the true intention of many of the dissidents is to effect radical political change. The Islamic Front for the Liberation of Bahrain, for example, whose members are mentioned and quoted many times, have long opposed the Bahrain government and have the stated aim of its replacement with an extremist Islamic government along the lines of that in Iran, something that would prove unpopular to the majority of Bahrainis, as well as to the rest of the world.

It is worth noting that while a call for parliamentary democracy may sound unremarkable in the West, such a system of government has never formed part of the Gulf Arab tradition, and does not exist anywhere in the Arabian Peninsula.

A system which suits the West is not necessarily appropriate for the very different cultures of the Gulf, and it is a mistake for Westerners to assume that their own ways are automatically right for all others. There has been, and will continue to be, evolution in the political system in Bahrain, and certainly moves towards greater representation. However, these will not be made against a backdrop of instability and violence.

Yours faithfully,

OMAR AL-HASSAN
Chairman, Gulf Centre for Strategic Studies Ltd
London, EC1

Post letters to Letters to the Editor, and include a daytime telephone number. (Fax: 0171-293 2056; e-mail: letters@independent.co.uk) Letters may be edited for length and clarity.

Time International
12 August 1996

Bahrain Considers Reform

YOUR REPORT ON THE TRIAL OF SHEIK Abdul Amir al-Jamir, the Shi'ite Islamic leader of an opposition movement in Bahrain [July 22], misses some important points. The Bahrain government has worked to maintain security and stability in the face of hostile behavior from external forces and to improve economic conditions. There is no sectarian discrimination in Bahrain. Emir Isa bin Salman al-Khalifa and his government are actively considering reform, but this cannot take place against a backdrop of terrorism incited by dissidents and orchestrated from abroad.

Omar al-Hassan, Chairman
Gulf Center for Strategic Studies
London

THE INDEPENDENT 28/2/1996

Why not Bahrain?

From Mr H V Mapp

Sir: Omar Al-Hassan (letter, 26 February) argues, in reply to Robert Fisk's Gulf reports, that parliamentary democracy is not suitable for Bahrain and its neighbours. In fact, Bahrain had limited democracy half a century ago when elected Arabs and non-Arabs, Muslims and non-Muslims shared local government power with appointed councillors. The amir dissolved the 1973-75 elected national assembly for refusing to pass a law (now in force) permitting imprisonment without trial and, at the same time, axed the state's constitution.

Public indifference at that time has since changed dramatically. Rapid population expansion, especially of the young, has contributed to economic and employment problems. Education has produced a class of professionals and intellectuals, male and female.

Whether in Bahrain, or forced to live abroad as exiles, they are well aware of the changing ways of the world, of the march towards democratic forms of government. Not unnaturally, they ask – why not in Bahrain?

Yours faithfully,
H V Mapp
Southend, Essex

New Gulf Centre office in Cairo:

Increasing opportunities will lead to a union of Arab research centres in 1997

by Dr Omar al-Hassan

On the 20th of November the Gulf Centre for Strategic Studies officially opened its Cairo office, the third branch office outside its London base. This new office complements the Bahrain branch opened in November 1994, and the associated office opened in Kuwait in July 1995. To mark the occasion the GCSS held a large lunch-time reception at the Nile Hilton hotel in Cairo which was attended by many distinguished guests from Egypt, Bahrain, and throughout the Arab world. The opening took place under the patronage of the Egyptian Information Minister, Safwat al-Sharif, and the Cabinet Affairs and Information Minister of Bahrain, Mohammed al-Mutawa, who were both guests of honour.



Guests at the opening of GCSS Cairo

Amongst those who attended the reception were many of the directors of the other Arab research centres in Cairo, academics, researchers, editors-in-chief from all sections of the Egyptian media, Ambassadors and diplomats, and Arab and foreign journalists based in Cairo. Indeed, it is hoped that the quality of those attending the reception reflects an appreciation of the work of the Gulf Centre in the Middle East and beyond. It was an especial pleasure for the GCSS to have the privilege of the company of such distinguished individuals as, from Egypt: Dr Osama al-Baz, first Under-Secretary for Foreign Affairs and political advisor to President Mubarak; Mustafa Kamel Murad, leader of the Egyptian Liberal Party; Mufeed Shihab, Rector of Cairo University; and Nabil Othman, head of the state information service. Honoured guests from Bahrain included: Dr Mohammed Jaber al-Ansari, cultural advisor to the Crown Prince of Bahrain and Dean of post-graduate studies at the Gulf University; Dr Majid al-Noami, advisor to the President of the Board of Trustees of the Bahrain Centre for Studies and Research; Dr Hilal al-Shayji, Editor-in-chief of *Akhbar al-Khaleej* newspaper and former Dean of Bahrain University; and Nabeel al-Hamer, Editor-in-chief of *Al Ayyam* newspaper.

It has been the desire of the GCSS to open an office in Cairo for some time. Cairo is a city second to none in importance in the Arab world. It is the base of the Arab League, and the headquarters for many specialised research centres. The Gulf Centre intends to exploit the opportunities available in Cairo to the utmost, especially in terms of the excellent human resources present. The Gulf Centre has enjoyed success in Bahrain, and we believe Egypt to be a very similar nation. Both countries have suffered from terrorism in recent years and managed to contain very effectively the problem through intelligent leadership and the support of the people. Instances of terrorism in both countries are now rare. Other similarities exist in the two economies: both, for example, are now dependent on tourism for a large proportion of income. This is a factor of the rich cultural histories enjoyed by both countries - in the case of Egypt, a history that goes back thousands of years. Also, in terms of education, Bahrainis and Egyptians are amongst the highest qualified people in the Middle East. In fact, in their immediate surroundings, both countries played a similar role, with Bahrain acting as the main centre of education for the Gulf, and Egypt for the whole of the Arab world.



Today, the best and most influential of the Arab media is based in Cairo with many fine newspapers and journals published in the city and distributed world-wide. There are also more than five hundred correspondents from all over the world based in Cairo, while the Egyptian media is highly respected both in the Middle East, and in the West. The British government, for example, was very impressed by the representations made to them by writers and journalists from Egypt about the ill-fated conference planned to be held in London in September this year by the extremist group Al-Muhajiroun. Many known extremists were due to speak at the conference, which was eventually cancelled because, apparently, of a lack of security. The Egyptian media was at the forefront of those warning the British government as to the aims of the extremist groups who would have attended the conference. These warnings combined effectively with the able diplomacy of the Egyptian government to leave people in Britain in no doubt as to the real agenda of the extremists.

In fact in many respects Egypt acts as a 'determinant' power for the rest of the Arab world. In terms, for example, of the military balance in the Middle East, and the problems of extremism and terrorism, Egypt is crucial. Egypt is also the main protector of security in the Gulf. Egypt has shown an unceasing willingness to promote the Arab cause in the Gulf and to protect Arab interests. During the first Gulf war between 1980 and 1988 Egypt stood behind Iraq against the aggression of Iran. Two million Egyptians went to work in Iraq to help in the war effort, and the

Egyptian government provided financial and practical assistance to the Iraqi government. These efforts were undertaken despite Egypt's suspension from the Arab League at that time.

Notwithstanding the help given to the Iraqis during the 1980-88 war, Egypt was the first to condemn the invasion of Kuwait in 1990, aware of the devastating effect this Arab-Arab conflict would have. The Cairo government's diplomatic moves were crucial in securing the support of the vast majority of the Arab and Muslim world behind the allied military campaign against the Iraqi regime. However, at all times the Egyptian government was thinking ahead to secure a re-unification of the Arab world after the conflict was over and Saddam Hussein's forces had been ejected from Kuwait.



Guests at the opening of GCSS Cairo

Immediately following the resolution of the Kuwaiti crisis, Egypt's President Hosni Mubarak set about trying to bring the Arab world back together as a workable unit, embarking on a series of bilateral summits and meetings with other Arab leaders. When many others seemed willing to allow the Arab world to disintegrate, Mubarak stuck to the principle that for the Arab nations to have an effective voice, they had to work together. Several years of careful diplomacy culminated in the Arab summit in Cairo in June earlier this year. In the peace negotiations with Israel as well, it was perhaps inevitable that Egypt would assume a leading advisory role as it was the first country to agree a peace treaty with the Jewish state in 1979. Since the Israeli elections in May President Mubarak has shown remarkable patience with the extreme government of Binyamin Netanyahu, and has continued to exert pressure for the agreements made with the Palestinians to be honoured, and for discussions with the Syrians to be continued.

All the foreign policy achievements of the Egyptian government and President Mubarak are testimony to the highly effective way in which the policies themselves are formulated. As well as developing efficient and capable Foreign and Information Ministries, Mubarak's government has always made it its task to listen to the wishes of the Egyptian people. In addition, the views of academics and the large number of research centres in Cairo are listened to and considered before policy is formulated. In this way, because a wide range of opinions and ideas are examined before decisions are made, when policy is formulated it is generally effective and forward-thinking.

The GCSS has always had a deep interest in the many political, economic and military issues directly related to the Gulf region, and those of concern to the rest of the world as well. The Middle East is a region in which historic events are a regular occurrence and it is important that as many people as possible are made aware of the region and its achievements. Through its head office in London, and its branches in Bahrain, Kuwait and now Cairo, the GCSS has spread awareness of Arab issues in the international arena. The most effective methods employed in pursuing this have been the organisation of conferences, seminars and symposia as well as regularly publishing books, monographs and literature on topics of interest such as water resources, border disputes, the military balance, and Shura Councils in the Gulf. At present the GCSS provides a comprehensive news clippings service in London. It is planned that this will be supplemented by making available translations (in English) of the views of many more Arabic commentators, always a matter of interest in the West. Also ever greater awareness of the Arab point of view can only lead to greater understanding and co-operation, one of the main goals of the Gulf Centre.

Looking to the future, the GulfCentre intends to expand its capacity to counsel other organisations and government bodies, and indeed to improve this through strengthening bilateral ties with other research and study centres. It has been suggested that individual Arab research centres should form a union to co-ordinate and improve their work. Acting on this, the GCSS has taken the initiative and responsibility for organising the first meeting of the centre chiefs to be held sometime in December in either Cairo or Bahrain. We hope that during 1997 the union will be formally established. Another new venture for the GCSS is the documentary film production unit based in the Cairo office. The first production is to be a film on refugees which will be broadcast via satellite to many parts of the Arab world on the 11th December. Indeed, GCSS has endeavoured to make the best possible use of modern technology, including scanners, email and on-line services, and is constantly improving its equipment to keep at the cutting edge.

We are delighted that the work of the Gulf Centre has been successful in the past few years, and anticipate that this will continue, especially with the opportunities presented by the new office in Cairo. The GCSS does appreciate the support it has received from many distinguished individuals and hopes very much that this will remain the case in the future. The work of research centres is becoming increasingly important, and will continue to be, especially if it can be effectively co-ordinated and focused.

Bahrain Analysis

Gulf Strategic Files

No. 4, March 1997 ***Editor: Dr Omar al-Hassan*** ***Price £9.50***

Bahrain towards 1997: Volume 2

September to December 1996: Chronology Analysis

The Gulf Centre for Strategic Studies continuously monitors events in Bahrain in order to provide comment and evaluation. This report analyses events in Bahrain from September to December in 1996. Bahrain Analysis No3, publishedin October 1996 coversevents from January to August.

Introductory Analysis

Observers of Bahrain during 1996 will see that the areas of activity which were of the most relevance during the first half of 1996 continued for the most part to be so during the second part of the year. This is due to the fact that the Bahraini government takes care to develop its policies for the interest of all Bahrainis. The Bahraini authorities continued to expend considerable efforts in their successful pursuit of national security and stability, a success mirrored by the enduring provision of an atmosphere amenable to the attraction of foreign investment and tourists to the country. There was continued emphasis too on the necessity of 'Bahrainisation' programmes and the importance of training and education for all Bahrainis.

The existence of consistent government priorities is not meant to imply, however, that the authorities in Manama are inflexible. When faced with a changing situation, decisive action is sometimes required. This ability to adopt a new approach to an existing policy area manifested itself during the period in question in relation to the ongoing dispute with Qatar over the Hawar islands and Zubara, concerning which the Bahraini government began to foster a new, dynamic approach. Overall, when looked at as a whole, the events of 1996 provide a representative example of the general tone of life in today's Bahrain: that of a country where the citizenry can rely from day-to-day on the continuance of existing government policy where it is, in the most part, appropriate, but where they are also assured that if action is required to defend their country's interests, then action they will get.

Looking to the future, Bahraini Amir Shaikh Isa bin Salman al-Khalifa used the occasion of his recent National Day address to underline the fact that Bahrain is on the edge of a new era of confidence and prosperity for its people. He explained that the Bahraini economy is growing despite recession elsewhere in the region and the world, and that new housing, health and education projects are on the way, thanks to the healthy and sustained development plans of the Bahraini authorities. The new expanded Shura Council, with extended powers, has allowed the people an enhanced role in the decision making process. The country is well on the way to achieving the higher standard of living which, Shaikh Isa stressed, its people deserve. The spirit of dynamic change and determination expressed on National Day surely demonstrates that as we move into 1997, the Bahraini people have got what it takes to achieve their national ambitions.

Security and stability maintained

The first half of 1996 saw outstanding success on the part of the Bahraini authorities in dealing firmly and wisely with terrorism within the country, whilst enjoying the unwavering support of all members of the responsible international community. A year which began with

In this issue:

Bahrain Analysis is published by the Gulf Centre for Strategic Studies

3/4 Floors
5 Charterhouse Buildings
Goswell Road
London EC1M 7AN
Tel: (+44) 171 253 3805
Fax: (+44) 171 253 3809
Email: abc73@dial.pipex.com

Flat 17
7th Floor, Block 319
Al Hassan Building
Shaikh Hamad Causeway
Manama, Bahrain
Tel: (+973) 537 600
Fax: (+973) 530 887
Email: gcssbnr@batelco.com.bh

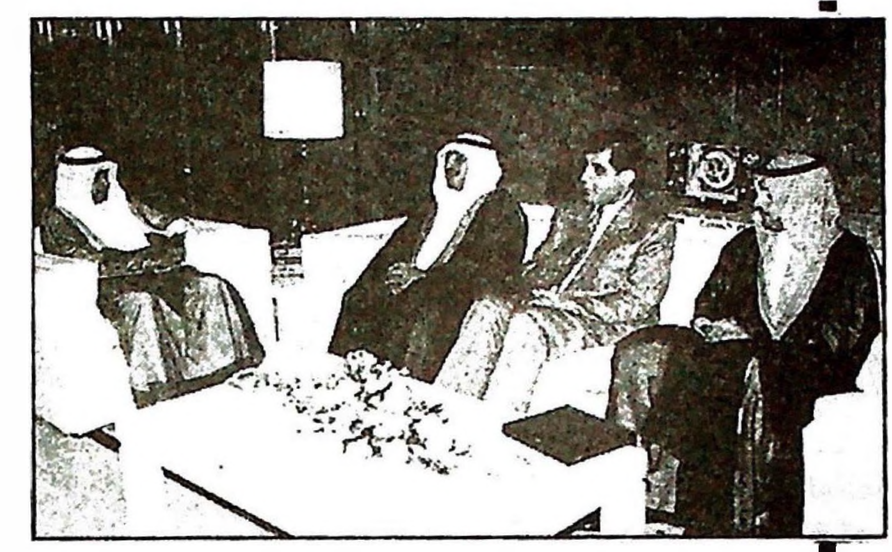
Flat 23
3rd Floor
2 Houd El Laban Street
Garden City
Cairo, Egypt
Tel: (+202) 354 6390
Fax: (+202) 354 8542
Email: gcss@brainy1.ie-eg.com

Kuwait - Al Sharq
Abdulla Al Ahmad Street
PO Box 73060
Al Nuzha 39984, Kuwait
Tel: (+965) 246 7783
Fax: (+965) 246 7782
Email: gcsskw@ncc.moc.kw

ISBN: 1 871415 79 9

الوثيقة رقم ٣٠

صورتان من مجلة المواقف البحرينية حول زيارة عمر الحسن وصالح الطيار الى البحرين



٤ ـ المواقف ـ العدد ١١٤٦

سمو رئيس الوزراء يؤكد دعم البحرين لمركز الدراسات العربي الأوروبي ومركز الخليج للدراسات

استقبل صاحب السمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء بديوان سموه في الساعة الواحدة إلا ربعا من بعد ظهر يوم السبت الدكتور صالح بكر الطيار رئيس مركز الدراسات العربي الاوروبي في باريس والدكتور عمر الحسن رئيس مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية وذلك للسلام على سموه. وخلال المقابلة نوه سمو رئيس الوزراء حفظه الله بالجهود الطيبة التي يبذلها المركز لتعريف الدول الأوروبية بالتطور الحضاري والتنموي والاعلامي الذي يشهده الوطن العربي، مؤكدا سموه دعم دولة البحرين للمركزين وصولا إلى الأهداف المنشودة من تاسيسهما، متمنيا سموه لجميع القائمين عليهما دوام التوفيق والسداد خدمة لقضايانا العربية. حضر المقابلة السيد محمد ابراهيم المطوع وزير شئون مجلس الوزراء والاعلام والسيد علي ابراهيم المحروس الأمين العام بمجلس الوزراء والسيد علي محمد العريض مدير ادارة المعلومات والمتابعة بديوان سمو رئيس الوزراء والسيد ابراهيم خليفة الدوسري والشيخ فهد بن أحمد آل خليفة. وأوردت وكالة أنباء الخليج تصريحا للدكتور صالح الطيار قال فيه بانه تشرف بمقابلة سمو رئيس الوزراء حيث عرض على سموه تقريرا عن نشاط المركز العربي الأوروبي للدراسات في باريس ودوره البارز في خدمة قضايا الأمة العربية في المجالات العلمية والاعلامية والدراسات والبحوث والتعاون العربي الاوربي موضحا بانه عرض على سمو رئيس الوزراء اقامة المؤتمر الدولي السادس للمركز في دولة البحرين في شهر فبراير من العام القادم حول الاعلام العربي والاوربي ورعاية سموه لهذا المؤتمر مشيرا إلى أن سموه رحب بانعقاد هذا المؤتمر في رحاب دولة البحرين مؤكدا سموه دعمه للمؤتمر والموضوعات التي ستناقش خلاله معربا عن أمنياته بان هذه ستكون خطوة رائدة في ابراز المركز العلمي والاعلامي لدولة البحرين. وأكد في ختام تصريحه بان الغرض من انعقاد هذا المؤتمر هو توضيح رؤية اعلامية عربية أوروبية من خلال باحثين استراتيجيين ليس لهم أية صفة رسمية تخدم المحاور الاعلامية العربية وتوضح صورة الاعلام العربي في الخارج.

وزير الاعلام يستقبل رئيس المركز العربي الأوروبي للدراسات

استقبل السيد محمد ابراهيم المطوع وزير شئون مجلس الوزراء والاعلام بديوان سموه صباح يوم السبت الدكتور صالح بكر الطيار رئيس مركز الدراسات العربي الأوروبي في باريس والدكتور عمر الحسن رئيس مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية. وتم خلال المقابلة استعراض أوجه التعاون الاعلامي بين الوزارة ومراكز الدراسات العربية حيث أشاد الوزير بما تقدمه مراكز الدراسات العربية في الخارج من جهود إعلامية بارزة ومساهمة فعالة في مناقشة القضايا العربية وتزويد صانعي القرار في العالم العربي بالتحليلات والآراء القيمة. كما تمت خلال الاجتماع مناقشة ترتيبات عقد المؤتمر الدولي السادس لمركز الدراسات العربي الأوروبي والذي سيعقد في البحرين في شهر فبراير القادم حول الاعلام العربي والتواصل مع الغرب. حضر المقابلة السيد علي ابراهيم المحروس الأمين العام لمجلس الوزراء والسيد البابلي المستشار الاعلامي.



الوثيقة رقم ٣١

From William Powell, MP (Corby)



WRP/CAW/LAVE

5 June 1995

The Lord Avebury
House of Lords
London
SW1A 0PW

HOUSE OF COMMONS
LONDON SW1A 0AA

Deri

Though I remain puzzled by some of the way in which you think you are most likely to be able to assist those who have given you such concern in Bahrain, I have since our last correspondence continued to pursue the matter in a style which I hope is rather more diplomatic than yours. Recently I have spoken both to the The Prime Minister and the The Foreign Minister in Bahrain and expressed to them the great desirability of Members of the Government of Bahrain, when they are in London, meeting with you and having the opportunity of talking to you and discussing with you your anxieties and worries about the information you have been receiving.

Not unnaturally they are rather suspicious about you, but I do believe they understand that a meeting with you would be sensible and desirable. It is always necessary to build up confidence if you are to make progress in delicate areas of the sort that concern you; not surprisingly, they are suspicious because they believe, probably with a degree of justice, that much of your information is either false or distorted. However it is not for me to make judgements about that matter merely to try to convey to you that there are substantial differences in perception and it is desirable that efforts be made to bridge these.

In our past correspondence I suggested that we might have a talk - though this is not an invitation upon which you have chosen to follow up. What I will continue to do is to try and pursue the suggestions that there be a proper meeting, to which you are fully entitled with the Bahraini Authorities and we will then have to see where we go from there.

Yours
Willie

Tel No. 01536 400133 Fax No. 01536 407148

الوثيقة رقم ٣٢

From William Powell, MP (Corby)



HOUSE OF COMMONS
LONDON SW1A 0AA

WRP/CAW/LA

7 September 1995

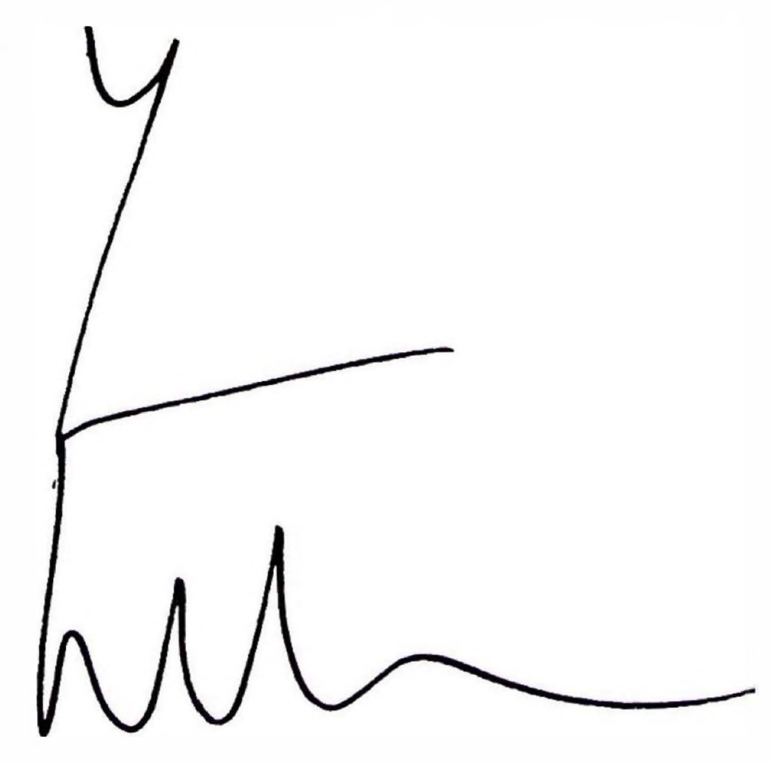
The Lord Avebury
House of Lords
London
SW1A0PW

Dear Eric

You will recall our earlier conversation concerning the position in Bahrain. I am sorry to have taken so long to return to you about the matter.

Mr Abdullah Bishara would like to meet you : he is not a Bahraini but is the Former Secretary General of the GCSS and is a Kuwaiti by nationality. Whilst he does not speak on behalf of the Government of Bahrain he is a man of the greatest substance in the Region and is thoroughly well respected.

Can I arrange lunch in late October or November/December before Christmas for the three of us to discuss the situation in Bahrain?



Tel No. 01536 400133 Fax No. 01536 407148

الوثيقة رقم ٣٣

From Lord Avebury
Chairman
Parliamentary Human Rights Group
House of Lords
email phrg@phrg.demon.co.uk
Compuserve 100275,1565

P9530111

November 29, 1995

Dear William

Thank you for your letter of November 24 about today's lunch. I'm sorry it had to be postponed, because I was looking forward to hearing Mr Abdullah Bishara, not only on Bahrain, but also on the Kuwaiti bidoon.

I have to go into hospital on Sunday for a triple bypass operation and will be out of action foor some time afterwards, they say. But Glenn Calderwood, Director of the International Society for Human Rights, will be picking up threads in my absence, and when Mr Bishara is next coming to London, Glenn will know whether I am likely to be available. You can contact him at:

International Society for Human Rights
Glenn Calderwood
The Studio
6 Berners Mews
London W1P 3DG

Tel 0171 636 7468
Fax 0171 636 7472

Yours
Eric.

William Powell Esq MP,
House of Commons,
London SW1A 0AA.

الوثيقة رقم ٣٤

From William Powell, MP (Corby)



HOUSE OF COMMONS
LONDON SW1A 0AA

WRP/CAW/GC

12 January 1996

Glen Calderwood, Esq
International Society for Human Rights
The Studio
6 Berners Mews
London
WIP 3DG

Lord Avebury sent me the enclosed letter on November 29 and so I am writing to let you know that Mr Abdullah Bishara will be in London from January 29 - 31 and if this was of interest to you I would be only too pleased to set up a meeting along the lines which was envisaged between Lord Avebury, Mr Bishara and myself.

Tel No. 01536 400133

Fax No. 01536 407148

الوثيقة رقم ٣٥

From William Powell, MP (Corby)

WRP/CAW/LAVE

2 February 1996

Lord Avebury
House of Lords
London
SW1A 0PW

HOUSE OF COMMONS
LONDON SW1A 0AA

Dear Eric

I do not think you intended to be discourteous to Mr Abdullah Bishara when I brought him to see you the other day, but the unmistakable impression was that you were. Mr Bishara has had a distinguished public career in the Gulf and is as knowledgable about politics and diplomacy in the Region as is anybody. He came to see you in order to extend an invitation to you to visit Bahrain on the ordinary terms which somebody in your position would be expected to visit another Sovereign Country. Although you were in the building, you were late for a meeting which you obviously intended to be only a short one - it would have been perfectly possible for you to have contacted me beforehand to point out, (something which I did not know), that you had an engagement with Mr Hanley at 4.30pm and therefore a meeting of only a few minutes at the House of Lords with Mr Bishara would be inadequate. Rather you came late and left early with it left the unmistakable impression of your indifference to anything which Mr Bishara had to say.

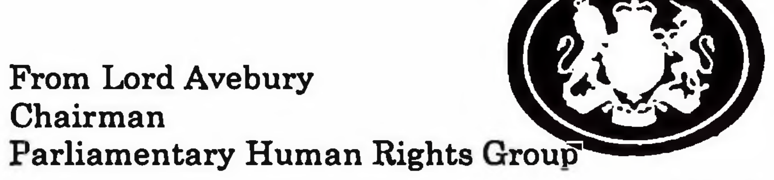
Your dismissal of the fact that there might be any involvement in the affairs of Bahrain, either direct or indirect, from Iran was absolutely breath-taking. Equally you conveyed the very strong impression that although you were very anxious to meet as many people who were opposed to the present Government of Bahrain as you possibly could, you were absolutely indifferent and uninterested in the opportunity of talking to any person who lived in Bahrain who might take a rather different view to them. In other words what emerged, very quickly and very decisively - but at the same time rather discourteously, was that you had a completely closed mind on the subject.

I do not think in the circumstances that there is very much more which I can do to try and enable you to visit Bahrain. Throughout our correspondence and talk I have always tried to ensure that you could have the opportunity to do your best for those opponents of the Amir's Government. I do not think your behaviour with Mr Bishara will have been of any assistance at all to those whose cause you have adopted. Perhaps you intended that this should be so - but I do hope not.

Yours
[signature]

Tel No. 01536 400133 Fax No. 01536 407148

الوثيقة رقم ٣٦



From Lord Avebury
Chairman
Parliamentary Human Rights Group

email phrg@phrg.demon.co.uk
Compuserve 100275,1565

House of Lords

P9606023

February 6, 1996

Dear William

Thank you for your letter of February 2, the terms of which surprised and disappointed me. I am not sure whether you were writing for yourself alone, or whether your impressions were shared by Mr Bishara, (and perhaps you would be good enough to clarify this point), but what happened was entirely inadvertent and no discourtesy was intended. I had simply made an error in my diary, as happens not infrequently when one has no staff to take messages, record appointments, remind one of diary commitments, or indeed any of the other tasks of running a busy office. £31 a day doesn't allow for the appointment of even part time staff.

Mr Bishara invited me several times during the meeting to visit Bahrain, and I accepted, though I did point out that I had been invited previously by the Ambassador, and then the invitation had been withdrawn. From what you say now, they seem to make a habit of it.

Not only was I the reverse of indifferent to what Mr Bishara had to say, but I offered to continue our meeting on Friday, at some inconvenience personally, bearing in mind that he was due to leave the UK over the weekend. He said he would telephone me to arrange the meeting, but he has not rung, and I didn't know where to get in touch with him.

You are also being less than fair when you say that I displayed a lack of interest in talking to people in Bahrain who might not share the views of the opposition. I specifically said I would like to meet people in government, as well as a cross section of academics, religious leaders, professional people, and ordinary citizens. Its a bit rich for somebody like you, who deals only with those who are pro-government, to accuse me of having a completely closed mind, on the grounds that I prefer to get a more representative picture of Bahraini opinion.

I am not a spokesman of the opposition, as you seem to imagine, and the cause I have adopted is not theirs, but the values of democracy and liberty which I thought we all shared, irrespective of party or background. I accept that a country like Bahrain, which is at a stage we reached in the 1640s politically, is not going to attain the ideal in one leap forward, and as you know, that is not what is at issue. The immediate question is whether the government will resume the dialogue with the main opposition leaders, on the restoration of the 1972 constitution, under which there was a limited advance towards democracy. The dialogue, which Douglas Hogg and Jeremy Hanley at least have advocated (though not in detail), was supposed to embrace the liberation of the remaining political prisoners; the return of the exiles, and the repeal of decrees limiting the freedoms of expression and of assembly. These are principles we uphold

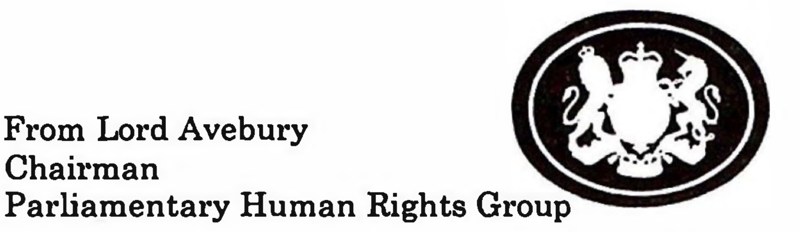
everywhere else: in Beijing, Abuja, Hanoi, or Freetown, and it is difficult to understand why you are so hostile to their application in Manama.

For the avoidance of doubt, as the lawyers say, let me make it clear that when I go to another country, it is generally in my capacity as chairman of this Group, and my principal interest is in human rights. In that role, over the years, I have been, for example, in Sri Lanka observing the conditions under which 16,000 people were held in detention in 1971; in Argentina under the generals in 1976 (when, by the way, I was allowed to visit a prison); in Bolivia in 1978 observing the elections; in Guyana in 1980, again observing elections and at the same time, reporting on freedom of expression; in South Africa in 1978, attending the inquest of a young man who was tortured and dies in mysterious circumstances in prison; in Eritrea in 1982, observing the armed struggle against the imperialists in Addis Ababa; and, to cut a long story short, in Guatemala, Czechoslovakia, Honduras, Paraguay, Pakistan, Turkey, Iraq, Ethiopia, Algeria etc, all in connection with human rights. If I did go to Bahrain, I wouldn't be there merely to exchange pleasantries with the rulers, although that is sometimes a good idea.

Perhaps I should add that none of these foreign trips have been undertaken on the invitation of the governments in question, and I don't believe that one needs to have an invitation at all to visit any normal country.

William Powell Esq MP,
House of Commons,
London SW1A 0AA.

الوثيقة رقم ٣٧



From Lord Avebury
Chairman
Parliamentary Human Rights Group

House of Lords

email phrg@phrg.demon.co.uk
Compuserve 100275,1565

P9609025

February 8, 1996

Dear William

One point I omitted to answer in your letter of February 2 was that my '*dismissal of the fact that there might be any involvement in the affairs of Bahrain, either direct or indirect, from Iran was absolutely breathtaking*'. As I remember that part of the conversation, no reference was made to 'indirect' involvement, and I am not even sure I understand what is meant by that term. If you are talking about the cultural and religious influence of Iran, which may have some bearing on the political views of Bahrainis, then of course you have a point, just as you might say that there is British involvement in the affairs of the United States because of the cultural and historical connections between our two countries. I certainly did say that I had seen no evidence of Iranian involvement in the affairs of Bahrain in the ordinary sense of term, and this is the general view of informed observers. Robin Allen of the Financial Times [FT February 6, p 4]that:

Western diplomats are sceptical about Iran's involvement.

You may possibly be unaware of the fact that I have been severely critical of the mullahs' régime in Iran, and that I have written reports on their policy of assassinating Iranian dissidents abroad (*The Tehran Murder Machine*) and on their treatment of women (*Iran: the Subjection of Women*), both of which were published by the Parliamentary Human Rights Group. In each of these papers, I produced solid and irrefutable evidence for the charges made. It may be that you have evidence for the accusations you make against Iran in regard to Bahrain. If so, let it be produced.

I hope you will have observed that the latest victim of arbitrary detention in Bahrain is a Sunni lawyer, Ahmed al-Shamlan. It is inconceivable that Mr al-Shamlan incited anybody to commit arson and damage to property, as alleged, and I hope that you will use your considerable influence to get him released on bail pending the hearing of these absurd and malicious charges.

William Powell Esq MP,
House of Commons,
London SW1A 0AA.

الوثيقة رقم ٣٨

From William Powell, MP (Corby)



HOUSE OF COMMONS
LONDON SW1A 0AA

WRP/CAW/LAVE1

16 February 1996

Lord Avebury
House of Lords
London
SW1A0PW

Thank you so much for your letters dated February 6 & February 8 1996.

1. You may be sure that Mr Bishara found your behaviour at best eccentric, certainly arrogant and at worst deliberately offensive.

2. As you say all of your activities in these spheres are no doubt as Chairman of the Parliamentary Human Rights Group, and in this connection you do have outside assistance so I think your plea for higher House of Lords expenses is rather beside the point.

3. Many people would find the suggestion that you can, as a private citizen, visit a country even though you are a Member of the House of Lords as well as Chairman of the UK Parliamentary Human Rights Group in order that you may observe the conditions in which persons are detained and about whom you have considerable anxiety, quite extraordinary. There is a world of difference between a public person making a private visit in which no matters relating to public affairs are involved and making, at the very least, a semi-public visit in which you deliberately pursue issues which are of direct relevance to your Parliamentary activities. In the latter case courtesy towards the Host Government is not inappropriate, though I would readily recognise often very difficult.

4. Your suggestion that I "only deal with those who are pro-Government" is not only preposterous and untrue but also does you rather less than justice. I do not represent the Bahraini Government and regard it as absolutely essential that I keep in touch with as many points of view as is possible so that I am aware of the conflicting interests and view points. I would like to think the same is true of yourself.

Tel No. 01536 400133 Fax No. 01536 407148

5. The other gentleman present was Dr Omar Al-Hassan, the Director of the Gulf Centre for Strategic Studies to whom both you and I are indebted for the fact that he organised the visit of Mr Abdullah Bishara to Great Britain and to whom a note from you thanking him for his courtesy in arranging for Mr Bishara to come would not be inappropriate.

6. I am grateful to you for drawing to my attention the plight of Mr Ahmed Al-Shamlan and will be looking further into this matter.

الوثيقة رقم ٣٩



From Lord Avebury
Chairman
Parliamentary Human Rights Group

email phrg@phrg.demon.co.uk
Compuserve 100275,1565

House of Lords

P9628024

February 28, 1996

Dear William

Thank you for your insufferably pompous letter of February 16. I don't know why you have to act as a messenger boy for Mr Bishara, who could write to me himself if he thinks that being ten minutes late for a meeting, and having to leave for another meeting with a Minister half an hour later can be described as 'eccentric, certainly arrogant and at worst deliberately offensive'. Is there some cultural reason why he needs to communicate through yourself as an intermediary, rather than giving me his opinions direct? I did apologise for being late, but its hardly a crime.

I don't know what you are trying to insinuate by your reference to 'outside assistance', but I can assure you that no person or organisation contributes to the expenses of running my office, or the Parliamentary Human Rights Group. At the moment the PHRG does have a short term research assistant working on Sierra Leone for three months, but that does not help to keep my diary or remind me of meetings.

Your third paragraph is incomprehensible. As I have already explained, I visit many countries as chairman of the PHRG, and obviously I am looking at human rights wherever I go. I do not expect to ask permission from the governments of the countries concerned, though I would normally inform them of the visit, and try to see appropriate Ministers. I understand that in Bahrain they do things differently, and that others such as Hania el-Mufti and Robert Fisk are not welcome there either.

I do not accept your claim that you keep in touch with as many points of view as possible, and would be interested to know the names of any prominent members of the opposition you have met or spoken to in the last year.

I note your suggestion that I should write and thank Mr Omar al-Hassan for inviting Mr Abdullah Bishara to Britain, but do not intend to take it up. I was not consulted about those arrangements and indeed there was no reason why I should have been. Are you suggesting that Mr al-Hassan asked Mr Bishara to come here solely for the purpose of meeting me? If that was the case, was there any reason why Mr al-Hassan could not have approached me direct, or does he too, like Mr Bishara, prefer to deal with Parliamentarians through you?

Yours sincerely

E

William Powell Esq MP,
House of Commons,
London SW1A 0AA.

الوثيقة رقم ٤٠



House of Lords

From Lord Avebury
Chairman
Parliamentary Human Rights Group

email phrg@phrg.demon.co.uk
Compuserve 100275,1565

P9628025

February 28, 1996

Dear Emma

I noted from an article in the FT of February 26 that you had taken up the question of William Powell's alleged failure to declare an interest as a consultant to Dr Omar Hassan or al-Hassan, the chairman of the Gulf Centre for Strategic Studies, and I thought you might be interested in the latest round of my correspondence with Mr Powell.

He had written to me some time ago to say that Mr Bishara would like to meet me, and I asked him to let me know when Mr Bishara would be in London. The idea was that we should get together when he happened to be here on other business, and this was what I thought had been agreed. I certainly had no inkling that he was making a special trip as now appears to be suggested. Anyway, a date was fixed, but somehow it didn't get into my diary. I was sitting in my office across the road in Old Palace Yard when I got a telephone call to say that Mr Bishara had arrived and I immediately dropped my other worked and hurried across.

When I got there I found that William Powell was accompanied by Nick Budgen and another gentleman who I suspected was Omar al-Hassan, but I do not think we were introduced. Mr Bishara did all the talking, somehow blaming me for taking positions on Bahrain without having visited the state. I reminded him that I had been invited to go there in November 1994 by the government and then dis-invited when I had already bought my ticket and it was only a week from the date I was due to travel. Mr Bishara said that he personally would invite me, and I accepted, if it was understood that I would be able to talk to anyone I chose privately, and not just to officials. This appeared to have been agreed, but afterwards, Mr Powell wrote and dis-invited me for the second time.

Mr al-Hassan has an interesting history. He was the Arab League representative in London until he was summarily dismissed by the League's Administrative Order 309/83 of March 11, 1983. He brought proceedings in the Administrative Court of the League but the court found, on October 3, 1983, that he had been deservedly dismissed because ample material evidence proved that he was guilty of persistent deception and misappropriation of funds.

Mr Bishara is the chairman of the Board of the Gulf Centre, and I believe he provides the funding for its operations, though some money could be provided by the Bahraini authorities as well. Mr Bishara was Secretary-General of the Gulf Cooperation Council from 1981 to 1992, when he left the post, receiving a $3 million golden handshake, after asking for $6 million.

There was another article in the FT on February 27, about Saddam Hussein sending $10 million to London via his brother Barzan, in Geneva, to finance pro-Iraqi causes here. It is reported to me that well-informed observers are saying that part of this money went to Mr al-Hassan's Gulf Centre, and that the FCO are aware of this.

I wonder whether your complaint against Mr Powell might allow some light to be thrown on the Gulf Centre and its activities, and the antecedents of the people running it? Will your complaint be referred to a Select Committee?

Yours
Eric

Ms Emma Nicholson MP,
House of Commons,

الوثيقة رقم ٤١

From Lord Avebury
Chairman
Parliamentary Human Rights Group

House of Lords

email phrg@phrg.demon.co.uk
.Compuserve 100275,1565

P9628046

April 28, 1996

Thank you for your letter of April 20 about the way Mr Omar al-Hassan conducted himself, while acting as research assistant to William Powell. I must say, it is disconcerting to learn from the former Sergeant at Arms' letter that once a person has been granted a pass, it cannot be withdrawn, and I do wonder whether this is not a matter that should be considered in general, whatever may be the outcome in the case of Mr al-Hassan.

As I think I told you, I became involved because William Powell arranged for me to meet Mr al-Hassan and the chairman of the Gulf Centre, Mr Bishara. I will telephone your office some time this week to see if we can arrange to meet for a cup of tea in the near future, to discuss the matter further.

Ms Emma Nicholson MP,
House of Commons,
London SW1A 0AA.

الوثيقة رقم ٤٢



رؤية خليجية للنزاع الحدودي

د. عمر الحسن

رئيس مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

بدأ النزاع الحدودي بين البحرين وقطر حول جزر حوار وفشت الديبل يتخذ أبعادا متصاعدة في الآونة الأخيرة تنذر بالانفجار والصدام الذي لا يرغبه أي عربي مخلص بين بلدين عربيين شقيقين يجمعهما إطار من العمل والمصير المشترك هو مجلس التعاون الخليجي، الذي واجه في اجتماعه بالدوحة في أوائل ديسمبر الماضي تحديا كبيرا ستكون له آثاره البعيدة على مستقبل العمل الخليجي بشكل عام تمثل في غياب البحرين عن الحضور في سابقة هي الأولى من نوعها التي يتغيب فيها أحد الأعضاء عن الحضور في تاريخ المجلس والسبب الإحباط من إمكان إيجاد حل قريب للنزاع الحدودي، والخشية من استغلال قطر للقمة باعتبارها رئيس دورتها الحالية في أي مناقشة لصالحها لموضوع النزاع، ومع هذا أعلنت البحرين التزامها بكل القرارات التي يتفق عليها داخل المجلس.

وعلى الرغم من أن النزاع بين البلدين يعود الى عام ١٩٣٦ إلا أنه ظل جامدا حتى عام ١٩٨٢ عندما أجرت البحرين مناورة بحرية في منطقة فشت الديبل اعتبرتها قطر استفزازا لها، وفي عام ١٩٨٦ وصل النزاع بينهما الى حد الصدام العسكري المحدود عندما بدأت قوات خفر السواحل البحرينية في بناء مخفر لها في جزيرة فشت الديبل فأرسلت قطر قوة عسكرية الى الجزيرة هاجمت القوة البحرينية وأسرت بعضها الا أن تدخل المملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون الأخرى حال دون تطور الامر الى مواجهة عسكرية كبيرة وفي عام ١٩٩١ رفعت قطر النزاع الى محكمة العدل الدولية مما أدى الى دخول النزاع مرحلة جديدة وأخراجه من اطار الحل الخليجي الذي مازالت تقوده المملكة العربية السعودية، وقد أدى ذلك الى مزيد من التوتر والتعقد حيث اعترضت البحرين مستندة الى:

١ - أن المحكمة لاتملك صلاحية النظر في النزاع لأنه لم يرفع من قبل الطرفين معا، إلا ان المحكمة رأت أن في تبادل الرسائل بين الملك فهد واميري كل من قطر والبحرين في ديسمبر ١٩٨٧ اضافة الى محضر اجتماع وزراء خارجية الدول الثلاث في الدوحة في ذات العام ما يؤكد صلاحيتها في نظره.

٢ - أن وجود القضية لدى محكمة العدل الدولية يخلق ازدواجية في معالجتها مما يجعل الوساطة السعودية مجرد مدخل او غطاء للتقاضي الدولي، ورأت البحرين إمكان تطوير الوساطة السعودية الى مستوى تحكيم ترعاه المملكة باعتبارها الوسيط الأول.

وكان الرفض القطري لسحب القضية من امام محكمة العدل الدولية وراء تعقد المشكلة ووقوع بعض التفاعلات والأحداث السياسية الدراماتيكية التي انتهت بمقاطعة البحرين لقمة مجلس التعاون السابعة عشرة في الدوحة في ديسمبر ١٩٩٦، وما تلا ذلك من حملات اعلامية متبادلة ساهمت في تعكير الأجواء بين البلدين، وفي مجلس التعاون الخليجي بشكل عام.

ومما تجدر ملاحظته في هذا الشأن أن قطر تعتمد على اتفاق ١٩٩٠ في طرح القضية على محكمة العدل الدولية على الرغم من أن هذا الاتفاق قد جاء في ظروف حرجة كان يمر بها مجلس التعاون، وهي كارثة غزو واحتلال العراق للكويت، فاستغلت قطر عقد القمة الخليجية على أرضها ورفضت بدء اجتماعات القمة مالم تطرح قضية النزاع مع البحرين على جدول أعمال القمة التي كانت أولوياتها كارثة احتلال الكويت.

وفي ظل تلك الظروف السياسية الخطرة والحرجة، وتحت ضغوط قادة دول مجلس التعاون وبهدف انجاح القمة الخليجية وافقت البحرين على الاقتراح القطري بعرض النزاع على محكمة العدل الدولية مع الأخذ في الاعتبار أن الحل الخليجي هو الاساس وبمعنى آخر أن الموافقة البحرينية جاءت تحت ضغوط وظروف سياسية مصيرية لم تكن تحتمل الخلافات بينما تتعرض دول مجلس التعاون كلها لتهديد خطير.

وفي السعي نحو ايجاد حل عادل ومستقر لهذا النزاع يجب النظر الى عدة اعتبارات، وابعاد أهمها:

١ - الاعتبارات السياسية، فلابد من النظر الى مسألة الطرف الذي يمارس السيادة على الجزر المتنازع عليها خلال السنوات الـ ٢٠٠ الأخيرة، وهنا يبرز عامل السيادة وليس الاحقية على الأرض كمرجعية في أسلوب حل المشاكل الحدودية وقد اتخذت المملكة العربية السعودية بهذا العامل في حل مشاكلها الحدودية المتشعبة كما اتبعته مصر في نزاعها مع السودان على منطقة حلايب، وفي هذا الاطار فإن البحرين تمارس سيادة فعلية على الجزر ولها حامية عسكرية بها وتوليها أهمية اقتصادية كبيرة باعتبارها منطقة ذات مستقبل سياحي مبشر ولذلك خصصت البحرين في موازنتها للسنتين المقبلتين ١٩٩٧ - ١٩٩٨ نسب استثمار كبيرة بها.

٢ - البعد الاستراتيجي، حيث تمثل الجزر أهمية استراتيجية بالنسبة للبحرين أكثر منها بالنسبة لقطر، فهي ثلث مساحة البحرين ومنفذها على الخليج، في حين تبلغ مساحة قطر ١٦ مرة أكثر من مساحة البحرين.

٣ - البعد الاقتصادي، من الناحية الاقتصادية فإن البحرين تحتاج الى هذه الجزر لتحسين وضعها الاقتصادي، خاصة وان بها كميات من النفط والغاز، وتعتبر منطقة سياحية مهمة، بعكس قطر الغنية بالبترول، وتملك ثالث أكبر حقل احتياطي للغاز الطبيعي في العالم. مما يوفر



الأهرام الدولي ٩ فبراير ١٩٩٧

مبررا للتساؤل حول حاجة قطر الاقتصادية لهذه الجزر فعلا من عدمه.

٤ ـ الاعتبار السكاني، حيث تعاني البحرين ضغوطا سكانية اكثر من قطر بالنظر الى ضآلة مساحتها، ممايجعل من الجزر المتنازع حولها علاجا جذريا لهذه المشكلة.

٥ ـ الاعتبار التاريخي و الجغرافي، وتشير الوقائع التاريخية الى احقية البحرين في مناطق النزاع بالرجوع الى خلفية النزاع الحدودي مع شقيقتها قطر، واستنادا الى خبراء نزاعات الحدود في منطقة الخليج فإن حاكم البحرين قد وضع حامية عسكرية في جزر حوار عام ١٩٣٦ وبدأ حفر آبار للمياه بها، ودعمته في ذلك بريطانيا لموازنة دعمها لقطر في المطالبة بالزبارة التي قال البروفسور جراهام بل في كتاب صدر عن مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية في لندن عام ١٩٨٨ عن النزاع، إن آل خليفة هم الذين بنوها عندما هاجروا الى جنوب الكويت في عام ١٧٦٦، الا انه في عام ١٧٨٣ استقر الشيخ حمد آل خليفة في البحرين التي أصبحت مركزا مهما للتجارة في الخليج بعد ذبول الزبارة تجاريا وتشير الوثائق التاريخية الى ان عائلات من الدواسر قد سكنت جزيرة حوار بعد فترة قصيرة من وصول آل خليفة الى البحرين عام ١٧٨٣ وان حاكم البحرين الشيخ عيسى بن علي آل خليفة كان يزور الجزر كل عام.

إن الهدف من ذكر هذه الاعتبارات هو الكشف عن ابعاد النزاع المعقدة حتى لا يتطور الى صدام ملح يستفيد منه الاعداء المتربصون بكلا البلدين اللذين تسكنهما عائلات واحدة وتفاقم هذا الخلاف قد يهدد امنيهما ومستقبليهما معا.

وانطلاقا من الاعتبارات السابقة يجب تأكيد :

أولا: ان الحوار والوساطة والتمسك بثوابت وآليات مجلس التعاون الخليجي هي التي تكفل عبور الأزمة القطرية البحرينية الى بر الأمان. وان البيت الخليجي هو الضمانة الاساسية للحل الذي يجب ان ينطلق من ان الامن الخليجي وروابط الاخوة تقتضي مزيدا من المرونة والتفهم للمشكلات المتبادلة بعيدا عن الاعتبارات القانونية المعقدة التي تلازم نظر القضية لدى محكمة العدل الدولية التي لا تتفهم طبيعة العلاقات وخصوصياتها في منطقة الخليج، حتى يبقى مجلس التعاون هو التجربة العربية من حيث التضامن والتعاون والتكاتف في مواجهة المشكلات المشتركة مثلما حدث ابان الغزو العراقي للكويت عام ١٩٩٠.

وفي هذا الاطار فإن اللجنة الرباعية التي تم تشكيلها من وزراء خارجية كل من السعودية وعمان والامارات والكويت لمعالجة النزاع بناء على مذكرة بحرينية الى القمة الخليجية الـ ١٧ في الدوحة، تبدو خطوة مهمة في هذا الشأن، الا ان اصرار قطر على عدم المساس باتفاق ١٩٩٠ مع البحرين الذي يقضي باحالة النزاع الى محكمة العدل الدولية في حال عدم التوصل الى حل ودي له، واصرارها كذلك على ان مهمة اللجنة الرباعية هي تنقية الاجواء بين قطر والبحرين وليس النظر في الخلاف الحدودي يمثل عقبة اساسية أمامها ويعصف بالآمال المعقودة حول قدرتها على ايجاد حل للنزاع، حيث اعترضت قطر على مشروع اللجنة الرباعية لتنقية الاجواء بين البلدين في اجتماعها الاول في الرياض أوائل الشهر الماضي ١/٧ مما ادى الى فشل اللجنة في التوقيع على محضر تفاهم بين البحرين وقطر بسبب تقديم قطر مذكرة أصرت فيها على ان يتضمن المحضر تأكيد عدم سحبها قضية النزاع من محكمة العدل الدولية، كما فشلت اللجنة في اجتماعها الثاني بقطر في ١٩٩٧/١/١٩ في التوصل الى مذكرة للتفاهم ووقف الحملات الاعلامية بين البلدين، وتشترط قطر ان تتضمن أية مذكرة للتفاهم مع البحرين بندا يحظر اي انشاءات جديدة في الجزر المتنازع عليها واعلان ان اعمال البناء السابقة باطلة ولاغية، مما يعني نسف عمل اللجنة.

ثانيا: لقد حالت الوساطة السعودية دون تصاعد النزاع وتطوره، ولكن لابد الآن من مشاركة دول عربية أخرى ذات ثقل مثل مصر التي تمتلك خبرة واسعة في ادارة الأزمات ليكون الدور المصري متعاضدا مع الدور السعودي، فدول مجلس التعاون كان لها ومازال دور بارز في حل المشاكل والصراعات العربية ـ العربية ومن حقها أن تجد تحركا عربيا فاعلا لمواجهة هذا النزاع الذي قد يؤدي الى صدام مسلح.

ثالثا : إن الظروف الإقليمية والدولية التي تمر بها المنطقة العربية تقتضي أن تتميز المشكلات بين الاشقاء بأبعاد معينة في التطور وخطوات الحل ويحكمها اطار من الاخوة المشتركة، فإذا كان العرب يقدمون على التفاوض مع اسرائيل ويبدون التنازل في معظم الأحيان من أجل التوصل الى السلام، فإن المصلحة القومية اولى اولا بالسلام العربي ـ العربي.

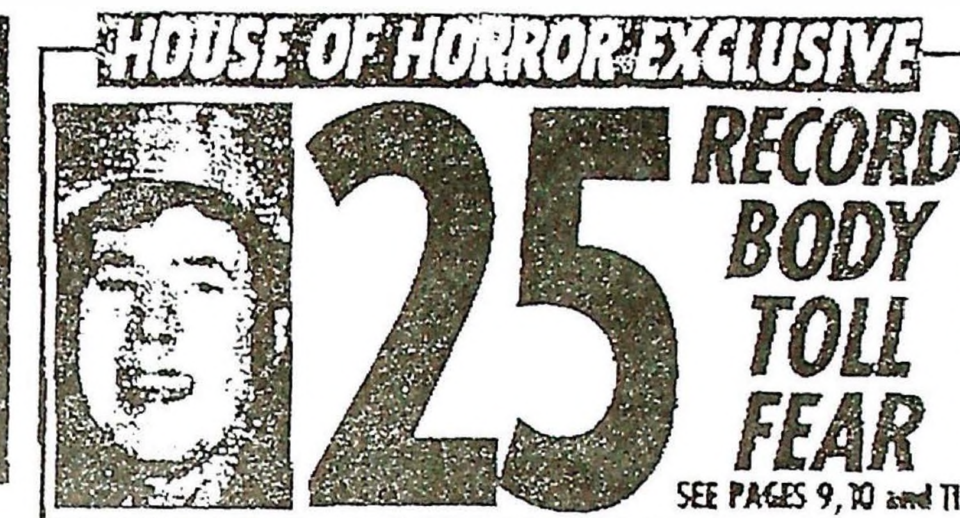
ان التجربة المريرة للنزاع الحدودي بين الكويت والعراق والتي انتهت بكارثة عربية ستظل الامة تعاني آثارها السلبية لسنوات وسنوات قادمة في المدى المنظور، يجب ان تكون امامنا ونحن نتحدث عن النزاع القطري البحريني، كما يجب ان يكون في اعتبارنا ان التحديات التي تواجهها دول الخليج لن يتسنى مواجهتها الا بالوحدة والتعاون لا بالفرقة والاختلاف، وما اكثر التحديات الخليجية في المرحلة المقبلة.

ان التحرك لاحتواء التوتر بين البحرين وقطر يجب ان يكون سريعا حتى لا تتكرر الكارثة ويحدث الصدام، فالعالم العربي لا يحتاج الى مزيد من بؤر التوتر وعدم الاستقرار.

الوثيقة رقم ٤٣


NEWS OF THE WORLD

BRITAIN'S MOST POPULAR NEWSPAPER


HOUSE OF HORROR EXCLUSIVE

25 RECORD BODY TOLL FEAR

SEE PAGES 9, 10 and 11

MARCH 13, 1994 LAST WEEK'S SALE: 4,773,472 Price 50p No.7831

NEW POLITICAL BOMBSHELL FOR MAJOR

CHIEF OF DEFENCE IN SEX AND SECURITY

SECURITY SCANDAL

Britain's war supremo beds Tory MP's wife

EXCLUSIVE

THE chief of Britain's armed forces has been bedding an ex-Tory defence minister's Spanish wife.

Married Sir Peter Harding, 60, is a trusted aide of the Queen and John Major. Lady Bienvenida Buck, 32, is a sultry blonde who is also a close pal of Knightsbridge bank robber Valerio Viccei.

Sir Peter abandoned his bodyguard and turned himself into a blatant terrorist target for a series of sex sessions. In torrid love notes he told her: "You have the body of a young girl . . ., your breasts so petite. I long to envelop you in kisses."



HIGH FLYER: Sir Peter and wife Sheila with the Royals

HIGH PASSION: Defence chief surrendered to Bienvenida's charms

FULL SENSATIONAL STORY—PAGES 2, 3, 4 AND 5

him'.

Careless

Sir Peter also seems to have been careless enough to tell his mistress his travel plans, possibly jeopardising his top security classification.

Other allegations — that he installed a special office phone line so he could talk to Lady Buck and used his personal car for assignations — simply left him looking foolish.

Only three months ago he authorised a military code on personal morality to Army officers. The ten-page booklet says they are expected to set an example to their men.

It warns married or single officers who have affairs with civilians that they 'jeopardise their status'.

One Minister said of Sir Peter's resignation last night: 'It's terrible. He is a superb officer. But,' he added, 'I suppose there is no fool like an old fool.'

Labour is demanding an inquiry to ensure Sir Peter's affair did not give rise to any security lapses. Labour defence spokesman David Clark said: 'This man knew all our military secrets and one must be absolutely certain.'

Liberal Democrat defence spokesman Menzies Campbell said he saw no reason for Sir Peter to go, however.

'To become Chief of Defence Staff, a man needs outstanding abilities,' he said. 'Sir Peter had those in full measure, and so long as his ability to do his job was unaffected, I can see no reason why he should have resigned.'

Sir Antony Buck, 66, criticised the decision by his ex-wife, who has now remarried, to tell all.

Despite admitting that the affair may have played a part in their divorce last year after three years of marriage, he declared: 'The person I feel most sorry for is Sir Peter.

'I am greatly upset and very sad that she has chosen to speak out on this.

'Despite everything, I would have wished that this affair remain a private matter. But Sir Peter, a career airman, joined the RAF at the age of 19 and went on to hold a number of top air force posts.

In 1975 he was made aide-de-camp to the Queen.

He was so highly thought of in Downing Street that when the time came to appoint a new defence chief, it bypassed the normal rotation between the armed services and chose the second RAF man in a row.

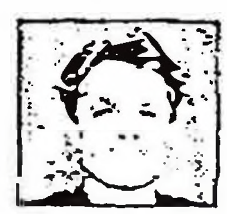
Sir Peter took over from Air Marshal Sir David Craig two years ago after masterminding the RAF combat operations in the Gulf war.

Despite his resignation, he will receive an armed service pension. A Defence Ministry spokesman was unable to estimate the size of the pension which is based on several factors, including salary and years of service.

Gulf War commander, General Sir Peter de la Billiere, said of Sir Peter's resignation: 'It will be a loss to the services and a loss to the country. He had a brilliant mind and an incisive brain.'

Comment — Page EIGHT

Weather



By the BBC's RICHARD EDGAR

A WET morning for Scotland, Northern Ireland and Northern England, but it will turn brighter and colder with some sunshine this afternoon. There will be showers as well, especially in Northern Scotland with snow on hills. Wales, Central and Southern England will be mostly cloudy with a little rain and brighter spells, particularly in the South East. Cloudy overnight in the South with drizzle at times but cold with clear spells elsewhere.

DISTRICT FORECASTS

1, 2, 4: Bright spells. Mainly dry until evening. Wind strong westerly. Fairly mild, max 12c (54f).

3, 5, 6, 7, 11, 15: Rain or drizzle, turning clearer in the evening. Wind strong westerly. Max 12c (54f).

8, 9, 10: Cloudy. Rain or drizzle. Wind strong to gale westerly. Max 11c (52f).

12, 13, 14, 20, 21, 29: Rain until early afternoon, then brighter with a few showers. Wind strong to gale westerly. Max 10c (50f).

16, 17, 18, 19: Rain or drizzle for a time, turning mainly dry and sunny. Wind gale force westerly. Max 10c (50f).

22, 23, 24, 25, 26, 27, 28: Rain in the morning, some heavy, then brighter and colder with wintry showers. Wind gale force westerly. Max 8c (46f).

30: Gales, rain and drizzle but mild. Cooler and less windy later. Max 11c (52f).

Channel: Wind fresh or strong westerly. Drizzle at times. Visibility moderate or poor. Sea moderate or rough.

AND YESTERDAY

Temperature to 6pm) Warmest: Hove, East Sussex 14c 57f. Coldest: Lybster, Highland -1c 30f. Wettest: Aviemore, Highland 0.95in. Sunniest: Leuchars, Fife 8.0hrs. London: Max 11c 52f, Min 8c 46f. Sun: 5.6hrs. Rain: 0.05in. Barometer (6pm) 1013.5mbs rising. Humidity: 41 per cent. Manchester: 1016mbs rising.

MOON AND SUN



Moon rises: 6.33am, sets 6.46pm. Sun rises London: 6.17am, sets 6.03pm. Manchester: 6.27am; 6.11pm.

Lighting-up time from sunset to sunrise. High water London Bridge 3.21pm and 3.39am tomorrow. Liverpool 12.27pm and 12.41am tomorrow.

Two-day forecasts	ATHENS	GENEVA	MADRID	MARSEILLE	MILAN	MOSCOW
MOST places dry and bright but cold in the North with snow showers.	Bright Max 17c (62f) Tomorrow: Sunny 18 (64)	Cloudy Max 12c (52f) Tomorrow: Cloudy 12 (53)	Sunny Max 19c (66f) Tomorrow: Sunny 20 (68)	Sunny Max 17c (62f) Tomorrow: Sunny 17 (62)	Sunny Max 16c (60f) Tomorrow: Sunny 15 (59)	Snow Max 0c (32f) Tomorrow: Snow 0 (32)

INFORMATION SUPPLIED BY T

ABROAD — CHANNEL IS: 33p, AUSTRIA: 25s, BELGIUM: 60BF, CANARIES: 225ptas, CYPRUS: CY £.70, EIRE: 47p, FRANCE: 11.00FF, GERMANY: 3.36dm, GREE

Daily Mail, Monday, March 14, 1994

SIR PETER CONFESSES HIS SHAME AS HIS RESIGNATION IS ACCEPTED

'I have failed to act in a fitting manner'

... letter of resignation to Mr Rifkind, and the Defence Secretary's reply, were released by the Defence Ministry last night.

Sir Peter wrote:

'You will have seen the news reports concerning me and Lady Buck. The content of those reports is not entirely right and there are some errors in them, but it is counter-productive to relate them in detail. The point is that I have not acted in a manner that befits the holder of the post of Chief of the Defence Staff.

'I therefore believe that the only honourable thing for me to do is to resign my post with immediate effect, and I ask you to accept this.

'I deeply regret the embarrassment that this has caused for you, the Government, my colleagues, and the Services; and I am grateful for your support over the last 15 months, which has been considerable.'

In reply, Mr Rifkind said:

'I am very saddened that recent circumstances have led you to reach this decision: but I understand and respect your wishes. May I pay tribute to the many years of dedicated service that you have given to the Royal Air Force and the Armed Forces.

'In your earlier career, as Chief of the Air Staff, and again as Chief of the Defence Staff, you have exhibited professionalism, energy and skill of a very high order.

'I very much regret that we will not longer have the benefit of your advice and judgment. I know that you feel that your resignation is in the best interests of the Royal Air Force and the Armed Forces and that is, if I may say so, characteristic of the loyalty and commitment you have always given to your colleagues.

'May I offer you and Sheila my very best wishes for the future.'

Mystery past of the high-heeled sneaker

By ANNE BARROWCLOUGH

WHO is this woman whose name means Welcome? Her past is shrouded in obscurity — deliberately, one suspects — and full of contradictions.

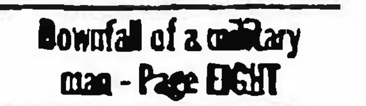
Bienvenida, who describes herself as a fashion designer, first came to public attention when she married Sir Antony Buck after a whirlwind courtship in 1990.

They had met at a dinner party given by Tory MP Lady Olga Maitland for the pro-nuclear pressure group Families for Defence.

Sir Antony, a former Navy Minister, was instantly smitten. Three weeks later they married and he swept her off on Concorde to honeymoon in Barbados, via the bridal suite at Cliveden, former country seat of the Astors, where Christine Keeler once romped with Tory War Minister John Profumo.

Sir Antony was clearly madly in love. At the House of Commons, politicians and journalists noted the pride with which he showed her off.

'He'd look at her as if he couldn't believe his luck,' says one Commons reporter. 'He used to appear on the


Downfall of a military man - Page EIGHT

She was less charitable about her husband than he was about her, claiming that many of the holidays they took in their first year of marriage — much of it spent in the South of France — were paid for with money inherited from her family.

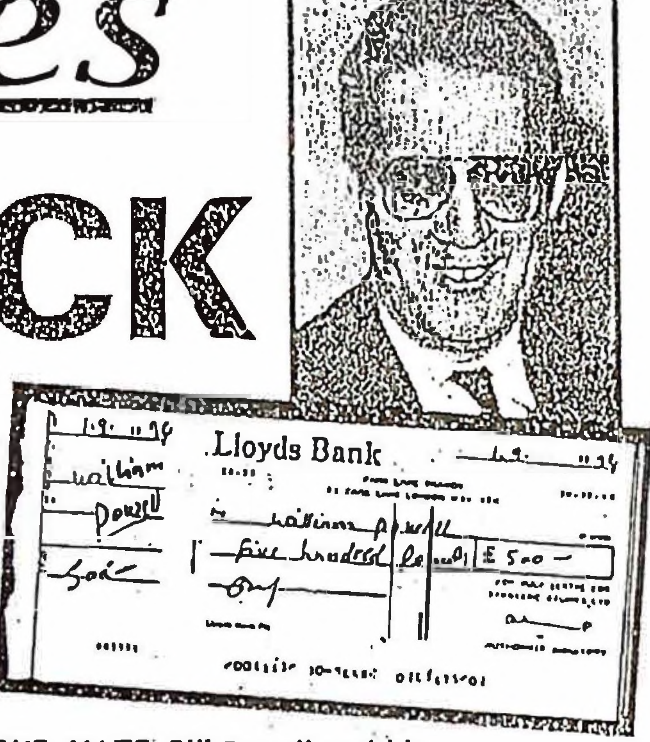
The air of mystery even extends to her age. When Daily Mail writer



الوثيقة رقم ٤٤

footnotes

WE KNOCK POWELL



CHEQUE, MATE: Bill Powell and his not so occasional readies

WILLIAM POWELL, Tory MP for Corby, had a rotten day when the last *Eye* came out revealing the regular monthly payments he receives from the Gulf Centre for Strategic Studies.

The *Daily Mail* was the first to ask him why he didn't declare any payments from the GCSS in the MPs' register of interests, especially since his colleague Tony Marlow, who earns less than half as much, declares an "occasional consultancy" with the GCSS.

Mr Powell, who refused to answer any questions from the *Eye* about these payments, had a ready answer for the ever-friendly lobby hacks. He does declare the payments, he said, under the rather vague heading "occasional income from journalism". He explained that he writes articles for the Gulf Centre for Strategic Studies for which he is paid, and his register entry covers that. This answer was quite enough to satisfy the hacks, who didn't publish a word.

The problem is that Mr Powell's income from the Gulf Centre is not occasional at all. It is regular — indeed, until recently it was £750 a month. Now it is £500 a month (see the latest cheque to come to the *Eye*, for September). The Gulf Centre for Strategic Studies publishes a monthly *Gulf Report*, whose readers cannot remember any recent signed articles from Mr Powell.

The director of the GCSS, Dr Omar Al-Hassan, phoned the *Eye* with his opinion that the article in our last issue was "disgusting".

What was wrong, he complained, with paying for meals in the House of Commons? In the old days, he explained, MPs would be asked out to lunch and dinner, but nowadays they found it more convenient to be entertained in their own private dining rooms. "They are so busy, you see," said the director. "You undermine the leadership of this country — the MPs."

Dr Omar Al-Hassan said Mr Powell "wrote a lot of articles for us about the Middle East". When asked which issues the articles appeared in, and if he would send the *Eye* copies of them, he reverted to the same old formula: "ask Mr Powell".

Eye inquiries in the Commons indicate that Mr Powell's "occasional income for journalism" entry in no way covers the payments he gets from the GCSS. The point about registering outside interests is that MPs' financial connections with companies and governments — in this case Kuwait and Saudi Arabia — should be openly declared. This is specially important if those interests overlap with the MPs' political interests, as they do for Mr Powell. He is secretary of the Conservative Party's Middle East Council and is forever sounding off about the Gulf on related subjects. The fact that he is paid £500 a month by an organisation financed by the emir of Kuwait and the Saudi royal family is obviously relevant. But no one knows it — unless they read the *Eye*.

858 4/11/94

MORE SLEAZE FROM THE GULF...

THE COMMONS TOUCH


WILLIAM POWELL


TONY MARLOW

MORE documents reach the *Eye* concerning Kuwaiti-backed payments to important people — especially Conservative MPs. They hail from the Gulf Centre for Strategic Studies, a Kuwaiti-backed lobbying outfit which sometimes quarrels with the Arab League (see *Eye* 850).

The documents include a schedule of "expenses" from 1 October 1993 to 12 May 1994 approved by the centre's chairman, Dr Omar Al-Hassan. This shows payments of £6,000 to William Powell; and £2,000 to Tony Marlow. There is also a reference to £1,900 spent on a "seminar on shura council" at the House of Commons on 22 November last year.

Tony Marlow is the Tory MP for Northampton North who declares in the Commons register of members' interests an "occasional consultancy" with the Gulf Centre for Strategic Studies. And is William Powell the doughty Tory MP for Corby who shows a strong interest in the Middle East and who declares an interest in four companies, and two recent trips, one to Egypt in October last year and one to Tunisia in January - but not the GCSS?

The documents show that spending continued this year. There is a copy of two GCSS cheques for £500 payable to William Powell on 15 June and 4 July, and copies of three £200 cheques to Mr Marlow in May, June and July. Even more intriguing is the bill for a lunch at the Commons on 28 May this year in honour of the former general secretary of the GCSS. The lunch was held in Dining Room D. There were 16 people scoffing there, at £24.76 each, plus drinks which cost £61. The bill came to £577.38. As is the custom in the House, it was paid by the host, Tony Marlow MP, who appears to have been repaid on 21 June with a GCSS cheque for just the right amount.

Prodigious efforts by the *Eye* by telephone, fax and letter to contact Mr Marlow or Mr Powell MP, came to nought.

The *Eye* did, however, have a conversation with Dr Omar Al Hassan, the meat of which went as follows:

Q: We've been sent some documents which suggest that you regularly pay money to Mr Powell and Mr Marlow.

A: You can ask them.

Q: I can ask them, but I can also ask you, I think.

A: You can ask them, please.

Q: Will you not answer any questions in relation to these matters?

A: Not at all.

Q: Why is that exactly?

A: What you want from us — you can let me know in writing.

Q: I'll fax you if you like.

A: Yes, you can really send a fax.

Q: The documents suggest regular payments and a payment for a lunch in the House of Commons for the former general secretary of GCSS.

A: If you know we pay Tony Marlow, why are you asking really?

It's in the register of interests.

Q: Mr Powell doesn't register any such interest.

A: You can ask him, I am busy please.

Q: Well, I'll send you a fax.

A: No, don't fax me. Goodbye.

PS. The Gulf Centre for Strategic Studies hosted a glittering lunch at London's Inter-Continental Hotel in the summer. The main guest speaker was John Major.

الوثيقة رقم ٤٥

PRIVATE EYE

'96 £1

THE Gulf Centre of Strategic Studies and its generous proprietor Omar Al Hassan got an honourable mention in the *Observer* on 7 January as virulent opponents of Dr Ma'sari.

The *Observer* revealed the Dr Al Hassan has "unlimited access to the House of Commons, and is registered as a research assistant to William Powell, Tory MP for Corby". But the *Observer* forgot to point out that Dr Al Hassan is the only MP's research assistant in history who regularly pays the MP he does research for.

The *Eye* of 4 November 1994 revealed that Mr Powell had had £6,000 in regular cheques from the Gulf Centre for Strategic Studies — payments he did not declare in the MPs' register of interests and still does not do so.

الوثيقة رقم ٤٦

Sunday Express

FEBRUARY 25, 1996 ★★★ 75p



GERMAINE GREER

GETS HER TEETH INTO GAZZA



JONATHAN ROSS

WHY I HATE MICHAEL JACKSON



LORD BLAKE

A JOB FOR DIANA

PLUS A FREE BOOK FOR EVERY READER - PAGE 94

MP's massive debts threaten Major's future

RUINED TORY SPARKS CRISIS

Naomi to sue the Girlies



By Ian Burrell and Simon Walters

JOHN MAJOR suffered a devastating blow last night with the revelation that a senior backbencher may be driven from the Commons by massive debts.

William Powell, a former aide to Michael Heseltine, has failed to pay bills totalling almost £60,000.

The news comes as the Prime Minister faces a desperate battle to avoid losing tomorrow's Commons vote on the

marginal Northamptonshire seat of Corby, stripping Mr Major of his majority.

The bombshell came as Tory whips fought to prevent a defeat in the vote over the Scott report into the arms-to-Iraq affair. Two Conservative rebels have privately threatened to bring down the Government if Mr Major loses the vote but still refuses to sack the two Ministers under fire.

How Britain taught Iraq's germ war chief

by ALAN GEORGE

THE HEAD of Iraq's clandestine biological warfare operation — which is at the centre of mounting world concern — gained her expertise at a British university, it was revealed today.

Dr Taha Rihab, who has confirmed to UN weapons inspectors that she headed Saddam's biological warfare project, gained her doctorate from the University of East Anglia's Biology Department in 1984. Her thesis was entitled Studies on Tabtoxin.

Tabtoxin is a poison produced by a pathogen that infects the tobacco plant.

"She was absolutely charming," recalls Dr John Turner, who lectures in the department and who supervised Dr Rihab for four years. "She was a model student, hardworking and very dedicated to her studies."

In Iraq, Dr Rihab oversaw a programme which centred on anthrax, botulism and gas gangrene. Victims of all three diseases suffer agonies before dying. Gas gangrene makes skin tissue explode.

Dr Turner stressed that his students' work at East Anglia was not directly related to germs affecting humans. "We are a group of plant pathologists. We don't work on human or animal pathogens."

When told of Dr Rihab's role in Saddam's superweapons programmes, he said: "I'm flabbergasted. Of all the students I've ever had, I can't imagine anyone less likely to have become involved in such things." Dr Rihab came to East Anglia having completed her first degree at an Iraqi university. After gaining her doctorate, she returned to Iraq, apparently to work as a university lecturer.

By the late Eighties, Dr Rihab had become the head of Saddam's germ warfare project. Initially, Iraq told UN weapons inspectors that it had no such programme. Last year, however, it changed its tune, but claimed that the project had been small and involved only research into methods of defending against biological attacks.

The UN Special Commission (UNSCOM), however, is extremely sceptical. All of the personnel involved — including Dr Rihab — have been interviewed by UN inspectors. All were evasive, and in key areas their stories did not tally.

UNSCOM's head, Swedish diplomat Rolf Ekeus, recently told US TV: "The Iraqis have a capability to mass-produce viruses and bacteria for warfare purposes." Presently, UNSCOM is sending teams to Iraq to inspect suspected biological warfare facilities.

The biological programme is centred on three key sites, a German built facility at Salman Pak, just south of Baghdad; a research centre near Iskandariya, some 25 miles south west of Baghdad; and a facility at Al Hakim, in the desert 80 miles west of Baghdad. Dr Rihab is the director of Al Hakim.

Evening Standard 31/1/95

الوثيقة رقم ٤٨

Evening Standard 14/9/95

Saddam's germ war scientists 'were trained in Britain'

by ALAN GEORGE

MOST OF Iraq's most crucial biological weapons scientists were trained at British universities during the Eighties, according to new information obtained by UN weapons inspectors.

Saddam's secret germ warfare project centred on the production of the bacterium that causes gangrene and of the viral agents causing botulism and anthrax.

In addition, research was conducted on haemorrhagic conjunctivitis, which temporarily blinds and makes eyes bleed; on a virus that causes lethal diarrhoea in children; on camel pox, which produces lesions; and on Crimean Congo haemorrhagic fever.

Until recently, Baghdad had claimed that its biological programme involved only about 10 people who did nothing more than conduct research on ways of defending against germ warfare attacks.

Iraq had asserted that this limited project was headed by Dr Rihab Taha, who gained her doctorate from Britain's University of East Anglia in 1984.

But the UN Special Commission (UNSCOM), which is charged with dismantling Iraq's weapons of mass destruction, always suspected that Iraq's military biological programme was far more extensive, and that Dr Taha was not the project's true head.

Last week, a UN inspection team returned with a list of 150 scientists and technicians who worked on the biological programme. Almost all the doctoral-level personnel have told the UN they trained at British universities.

It has also emerged clearly that Dr Rihab, contrary to her previous claims, was not the programme's head. His or her identity has yet to be revealed.

The UN has also gleaned new information about how Iraq planned to deliver its deadly biological arsenal. The methods included the use of modified "drop tanks" — originally supplied as auxiliary fuel tanks for warplanes — to allow germs to be sprayed over wide areas from aircraft.

Baghdad was also developing weapons in which shrapnel would create skin wounds so as to ease the penetration of gangrene spores.

The new Iraqi revelations followed the early August defection to Jordan of Baghdad's former superweapons chief, Lt Gen Hussain Kamel al Majid.

Fearing that he might give important new information to the inspection team which would demonstrate the extent to which Baghdad has been deceiving the UN, the Iraqi government took pre-emptive action and itself gave the fullest account yet of its germ warfare project.

The new information includes 140 boxes containing thousands of documents which the Iraqis handed to UN inspectors on 21 August. It will take weeks merely to catalogue the documents and many weeks more to assess their significance and conduct follow-up inspections in Iraq.

But Western officials suspect the Iraqis may still be withholding important information about the scope and scale of their germ warfare project. It is thought it involved many more than the 150 personnel whose names have so far been disclosed.

Baghdad's revelations about its biological weapons programme have dashed Iraq's hopes of an early lifting of the UN oil embargo.

The Sunday Times
25 February 1996

الوثيقة رقم ٤٩

Tory links to '$10m Iraqi slush fund'

THE security services have launched an investigation into the creation of a suspected $10m Iraqi "slush fund" in London to finance a propaganda campaign for the regime of Saddam Hussein.

At the centre of the investigation, by MI5 and the police, is the relationship between a lobbyist with Arab connections, suspected of working for Iraq, and a number of backbench Conservative MPs. It is feared they could unwittingly become part of Saddam's efforts to rehabilitate Iraq in the international community.

The security services became suspicious of the lobbyist in July last year when documents sent to Sir Alan Urwick, the then serjeant at arms responsible for security in the House of Commons, were passed to MI5. The documents, which have been seen by The Sunday Times, reveal official concern that three Tory MPs could be vulnerable to pressure from suspected Iraqi agents. John Major, the prime minister, asked to be kept informed of the inquiry's progress.

In another document, dated July 11 1995, Urwick expressed concern at the relationship between one backbench MP — whose identity The Sunday Times has agreed to conceal while investigations are pending — and an Arab lobbyist.

The Conservative whips' office, which deals with internal Tory disciplinary matters, has recently interviewed the MP.

The security inquiry has taken evidence from Stephen Day, a former head of the Foreign Office Middle East desk and one-time British ambassador to Tunisia and Qatar, who has also prepared reports for Downing Street.

His submissions, seen by The Sunday Times, spell out the risk of MPs' relationships with Arabs and others with

INSIGHT

Middle East connections. In one such case involving payments to an MP, Day concluded: "The source of his [the lobbyist's] funds and the payments made to at least one MP, possibly others, demand investigation. The source of the funds, in my view, could be Iraqi." A similar briefing paper was sent last summer to Nick Browne, head of the FO's Middle East desk, with the same warning.

One lobbyist has been scrutinised by the security services for the past six months. In recent weeks the surveillance has intensified, with his telephone lines and mail monitored, and personal meetings secretly observed.

The intelligence community was first alerted to the suspected existence of the Iraqi "slush fund" in London at the beginning of last month. Money was transferred to London from the Geneva account of Barzan al Tikriti, Saddam's half-brother.

It is believed the cash has now come under the control of an Iraqi businessman in London. He has been given the job of distributing the money. The man under surveillance by the police could be in line to receive the Iraqi cash. Al Tikriti, a former head of the Iraqi intelligence service, moved to Geneva in 1989, where he was responsible for funding counter-intelligence intended to undermine exiled opposition to Saddam. Since the Gulf war he has masterminded sanctions-busting activities, and is described by intelligence services as the man responsible for influencing political figures in other countries.

Last week senior police sources expressed concern that the $10m could be used to finance a propaganda initiative to help Iraq shake off UN sanctions imposed after the invasion of Kuwait in 1990. It could also fund a campaign against American intervention in northern Iraq, where Kurdish separatists are fighting for an independent state.

Some of the cash is believed to have been transferred to Paris, which has a large Iraqi community. French oil companies, which established contact with the Iraqi regime soon after the end of the Gulf war, are in a favourable position to exploit Iraqi resources if the ban on trade is lifted.

"We have intensified our investigation into possible uses for this cash," a senior security source said.

الوثيقة رقم ٥٠

FT 26/2/96

Tory MP may have breached rules

By Jimmy Burns

Mr William Powell, the Conservative MP, may have breached parliamentary rules on disclosure as a result of his relationship with a lobbyist with Middle East connections.

The lobbyist, Dr Omar Hassan, said yesterday that Mr Powell, the MP for Corby, has been paid by him as a consultant since November 1993 before being appointed as vice-chairman of the London-based Gulf Centre for Strategic Studies, of which Mr Hassan is chairman.

"Mr Powell was working as a consultant before he became vice-chairman and was being paid as such since November 1993," Dr Hassan said yesterday. "Everything we paid him was paid by cheque and is in our accounts."

Mr Powell's vice-chairmanship of the Gulf Centre for Strategic Studies is listed as a remunerated employment for the first time in the current register of members' interests covering 1996. But neither this nor any consultancy work for Dr Hassan is mentioned in previous registers.

Mr Powell said yesterday: "I did intermittent work for him [Dr Hassan]. I did not have a consultancy arrangement. It became a firm relationship from last summer." He refused to say how much he had been paid by Dr Hassan.

The intermittent work, Mr Powell said, covered "occasional journalism and the chairing of conferences". The register of interests as of January 31 1995 lists Mr Powell as a consultant to four named companies which have no connection with Dr Hassan, and also contains a broad heading: "occasional income from journalism".

Dr Hassan said yesterday that he had helped to arrange the release of UK subjects held by the Iraqi regime in 1988 and 1989. He denied any suggestion that he might be working for the Iraqi regime.

He said that Mr Powell was one of several Tory MPs he had developed a relationship with because of his knowledge of the Middle East.

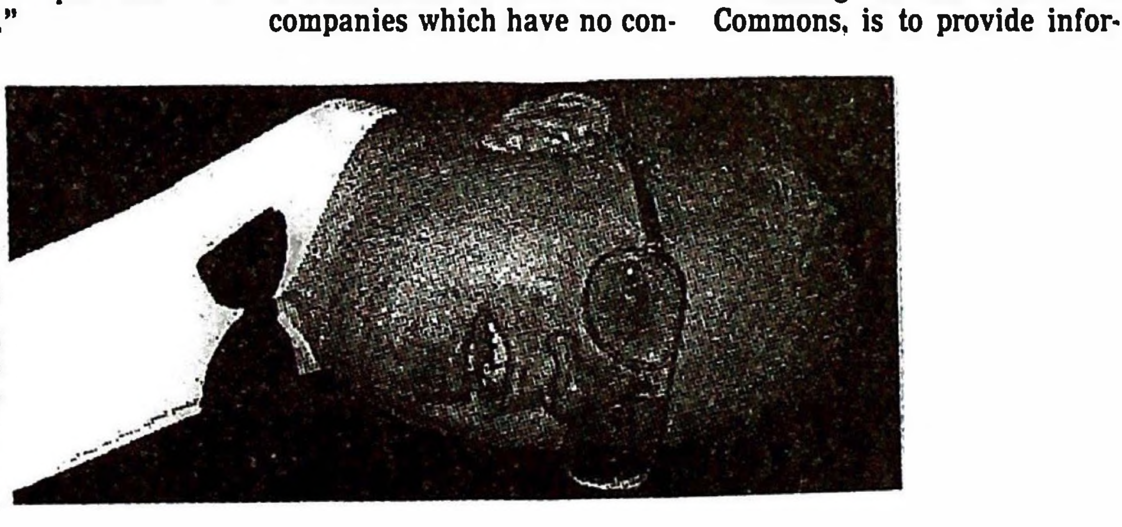
Mr Powell said yesterday that he had recommended Dr Hassan for a special pass to the House of Commons because he was a "suitable person for it".

The defining purpose of the parliamentary register, according to the House of Commons, is to provide information of any interest or material benefit which an MP received that might reasonably be thought by others to influence his actions taken as an MP. Since the Nolan report, rules on disclosure have been further tightened.

Mr Powell has been chairman of the all-party group for the Gulf since 1993.

The Gulf Centre for Strategic Studies is a privately funded organisation which provides regular briefing notes circulated to MPs on Middle East Affairs.

Questions about Dr Hassan's presence in the House of Commons and his links with MPs have been tabled by Ms Emma Nicholson, the former Conservative MP for Devon Wesy and Torridge, who defected to the Liberal Democrats in December.



William Powell: refused to say how much he had been paid

الوثيقة رقم ٥١



HOUSE OF COMMONS
LONDON SW1A 0AA

14 June 1995

Reference: 1.4.5

Dear Mr. Powell,

It has been drawn to my attention by another Member that Mr. Omar Al Hassan (who has been employed by you as a temporary Research Assistant since May 1994 and now has a photo-identity pass valid until May 1996) was in the Pugin Room earlier this week unescorted by a Member. As you will see from the enclosed extracts from the Members' Handbook, access to the Pugin Room is restricted to Members, Officers and Peers who were formerly Members with up to three guests. I should be grateful if you would draw this matter to Mr. Al Hassan's attention and ensure that he gives no further cause for complaint on this score.

A copy of this letter goes to the Director of Catering Services.

Yours sincerely

Alan Urwin

Serjeant at Arms

William Powell Esq., MP
House of Commons

الوثيقة رقم ٥٢



Head Office: 3rd & 4th Floor, 5 Charterhouse Buildings, Goswell Road, London U.K. EC1M 7AN
Tel: 0171 253 3805/6 Fax: 0171 253 3809. Registration No. 1923531

Dr. Omar Al-Hassan
Chairman

Sir Alan Urwick
Sergeant at Arms
House of Commons
London
SW1A OAA

30th June 1995

Dear Sir Alan,

Mr William Powell MP passed to me your letter of 14th June 1995 (ref: 1.4.5.).

First of all, I would like to apologise for the misunderstanding and offer a word or two of explanation. On the day in question it was agreed that I would meet with William Powell in the Central Lobby. When I arrived he was not there so I went to search for him in the Pugin Room, during which time I left some papers on one of the tables. I must add here that I refused to order any refreshment at this time as no Member of Parliament was with me - a rule to which I always adhere.

Secondly, I am a very busy man and have neither the time nor the desire to frequent the Pugin Room without a legitimate escort. Emma Nicholson MP approached me on the day in question and enquired as to whether I was accompanied by an MP. As I informed her that I was meeting with William Powell, I was somewhat surprised that a complaint had been made about my presence in the Pugin Room.

I have actually known Ms Nicholson for over two years, initially she asked me to introduce her organisation, AMAR, to the Arab Ambassadors in London which I did, she asked for an introduction to the new Kuwaiti Ambassador and again I obliged. At Ms Nicholson's request I also spoke with the Saudi Arabian Ambassador and subsequently, her organisation received a generous donation. Secondly, Ms Nicholson asked me to publish an article in our monthly journal in order to introduce AMAR to a our wide and influential audience and has, on occasions, sought my advice on such matters as whether to join All Party Groups at the House of Commons. As a result of such introductions Ms Nicholson's organisation has received £1/2 million from the Kuwaiti Ambassador, and she now Chairs the Gulf Group at the House of Commons.

I inform you of these events merely to indicate the extent of my acquaintance with Emma Nicholson and therefore, her knowledge that I frequently meet with MP's in the House of Commons and would be there for no other reason apart from this.

I must apologise again for this unfortunate misunderstanding and hope that this incident will not taint any future relations.

Yours Sincerely

DR OMAR AL HASSAN

c.c. Mr William Powell MP
Ms Emma Nicholson MP

الوثيقة رقم ٥٣

OAKFIELD COTTAGE
92 WEST END LANE
ESHER
SURREY
KT10 8LF

phone & fax: 01372 464138

3 July 1995

Sir Alan Urwick
Serjeant at Arms
House of Commons

Dear Alan,

First, belated thanks for your kind letter; I have been meaning to follow up for some time. The trigger has been a letter Emma Nicholson showed me from Omar al Hassan. She thought it useful if I contacted you. As you know, I do political work for Emma in relation to her Middle Eastern interests.

I have know Omar al Hassan since 1985, when I was Head of the Middle East Department of the FCO. He is a crook. There is abundant evidence and I should be happy to share some of my papers with you. The source of his funds and the payments he makes to at least one MP, possibly others, demand investigation. The source of his funds, in my view, could be Iraqi. We know he was dismissed from a post with the Arab League for misappropriation of funds.

At least three Gulf Governments have told me they will have nothing to do with him. One of the most senior and respected Gulf Ministers, who had been swindled by Omar, referred to him as 'that crook'. He and his association with William Powell are the reason I left CAABU.

Omar's letter of 30 June is typical of the man. His claim that he assisted the Amar Appeal in securing a Kuwaiti donation could not be further from the truth. The Kuwaitis were at pains to establish that Amar and those associated with it had nothing to do with Omar or the Gulf Centre. They have learned about him from hard and expensive experience and their senior diplomats have spoken to me at length about his activities and their efforts to disassociate themselves from him.

As you will have seen, his letter contains a number of inaccuracies. The donation was not given by the Ambassador but by the Amir personally during the recent State Visit.

The Gulf Group, as you may know, is not chaired by Emma and its bid for IPU recognition was rejected.

I am suprised he is permitted to roam around the House of Commons and would recommend this be stopped. I should be happy to supplement the above information and show you my papers on the subject. Several journalists are trying to do an exposure of him and I have no doubt that he will one day provoke a nasty press scandal; I have never spoken to a journalist about him and have advised No 10 (who asked for a report from me last summer) and the FCO to keep him at arms length and have him investigated by the appropriate authorities. The Bahraini security authorities are aware of allegations about him. I was pleased to note during the recent Kuwaiti State Visit that neither he nor his Parliamentary associates were on any of the guest lists.

Please let me know if you would like to discuss; a message can reach me through Emma's office and I am copying this letter to her. In view of the security implications I should be grateful if you would guard the above information but I should be willing to substantiate it in the appropriate forum.

With my best wishes,

Yours ever

Stephen Day



الوثيقة رقم ٥٤

HOUSE OF COMMONS
LONDON SW1A 0AA

11 July, 1995

Reference: 1.4.5

Dear Stephen,

Many thanks for your very helpful letter of 3 July telling me what you know of Omar Al Hassan. As you know, I personally am retiring within a week or two and the dossier will then be handed over to my successor Peter Jennings. It is indeed disturbing that someone of the character you describe should be employed by a Member as his Research Assistant and thereby qualify for a photo-pass. But unfortunately if a Member requests a pass and the result of our researches is "nothing known against", there is not very much we can do about it. However in view of the very strong doubts you and others have expressed, we have asked the Security Service to take a further look at his case and it may be that they will contact you.

Since receiving your letter I have had a very full account of exactly what happened in the Pugin Room from Emma Nicholson (her letter to me of 7 July refers) and it is quite clear that Mr. Al Hassan's account of the incident bore little relation to reality.

Thank you again for taking all this trouble. I just wish Members would be more careful in whom they employ. A copy of this letter goes to Emma Nicholson, with my warm thanks for her letter of 7 July.

Yours ever,
Alan

Serjeant at Arms

Stephen Day Esq., CMG
Oakfield Cottage
92 West End Lane
Esher, Surrey
KT10 8LF

cc: Ms Emma Nicholson MP

الوثيقة رقم ٥٥

PRIVATE EYE 15.7.1994

A PAIR of pushy Tory backbenchers could be in line for a bollocking from John Major when he finds out who they are arranging for him to sit down to dinner with later this month.

The PM is due to do his bit for Anglo-Arab relations by making a speech to Middle Eastern diplomats and businessmen. One of the sponsors of the dinner, however, is "Dr" Omar Al-Hassan, director of the Kuwaiti-funded Gulf Centre for Strategic Studies and former Secretary of the Arab League.

Major is not believed to be aware that the league sacked Al-Hassan because of allegations of financial irregularities. Arab diplomats, including the Egyptian ambassador, Dr Mohamed Shaker, are trying to have the dinner cancelled because they do not want the unsavoury Al-Hassan courting Major on their behalf.

The ambassadors blame Tory MPs Cyril Townsend and William Powell, who run the Conservative Middle East Council, for having the Arab League replaced as co-sponsor of the dinner by Al-Hassan's Gulf Centre mob. The diplomats intend to make their displeasure very clear to the prime minister.

PS: Powell faces severe losses as a Lloyd's member, but has four consultancies to keep him warm at night. He is best known to *Eye* readers for incurring gambling debts of £20,000 and being bailed out by the whips via the secret Sainsbury slush fund (*Eyes* passim).

EMMA NICHOLSON M.P.



HOUSE OF COMMONS
LONDON SW1A OAA

EN/BHS-iraqiran/urwick.let

7 July 1995

Sir Alan Urwick
Serjeant at Arms
House of Commons
London SW1A OAA

Dear Alan

I am in receipt of a copy of the letter Stephen Day wrote to you dated 3 July on Dr. Omar al Hassan's letter to you of 30 June 1995.

I am restricting myself in this letter to the points raised in Omar al Hassan's letter to you.

I went to the Pugin Room, accompanied by a Special Branch member with whom I wished to discuss matters affecting Iraq relating to a Mr. Stephen Crouch (now under investigation by the police, triggered by myself). The time was 3.30 p.m., when the Pugin Room is generally empty as post-lunch coffee is over and tea has not begun. We entered the room and saw that the window embrasure was unoccupied and I guessed that it would remain so until 3.50 p.m., by which time the Special Branch man and myself would have completed our discussion.

We approached the window and I saw to my surprise a half-burnt live cigar of Churchill size smoking in the ashtray. I know of no present Member who uses those cigars and I, therefore, guessed that it belonged to a non-Member. It was clear that its owner was returning as it was still burning and I was again surprised since the staff keep the Pugin Room so very clean. I turned to ask the Manager who was sitting there in order to establish whether or not our privacy could be secured. As the Manager approached me, Dr. Omar al Hassan came in through the double doors inside the Pugin Room and moved fast up to the window where we were standing. With a proprietorial air he came to our table, clearly to resume occupation. Since I required the table and could see that he was not accompanied by a Member and I would have been unable to have a discussion on Iraq with him in earshot, I asked him who was with him in order to assure myself that we needed to leave and find a more private room. To my surprise he said he was with no-one. I pointed out that, without a Member, no guest could remain in the Pugin Room and asked if the Member had yet arrived. He became aggressive immediately and said that he had every right to be there, or words to that effect. I pointed out that he did not and he replied that he was only waiting and had only been there a short time.

In order to avoid embarrassment, I moved with the Manager and my guest back to the bar and asked the Manager privately how long Dr. al Hassan had been there. The Manager told me that he had been there since 3.10 p.m. (it was now 3.35 p.m.) and that he had asked him to leave since



he was unaccompanied by a Member. I asked the Manager to ask him to go again since he had overrun a reasonable timespan. The Manager said that he did not believe that the man would respond, but he went to do so and came back reporting failure. I asked him to try once more and he pointed out that he had no actual authority and that, while he personally believed that the man should go, he could not instruct him to go and I would have to find a policeman. After a moment or two's further discussion, the Manager and I agreed to have one final go and that, if he failed, I would call the policeman and ask him to leave. The result was that at 3.50 p.m. an angry Dr. al Hassan reluctantly left his window table with his cigar and came down, leant over me (I was then seated with my Special Branch guest) and used threatening language against me. He left and we continued our tea. (It was then 3.50 pm).

Fifteen or so minutes later William Powell looked into the room and I asked him if he knew Omar al Hassan had been there and was looking for him. He replied that he had had a late message that Dr. Hassan was in the building, that they had no meeting arranged and he was just looking around to see where he might be. I suggested that he look in Central Lobby, and told him nothing of the background.

Turning to Omar al Hassan's third paragraph, claiming acquaintanceship with myself and my charitable work, I have to say that this is just about completely inaccurate in every way. He has sought very hard indeed to become acquainted with me and to get close to the AMAR appeal. I spotted at once that he was a very untrustworthy man, although I knew nothing of his background, and I also saw that he had made a personal killing with Olga Maitland and had William Powell at least partially in his gift due in some measure to William's financial instability. I have spent no time investigating him since I decided that the best thing to do was to show clearly and at every possible occasion that I neither knew him, nor was willing to be an acquaintance of his. I have made that plain in large and influential Arab gatherings in the clearest way possible, even going to the lengths of refusing to greet him at all infront of Ambassadors.

I have warned the IPU about the so-called Gulf Group and I think it might have been partly as a result of my strong warning that they did not give it recognition. Either way they took the right decision.

Finally, Dr. Hassan's personal manner makes him inappropriate as a holder of a Parliamentary pass. I have not been treated in the manner in which he treated me in the Pugin Room in the whole of my Parliamentary life. He degrades his pass, and us, by implication.

Yours ever

Emma Nicholson MP

The extended deadline for entries is 7 March 1998. The awards ceremony, which will be held at Newnham College, will be attended by the Minister for Health, Mr Paul Boateng MP, and Keith Vaz MP, along with the judges, students, representatives of the University and members of the local ethnic community.

...ends...

Notes for Editors:

1. The YBA Competition was launched four years ago by the YBA Committee who are a student sub-committee of GEEMA (Group to Encourage Ethnic Minority Applications). GEEMA was established in 1989 as a result of concern at the low numbers of African, Caribbean and Asian students applying and being accepted by the University. GEEMA aim to establish links with inner-city state schools in particular, and provide pupils and teaching staff with accurate information about courses, admission procedures and student life in Cambridge.

2. Joan Armatrading was born in the West Indies and raised in Birmingham. In 1972 she released her debut album, *Whatever's For Us*, and by 1980 her then seven albums had achieved 18 gold records in seven countries. Her fourteenth collection *What's Inside,* released in October 1995, received much critical acclaim. Twice nominated for a Best Female Vocalist Grammy Award, Joan Armatrading continues to write today. A photograph of Joan Armatrading is available from the University Press Office on request.

3. Kadija Sesay, who will judge the poetry/short story category, is the editor of two anthologies; Six *Plays by Black and Asian Women Writers*, and *Burning Words, Flaming Images*. She is Managing Director of *Calabash*, a broadsheet for writers of African and Asian descent, and works to encourage creative writing in Black and Asian communities in the UK and abroad. She won a Cosmopolitan Woman of Achievement Award in 1994, and a Candace Woman of Achievement Award in 1996.

4. Professor Azim Surani, FRS, will judge the scientific/technical category. Professor Surani is Marshall-Walton Professor of Physiology in Cambridge University's Wellcome CRC Institute of Cancer and Developmental Biology. His research interests include mammalian development, germ line development and genomic reprogramming. Professor Surani is an Associate Fellow of the Third World Academy of Sciences.

الوثيقة رقم ٥٧

مقال عمر الحسن في جريدة الاهرام المصرية بتاريخ ١٩٩٨/٣/٢٥

رئيس مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية يتحدث عن دوره في تعزيز التفاهم العربي البريطاني

الحسن: حملة نيكولسون هدفها التسوية

قال الدكتور عمر الحسن رئيس مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية انه خلال ١١ سنة هي عمر المركز صدر عنه حوالى ٣٢٠ كتابا فى موضوعات متنوعة ترتبط بالفكر الاستراتيجي والتوازن العسكرى بالاضافة إلى معالجة قضايا سياسية واخرى اقتصادية.

وقد تم انشاء هذا المركز فى عام ١٩٨٥ وتصدر عنه شهريا وسنويا عدة تقارير استراتيجية وعسكرية تشترك فيها مؤسسات بحوث عربية وعالمية.

وقال الحسن أن اهداف المركز هي اعداد الدراسات والبحوث وعقد الندوات واصدار النشرات التى تركز على منطقة الشرق الاوسط خصوصا الخليج وقد بدا المركز مؤخرا عمليات تدريب فى عدة دول خليجية.

ومقر المركز الرئيسى لندن غير انه افتتح مؤخرا مكتبا له فى البحرين، يمثل نشاطاته المختلفة، ولدى المركز مكتب تمثيلى اخر فى دولة الكويت.

ويقول الحسن انه شعر من خلال عمله كرئيس بعثة الجامعة العربية فى لندن باهمية وجود عمل مكثف لدى الدوائر البريطانية لجذب المؤيدين لقضايا المنطقة، وقد شهدت الفترة التى شغل فيها هذا المنصب بروز تجمعات بريطانية عربية سواء عبر لجنة الشرق الاوسط فى حزب المحافظين او العمال او حزب الاحرار.

ويتحدث الحسن عن دور له فى تنشيط مؤسسات التفاهم العربي البريطانى وانشاء جمعيات الصداقة وتبلور عدة انشطة فى هذا المجال، ويذكر دوره ايضا فى انشاء النادى العربى ببريطانيا، والاقتراح الذى قدمه لمجلس السفراء العرب وتم الموافقة عليه للحصول على نسبة من رسوم شهادات التصديق التى تقوم بها غرفة التجارة العربية البريطانية وهذا يحقق دخلا لمجلس السفراء العرب يقدر بـ ٣٠٠ الف جنيه استرلينى سنويا.

ويشير الحسن إلى انشطة مختلفة ومتنوعة فى تنظيم زيارات لنواب بريطانيين إلى المنطقة حيث انه ادرك أهمية تعزيز الاتصالات مع الجانب البرلمانى البريطانى لشرح جوانب القضايا العربية واهتمام المنطقة.

وخلال عمله فى رئاسة مكتب الجامعة قام بتنظيم عشرات الرحلات لنواب بريطانيين إلى المنطقة منها تلك الزيارة التى قام بها رئيس الوزراء الحالى جون ميجور إلى الاراضى العربية المحتلة ولبنان عندما كان يشغل موقعه كنائب فى البرلمان خلال الثمانينات.

وقال ان المركز الذى يراسه يقوم بتعزيز الاتصالات العربية البريطانية عبر التعاون مع نواب من البرلمان يمثلون مختلف الاحزاب وان الذين يتعاونون معه لايتقاضون اموالا على الاطلاق بسبب هذا الدور.

واشار ان من يكتبون عبر اصدارات المركز يحصلون على مكافات زهيدة نتيجة القيام بهذا العمل.

وتطرق الحسن إلى خلاف بينه وبين النائبة البرلمانية ايما نيكولسون التى شنت حملة ضد انشطته والمركز الذى يمثله وقدمت عدة اسئلة إلى رئيس الوزراء بهذا الشأن.

وقال رئيس مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية انه يعرف النائبة نيكولسون منذ فترة طويلة وانه ساعدها للحصول على نصف مليون جنيه استرلينى لدعم مؤسساتها التى تعنى بحقوق الانسان فى منطقة الاهوار.

وقال ان النائبة كانت على اتصال مستمر به الا ان خلافات برزت عندما قام بتوجيه نظرها إلى ان حقوق الانسان فى العراق لاتخص منطقة «الاهوار» فقط حرصا منه على عدم انزلاق العراق إلى حرب طائفية.

غير ان نيكولسون استمرت فى تاكيد الفرقة الطائفية مع استمرار اتصالاتها بايران حيث تلتقى دائما الرئيس الايرانى رافسنجانى.

بسبب هذا تعمقت الخلافات يضاف اليها عامل خروج نيكولسون عن الحزب الحاكم وانضمامها إلى الحزب الليبرالى.

وتعتقد النائبة كما يقول الحسن ان اسئلتها حول علاقاتى بحزب المحافظين ستستفيد منها بشان موقفها الجديد والهجوم على الحزب الحاكم.

والحقيقة المعروفة ان نشاطى مع كل الاحزاب وليس حزبا بعينه والاتصالات علنية ومعروفة ولايوجد فيها مايعارض القانون.

وتحدث الحسن عن موقفه من العراق عقب احتلال الكويت حيث عبر عن رايه فى مقالات منشورة فى الصحف البريطانية.

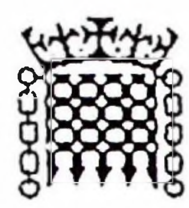
وقال ان حملة نيكولسون لاتستند على وقائع واذا كان لديها الادلة فلماذا لم تقدمها إلى الجهات المعنية؟.

وتحدى الحسن النائبة البريطانية ان تظهر مايدعم هجومها فى البرلمان، وقال انه لايستطيع فى ظل حماية برلمانية التصدى للنائبة ووقفها عن القيام بهذا الدور لكنه يدعوها لمواجهة خارج اطار البرلمان.

ونفى الحسن الادعاءات التى تتحدث عن علاقة بين العراق ومركز الدراسات الخليجية واكد ان الاجهزة المعنية تدرك تماما ان حملة نيكولسون هدفها التشويه ليس بشانه فقط وانما تجاه الحزب الحاكم التى اصبحت فى خصومه معه بعد ان كانت عضوة متحمسة لسنوات لنشاطه وسياساته وافكاره.

الوثيقة رقم ٥٩

CONSERVATIVE MIDDLE EAST COUNCIL
HOUSE OF COMMONS, LONDON SW1A 0AA



Hon President:
Sir Dennis Walters, M.B.E.

Chairman:
Cyril D. Townsend MP

Dear

On behalf of myself, as Chairman of the Conservative Middle East Council, and Dr. Omar Al-Hassan,
Chairman of the Gulf Centre for Strategic Studies, I am pleased to invite you and Madam to a dinner organised jointly by these two organisations, in Honour of the Prime Minister of the UK, Mr. John Major, who will
give a speech on this occasion, on Arab-British relations. Your name has been recommended to us by Lady Olga Maitland M.P.

The event will take place on Thursday 28th July 1994 in a Central London Hotel. The name of the hotel will be revealed at a later stage.

We should be delighted if you could attend the dinner, at which prominent Arab and British figures
will be present.

Enclosed herewith is our form, which we should be grateful if you would kindly complete and return
at your earliest convenience.

We look forward to hearing from you.

Yours faithfully,

P.P. Cyril Townsend

CYRIL TOWNSEND
Chairman of the Conservative Middle East Council

Vice-Chairmen:
Robert Hicks MP
Richard Alexander MP

Hon Secretary: William Powell MP
Hon Treasurer: Harold Elletson MP

الوثيقة رقم ٥٨

MEMBERS' INTERESTS

POWELL, William (Con, Corby) **2.** parly and business conslt to: The Unquoted Companies Group. (£1,001-£5,000) McNicholas Construction Co. (£1,001-£5,000) Barrister. Occasional income from journalism and for chairing conferences. Vice-Chairman of the Gulf Centre for Strategic Studies. (£1,001-£5,000) 6. 12-16 Mar 95, to Bahrain as guest of the Government of Bahrain. 26-29 May 95, to Bahrain and Kuwait as guest of the Gulf Centre for Strategic Studies and the Nat Assembly of Kuwait. 7. Gift of jewellery from the govt of Bahrain.

Kenny Lynch. MELLOR, David (Con, Putney) 2. I am an Adviser to the companies listed below. I advise British Aerospace, Racal Tacticom Ltd., Shorts and associated companies, and Vosper Thorneycroft, on export markets, primarily in the Middle E, and play no part in their domestic sales efforts. In relation to all the other companies, I am engaged in business development unrelated to my position as a MP. It should be noted that Middle E Economic Digest, Middle E b'casting Centre, and Oriental Press Group are wholly or mainly active in overseas markets. Middle E Economic Digest is a business magazine circulating for the benefit of those who wish to trade with the Middle E. MBC is the leading Arabic language satellite television channel, and Oriental Press Group is based in Hong Kong. It is not now, and never has been a contractual duty, implied or otherwise, that my services are provided in my capacity as an MP. The existence of these contracts is not dependent in any way upon my being an MP, nor does the duration of these contracts bear any relationship to any parly

timetable. Consultancy with: RACAL Tacticom Ltd; UK manufacturing Co.Middle E Economic Digest; business magazine. Middle E b'casting Centre; British based satellite television Co. Abela Holdings (UK) Ltd; international catering and hotel keeping. Ernst & Young; chartered accountants. Chelsfield PLC; a property development Co. Short Brothers PLC and associated companies; a high technology manufacturing Co. Vosper nomycroft; shipbuilders. British Aerospace PLC. Oriental Press Group Ltd.; publishers of newspapers and magazines in Hong Kong. I also receive fees from journalism, presenting or participating in radio and television programmes, and from lecturing and public speaking. I am contracted regularly to appear upon LET's political programme Cross Talk. My fees for this are under £5,000 p.a.. Barrister at law (not practising). 6. My are related to the business interests declared in section 2 above, and do not arise out of my membership of the HoC, with the exception of the following: 11-14 Feb 95, to Bahrain, as a guest of the government of Bahrein.

The Guardian Wednesday May 8 1996

المحتويات

يمكن ان تصفه بالمغامر او المرتزق او المختلس، ولكنك لا تستطيع وصفه بالمفكر او الباحث او السياسي. فهو يبحث عن المال من اية جهة خصوصا من منطقة الخليج العربي، ويبحث عن الجاه والموقع الاجتماعي والعيش الرغيد. فعندما أدرك اهمية لندن في ثقافة الحكومات الخليجية اتخذها منطلقا لاعماله، وأدار فيها مركزه. واستطاع بالتحالف مع بعض الاشخاص غير ذوي الشأن ان يكوّن له مكانة في نفوس بعض المسؤولين. بل انه استطاع التغرير ببعضهم فارتبطوا بمؤسسته وراحوا يعملون تحت مظلة «مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية». ولكن حبل الكذب قصير والمكر السيء لا يحيق الا بأهله. وقد بدأ البعض يدرك خطورة هذا الرجل ويبتعد عنه شيئا فشيئا، ولكن البعض الآخر ما يزال مضللا ويعتقد ان عمر الحسن قادر على حل مشاكله والدفاع عنه في المحافل الدولية. هذا الكتاب الوثائقي يعرض الكثير عن خفايا حياة عمر الحسن رئيس مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية مدعومة بالوثائق والحقائق.